جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

# مجلة إضافات اقتصادية

للعلوم الاقتصادية، التجارية، التسيير، العلوم المالية والمحاسبة

# Journal of economic additions

*Economic , Commercial , management, financial and Accounting science*

ISSN : 2572-0074 Légal deposit : N$^0$ Mars 2017

العدد: الثانى سبتمبر 2017

# مجلة إضافات اقتصادية

**مجلة نصف سنوية علمية محكمة تهتم بمجالات الاقتصاد والمال والادارة**
**والمحاسبة وموضوعات التنمية والقضايا الاقتصادية المعاصرة .**
**العدد: 02 سبتمبر 2017**
**ISSN : 2572-0074**

**الرئيس الشرفي:**
**أ.د دادة موسى بلخير**

**مدير المجلة:**
**أ.د سليمان بلعور**

**رئيس التحرير**
**أ.د عبد اللطيف مصيطفى**

**مدير النشر**
**د. أحمد علماوي**

**هيئة التحرير :**

**د. عبد الرحمان بن سانية**
**أ. د. محمد مولود غزيل**
**أ. د. محمد عجيلة**
**د. حمزة عمي سعيد**
**د. تيماوي عبد المجيد**
**أ. بوحفص رواني**
**د. رميلة لعمور**
**د. شرع مريم**
**أ. نور الدين طالب أحمد**
**أ. نور الدين برهان**

**للتواصل والاستفسار: رئيس هيئة تحرير مجلة إضافات اقتصادية**

**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية**

**ص ب: ولاية غرداية 47000 الجزائر**

**كل الأعمال والأبحاث ترسل فقط عبر البريد الإلكتروني للمجلة**

**journal.additions@gmail.com**

# الهيئة العلمية للمجلة

| | |
|---|---|
| أ.د معراج هواري جامعة غرداية | أ.د عبد المجيد قدي جامعة الجزائر 3 |
| أ.د مصيطفى عبد اللطيف جامعة غرداية | أ.د محمد بن بوزيان جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان |
| أ.د بلعور سليمان جامعة غرداية | أ.د عزاوي اعمر جامعة قاصدي مرباح ورقلة |
| أ.د غزيل محمد مولود جامعة غرداية | أ.د لعمى أحمد جامعة قاصدي مرباح ورقلة |
| أ.د عجيلة محمد جامعة غرداية | أ.د ابراهيم بختي جامعة قاصدي مرباح ورقلة |
| أ.د. أحلام بوعبدلي جامعة غرداية | أ.د محمد حمزة بن قرينة جامعة قاصدي مرباح ورقلة |
| أ.د. عبد الحميد بوخاري جامعة غرداية | أ.د سليمان ناصر جامعة قاصدي مرباح ورقلة |
| د. بن سانية عبد الرحمان جامعة غرداية | أ.د صوار يوسف جامعة مولاي الطاهر سعيدة |
| د. علماوي أحمد جامعة غرداية | أ.د بن سعيد محمد جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس |
| د. محمد زوزي جامعة غرداية | أ.د محمد زرقون جامعة قاصدي مرباح ورقلة |
| د. حسين شنيني جامعة غرداية | أ.د إلياس بن ساسي جامعة قاصدي مرباح ورقلة |
| د. مصطفى طويطي جامعة غرداية | أ.د هواري سويسي المركز الجامعي إليزي |
| د. لعمور رميلة جامعة غرداية | أ.د. علاوي محمد لحسن جامعة قاصدي مرباح ورقلة |
| د. مريم شرع جامعة غرداية | أ.د محمد قويدري جامعة عمار ثليجي الاغواط |
| د. مصطفى بن نوي جامعة غرداية | أ.د محمد فرحي جامعة عمار ثليجي الاغواط |
| د. أولاد حيمودة عبد اللطيف جامعة غرداية | أ.د براق محمد المعهد العالي للعلوم التجارية الجزائر |
| د. عمي سعيد حمزة جامعة غرداية | أ.د دادن عبد الغني جامعة قاصدي مرباح ورقلة |
| د. تيماوي عبد المجيد جامعة غرداية | أ.د دحمان بن عبد الفتاح جامعة أدرار |
| د. دحو سليمان جامعة غرداية | أ.د مقدم عبيرات جامعة عمار ثليجي الاغواط |
| د. عقبة عبد اللاوي جامعة حمة لخضر الوادي | أ.د عبد السلام مخلوفي جامعة بشار |
| د. عبدات مراد جامعة الجزائر 3 | د. يوسف ناصر الجامعة الاسلامية العالمية ماليزيا |
| د. ابو بكر بوسالم المركز الجامعي ميلة | أ.د بورنان إبراهيم جامعة عمار ثليجي الاغواط |
| د. بوزيد سايح جامعة قاصدي مرباح ورقلة | د. حراق مصباح المركز الجامعي ميلة |
| د. اسماعيل بن قانة جامعة قاصدي مرباح ورقلة | أ.د بشير بن عشي جامعة بسكرة |
| د. شاهد إلياس جامعة حمة لخضر الوادي | د. فوزي محيريق جامعة حمة لخضر الوادي |

## الرؤيـــة العـــامة

دورية أكاديمية محكمة دولية ومتخصصة، نصف سنوية، تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية .ترمي مجلة إضافات اقتصادية إلى الإسهام في تطوير المعرفة ونشرها، وذلك بنشر البحوث العلمية الأصيلة، والمراجعات العلمية في المجالات الاقتصاد والتسيير والتجارة. والمحاسبة والمالية.

**اهتمـامـات المجلة :** تعنى المجملة بنشر البحوث العلمية الرصينة في مجالات التخصص .

## شروط وقواعد النشر

مجلة إضافات اقتصادية مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية دورية علمية محكمة، تصدر عن جامعة غرداية. وتُعنى بنشر البحوث العلمية وفق الضوابط والشروط الآتية:

1) تنشر المجلة البحوث العلمية الأصيلة التي تتوافر فيها شروط البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالمياً. ويتم استلام البحث المستوفي للشروط والمعايير التالية:
   - وقوع موضوع البحث ضمن إهتمامات وأهداف المجلة. .
   - التزامه بقواعد النشر المتبعة في المجلة.
2) تتمثل العناصر الرئيسية التي يجب أن يرتكز عليها أي بحث في:
   - عنوان البحث وملخصا عنه .
   - مقدمة أو خلفية موضوع البحث وأدبياته ومسوغاته وأهميته.
   - مشكلة البحث وتحديد عناصرها وربطها بالمقدمة.
   - منهجية البحث المناسبة لطبيعة المشكلة البحثية وتتضمن الإجراءات والبيانات الكمية أو النوعية التي مكنت الباحث من معالجة المشكلة البحثية ضمن محددات وافتراضات بحثية واضحة.
   - خاتمة تتضمن تلخيصاً للموضوع، والنتائج التي تم التوصل إليها ( نتائج البحث ومناقشتها مناقشة علمية مبنية على إطار فكري متين يعكس تفاعل الباحث مع موضوع البحث من خلال ما يتوصل اليه الباحث من استنتاجات وتوصيات مستندة إلى تلك النتائج ).
3) يجب أن لا يكون المقال منشوراً أو مقدماً للنشر لدى جهة أخرى.
4) تقبل المجلة المقالات المكتوبة باللغة العربية، الفرنسية أو الإنجليزية على أن يرفق المقال بملخصين، أحدهما باللغة العربية، وأن لايتجاوز كل ملخص 150 كلمة. كما يجب أن يتضمن ملخصي المقال على: (الإشكالية، المنهجية المتبعة، أهمية المقال والأهداف المرجوة من خلاله).
5) يرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية لا تقل عن 5 كلمات ترتب هجائياً، بالإضافة للتصنيف حسب نظام JEL (***Journal of Economic Literature* (JEL) Classification**)، الصادر عن الجمعية الأمريكية للاقتصاد (***American Economic Association – AEA***) ، والذي يوضع بعد الكلمات المفتاحية لكل ملخص.
6) يكون المقال في حدود 20 صفحة، بما فيها الجداول والأشكال والمراجع والملاحق (إن وجدت).

7) تكتب كل المقالات المقدمة ببرنامج (MS Word)؛

8) بالنسبة للمقالات المكتوبة باللغة العربية: تكتب بخط (Traditional Arabic) حجم14، وحجم 12 بالنسبة للهوامش.

9) بالنسبة للمقالات المكتوبة بلغة أجنبية: تكتب بخط (Times New Roman)حجم12، و10 للهوامش.

10) تكتب العناوين بخط غامق، ومسافة 1 بين الأسطر.

11) يكون التهميش في آخر المقال (Notes de fin) بطريقة آلية.

12) تتضمن الورقة الأولى عنوان المقال، اسم الباحث، اسم المؤسسة التي ينتمي إليها وبريده الالكتروني.

13) تدوين المراجع يكون في آخر المقال باعتماد أسلوب "هارفارد" (أنظر الرابط http://www.emeraldgroup publishing.com/portal/ar/authors/harvard/2.htm)، وذلك بإدراج إحالة (Notes de fin ) في قلب النص، كما يمكن ذكر صاحب المرجع والسنة بين قوسين في قلب النص، على أن يُدون المرجع كاملا في قائمة المراجع.

14) قبول المقال للتحكيم مرهون بالالتزام الكامل بشروط النشر المذكورة أعلاه. كما يجب على الباحثين الاستعانة بالقالب النموذجي للمقالات (Template) الخاص بمجلة إضافات اقتصادية.

15) يحق لهيئة تحرير المجلة إجراء تعديلات شكلية على المقالات دون المساس بمضمونها متى لزم الأمر.

16) ترسل المقالات إلى عنوان المجلة الالكتروني: **(journal.additions@gmail.com)**.

17) يخضع البحث المرسل إلى المجلة إلى تحكيم أولي من قبل هيئة التحرير لتقرير أهليته للتحكيم الخارجي، ويحق للهيئة أن تعتذر عن السير في اجراءات التحكيم الخارجي أو عن قبول البحث للنشر في أي مرحلة دون إبداء الأسباب.

18) البحث المقبول للنشر يأخذ دوره للنشر حسب تاريخ قبوله للنشر بصرف النظر عن العدد الذي تم تحديده أو العدد الذي أرسل إليه أو في أحد الأعداد التي تليه.

19) تعتذر المجلة عن عدم إعادة البحث الذي يتم ارساله إلى المجلة (بكليته أو أجزاء منه) إلى الباحث في حالة عدم قبوله للنشر في أي مرحلة من المراحل.

20) المجلة غير مسؤولة عن أية سرقة علمية تتضمنها المقالات المنشورة.

21) ما ينشر في المجلة يعبر عن وجهة نظر الباحث (الباحثين)، ولا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.

22) ترتب البحوث عند النشر في عدد المجلة وفق اعتبارات فنية، وليس لأي اعتبارات أخرى أي دور في هذا الترتيب، كما أنه لا مكان لأي اعتبارات غير علمية في إجراءات النشر.

# مجلة إضافات اقتصادية

**العدد رقم : 02 سبتمبر 2017**

## المقـــــــــــــــــــالات


| عنوان المقال والمؤلفين | الصفحات |
|---|---|
| الحوكمة كآلية لرفع مستوى الإفصاح الاختياري في القوائم المالية<br>– دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر –<br>د. هيدوب ريمة ليلى أ. د محمد زرقون | 25 -8 |
| تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS<br>حالة البنك الوطني الجزائري في الفترة (2014 – 2015)<br>د. محمد البشير بن عمر د. أحمد نصير | 45-26 |
| أثر ممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة السعودية على أسعار الأسهم<br>د.عبدالله مسعود د.سالم بن عبادي د.وضاح كمال د.سميره امبادي<br>د.وضاح كمال | 68-46 |
| أهمية جودة الخدمات الصحية من وجهة نظر المشرفين عليها من المديرين<br>– دراسة حالة عينة من المستشفيات العامة والعيادات الخاصة بالجزائر –<br>د. محمد الهلة | 87-69 |
| الإبداع لدى المديرين في المصارف التجارية<br>دراسة تطبيقية في العاصمة الاقتصادية والتجارية – عدن<br>د. محمد عبدالرشيد علي أ. نبيل عثمان سالم | 119-88 |
| أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على نمو الإقتصاد الجزائري<br>أ. مومني لمياء أ.د.بن سعيد محمد | 136-120 |
| دور المحاسبة التحليلية في تحديد هامش الربح<br>دراسة حالة لمؤسسة التفصيل الجديدة – سعيدة–<br>د. سليمة سلام د. أبو بكر بوسالم | 147-137 |
| الخوف من تعويم سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على الأداء الاقتصادي الكلي<br>د. جديدن لحسن | 161-148 |
| نحو قياس أفضل للتنمية البشرية: مؤشر التنمية البشرية المقترح<br>د. جوادي علي د. طهراوي فريد | 180-162 |
| التصنيف الإئتماني الإسلامي كآلية لضمان تمويل المشروعات الصغيرة<br>أ. بو حفص رواني | 200-181 |

| | |
|---|---|
| 220-201 | **علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في الجزائر**<br>**دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (*ECM*) للفترة (1970–2016)**<br>**أ. بلطرش ربيعة د. طويطي مصطفى** |
| 238 -221 | **دور الإنفاق العام في تخفيض مستوى الفقر بالجزائر**<br>**" دراسة قياسية للفترة 1980–2013"**<br>**أ.عمارة البشير** |
| 256-239 | **L'impact d'une politique de relance budgétaire sur l'activité économique**<br>**- Approche VAR-structurel appliquée au cas de l'Algérie (1970-2015)-**<br>**Dr. Talal OMRANI Dr . Rachid TOUMACHE** |
| 274-257 | **GRH dans une démarche RESPONSABILITÉ SOCIETALE**<br>**Discours et pratiques au sein de la SONELGAZ**<br>**Dr. MOKHEFI Amine Dr. BENYAHIA-TAIBI Dr. AMARI Salah Eddine Sofiane** |
| 292-275 | **Managers' Perception of Corporate Social Responsibility: Evidence from Least Developed Country**<br>**Dr. Nahg Abdul Majid Alawi Dr. Abdullah Masood Dr. Khaled Salmen Aljaaidi** |

# الحوكمة كآلية لرفع مستوى الإفصاح الاختياري في القوائم المالية
## – دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر –

Governance as a mechanism to raise the level of voluntary disclosure in the financial statements –
A case study of economic companies listed on the Algerian stock market –

**د. هيدوب ريمة ليلى**
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر؛
البريد الإلكتروني: **hidoubleila@hotmail.fr**

**أ.د محمد زرقون**
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر؛
البريد الإلكتروني: **zergounemed@gmail.com**

**ملـخـص :**

تعد حوكمة الشركات من أهم الركائز التي تسمح بوجود نظام إفصاح قوي يعمل على حماية حقوق المساهمين و المستثمرين و التأكد من سلوك الإدارة، حيث أن حوكمة الشركات تعتمد على مجموعة من الآليات لإعداد نظام رقابي فعال يؤدي إلى تحسين مستوى جودة التقارير المالية لذا سنحاول خلال هذه الدراسة اقتراح نموذج يسمح بمعرفة تأثير آليات الحوكمة على مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر ، و تم اختيار خمسة آليات لاختبارها في الدراسة ، و هي ( حجم مجلس الإدارة ،استقلال أعضاء مجلس الإدارة ، الفصل بين دور المدير العام CEO/ رئيس مجلس الإدارة ، نوعية – جودة – المراجعة ، حجم الشركة ).

**الكلمات المفتاح :** حوكمة شركات ، إفصاح اختياري ، مجلس إدارة ، بورصة الجزائر .

**Abstract**:
Corporate governance is one of the most important pillars of a strong disclosure system that protects the rights of shareholders and investors and ensures management behavior. Corporate governance relies on a set of mechanisms to develop an effective regulatory system that improves the quality of financial reporting. A model proposal was proposed to identify the impact of governance mechanisms on the level of disclosure in the financial statements of listed companies on the Algiers Stock Exchange. Five mechanisms were selected for testing in this study: size of the board of directors, independence of board members, separation between the role of the general manager and the chairman , Quality audit, company size).

**Keywords** : corporate governance ,voluntary disclosure , the board of directors , Algerian stock market .

مقدمة

زاد الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات باعتبارها المخرج و الحل الوحيد المتكامل و الفعال لضمان موثوقية و مصداقية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية و إعادة الثقة لمستخدمي هذه المعلومات و القوائم المالية حول جودتها ، و لا يتم هذا إلا من خلال استخدام آليات حوكمة الشركات و التي تعرف على أنها مجموعة الوسائل التي يتم تصنيفها و تنفيذها بهدف ترشيد و توجيه و رقابة سلوك الإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تؤدي إلى تحقيق مصالح الملاك و من ثم التخلص من حدة مشكلة الوكالة ، و من ثم تحرص معظم الشركات على تبني هذه الآليات لبناء و تأسيس نظام إفصاح جيد يسمح بزيادة مصداقية الشركة أمام جمهور المتعاملين و زيادة الثقة فيما تفصح عنه في القوائم المالية ، و بالتالي تعمل حوكمة الشركات على تدعيم الإفصاح و تحسين جودته .

رغم وجود العديد من الآليات التي يمكن استخدامها لتطبيق حوكمة الشركات إلا أنه لا بد من تكييف هذه الآليات بشكل يتلائم وظروف و بيئة عمل هذه المؤسسات ، لذا سنحاول عرض و تحليل آليات الحوكمة المعتمدة من قبل الشركات المدرجة في بورصة الجزائر .

بموجب ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية : **ما مدى مساهمة آليات حوكمة الشركات في رفع مستوى الإفصاح الاختياري في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر ؟**

و للإجابة عن الإشكالية المطروحة تمت صياغة الفرضيات التالية :

- **($H_{01}$)**: توجد علاقة ارتباط عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين حجم مجلس الإدارة و مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر.
- **($H_{02}$)**: توجد علاقة ارتباط عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة و مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر.
- **($H_{03}$)**: توجد علاقة ارتباط عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين الفصل بين دور المدير العام CEO / رئيس مجلس الإدارة و مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر .
- **($H_{04}$)**: توجد علاقة ارتباط عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين نوعية – جودة – المراجعة و مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر .
- **($H_{05}$)**: توجد علاقة ارتباط عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين حجم الشركة و مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

تكمن أهمية البحث في ظهور حوكمة الشركات أساسا نتيجة انهيارات مالية كبيرة و انخفاض الثقة في المعلومات التي تفصح عنها الشركات ، و بذلك فإنه من المفترض أن آليات الحوكمة تم صياغتها و العمل على تطبيقها لتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي.

للإجابة على الإشكالية المطروحة ، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور هي :

- الدراسات السابقة .
- الإطار النظري للدراسة .
- الدراسة الميدانية .

**أولا : الدراسات السابقة**

1. دراسة ( **Vali KHodadadi , Soheila KHazami and Abbas Aflatooni ,2010** ) ،بعنوان : **" The effect Of Corporate Governance Structure On The Extent Of Voluntary Disclosure In Iran "**

تختبر هذه الدراسة العلاقة بين حوكمة الشركات و مدى الإفصاح المحاسبي الاختياري في عينة من المؤسسات المدرجة في السوق المالي لطهران –إيران – خلال الفترة 2001-2005 ، و من أهم النتائج التي توصلت إليها :

- دور المديرين غير التنفيذيين في إيران لا يتوافق مع أساسيات نظرية الوكالة ،كما أن الدور الرقابي لهذه الوسيلة لا يملك إلا تأثيرا قليلا في تحسين الإفصاح المالي ؛
- جودة المراجعة و أداء المراجع هي عوامل تؤثر بشكل كبير على مدى الإفصاح المالي؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة بين ثنائية الدور مدير عام /رئيس مجلس الإدارة و مدى الإفصاح المحاسبي .

**2.** دراسة (**Ana Gisbert Clemente,Begona Navallas ,2009**) ،بعنوان : **" Corporate governance Mechanisms And Voluntary Disclosure :the role of independent directors in the boards of listed Spanish Firms "**

انطلقت الدراسة من بناء مؤشر لقياس الإفصاح المحاسبي يتكون من 76 بند تم تصنيفها على 8 فئات ،و تم استخدامه من أجل التأكد من وجود علاقة ارتباط بين المؤشر المستخدم في الدراسة و بعض المؤشرات المتعارف عليها في حوكمة الشركات مثل ( حجم مجلس الإدارة ، نسبة المديرين المستقلين في مجلس الإدارة ، هيكل الملكية ...) ،و قد جاءت نتائج الدراسة لتؤكد دور المديرين المستقلين كآلية رقابية للحد من عدم تماثل المعلومات ،و تعزيز الإفصاح عن معلومات تتجاوز متطلبات المحاسبة النظامية ، حيث أظهر تحليل الانحدار وجود علاقة بين درجة الإفصاح و متغيرات حوكمة الشركات ما يؤكد العلاقة التكاملية بين هيكل الحوكمة و نظام المعلومات المالية للحد من التكاليف المرتبطة بعلاقة الوكالة .

**3.** دراسة (**Mehdi nekhili , Ines Fakhfakh ,2006** )،بعنوان : **" Les relations entre les mécanismes de gouvernement et l'indice de divulgation volontaire d'informations : étude clinique de deux entreprises tunisiennes "**

هدفت الدراسة إلى توضيح تأثير ميكانيزمات الحوكمة على الإفصاح الاختياري للمعلومات المحاسبية ،ولتحقيق أهدافها ركزت الدراسة على 6 ميكانيزمات و هي : هيكل الملكية ، حضور مستثمر مؤسس ، حضور مدراء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة ، ثنائية الدور للمدير العام و مدير مجلس الإدارة ، جودة ( نوعية ) المراجعة ، مساهمة المسيرين في مجالس إدارية أخرى . و أظهرت الدراسة من خلال دراسة مؤسستين مدرجتين في السوق المالية التونسية أن وجود مساهم رئيسي لا يشجع المؤسسة المعنية على تحسين مؤشر الإفصاح في حين أن الفصل بين وظيفة المدير العام و رئيس مجلس الإدارة ، توفر لجنة مراجعة و التي تقوم بالرقابة و تحسين نوعية المراجعة كذلك عدم تركز الملكية بشكل كبير في أيدي مستثمرين رئيسيين يؤدي إلى الرفع من مؤشر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

**4. دراسة (حسين عبد الجليل ألغزوي ،2010)**،بعنوان :"**حوكمة الشركات و أثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية – دراسة اختباريه على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية – "**.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية حوكمة الشركات و تأثيرها على المعلومات المحاسبية من خلال اختبار خمسة آليات لحوكمة الشركات و هي : نسبة الملكية العائلية ، وجود لجنة مراجعة ، تركز الملكية ،استقلال أعضاء مجلس الإدارة و حجم الشركة .و قد اعتمد الباحث على اختيار عينة عشوائية بسيطة من الشركات المسجلة لعام 2009 م حيث بلغ عدد شركات العينة 89 شركة بما يعادل 60.9 ٪ من شركات مجتمع الدراسة . وقد أكد نموذج الدراسة (نموذج الانحدار المتعدد) تفاوت مستوى الإفصاح في القوائم المالية في شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية ، حيث أظهرت النتائج أن الوسط الحسابي لتطبيق بنود مؤشر الإفصاح بنسبة 71٪ و أن أعلى مستوى من الإفصاح في القوائم المالية هو لقطاع الاسمنت في حين أن أقل مستوى للإفصاح في القوائم المالية لقطاعات السوق هو لقطاع الفنادق و السياحة و بنسبة 56٪ .

و أوصت الدراسة بالاهتمام بزيادة مستوى الإفصاح في القوائم المالية من قبل شركات المساهمة العامة و كذلك تقارير مجلس الإدارة و شفافية المعلومات التي تضمنتها بحيث تكون ذات فائدة لمستخدمي تلك المعلومات .

**5. دراسة (أحمد عبد القادر القرني ،2010)**،بعنوان ،" **مسببات عدم إفصاح الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية وفقا لمتطلبات لائحة حوكمة الشركات : دراسة ميدانية** ".

هدفت الدراسة إلى تحديد أسباب عدم التزام الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية السعودية بالإفصاح وفقا لمتطلبات لائحة حوكمة الشركات المساهمة الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية ، كما تهدف إلى تقديم بعض المقترحات لتطوير اللائحة . و لتحقيق هذين الهدفين تم توزيع استمارة استبيان صممت لهذا الغرض على عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودية و مكاتب المحاسبة و المراجعة القانونية المرخصة من وزارة التجارة .

و قد خرجت الدراسة بمجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى عدم التزام الشركات المساهمة و المدرجة في سوق الأسهم السعودية بلائحة حوكمة الشركات منها :

- حداثة اللائحة ؛
- عدم النص في اللائحة على أي عقوبة في حالة عدم الإفصاح وفقا لمتطلبات اللائحة قد يشجع بعض الشركات على عدم الالتزام باللائحة .

**ثانيا : الإطار النظري للدراسة**

**1- الإفصاح الاختياري :**

**1.1. مفهوم الإفصاح الاختياري و مكوناته :**

تعددت الدراسات التي تناولت مفهوم الإفصاح الاختياري إلا أنها كلها أجمعت على أن الإفصاح الاختياري يتمثل في إضافة معلومات و بيانات بواسطة الشركات لإعلام متخذي القرارات عن المعلومات المالية و غير المالية زيادة على متطلبات الإفصاح الإجباري .و من هذه التعاريف على سبيل المثال :

- تعريف (**عفيفي** ):" يمثل الإفصاح الاختياري خيارات حرة من قبل إدارة الشركة لتوفير معلومات محاسبية و معلومات أخرى في التقارير المالية السنوية للشركة تبدو ملائمة لاحتياجات القرار للمستخدمين ،إذ تقرر الإدارة أي احتياجات للمعلومات ليجري الإفصاح عنها ، و أيضا تحدد ملائمة المعلومات للطرف الذي سوف يستخدمها في اتخاذ القرارات "
- في حين يرى (**مارق**) أن المقصود منه تقديم معلومات إضافية أكثر من المتطلبات القانونية و يجري بمبادرة من الشركة لتقديم معلومات إضافية لمقابلة احتياجات بعض الأطراف المستخدمة للتقرير المالي .[1]

يمكن تصنيف مكونات الإفصاح الاختياري ضمن تسع مجموعات رئيسية ،كل مجموعة تحوي على مجموعة من المكونات الفرعية على الشكل التالي [2]:

1. المعلومات العامة للشركة : (معلومات تاريخية عن الشركة ، الهيكل التنظيمي للشركة ، تأثير الوضع السياسي على نتائج أعمال الشركة ....)؛
2. نشاط الشركة و وضعها المستقبلي :(الإستراتيجية و الأهداف العامة للشركة ، بيان بالإستراتيجية التسويقية للشركة ...) ؛
3. معلومات الأسهم و حملة الأسهم : (القيمة السوقية للسهم في نهاية السنة ، عدد المساهمين الكلي ،...) ؛
4. المعلومات عن الإدارة : (أعمار المدراء ، الشهادات العلمية للمدراء ، الخبرات العلمية للمدراء ، عدد المدراء التنفيذيين و غير التنفيذيين ،...)؛

5. المسؤولية الاجتماعية و البيئية :( سلامة المنتجات ، برنامج حماية البيئة ، التبرعات الخيرية ، الإعانات المقدمة للغير ،....)؛
6. نتائج و نسب التحليلات المالية و غير المالية :( سياسة توزيع الأرباح ، تصنيف المبيعات جغرافيا ،وفق العملاء ، معلومات مالية تاريخية ...)؛
7. تكاليف البحث و التطوير في الشركة : (مشاريع البحث و التطوير ، الميزانية المخصصة للبحث ، ...)؛
8. المعلومات عن العاملين في الشركة : ( معلومات عن العاملين و تصنيفهم حسب الجنس و مستوى التعليم ، ...)؛
9. المعلومات عن الحوكمة : (وجود لجنة حوكمة في الشركة ، أسماء و مؤهلات أعضاء لجنة الحوكمة ،...).

### 2.1. أهمية الإفصاح الاختياري :

ترتبط أهمية الإفصاح عن المعلومات عموما بالتحول النوعي الذي حدث لوظيفة المحاسبة من التركيز على دورها الرئيس الذي كانت تؤديه بغرض حماية مصالح الملاك عبر مسك الدفاتر ،إلى التركيز على دورها الجديد كنظام للمعلومات هدفه الأساسي توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات . كما أن زيادة أهمية الإفصاح الاختياري نتج عن الارتقاء الفكري في النظر إلى القوائم المالية باعتبارها وسيلة لتحقيق الأهداف بدلا من عدها هدفا نهائيا بحد ذاته . إذ أصبح من أهدافها المساعدة في اتخاذ قرارات تخصيص الموارد سواء كانت قرارات استثمار أم قرارات ائتمان أو غيرها من القرارات ، و قد اتضح أيضا أن متطلبات هذه القرارات تفوق إلى حد كبير ما يقدمه الإفصاح الإجباري من معلومات ، و لذلك فهناك من يرى أن الاهتمام بالإفصاح الاختياري أصبح ضرورة لتحقيق فعالية القوائم المالية و تحقيقا لأهدافها .[3]بالتالي تظهر أهمية الإفصاح الاختياري من خلال الفوائد التي يقدم سواء للشركة و للمستثمرين أو على مستوى الاقتصاد الوطني ، و يمكن الإشارة إلى هذه الأهمية من خلال النقاط التالية :

- يشكل الإفصاح الاختياري أهمية كبيرة للسوق المالي لأن من خلاله يمكن تقييم عمل الشركة و مساعدة القائمين عليها من خلال الإفصاح عن العمليات و النشاطات كلها مما يخلق أفكارا لدى الأفراد و الجهات المتعاملة معها عن وصفها ، كما يؤدي إلى تقليل الغموض لدى الأطراف الخارجية عن مستقبل الشركة و أدائها ؛
- يعد الإفصاح الاختياري الحل العملي و المنطقي لمشكلة عدم القدرة على تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المالية عن المعلومات ؛
- يساعد على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين كافة في سوق الأوراق المالية ، مما يؤدي إلى تنشيط السوق و تأديته لدوره بفاعلية ، لما لذلك من دور مهم في الوصول إلى أسعار التوازن لأوجه الاستثمار المختلفة ؛
- يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال الذي ترغب الشركة في الحصول عليه من خلال توفير معلومات كافية و دقيقة لاتخاذ القرارات الاستثمارية ، و من ثم الإقلال من درجة عدم التماثل في المعلومات بين الإدارة و المستثمرين .[4]

### 3.1. مزايا الإفصاح الاختياري ضمن نظرية الوكالة :

نتيجة لتعارض المصالح بين الإدارة والمالكين ، وبقية أصحاب المصالح في الشركة و وفق مبدأ الاختيار العقلاني الذي بموجبه يحاول كل طرف تعظيم منافعه الخاصة ، فانه يتوقع أن تأتي عملية اختيار السياسة المحاسبية للشركة متأثرة بالأهداف الذاتية للإدارة ، بصرف النظر إذا ما كانت تلك الأهداف متوافقة أو غير متوافقة مع أهداف أصحاب المصالح آخرين حتى لو كان ذلك على حساب التمثيل الصادق للأحداث والعمليات من ناحية تقديم المعلومات.

لقد نشأت نظرية الوكالة كمحاولة لحل مشكلة تعارض المصالح ، وذلك من خلال نظرتها إلى الشركة على أنها سلسلة من التعاقدات الاختيارية بين الأطراف المختلفة في الشركة ، من شانها الحد من سلوك الإدارة بتفضيل مصالحها الشخصية على مصالح الأطراف الأخرى. تهتم نظرية الوكالة بما يسمى بتعارضات الوكالة (Agency Conflicts) أو تضارب المصالح بين الأصيل والوكيل وان هذه التعارضات

يمكن معالجتها عبر آليات حوكمة الشركات ، إذ أن الوكيل لا يعمل دائما على تحقيق مصالح الأصيل وتحصل هذه المشكلة في ظل ظروف عدم تناسق المعلومات وعدم تكاملها بين الوكيل والأصيل .[5]

حيث أن تكاليف الوكالة تتأثر بمتغيرين ، إحداهما مشكلة المعلومات و التي تتمثل في تباين المعلومات بين المتعاملين في الأوراق المالية ، أي تباين حجم و طبيعة المعلومات بين المستثمرين في البورصة (بائع ين و مشترين)، و ثانيهما مشكلة الوكالة فكلما توسعت إدارة الشركة في مجال الإفصاح الاختياري عن معلومات مالية و معلومات غير مالية فإنها تقوم بعملية الضبط و التقليل من تكلفة الوكالة ، و بالتالي تخفيض قيمة العائد الذي يطلبه المستثمرون و انخفاض في تكلفة رأس المال .[6]

**2- حوكمة الشركات و آلياتها الرقابية :**

**1.2. مفهوم حوكمة الشركات :**

تعدد النظريات ، يجعل من الصعب تحديد تعريف موحد يشمل كافة التوجهات .لكن ما هو متفق عليه أن الحوكمة ظهرت نتيجة تدهور العلاقة بين المسير و المساهم في الولايات المتحدة الأمريكية .و أصبحت كفكرة بارزة منذ 1970 ببروز المنظور التعاقدي للحوكمة. و يمكن تلخيص أهم دوافع بروز الحوكمة كما يلي :

- وجود التضارب و النزاعات في المصالح بين المساهمين و المسيرين؛
- ضعف نظام المراقبة و صعوبة تطبيق المساءلة أمام أصحاب المصالح المتعارضة خاصة مساءلة المسير الذي يتميز بقوة تجذره في المؤسسة؛
- التلاعب و التضليل في التقارير المالية ، و انتشار الفساد المالي و الضبابية في المعلومات؛
- وجود فجوة كبيرة بين الأجور الكبيرة للمسيرين و الأداء المقدم؛
- تدني مستوى الأخلاق الوظيفي، الذي أصبح يسوده الوساطة و المحسوبية و غياب النزاهة و المصداقية و الشفافية.

هذه كانت أهم المؤشرات التي أدت إلى ابتكار آلية جديدة " الحوكمة" ، تسمح بخدمة مصالح كافة الأطراف المشاركة[7].

وصف تقرير (Cadbury) عام 1992 الحوكمة بأنها :" نظام بمقتضاه تدار المؤسسات و تراقب ".[8]

و عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD, 1998) بأنها :" النظام الذي يوجه و يضبط أعمال المؤسسة حيث يصف و يوزع الحقوق و الواجبات بين مختلف الأطراف في المؤسسات مثل مجلس الإدارة ، الإدارة العليا ، المساهمين و ذوي العلاقة و يضع القواعد و الإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون المؤسسة ، كما يضع الأهداف و الاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها و أسس المتابعة لتقييم و مراقبة الأداء ".[9]

**2.2. الآليات الرقابية لحوكمة الشركات :**

المقصود بآليات حوكمة الشركات هو مجموعة الوسائل التي يتم تصنيفها وتنفيذها بهدف ترشيد وتوجيه ورقابة سلوك الإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تؤدي إلى تحقيق مصالح الملاك ومن ثم التخلص من حدة مشكلة الوكالة وهناك عدة تصنيفات لآليات الحوكمة :

**1-التصنيف الأول** : الآليات الداخلية والآليات الخارجية.

**2- التصنيف الثاني** : الآليات المحاسبية والآليات غير المحاسبية ( قانونية ورقابية ، إدارية وتنظيمية ).[10]

وتماشيا مع طبيعة دراستنا سنكتفي بدراسة الآليات المحاسبية للحوكمة ، وأهمها :

* **مجلس الإدارة** : يعتبر مجلس الإدارة من الآليات الرقابية الداخلية التي تسعى إلى تنفيذ رقابة جيدة على المسيرين و ذلك على مستويين مستوى الرقابة المالية و مستوى الرقابة الاستراتيجية ، حيث تنفذ الأولى من طرف مدراء خارجيين مستقلين يعملون على إضفاء مصداقية أكبر للمعلومات المالية و المحاسبية ، في حين أن الرقابة الاستراتيجية تتعلق بالإستراتيجية المتبناة من طرف مسيري المؤسسة و مدى

تطابقها مع الاستراتيجية المنفذة من طرف مجلس الإدارة ، و بالتالي يقوم مجلس الإدارة بتحفيز المدراء على الأداء سواء من خلال المكافآت أو من خلال التهديد بالعزل لتوجيه سلوك المسيرين نحو تحقيق مصالح المساهمين .[11]

* **لجان المراجعة** : لقد طرحت فكرة انشاء و تكوين لجان المراجعة بغرض زيادة مصداقية و موثوقية القوائم المالية التي تعدها الإدارة للمساهمين و المستثمرين و كذلك لمساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها المنوط القيام بها بكفاءة و فعالية ، و لتدعيم استقلالية المراجع الداخلي ، و حماية حيادية المراجع الخارجي ، فضلا عن تحسين جودة أداء نظام الرقابة الداخلية ، و ما يتبعه من رفع كفاءة أداء عملية المراجعة .[12]

* **المراجعة الداخلية** :تساعد المراجعة الداخلية المنشأة في تحقيق أهدافها ، و تأكيد فعالية الرقابة الداخلية ، و العمل مع مجلس الإدارة و لجنة المراجعة من أجل إدارة المخاطر و الرقابة عليها في عملية حوكمة الشركات ،من خلال تقييم و تحسين العمليات الداخلية للمنشأة ، بما يؤكد على جودة ممارسة المنشأة لأعمالها ، و من ثم صحة المعلومات المحاسبية التي تفصح عنها المنشأة و ذلك نتيجة لاستقلال المراجعة الداخلية و تبعيتها لرئيس مجلس الإدارة و اتصالها برئيس لجنة المراجعة .[13]

* **المراجعة الخارجية** : إن تقارير المراجعة الخارجية تمثل مصدرا هاما في تعظيم منفعة استخدام المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرين و المستخدمين الآخرين للتقارير المالية في اتخاذ القرارات السليمة الخاصة بالاستثمار ،مما يستدعي ضرورة قيام المراجع بالإفصاح الجيد عن المعلومات المالية دون محاولة إخفاء أي معلومة يمكن أن تستفيد منها فئة دون الأخرى مما يؤدي في النهاية إلى تنشيط و رفع كفاءة سوق الأوراق المالية ، إضافة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات من خلال تحقيق العدالة بين جميع الفئات المستفيدة من المعلومات الواردة بالتقارير المالية .[14]

## ثالثا : الدراسة الميدانية

حاولت الجزائر مؤخرا استحداث ظروف جديدة على البيئة التشريعية و التنظيمية لوضع إطار ملائم لحوكمة الشركات يسمح برفع مستوى الافصاح المحاسبي ، و لمعرفة أثر ذلك على الشركات الجزائرية ،سنحاول من خلال هذه الدراسة الميدانية قياس مستوى الافصاح المحاسبي و مدى تطبيق آليات الحوكمة قصد تقييم الممارسات السليمة للحوكمة في الشركات عينة الدراسة.

### 1- الطريقة و الأدوات المستخدمة :

### 1.1. مجتمع و عينة الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر و عددها 5 شركات (فندق الأوراسي ، المجمع الصناعي صيدال ، آليانس للتأمينات ، مؤسسة الرويبة للعصائرNCR ، مؤسسة داحلي للسياحة و التسلية و العقار) خلال الفترة من سنة 2014- 2016 .

و قد اعتمد الباحث في جمع البيانات الخاصة بالدراسة الميدانية على القوائم المالية و تقارير مجلس الإدارة للشركات المدرجة في بورصة الجزائر ، إضافة إلى المقابلة الشخصية مع وحدات المعاينة وفقا لأغراض الدراسة .

### 2.1. وصف متغيرات الدراسة :

يتمثل هدف هذه الدراسة في تحديد كيفية تأثير آليات حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في القوائم المالية و تم اختبار خمسة آليات لحوكمة الشركات في الدراسة و هي ( حجم مجلس الإدارة ، استقلال أعضاء مجلس الإدارة ، الفصل بين دور المدير العام CEO / رئيس مجلس الإدارة ، نوعية – جودة – المراجعة ، حجم الشركة ).

تم إعداد مؤشر الإفصاح في القوائم المالية و الذي يحتوي على (48 ) بندا ، اختيرت هذه العناصر بناءا على مرحلة أولية تمت فيها مراجعة الأدبيات السابقة و المتعلقة بالأسواق المالية و متطلبات الإفصاح المحاسبي فيها ،إضافة إلى دراسة المعايير المحاسبية الدولية التي تحدد

احتياجات المستخدمين للمعلومات و المعلومات الواجب الإفصاح عنها ، ما نتج عنه تحديد قائمة نهائية بأهم العوامل ذات الصلة و التي تسمح بقياس هذا المؤشر ، حيث تم توزيع هذه البنود على أربعة أجزاء و ذلك على النحو التالي :

- **الجزء الأول** : يحتوي على (15) بندا و التي تهدف إلى جمع معلومات عن الإفصاح عن معلومات عامة عن الشركة .
- **الجزء الثاني** : يحتوي على (16) بندا و التي تهدف إلى جمع معلومات عن الإفصاح عن معلومات مالية عن الشركة .
- **الجزء الثالث** :يحتوي على (10) بنود و التي تهدف إلى جمع معلومات عن الإفصاح عن معلومات غير مالية عن الشركة
- **الجزء الرابع** : يحتوي على (7) بنود و التي تهدف إلى جمع معلومات عن الإفصاح عن معلومات ذات طبيعة تنبؤية – مستقبلية – عن الشركة .

و يمكن توضيح متغيرات الدراسة (أنظر الشكل رقم 01) ، إضافة إلى شرح المفاهيم و كيفية قياس متغيرات النموذج (أنظر الجدول رقم 01) .

**2- النتائج و مناقشتها :**

**1.2. نتائج دراسة مؤشر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر** : يمكن تفصيل البيانات الوصفية لنتائج مؤشر الإفصاح حسب المجموعات كالتالي :

– **المجموعة الأولى** : **الإفصاح عن المعلومات العامة عن الشركة** يتضح لنا من الجدول رقم (2) أن هناك 7 بنود قامت جميع الشركات بالإفصاح عنها و هي (الإفصاح عن اسم الشركة و الشكل القانوني ،الإفصاح عن معلومات مختصرة عن الشركة ، الإفصاح عن رسالة القيم الأساسية للشركة و أهدافها ، الإفصاح في شكل رسوم /صور ، الإفصاح عن أهم المنتجات و الخدمات ، الإفصاح عن أعضاء مجلس الإدارة و الإفصاح عن أسماء كبار المساهمين و نسبة تملكهم في الشركة ) و يعود السبب في ذلك إلى أهمية هذه البنود لجذب المستثمرين المحتملين في السوق المالي ، كما يتضح لنا أن هناك 3 بنود لم تقم أي شركة بالإفصاح عنها و هي ( الإفصاح عن الموارد البشرية ، الإفصاح عن إدارة المخاطر و الإفصاح عن العملاء الرئيسيين ) حيث أن الشركات لا ترغب في الإفصاح عن هذه المعلومات لعدة أسباب أهمها التنافسية في السوق خاصة فيما يخص الإفصاح عن عملائها الرئيسيين.

– **المجموعة الثانية** : **الإفصاح عن المعلومات المالية** يتضح لنا من الجدول (3) أن جميع الشركات قامت بالإفصاح عن خمسة بنود أساسية من البند (1-5) و يعود السبب في ذلك إلى إلزامية اعداد الشركات لهذه القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري وفقا لما جاء في المادة 25 :" تعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون الكشوف المالية سنويا على الأقل .تتضمن الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة : – الميزانية – حساب النتائج – جدول سيولة الخزينة – جدول تغير الأموال الخاصة – ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج " [1].في حين أن أقل البنود إفصاحا هو البند المتعلق بالإفصاح عن ملخص مالي عن 3 سنوات السابقة حيث لم تقم أي شركة بالإفصاح عنه .

– **المجموعة الثالثة** : **الإفصاح عن المعلومات غير المالية** يتضح لنا أيضا من خلال الجدول(4) أن هناك ثلاثة بنود قامت كل الشركات بالإفصاح عنها و هي ( الإفصاح عن الطاقة الإنتاجية خلال العام ، الإفصاح على السياسات التجارية و الإفصاح عن الدورات التكوينية و التدريبية لتنمية الموارد البشرية ) و يعود سبب إفصاح الشركات عن الدورات التكوينية و التدريبية لتنمية الموارد البشرية إلى المنافسة بين الشركات بحيث تسعى كل شركة لتحتل الصّدارة في مجال تخصّصها دون منافس و تعمل على تحقيق ذلك بكل ما أوتي لها من إمكانيّات ومن أهم العناصر التي أولتها اهتمام كبير هي العمالة البشريّة فعملت على تأهيلها وتدريبها على أعلى المستويات لرفع مستوى المهارات وتنمية القدرات الخاصّة بهم وتوظيفها في مكانها الأفضل للوصول إلى النّتائج المرجوّة منها. كما يتضح لنا أن البند (

[1] القانون رقم 07- 11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 ، يتضمن النظام المحاسبي المالي .

الإفصاح عن توزيع المبيعات حسب العملاء ) لم تقم أي شركة بالإفصاح عنه و ذلك لنفس السبب السابق لعدم رغبة الشركات في الإفصاح عن عملائها و عن العقود المبرمة مع تلك الشركات.

– **المجموعة الرابعة : الإفصاح عن المعلومات ذات طبيعة تنبؤية – مستقبلية –**يتضح لنا من الجدول (5) أن هناك بندان قامت جميع الشركات بالإفصاح عنها و هما (الإفصاح عن توقعات الربح العام المقبل و الإفصاح عن معلومات حول المشاريع المستقبلية ) و يعود السبب في ذلك لأهمية هذه المعلومات بالنسبة للمستثمرين الذين لا يكتفون بالمعلومات المنشورة في القوائم المالية السنوية ، بل يرغبون في أن تقوم الشركة كذلك بالكشف عن توقعاتها عن الأرباح و مشاريعها المستقبلية لمساعدتهم في اتخاذ القرار . كما يتضح أن البند المتعلق ( بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي ربما تؤثر على القيمة السوقية للشركة ) لم تقم أي شركة بالإفصاح عنه .

### 2.2. دراسة مؤشر الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

من خلال بيانات الجدول(6) و المتعلقة بالبيانات الوصفية للمتغيرات المستقلة للدراسة ، يتبين بالنسبة للمتغير حجم مجلس الإدارة فقد كان الحد الأدنى لمجلس الإدارة (3) أعضاء ، في حين أن أعلى حد كان (12) عضوا و يعود ذلك لإجبارية التزام الشركات بالقانون التجاري الجزائري الذي ينص على أن شركات المساهمة يديرها مجلس إدارة تتراوح عدد أعضائه بين ثلاثة أعضاء و 12 عضو يعينون من طرف الجمعية العامة العادية .أما المتغير استقلال أعضاء مجلس الإدارة و نعني بذلك بأن أعضاء مجالس الإدارة غير تنفيذيين فقد أشارت البيانات الوصفية أن أعلى نسبة كانت 75 ٪ حيث يتكون أعضاء مجلس إدارة الشركة من 9 أعضاء غير تنفيذيين ، بينما الحد الأدنى من استقلال مجلس الإدارة هو (0) حيث لا يحتوي مجلس إدارة الشركة على أعضاء غير تنفيذيين ما قد يؤثر على الشركة . كذلك بالنسبة للمتغير الفصل بين دور المدير العام CEO / رئيس مجلس الإدارة نلاحظ أن شركة واحدة قامت بتطبيقه رغم أهميته.

المتغير الرابع نوعية – جودة – المراجعة يقاس بإعطاء رقم واحد إذا كانت الشركة بها لجنة مراجعة و صفر إذا لم تكن لتلك الشركة لجنة مراجعة ، فقد أشارت البيانات الوصفية أن 3 شركات يوجد لديها لجنة مراجعة بينما بقية الشركات لا تمتلك ذلك. بينما المتغير حجم الشركة فقد تم استخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة حيث تشير البيانات الإحصائية أن الحد الأدنى للشركات هو (6.85) أي أن حجم الشركة منخفض ، و أن الحد الأعلى لمجموع أصول الشركات هو (10.52) و نقصد بذلك أن حجم أصول هذه الشركة أكبر مقارنة ببقية الشركات .

## 3– اختبار الفرضيات :

### 1.3. نتائج اختبار الانحدار البسيط لتأثير حجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح المحاسبي :

يبين الجدول (7) وجود علاقة ارتباط موجبة بين حجم مجلس الإدارة و مستوى الإفصاح في القوائم المالية ، و يظهر ذلك من خلال قيمة**F** المحسوبة (54.028) عند درجتي الحرية (1–4) عند مستوى معنوية( 0.005) ، و يدعم هذه النتيجة قيمة **B** البالغة (0.973) و هي قيمة معنوية بدلالة **T**المحسوبة البالغة (7.35) ، كما يلاحظ من خلال نتائج التحليل أن معامل التحديد ($\mathbf{R^2}$ ) و البالغة (0.947) تشير إلى أن (94.7 ٪ ) من التغيرات الحاصلة في مستوى الإفصاح في القوائم المالية تعود إلى حجم مجلس الإدارة .

و هذا يقود إلى قبول الفرضية فيما يخص أنه توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين حجم مجلس الإدارة و مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر،و تتفق هذه الدراسة مع دراسة ( **NurwatiAshikkin Ahmad-Zaluki and Wan Nordin Wan Hussin2009**) و دراسة (**Sheila Nu Nu Htay2012**) .

### 2.3. نتائج اختبار الانحدار البسيط لتأثير استقلال أعضاء مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح المحاسبي :

يبين الجدول (8) وجود علاقة ارتباط موجبة بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة و مستوى الإفصاح في القوائم المالية ، و يظهر ذلك من خلال قيمة**F** المحسوبة (14.634) عند درجتي الحرية (1–4) عند مستوى معنوية( 0.031) ، و يدعم هذه النتيجة قيمة **B**

البالغة (0.911) و هي قيمة معنوية بدلالة **T** المحسوبة البالغة (3.825) ، كما يلاحظ من خلال نتائج التحليل أن معامل التحديد (**$R^2$** ) و البالغة (0.830) تشير إلى أن (83 ٪ ) من التغيرات الحاصلة في مستوى الإفصاح في القوائم المالية تعود إلى استقلال أعضاء مجلس الإدارة .

و مما سبق يتضح قبول الفرضية فيما يخص أنه توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة و مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر ،و تتفق هذه الدراسة مع دراسة ( **NurwatiAshikkin Ahmad-Zaluki and Wan Nordin Wan Hussin2009**) و دراسة (**Sheila Nu Nu Htay2012**) و دراسة (**Vali Khodadadi, Soheila Khazami and AbbasAflatooni2010**) .

**3.3. نتائج اختبار الانحدار البسيط لتأثير الفصل بين دور المدير العام CEO / رئيس مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح المحاسبي :**

من خلال الجدول (9) يظهر أن قيمة**F** المحسوبة البالغة (2.74) عند درجتي الحرية (1-4) عند مستوى معنوية( 0.196) و هي أكبر من مستوى معنوية (0.005) ، كما أن قيمة **B** البالغة (0.691) و هي قيمة معنوية بدلالة**T** المحسوبة البالغة (1.65) ، كما يلاحظ من خلال نتائج التحليل أن معامل التحديد (**$R^2$** ) و البالغة (0.478) تشير إلى أن (47.8 ٪ ) من التغيرات الحاصلة في مستوى الإفصاح في القوائم المالية تعود إلى الفصل بين دور المدير العام CEO / رئيس مجلس الإدارة.

و مما سبق يتضح رفض الفرضية فيما يخص أنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفصل بين دور المدير العام CEO / رئيس مجلس الإدارة و مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر ، و هذا ما يتفق مع دراسة ( **Haniffa et Cooke2000**)و دراسة (**Vali Khodadadi, Soheila Khazami and Abbas Aflatooni2010**) .

**4.3. نتائج اختبار الانحدار البسيط لتأثير الفصل بين نوعية – جودة – المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي :**

من خلال الجدول (10) يظهر أن قيمة**F** المحسوبة البالغة (0.15) عند درجتي الحرية (1-4) عند مستوى معنوية( 0.910) و هي أكبر من مستوى معنوية (0.005) ، كما أن قيمة **B** البالغة ( 0.071 -) و هي قيمة معنوية بدلالة **T**المحسوبة البالغة (0.122 -) ، كما يلاحظ من خلال نتائج التحليل أن قيمة معامل التحديد (**$R^2$** ) و البالغة (0.005) من التغيرات الحاصلة في مستوى الإفصاح في القوائم المالية تعود إلى نوعية – جودة – المراجعة .

و مما سبق يتبين رفض الفرضية فيما يخص أنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نوعية – جودة – المراجعة و مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر ، و هذا ما يتفق مع دراسة (**Nurwati Ashikkin Ahmad-Zaluki and Wan Nordin Wan Hussin 2009 ،**) ، و دراسة (**loubna loukil , mohamed triki،2008**)

**5.3. نتائج اختبار الانحدار البسيط لتأثير حجم الشركة على مستوى الإفصاح المحاسبي :**

من خلال الجدول (11) يظهر أن قيمة**F** المحسوبة البالغة (3.392) عند درجتي الحرية (1-4) عند مستوى معنوية (0.163 ) و هي أكبر من مستوى معنوية (0.005) ، و بلغت قيمة **B** ( 0.728 -) و هي قيمة معنوية بدلالة **T**المحسوبة البالغة (1.842 -) ، كما يلاحظ من خلال نتائج التحليل أن قيمة معامل التحديد (**$R^2$** ) و البالغة (0.531) من التغيرات الحاصلة في مستوى الإفصاح في القوائم المالية تعود إلى حجم الشركة .

و مما سبق يتبين رفض الفرضية فيما يخص أنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين حجم الشركة و مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر ، و هذا ما لا يتفق مع دراسة (**عبد الجليل آل غزوي ، 2010**) و دراسة (**Yaseen Al-Janadi ، 2013**)

## خلاصة :

لتقدير العلاقة بين آليات الحوكمة و مستوى الإفصاح المحاسبي ، تم إعداد مؤشر يحتوي على (48) بند لقياس مستوى الإفصاح في الشركات عينة الدراسة ، ثم دراسة علاقة هذا المستوى باعتماد آليات الحوكمة بواسطة نماذج خطية بسيطة ، و يمكن تفسير أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة كالتالي :

- تفاوت مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر ، حيث أظهرت النتائج أن الوسط الحسابي لتطبيق بنود مؤشر الإفصاح بنسبة 62.08 ٪ و هي نسبة مقبولة و جيدة على مستوى جميع الشركات ؛
- توجد علاقة ارتباط موجبة عند مستوى دلالة $\alpha$=0.05 بين حجم مجلس الإدارة و مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر ، يشكل مجلس الإدارة وسيلة رقابية فعالة تسمح للمستثمرين بمساءلة المديرين ومحاسبتهم عن أدائهم لتحقيق أهداف الشركة وتحقيق مصالح المستثمرين ، لذا فكلما زاد عدد أعضاء مجلس الإدارة سمح ذلك بزيادة الخبرات و الكفاءات و بالتالي زيادة الرقابة بشكل أكبر على سلوك الإدارة و الحد من سلوكياتها الانتهازية ؛
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة و مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر، استقلال أعضاء مجلس الإدارة يتوقف على نسبة الأعضاء غير التنفيذيين (الخارجيين)، إلى الأعضاء التنفيذيين (الداخليين) بالمجلس وبالرغم من أهمية دور كل من الأعضاء غير التنفيذيين ، والتنفيذيين بمجلس الإدارة إلا أن أهمية الأعضاء غير التنفيذيين تنبع من دورهم كمراقبين لسلوك وتصرفات الإدارة ؛ بالإضافة إلى المساعدة على تخفيف تعارض الوكالة بين المساهمين والإدارة العليا ؛
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة ، مع مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر ،تعتبر لجان المراجعة من وجهة نظر نظرية الوكالة أحد آليات الرقابة التي تهدف لتحسين جودة تدفق المعلومات بين الأصيل والوكيل فمن وظائفها الأساسية التأكد من جودة نظم المحاسبة والرقابة والإشراف على عملية إعداد التقارير المالية و الإفصاح داخل الشركة ؛
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة ، مع مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر ، فنظرية الوكالة تشير إلى أن الشركات الكبيرة تتعدد وتتعقد فيها العمليات ويزداد فيها الصراعات بين إدارة الشركة وأصحاب المصالح ومن أجل التغلب على زيادة تكاليف الوكالة تتجه هذه الشركات إلى زيادة مستوي الإفصاح عن المعلومات ؛
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفصل بين دور المدير العام CEO / رئيس مجلس الإدارة مع مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر ، على الرغم من تأكيد أغلب الدراسات السابقة على ضرورة الفصل بين المنصبين ، إلا أن دراستنا وجدت أنه لا توجد علاقة ارتباط بين الفصل بين دور المدير العام و رئيس مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح المحاسبي و قد يعود ذلك أن الشركات الجزائرية حتى في حالة الفصل بين المنصبين تفصل بين الأشخاص ( شخصين و ليس شخص واحد ) لكن يبقى التداخل في المسؤوليات و المهام بين المنصبين ما يجعل تأثير هذا الفصل ضعيفا على مستوى الإفصاح المحاسبي ؛

و بناءا على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات :

1. العمل على تطوير الإطار التشريعي المتعلق بحوكمة الشركات ، من خلال ضبط قواعد و مبادئ حوكمة الشركات و الزام الشركات المسعرة في البورصة بتطبيق هذه المبادئ ، من أجل تحقيق المزيد من الإفصاح و الشفافية و بالتالي زيادة ثقة المستثمرين في المعلومات المقدمة لهم ؛
2. إصدار قوانين تعزز تفعيل آليات الحوكمة بالنسبة للشركات المدرجة في البورصة و عدم الاكتفاء بميثاق لا يعلم بوجوده إلا القليل ؛
3. تنمية الوعي و نشر ثقافة حوكمة الشركات لدى المستثمرين و أصحاب المصالح عن طريق تنظيم و عقد مؤتمرات و ندوات لتأصيل مفاهيم الحوكمة ؛
4. العمل على زيادة مستوى الإفصاح و الشفافية في التقارير المالية و إتاحتها لجميع أصحاب المصالح لمساعدة المساهمين و المستثمرين في اتخاذ قراراتهم في سوق الأوراق المالية ؛
5. تحسيس الشركات المدرجة بالبورصة بأهمية التوسع في الإفصاح عن المعلومات المالية و أي معلومات إضافية تكون ضرورية لزيادة ثقة المستثمرين ، و التقليل من المخاطر التي يتعرضون لها نتيجة سوء الإدارة.

**ملحق الجداول و الأشكال البيانية :**

**الشكل رقم (1) : متغيرات الدراسة**

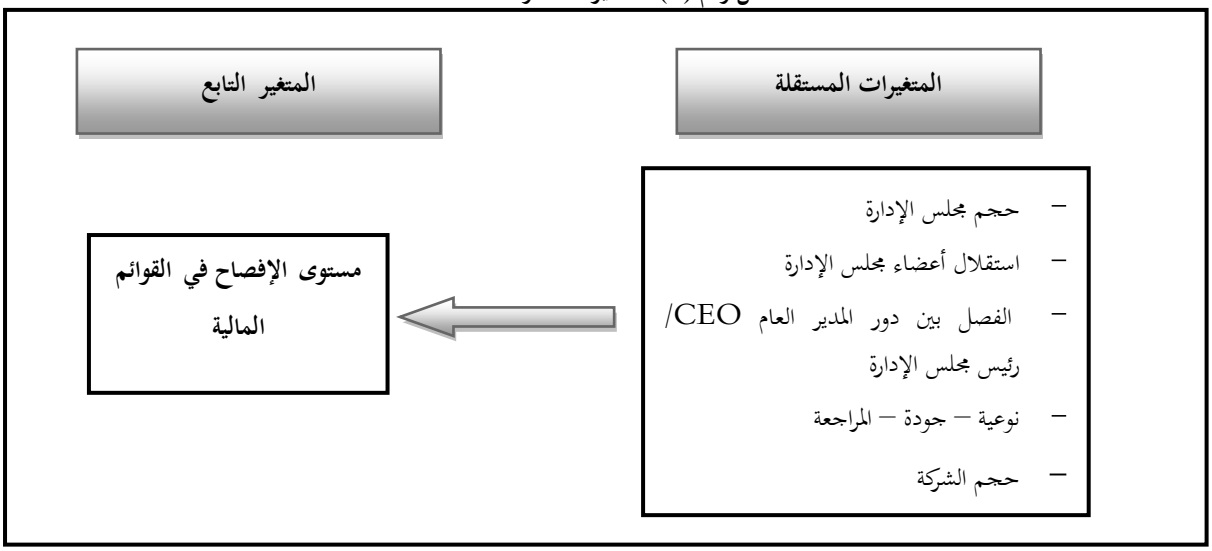


**المصدر** : من إعداد الباحثين .

**الجدول رقم (1): التعريف النظري و القياسي لمتغيرات الدراسة**

| المفاهيم | رمز المتغير في النموذج | التعريف النظري | طريقة القياس |
|---|---|---|---|
| **المتغير التابع :** | | | |
| الإفصاح المحاسبي | **DISC** | الإفصاح هو إلزام المؤسسات بتقديم معلومات كاملة و مناسبة و عادلة ، لإعطاء مستخدمي هذه المعلومات صورة واضحة و صحيحة عن المؤسسة<br>حيث تؤثر هذه المعلومات على القرارات التي يتم اتخاذها لذا يتطلب الأمر إظهار جميع المعلومات التي يتوقع أن تفيد المستخدم | مجموع درجات الإفصاح لبنود مؤشر الإفصاح مقسوما على الدرجة القصوى الممكنة لكل شركة. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | سواءا في صلب القوائم المالية أو في الملاحق أو في الجداول و القوائم المالية الإضافية . | |
| **المتغيرات المستقلة :** | | | |
| حجم مجلس الإدارة | **BDSIZE** | يعتبر عدد أعضاء مجلس الإدارة عاملا هاما في تحديد فعالية المجلس ، فالمجلس الذي عدد أعضائه كبير يكون أدائه أفضل حيث يتيح له الحجم الكبير القيام بواجباته و مسؤولياته بفاعلية أكبر ،كما أن كبر حجم المجلس يتيح له الفرصة لتوفير خبرات و مهارات اللازمة لتحسين جودة عملية اتخاذ القرارات. | عدد المدراء في مجلس الإدارة . |
| استقلال أعضاء مجلس الإدارة | **INED** | للمحافظة على استقلال أعضاء مجلس الإدارة لابد أن يتكون المجلس من أعضاء غير تنفيذيين – مستقلين – إضافة إلى الأعضاء التنفيذيين ، حيث أن المديرين الداخليين هم الذين يحضرون المعلومات عكس المدراء الخارجيين المستقلين الذين لا علاقة لهم بتحضير المعلومات و إنما تتمثل مهمتهم في التأكد من صحة و مصداقية المعلومات أي القيام بالرقابة المالية. | نسبة المديرين غير التنفيذيين – المستقلين – في مجلس الإدارة ( عدد الأعضاء المديرين غير التنفيذيين في المجلس نسبة للمجموع الكلي للمدراء في المجلس). |
| الفصل بين دور المدير العام CEO / رئيس مجلس الإدارة | **DUAL** | كانت أغلبية الشركات يترأس مجلس الإدارة فيها المدير العام للشركة ( الذي يعين بطريقة الانتخاب من طرف المجلس) ، بمعنى أن رئيس مجلس الإدارة هو نفسه المدير العام أي أنه يقوم بمهمتين مهمة الإدارة و مهمة القيام بوظائف رئيس مجلس الإدارة ، ما ساهم في تقليص الدور الرقابي الذي من المفروض أن يقوم به مجلس الإدارة اتجاه رئيسه . | (1) في حالة الفصل بين الدورين.<br>(2) في الحالة العكس . |
| نوعية – جودة – المراجعة | **AUDIT** | لرفع كفاءة أداء عملية المراجعة أصبح من الضروري على الشركات إنشاء و تكوين لجان مراجعة بغرض زيادة مصداقية و موثوقية القوائم المالية التي تعده الإدارة للمستثمرين و المساهمين ، و لتدعيم استقلالية المراجع الداخلي ، و حماية حيادية المراجع الخارجي ، فضلا عن تحسين جودة أداء نظام الرقابة الداخلية . | (1) في حالة توفر لجنة المراجعة .<br>(2) في حالة العكس . |
| حجم الشركة | **CSIZE** | إن حجم الشركة ذو أهمية بالغة و ذلك بسبب الحاجة إلى زيادة رأس المال في ظل تكلفة منخفضة فمن الطبيعي أن يكون نشر مزيد من المعلومات التفصيلية أقل تكلفة بالنسبة للمؤسسات الأكبر حجما ، فالضغوط من قبل حملة الأسهم و المحللين الماليين نحو إفصاح أكثر ،كما أن الطلب يتزايد من قبل المستخدمين المختلفين لتوفير معلومات مالية و غير مالية . | اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام . |

**المصدر** : من إعداد الباحثين .

## الجدول رقم (2) : البنود المتعلقة بالمعلومات العامة عن الشركة

| الرقم | معلومات عامة عن الشركة | SAI | AUR | ALL | ROUI | DH16 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 01 | الإفصاح عن إسم الشركة و الشكل القانوني لها . | X | X | X | X | X |
| 02 | الإفصاح عن معلومات مختصرة عن الشركة | X | X | X | X | X |
| 03 | الإفصاح عن رسالة القيم الأساسية للشركة و أهدافها | X | X | X | X | X |
| 04 | الإفصاح في شكل رسوم /صور | X | X | X | X | X |
| 05 | الإفصاح عن الموارد البشرية في الشركة (العدد ،النوع .....). | | | | | |
| 06 | الإفصاح عن إدارة المخاطر في الشركة . | | | | | |
| 07 | الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية و البيئية للشركة . | X | | X | X | X |
| 08 | الإفصاح عن إستراتيجية المؤسسة و تأثيراتها المحتملة . | X | X | X | | |
| 09 | الإفصاح عن الأسواق الرئيسية للمؤسسة . | X | X | | X | |
| 10 | الإفصاح عن العملاء الرئيسيين للشركة . | | | | | |
| 11 | التعريف بأهم المنتجات و الخدمات المقدمة . | X | X | X | X | X |
| 12 | توضيح حصص الملكية في الشركات التابعة . | X | | | | |
| 13 | الإفصاح عن أعضاء مجلس الإدارة . | X | X | X | X | X |
| 14 | الإفصاح عن أسماء كبار المساهمين و نسبة تملكهم في الشركة | X | X | X | X | X |
| 15 | الإفصاح عن المبيعات (حسب القطاع ، جغرافيا ، عدد الوحدات .....) | X | | | X | |
| | **المجموع:** | **12** | **9** | **9** | **10** | **8** |
| | **النسبة المئوية :** | **٪80** | **٪60** | **٪60** | **٪66.66** | **٪53.33** |

**المصدر** :من إعداد الباحثين.

| الرقم | المعلومات المالية | SAI | AUR | ALL | ROUI | DH16 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 01 | الإفصاح عن المركز المالي . | X | X | X | X | X |
| 02 | الإفصاح عن قائمة الدخل . | X | X | X | X | X |
| 03 | الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية . | X | X | X | X | X |
| 04 | الإفصاح عن قائمة التغيرات في حقوق الملكية – أصحاب رأس المال – | X | X | X | X | X |
| 05 | الإفصاح عن طبيعة نشاط المنشأة (الأنشطة الرئيسية ). | X | X | X | X | X |
| 06 | الإفصاح عن السياسات المحاسبية المهمة . | X | X | | | X |
| 07 | الإفصاح عن ملخص مالي عن 3 سنوات السابقة . | | | | | |
| 08 | الإفصاح عن نسب الهيكل المالي ( Ratios de la structure financière). | | X | X | X | X |
| 09 | الإفصاح عن نسب الربحية (Ratios de rentabilité ). | X | | X | X | |
| 10 | الإفصاح عن نسب السيولة (Ratios de liquidité ). | X | X | | X | X |
| 11 | الإفصاح عن نسب التمويل( Ratio de financement ) . | | X | | | |
| 12 | الإفصاح عن مردودية الأصول ( Rentabilité des capitaux propres). | | | X | | |
| 13 | الإفصاح عن هامش صافي الربح ( Marge bénéficiaire nette ). | | | X | X | |
| 14 | الإفصاح عن معدل دوران الأصول( Rotation de l'actif ) . | | X | | X | |
| 15 | الإفصاح عن العائد على رأس المال . | | | X | | |
| 16 | الإفصاح عن تكلفة المنتجات المباعة ، تكاليف شراء السلع المباعة . | X | | | | |
| | **المجموع :** | **9** | **10** | **11** | **10** | **7** |
| | **النسبة المئوية :** | **٪56.25** | **٪62.5** | **٪68.75** | **٪62.5** | **٪43.75** |

**الجدول رقم (3) : البنود المتعلقة بالمعلومات المالية .**

| الرقم | المعلومات غير المالية | SAI | AUR | ALL | ROUI | DH16 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 01 | الإفصاح عن توزيع المبيعات حسب العملاء . | | | | | |
| 02 | الإفصاح عن توزيع المبيعات حسب المناطق الجغرافية . | | | | | X |
| 03 | الإفصاح عن الطاقة الإنتاجية خلال العام . | X | X | X | X | X |
| 04 | الإفصاح عن سياسة توزيع الأرباح . | X | X | | X | X |
| 05 | الإفصاح عن حوافز و منافع أفراد الإدارة . | X | X | | | |
| 06 | الإفصاح عن أنشطة البحث و التطوير . | X | | X | X | X |
| 07 | الإفصاح عن أساليب الإنتاج . | X | | X | X | |
| 08 | الإفصاح عن السياسات التجارية . | X | X | X | X | X |
| 09 | الإفصاح عن الدورات التكوينية و التدريبية لتنمية الموارد البشرية | X | X | X | X | X |
| 10 | الإفصاح عن أهم مبادئ الجودة – النوعية – لمنتجات المؤسسة. | | X | X | X | X |
| 11 | **المجموع :** | 7 | 6 | 6 | 7 | 7 |
| 12 | **النسبة المئوية:** | ٪70 | ٪60 | ٪60 | ٪70 | ٪70 |

**المصدر** :من إعداد الباحثين.

**الجدول رقم (4): البنود المتعلقة بالمعلومات غير المالية**

**لجدول رقم (5): البنود المتعلقة بالمعلومات ذات طبيعة تنبؤية – مستقبلية –**

| الرقم | المعلومات التنبؤية | SAI | AUR | ALL | ROUI | DH16 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 01 | الإفصاح عن أثر مخاطر السوق على النتائج المستقبلية . | | X | | X | X |
| 02 | الإفصاح عن توزيع الحصص في السوق . | X | | | X | |
| 03 | معلومات جوهرية ربما تؤثر على القيمة السوقية للشركة . | | | | | |
| 04 | الإفصاح عن توقعات الربح العام المقبل . | X | X | X | X | X |
| 05 | الإفصاح عن توقعات التوجهات الصناعية –المنافسة – . | | | X | X | |
| 06 | الإفصاح عن معلومات حول المشاريع المستقبلية – الأفاق المستقبلية – | X | X | X | X | X |
| 07 | مقارنة توقعات المبيعات مع المبيعات الفعلية لهذه السنة . | | X | X | X | X |
| 08 | **المجموع :** | 3 | 4 | 4 | 6 | 4 |
| 09 | **النسبة المئوية:** | ٪42.85 | ٪60.41 | ٪62.5 | ٪68.75 | ٪54.16 |

**المصدر** :من إعداد الباحثين.

**الجدول رقم (6) : مؤشر الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر**

| المتغيرات المستقلة | SAI | AUR | ALL | ROUI | DH16 | المتوسط (٪) | الحد الأدنى (٪) | الحد الأقصى (٪) | الانحراف المعياري (٪) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **حجم مجلس الإدارة** | 9 | 5 | 7 | 12 | 3 | 7.2 | 3 | 12 | 3.49 |
| **استقلال أعضاء مجلس الإدارة** | 4 | 2 | 2 | 9 | 0 | 3.4 | 00 | 9 | 3.43 |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الفصل بين دور المدير العام CEO / رئيس مجلس الإدارة .** | 0 | 0 | 1 | 0 | 0.2 | 00 | 1 | 0.44 |
| **نوعية – جودة – المراجعة** | 0 | 0 | 1 | 1 | 0.6 | 00 | 1 | 0.54 |
| **حجم الشركة** | 10.47 | 10.08 | 9.84 | 6.85 | 10.52 | 9.55 | 6.85 | 10.52 | 1.53 |

**المصدر** :من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي ( SPSS،V24).

**الجدول رقم (07) : نتائج اختبار الانحدار البسيط لتأثير حجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح في القوائم المالية**

| **المتغير التابع** | **R** معامل الارتباط | **$R^2$** معامل التحديد | **F** المحسوبة | **DF** درجة الحرية | **Sig** مستوى الدلالة | **معامل الإنحدار** | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | **البيان** | **معامل الانحدار b** | **الخطأ المعياري** | **T** المحسوبة | **Sig** مستوى الدلالة |
| مستوى الافصاح في القوائم المالية | 0.973 | 0.947 | 54.028 | 1<br>3<br>4 | 0.005 | حجم مجلس الإدارة | 0.973 | 0.098 | 7.35 | 0.005 |

**المصدر** :من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي ( SPSS،V24).

**الجدول رقم (08): نتائج اختبار الانحدار البسيط لتأثير استقلال أعضاء مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح في القوائم المالية**

| **المتغير التابع** | **R** معامل الارتباط | **$R^2$** معامل التحديد | **F** المحسوبة | **DF** درجة الحرية | **Sig** مستوى الدلالة | **معامل الإنحدار** | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | **البيان** | **معامل الانحدار b** | **الخطأ المعياري** | **T** المحسوبة | **Sig** مستوى الدلالة |
| مستوى الافصاح في القوائم المالية | 0.911 | 0.830 | 14.63 | 1<br>3<br>4 | 0.031 | استقلال أعضاء مجلس الإدارة | 0.911 | 0.179 | 3.825 | 0.031 |

**المصدر** :من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي ( SPSS،V24).

.

**الجدول رقم (09): نتائج اختبار الانحدار البسيط لتأثير الفصل بين دور المدير العام CEO / رئيس مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح في القوائم المالية**

| المتغير التابع | R معامل الارتباط | $R^2$ معامل التحديد | F المحسوبة | DF درجة الحرية | Sig مستوى الدلالة | معامل الإنحدار | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | البيان | معامل الانحدار b | الخطأ المعياري | T المحسوبة | Sig مستوى الدلالة |
| مستوى الإفصاح في القوائم المالية | 0.691 | 0.478 | 2.743 | 1<br>3<br>4 | 0.196 | الفصل بين دور المدير العام CEO / رئيس مجلس الإدارة | 0.691 | 2.415 | 1.656 | 0.196 |

**المصدر** :من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي ( SPSS،V24).

**الجدول رقم (10): نتائج اختبار الانحدار البسيط لتأثير الفصل بين نوعية – جودة – المراجعة على مستوى الإفصاح في القوائم المالية**

| المتغير التابع | R معامل الارتباط | $R^2$ معامل التحديد | F المحسوبة | DF درجة الحرية | Sig مستوى الدلالة | معامل الإنحدار | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | البيان | معامل الانحدار b | الخطأ المعياري | T المحسوبة | Sig مستوى الدلالة |
| مستوى الافصاح في القوائم المالية | 0.071 | 0.005 | 0.015 | 1<br>3<br>4 | 0.910 | جودة المراجعة | -0.071 | 2.722 | -0.122 | 0.910 |

**المصدر** :من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي ( SPSS،V24).

**الجدول رقم (11): نتائج اختبار الانحدار البسيط لتأثير الفصل بين حجم الشركة و مستوى الإفصاح في القوائم المالية**

| المتغير التابع | R معامل الارتباط | $R^2$ معامل التحديد | F المحسوبة | DF درجة الحرية | Sig مستوى الدلالة | معامل الإنحدار | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | البيان | معامل الانحدار b | الخطأ المعياري | T المحسوبة | Sig مستوى الدلالة |
| مستوى الإفصاح في القوائم المالية | 0.728 | 0.531 | 3.392 | 1<br>3<br>4 | 0.163 | حجم الشركة | -0.728 | 0.666 | -1.842 | 0.163 |

**المصدر** :من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي ( SPSS،V24).

**الهوامش و المراجع المستخدمة :**

[1] حسين أحمد دحدوح ، رشا أنور حمادة ، "**نموذج مقترح لقياس الإفصاح الاختياري و تطبيقه في بيئة الأعمال السورية** "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 31 ، العدد الأول،2015 ، ص 18 .

[2] رشا حمادة ، "**قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية – دراسة ميدانية في بورصة عمان –** "، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 10 ، العدد 4، 2014 ، ص 682 .

[3] لطيف زيود ، محمد العثمان، ريم علي عيسى ،" **مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية** "، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 33 ، العدد 3 ،2011 ، ص33 .

[4] حسين أحمد دحدوح ، رشا أنور حمادة ،مرجع سبق ذكره ، ص 19 .

[5] بتول محمد نوري علي خلف سلمان ،"**حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة**"، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة ،جامعة سعد دحلب ، البليدة ، ص13 .

[6] بندر مرزوق الشلاحي ،"**تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت** "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة ، جامعة الشرق الأوسط ، ماي 2012 ، ص 23 .

[7] بلبركاني أم خليفة ، "**أليات الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية** "، مجلة التنظيم و العمل ، جامعة معسكر ،العدد 05 ،2014 ، ص 11 .

[8] Report of the committe on the financial aspects of Corporate Governance ; « **The Financial Aspects Of Corporate Governance** ; London , 1 December 1992 ,p14.

[9] Organisation For Econo;ic Co-Operation And Development ;" **Using The OECD Principles of Corporate Governance a boardroom prespective "**; Paris ;2008 ;p15 .

[10] بن الطاهر حسين ،بوطلاعة محمد ،"**دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية و الإفصاح و جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي** "، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري ، جامعة بسكرة ، ماي 2012.

[11] عبدي نعيمة ، "**دور أليات الرقابة في تفعيل حوكمة المؤسسات – دراسة حالة الجزائر–** "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة ورقلة ، 2009 ، 104.

[12] مجدي محمد سامي ، " **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات و أثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية** " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الاسكندرية ، العدد (2)، المجلد (46)،2009 ، ص 19.

[13] بن الطاهر حسين ،بوطلاعة محمد ، مرجع سبق ذكره .

[14] حسياني عبد الحميد ،"**أهمية وجود لجان المراجعة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الاتجاه الدولي نحو تعزيز حوكمة المؤسسات**"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ، جامعة الجزائر 3، 2015 ،ص 124.

# تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS
## حالة البنك الوطني الجزائري في الفترة (2014 – 2015)

## *valuer la performance des banques utilisent CAMELS modèle*
## *Le cas de la Banque Nationale d'Algérie (2014 - 2015)*

**د. محمد البشير بن عمر**
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي / الجزائر
*bachir.moh90@gmail.com*

**د. أحمد نصير**
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي / الجزائر
*ahmednesir@gmail.com*

**الملخص:**

يتناول هذا المقال أحد أهم المواضيع المهمة في تقييم أداء البنوك، وتم تسليط الضوء على مناقشة تقييم أداء البنوك بالاستخدام طريقة Camels، حيث تعتبر هذه الطريقة من أهم الطرق والنماذج الحديثة التي تستعملها البنوك المتطورة للتنبؤ بالمخاطر المالية وتقييمها، وذلك باستخدام جملة من المؤشرات والمعايير والطرق النموذجية لتفادي الأزمات المالية وعدم حدوثها في المستقبل، كما تعتبر من الأساليب الناجعة والتي تضمن توفير مناخ ملائم لعمل البنوك في ظل الشفافية والرقابة التي تعتمد عليها في الوقت الحالي.

**الكلمات المفتاحية:** أداء، تقييم أداء، معيار Camels، بنك وطني جزائري.

**Résumé:**

Cet article examine l'un des sujets les plus importants dans l'évaluation du performance des banques, ont été mis en évidence pour discuter de la performance des banques d'évaluer l'utilisation de la méthode des Camels, qui sont considérés comme la voie des méthodes et des modèles les plus modernes utilisés par les banques développement pour prédire le risque financier et l'évaluation, en utilisant un ensemble d'indicateurs et des critères et des routes typiques pour éviter les crises financières et ne se produisent pas à l'avenir, comme l'une des méthodes efficaces qui assurent la fourniture d'un environnement favorable au travail des banques à la lumière de transparence et de contrôle qui en dépendent à l'heure actuelle.

**Mots clés:** performance, évaluation des performances, Camels standard, Banque nationale d'Algérie.

**المقدمة:**

- **تمهيد**

تتعرض البنوك بمختلف أشكالها وأنواعها خاصة في الدول المتقدمة والنامية للعديد من الأزمات والاضطرابات التي أدت إلى انهيارها، حيث تعتبر هذه الأخير أحد القطاعات الرئيسية التي تعطي أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، ومن الضروري إخضاع هذا القطاع إلى عملية الرقابة وذلك للحفاظ على سلامة المركز المالي لهذه البنوك.

ويعتبر البنك الوطني الجزائري أحد أهم البنوك الناجحة في هذا القطاع الحساس وخاصة في الاقتصاد الوطني، وبالتالي تتطلب عملية الرقابة داخل البنك عدة معايير تستخدم لقياس مدى سلامة أدائها. حيث تطرق الباحثان إلى استخدام معيار يحدد أداء البنك وتصنيفه واكتشاف الخلل المالي في أدائها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض إلى مشاكل مالية ضاربة تؤدي إلى انهيارات غير متوقعة، ويسمى هذا المعيار بالإنذار المبكر (معيار Camels). ومن خلال هذا المدخل تم طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- **كيف يمكن تقييم أداء البنك الوطني الجزائري باستخدام نموذج Camels ؟.**

من خلال هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما المقصود بتقييم الأداء؟.
2- ما المقصود بمعيار camels؟ وما هي مؤشراته؟.
3- هل يمكن تطبيق معيار camels في البنك الوطني الجزائري؟.

للإجابة على هذه التساؤلات يمكن طرح الفرضيات المبدئية التالية:

1- المقصود بتقييم الأداء باختصار هو مؤشر الكفاءة والفعالية.
2- معيار camels وهو عبارة عن مجموعة من المؤشرات يتم من خلالها تحديد الوضعية المالية لأي بنك ومعرفة تصنيفه.
3- يمكن للبنك الوطني الجزائري تطبيق معيار camels.

- **أهمية البحث:**

تتجلى أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

1- التعريف وإبراز أهمية تقييم أداء البنوك.
2- إبراز مفهوم وأهمية معيار camels.
3- كيفية استخدام معيار camels في البنك الوطني الجزائري.

- **أهداف البحث:**

حاول الباحثان التوصل إلى جملة من الأهداف أهمها:

1- معرفة كيفية تقييم الأداء لدى البنوك بصفة عامة، وبصفة خاصة البنك الوطني الجزائري.

2- معرفة أهم الطرق والمؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء البنوك (معيار camels).

3- توضيح كيفية عمل هذا المعيار في البنك الوطني الجزائري.

ومن خلال ما سبق قام الباحثان بتقسيم هذا البحث إلى العناصر التالية:

- ماهية تقييم الأداء.
- مفاهيم حول معيار camels.
- الدراسة التطبيقية لبنك الوطني الجزائري في الفترة 2014- 2015.

## 1. ماهية تقييم الأداء

يتم في هذا العنصر التطرق إلى جملة من النقاط يمكن إدراجها في الآتي:

### 1.1. مفهوم تقييم الأداء:

يحاول الباحثان تقديم أهم المفاهيم المختلفة لتقييم الأداء، وذلك من خلال التعاريف التالية:

- هي عملية قياس الأداء الفعلي ومقارنة النتائج المحققة بالمعايير التي سبق تحديدها والمستمدة من الأهداف المتوقعة وتحديد الانحرافات، ووضع الخطط اللازمة لتحسين الأداء[1].

- عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات، الغرض منها يخص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسات المالية في تاريخ معين، كما في استخدام التحليل المالي و المراجعة الإدارية[2].

- عملية التقييم هي عملية دورية تجمع بين الرئيس المباشر ومرؤوسيه، حيث يتم فيها استعراض وتقييم النتائج المحققة ، إضافة إلى التحاور حول التنمية الفردية الوظيفية لشاغل الوظيفة[3].

- هو القياس، والحساب، والحكم، وعليه فإن الأداء يمكن فهمه من خلال نتائج نوعية لنشاطات معينة، فالأداء مؤشر الكفاءة والفعالية[4].

### 2.1. أهمية تقييم الأداء

تكمن أهمية تقييم الأداء في البنوك خاصة عند تطبيقها في القطاعين العام والخاص، كونها تمثل البديل عن الدافع الذاتي الذي يحفز النشاط الخاص، ويساند الإدارة في تحقيق أهدافها، حيث تمثل عملية تقييم الأداء كأحد المقومات الرئيسية للعملية الرقابية، تستند على مقارنة الأداء الفعلي والكلي لكل نشاط من الأنشطة، ويمثل تقييم

الأداء أحد العمليات الإدارية المهمة كونها حصيلة الأعمال وهو ما يجعله متأثرا بمختلف أوجه النشاط ويعكس نتائجه، وتبرز أهمية تقييم الأداء في النقاط التالية[5]:

- يوفر تقييم الأداء مقياسا لمدى نجاح البنك من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها، كما يوفر المعلومات لمختلف المستويات لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة إلى حقائق عملية.
- تساعد المؤسسات المالية على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف.
- مساعدة رؤساء المصالح على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف، من خلال توجيه نشاطاتها التي تخضع للقياس والحكم.
- تقييم الأداء يقوم بالتأكد من توفر السيولة ومستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار وقرارات التمويل وما يصاحبها من مخاطر، بالإضافة إلى مقسوم الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للمؤسسة، باعتبار أن أهداف الإدارة المالية هو زيادة القيمة الحالية والمحافظة على سيولتها من خطر الإفلاس والتصفية، وتحقيق العائد المناسب على الاستثمار[1].
- تقييم الأداء يساعد على اختيار العمل من خلال التعرف على مستواهم العلمي والفني ومدى اندماجهم في العمل، كذلك يساعد الحكم على مدى نجاح سياسات الاختيار والتعيين أو فشلها في توفير الموارد البشرية الملائمة للعمل[2].

### 3.1. أقسام ومجالات تقييم الأداء

تهتم عملية تقييم الأداء في تقييمها على عدة أقسام ومجالات كما يلي:

#### 1.3.1. أقسام تقييم الأداء

لتقييم الأداء عدة أقسام نذكر من بينها[3]:

##### 1.1.3.1. تقييم الأداء المخطط:

تعتمد عملية تقييم الأداء على مدى تحقيق الأهداف الموضوعة والمخطط لها، وذلك بمقارنة المؤشرات الواردة في المخطط والسياسات الموضوعة مع المؤشرات الفعلية وهذا وفق فترات زمنية معينة ودورية، ويمكن أن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية، ومن الممكن أن تكون لفترات زمنية متوسطة المدى، أي من ثلاث سنوات إلى خمسة سنوات، وهذا ما يفسر مدى التطور الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطتها.

##### 2.1.3.1. تقييم الأداء العام أو الشامل:

هذا النوع من التقييم يهتم بجوانب والأنشطة باستخدام جميع المؤثرات المخططة والفعلية والمعيارية في عملية القياس والتقييم، وهذا بإعطاء أوزان لأنشطة كل وزن يشير إلى مستوى الأرجحية الذي تراه الإدارة العليا مناسبا، وباستخدام هذه الأرجحيات ومؤشرات النتائج المخططة والفعلية والمعيارية يتم التوصل إلى درجة التقييم الشامل.

### 3.1.3.1. تقييم الأداء الفعلي:

يتم تقيم الأداء الفعلي لكافة الموارد المتاحة سواء كانت مادية منها أو بشرية، وذلك بمقارنة الأرقام الفعلية ببعضها البعض من أجل التعرف على جميع الإختلالات التي تحدث، وقياس درجة توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية، وهذا يتطلب تحليل لمؤشرات الفعلية للسنة المالية المعينة، ودراسة تطوراتها، حيث يتم مقارنة هذه المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في نفس البنك.

### 4.1.3.1. تقييم الأداء المعياري أو القياسي:

يتم فيها مقارنة جميع النتائج الفعلية مع النتائج المعيارية، حيث تأخذ نوعين من المقارنة، يتم المقارنة عن طريق مقارنة النتائج المحققة لمختلف الأنشطة مثلا: الأرباح والقيمة المضافة مع النتائج المعيارية التي كانت مقياسا للحكم، وتوضح الأرقام المعيارية على اعتبار مجموعة من الشروط منها الإمكانيات والقدرات، عن طريق مقارنة النسب أو معدلات الفعالية مع النسب والمعدلات المعيارية.

## 2.3.1. مجالات تقييم الأداء

يمكن تمييز ثلاث مجالات أساسية لعملية تقييم الأداء والتي يمكن حصرها فيما يلي[4]:

### 1.2.3.1. تقييم نتائج الأعمال بالنسبة لما كان مستهدفا منها:

في هذا المجال يمكن تقييم النتائج المترتبة عن التنفيذ، للتأكد من التأثيرات الاقتصادية وتطوراتها، التي حدثت نتيجة تنفيذ الخطة في حدود ما هو مستهدف منها، كذلك يتم اكتشاف نقاط الضعف ومواجهتها والحد منها.

### 2.2.3.1. مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها:

بعد تحديد ووضع الخطط من طرف البنك يتوجب عليه متابعتها، من خلال ما تم تحقيقه من أهداف وفقا لمواعيد محددة، وهذا معناه مقارنة النتائج الفعلية بالأهداف المخططة، وبالتالي مراقبة تنفيذ الأهداف في فترات زمنية متقاربة لتدارك أي اختلاف في الوقت المناسب.

### 3.2.3.1. الرقابة على كافة الأفراد:

قيام البنك بالتأكد من مختلف أوجه نشاطاته وتنفيذ أهدافها بأعلى درجة من الكفاية، حيث تقوم بالرقابة على كفاية الأداء وتقييمه والعمل على تحسينه لما له من أهمية بالغة له. ومن خلال ما سبق يمكن توضيح مجالات تقييم الأداء في الشكل أدناه كما يلي:

**الشكل رقم (1): مجالات تقييم الأداء**

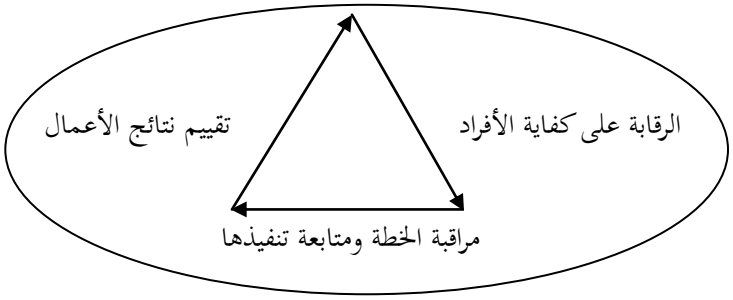


**المصدر: منصور حامد المحمود وثناء عطية فراج، نفس المرجع السابق، ص: 76.**

### 4.1. عناصر ومراحل تقييم الأداء

تمتاز عملية تقييم الأداء في البنوك، بعدة عناصر ومراحل وهي:

#### 1.4.1. عناصر تقييم الأداء

تمر عملية تقييم الأداء الناجح بجملة من العناصر الأساسية و هي[1]:

##### 1.1.4.1. تقييم الأداء الاقتصادي:

يهتم هذا العنصر باستغلال جميع الموارد بأقل تكلفة ممكنة مع الأخذ بعين الاعتبار عنصر الجودة والنوعية المناسبة حسب الهدف المسطر من قبله.

##### 2.1.4.1. تقييم الكفاءة:

يمكن اعتبار الكفاءة على أنها كمية المخرجات لكل وحدة من المدخلات، وبالتالي تقييم الكفاءة يعرف بأنه نسبة أو معدل قياس مادي للمخرجات من السلع والخدمات الناتجة عن العمليات التشغيلية للنشاط أو البرنامج المنسوب إلى تكلفة النشاط أو تكلفة البرنامج.

##### 3.1.4.1. إجراءات التقييم:

يتبع إجراءات معينة في تنفيذ هذه العملية، وأهم إجراء هو المقابلة مع الأفراد العاملين لإمدادهم بالمعلومات التي تهمهم والتي تفيدهم في تحسين أدائهم مستقبلا وهذه المقابلة تدعى بمقابلة التقييم[2].

##### 4.1.4.1. تقييم الفعالية:

يسعى تقييم الفعالية إلى ربط العلاقة بين المنتج وأهداف، وقد ارتبط تعريف الفعالية بالتوصل إلى تحقيق الوحدة من خلال قياس درجة نجاحها، والحصول على المنافع بنفقات أقل، أي انجاز الأهداف المسطرة كما هو مخطط له.

##### 5.1.4.1. فترة ووقت التقييم:

ليس من السهل تحديد فترة وقت تقييم الأداء بالنسبة للعاملين ولكن من الممكن الاعتماد على أداء المستشارين في مجال إدارة الأفراد، وعندما يزود الأفراد بالتغذية العكسية أو الرجعية عن نتائج التقييم وتشخيص نقاط الضعف لديهم ويتم إرشادهم وتوجيههم من قبل الإدارة لمعرفة تعديل سلوكهم ورفع كفاءتهم وفعالية أدائهم[1].

**6.1.4.1. تقييم البيئة:**

يهتم هذا العنصر بالحفاظ على البيئة والمناطق الجغرافية، وهذا من خلال تقييم مدى تحقيق البنك للفوائد والمنافع المحيطة به، وكذلك دراسة كل العوائق السلبية والمؤثرات والأسباب المحتملة التي يؤثر بها على البيئة.

**2.4.1. مراحل تقييم الأداء**

يتطلب إتباع مراحل عملية تقييم الأداء من خلال عدة مراحل نوردها في النقاط كما يلي[2]:

**1.2.4.1. تحديد النشاط المراد تقييمه:**

تحتاج الإدارة العليا والإدارة التنفيذية إلى معرفة تحديد النتائج المحققة والأنشطة والعمليات من التنفيذ الفعلي للبرامج والسياسات والاستراتيجيات والخطط ومتابعتها وتقييمها، والتركيز على كل نشاط خاضع للقياس خاصة العناصر الأكثر أهمية.

**2.2.4.1. التخطيط:**

يتم فيه إعداد جميع القوائم التقديرية والموازنات، وتحديد الأساليب والأدوات والمعايير والطرق التي سيتم استخدامها في التقييم، وتحديد جميع المراكز المسئولة عن عملية التقييم والأهداف المستقبلية المتوقعة.

**3.2.4.1. وضع معايير الأداء:**

تعتبر معايير الأداء المستخدمة في قياس المستوى المحدد من قبل الإدارة كنموذج لتقييم الأداء، ومعايير الأداء تعبر عن تفاصيل الأهداف الإستراتيجية، وعن مدى تحقيقها بالشكل الملائم. وبالتالي تسمح بتقبل الانحرافات الواقعة ضمن هذه الحدود.

**4.2.4.1. قياس الأداء:**

هي عملية جمع المعلومات التي تمثل الأداء الفعلي للنشاط أو للأفراد، وقياس الأداء الفعلي عموما لابد أن يشمل كلا الجانبين الكمي والنوعي، ويمكن تمثيل مقاييس الأداء بوحدات كالساعات، والأمتار، وعدد التقارير، وعدد الأخطاء، وعدد العاملين المؤهلين ...، حيث يمكن لهذه المقاييس أن تبين الانحراف في العملية أو الانحراف في المواصفات التصميمية.

**5.2.4.1. اتخاذ الإجراءات التصحيحية:**

وهي آخر هذه المراحل التي يقوم بها البنك كما يلي:

- تطابق الأداء المخطط مع الأداء الفعلي في هذه الحالة.
- وجود بعض الانحرافات عن الأداء المخطط، وفي هذه الحالة لا بد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية، من أجل ذلك نقوم بالبحث عن الأسباب التي أدت إلى الانحرافات، من خلال التشخيص التام لعدة جوانب مختلفة، وبالتالي العمل على تصحيحها وعلاجها بعد الكشف عن الأسباب الحقيقية، ويقوم البنك بتحديد أهداف واقعية في المستقبل وتعديل الأهداف والأسباب.

## 2. مفاهيم حول معيار Camels

يعد معيار camels إحدى المؤشرات لقياس وتقييم أداء البنوك، ولذلك سنتطرق إلى نشأته وتطوره وتعريفه وأهم معاييره بشكل مختصر:

### 1.2. نشأة وتطور معيار Camels

لقد اختلفت آراء الكتاب والاقتصاديين حول نشأة وتطور معيار Camels، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل مستخدمي هذا المعيار وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام 1933، وأعلن بموجبها عن إفلاس أزيد من 4000 مصرف محلي، وكان ذلك أحد أسباب انتشار مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، حيث تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم، ثم حدثت انهيار مماثل في عام 1988 أدى إلى فشل 221 مصرف[1].

ولقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية هذه الطريقة في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللون الاقتصاديون إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذه الطريقة في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة هذه الطريقة على تحديد درجة المخاطرة، بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار، ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم بالحقائق، ورأى هؤلاء الباحثون ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار camels ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور، وهو إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية[2].

### 2.2. مفاهيم حول معيار Camels

ومن أهم مختلف التعاريف حول هذا المعيار نجد:

– يعتبر أداة للرقابة المصرفية المكتبية ويعتمد على تحليل رواجع الريع السنوية المرسلة من المصارف للبنك المركزي ومن ثم عمل تقييم وتصنيف ريع سنوي لها استنادا على أربعة عناصر من العناصر الستة المكونة لمعيار camels هي كفاية رأس المال، جودة المنتجات، الربحية والسيولة ولا يشمل المعيار عنصر الإدارة والحساسية اتجاه مخاطر السوق[3].

– تتمثل طريقة camels في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف و معرفة درجة تصنيفه وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني ،حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار camels و الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات[4].

– يعرف مؤشر camels بأنه عبارة عن مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف و معرفة درجة تصنيفه، و يعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني[5].

### 2.3. أهم معايير Camels

تسعى المؤسسات المالية إلى تقييم أدائها من خلال تطبيق عدة معايير، هذه المعايير تستند إلى خطوات وأساليب تساعد على تقييم الفعلي لها قبل حدوث الخلل والأزمة داخلها، ومن بين هذه المعايير نذكرها في باختصار كما يلي[6]:

#### 1.3.2. كفاية رأس المال:

تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية، ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال:

– نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر – التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال.

#### 2.3.2. مؤشرات جودة الأصول :

بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات الجودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسييرها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول.

#### 3.3.2. مؤشرات سلامة الإدارة :

سلامة الإدارة مهمة جدا في أداء المؤسسات المالية (كغيرها من المؤسسات ) إلا أن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى الشركة وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، وهي كذلك مؤشرات نوعية وليست كمية ومعظمها تطبق ضمن مخاطر العمليات، وهناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها[7]:

– معدلات الإنفاق – نسبة الإيرادات لكل موظف – التوسع في أعداد المؤسسات المالية.

### 4.3.2. مؤشرات الإيرادات والربحية:

إن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين أن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر، وهناك عدة نسب يمكن تقييم ربحية المؤسسات المالية أهمها: – العائد على الأصول؛ – العائد على حقوق الملكية؛ – معدلات الدخل والإنفاق؛ – المؤشرات الهيكلية.

### 5.3.2. مؤشرات السيولة:

في الكثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات المالية بسبب سوء الإدارة للسيولة، ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير، ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر إلى المؤشرات التالية[8]:

– التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية – التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك.

– نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية – نسبة الودائع إلى القروض.

– هيكل استحقاق الأصول والخصوم – سيولة السوق الثانوية.

### 6.3.2. درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية

هذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية، وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس VAR والذي يقيس أقصي خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة[9].

## 3. الدراسة التطبيقية لبنك الوطني الجزائري (BNA) في الفترة 2014–2015.

يمكن التطرق في هذا العنصر إلى النقاط التالية:

### 1.3. مفهوم البنك الوطني الجزائري[10]

هو عبارة عن شركة أسهم (SPA) تأسس هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري بموجب القرار رقم 178/66 الصادر في الثالث عشر جوان من عام 1966، وبذلك يعتبر أول البنوك التجارية التي تم إنشائها في الجزائر عقب الاستقلال، ويقدر رأس ماله بـ: 20 مليون دينار جزائري، حيث أنه في عهد الاستعمار كانت هناك بنوك أجنبية تمارس نشاطها في الجزائر وهي:

- القرض العقاري الجزائري التونسي، وهو يحوي 133 وكالة، والذي تم دمجه في الواحد جويلية من عام 1966.
- القرض الصناعي والتجاري، والذي يحوي 03 وكالات، وتم دمجه في الفاتح جويلية من عام 1967.
- البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، وهو يحتوي على 06 وكالات، وتم دمجه في الفاتح من جانفي من عام 1968.
- بنك باريس وهولندا، والذي يحوي وكالة واحدة، تم دمجه في ماي من عام 1968.
- مكتب معسكر للخصم، والذي يحتوي على وكالة واحدة، حيث تم دمجه في جوان.

## 2.3. متطلبات معيار تقييم أداء البنوك حسب معيار Camels

طور هذا المعيار **Camels** حيث أدخلت عليه بعض التعديلات ليصبح أكثر كفاءة في خدمة الدور الرقابي للبنوك، بإيجاد نموذج يمكن هذا الأخير من تقييم وتصنيف داخلي لها، وقياس مستوى كفاءة الأداء بدلا من الاعتماد على الربحية كمعيار لقياس الأداء، حيث تصنف البنوك حسب العناصر الستة الرئيسية السابقة، هذه المكونات موزعة سلميا من 1 إلى 5، يمثل 1 أعلى تصنيف ( أحسن أداء )، وتمثل 5 أدنى تصنيف ( أضعف أداء ). وتصنف البنوك حسب متوسط العناصر الستة في الجدول رقم (1) على النحو التالي[11]:

**الجدول رقم (1) : تصنيف البنوك حسب Camels**

| النسبة الإجمالية | درجة التصنيف | موقف البنك | الإجراء الرقابي |
|---|---|---|---|
| 1.4 -1 | 1- قوي | الموقف سليم من كل النواحي | لا يتخذ أي إجراء |
| 2.4 -1.5 | 2- مرضي | سليم نسبيا مع وجود بعض القصور | معالجة السلبيات |
| 3.4 -2.5 | 3- معقول | يظهر عناصر الضعف والقوة | رقابة ومتابعة لصيقة |
| 4.4 -3.5 | 4- هامشي | خطر قد يؤدي إلى الفشل | برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية |
| 5 -4.5 | 5- غير مرضي | خطير جدا | رقابة دائمة- إشراف |

**المصدر: عبد القادر زيتوني، مرجع سابق، 2009، ص: 11.**

## 3.3. تقييم أداء البنك الوطني الجزائري لسنتي 2014 و2015 حسب نموذج Camels

في هذا العنصر قام الباحث بحساب المؤشرات الستة حسب نموذج Camels للبنك الوطني الجزائري لسنتين 2014 و 2015، وعلى هذا الأساس يتم تقييمه ومعرفة تصنيفه حسب متطلبات معيار تقييم أداء البنوك، وعليه يمكن تحديدها وتحليلها والحكم على الأداء الكلي للبنك وفق الآتي:

### 1.3.3. تقييم مؤشر كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري لسنتين 2014 و 2015

الجدول رقم (2) يوضح نسبة كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري خلال السنتين قيد الدراسة، وبالمقارنة مع ما تنص عليه المادة 03 من التعليمة 74 – 94 فإن الحد الأدنى للنسبة المتعلقة بكفاية رأس المال هو 08 %، وعليه يمكن تصنيف كفاية رأس مال البنك الوطني الجزائري كما في الجدول رقم (2) أدناه:

**كفاية رأس المال = رأس المال الأساسي / مجموع الأصول**

**الجدول رقم (2) يوضح نسبة وتصنيف كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري**

| البيان / السنوات | 2014 | 2015 |
|---|---|---|
| نسبة كفاية رأس المال | % 10.50 | % 12.25 |
| التصنيف الجزئي | 1 | 1 |
| متوسط التصنيف | ( 1+1 ) / 2 = 1 | |
| التصنيف الإجمالي | 1 | |

**المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق البنك.**

من خلال الجدول أعلاه فإننا نلاحظ أن نسبة المتحصل عليها للسنتين هي أكبر من النسبة المعتمدة لدى نموذج Camels، وبالتالي تم تصنيف كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري بالتصنيف واحد أي الأول، مما يدل على أن كفاية رأس المال لدى البنك في حالة جيدة وبذلك هو قادر على تغطية المخاطر المرتبطة بأصوله من رأس ماله.

### 2.3.3. تقييم مؤشر جودة أصول البنك الوطني الجزائري لسنتين 2014 و 2015

يمكن تلخيص عناصر هذا المؤشر باختصار شديد، وعليه يمكن تقييم جودة الأصول وفق النسبتين التاليتين:

- **مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول: مجمل الأصول المحققة للإيرادات/ مجمل الأصول.** يجب أن لا تقل هذه النسبة عن **80 %**، وهي تعكس اهتمام البنك باقتناء أصول محققة للإيرادات.

**– نسبة التصنيف المرجح WCR = المخصصات / حقوق الملكية + المخصصات،** تقيس هذه النسبة حجم مخصصات من حقوق الملكية والمخصصات. ويمكن تمثيل هذا التصنيف الخاص بجودة الأصول (**WCR**) في الجدول رقم (**3**) كما يلي:

**الجدول رقم (3): يوضح نسب التصنيف المرجح WCR**

| التصنيف | نسب التصنيف المرجح WCR |
|---|---|
| 1 | %05>WCR |
| 2 | %15>WCR>%05 |
| 3 | %35>WCR>%15 |
| 4 | %60>WCR>%35 |
| 5 | %60<WCR |

### 1.2.3.3. تحليل مؤشر جودة أصول البنك الوطني الجزائري

من خلال الجدول أعلاه يمكن تحليل وتصنيف ربحية البنك الوطني الجزائري لسنتين 2014 و 2015، كما هو موضح في الجدول أدناه.

**الجدول رقم (4) يوضح نسبة وتصنيف مؤشر جودة الأصول للبنك الوطني الجزائري**

| البيان | السنوات | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|
| مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى إجمالي الأصول | | % 97.97 | % 98.11 |
| التصنيف الجزئي | | 1 | 1 |
| متوسط التصنيف | | 1 = 2 / ( 1+1 ) | |
| التصنيف الكلي | | 1 | |
| نسبة التصنيف المرجح WCR | | % 6.76 | % 5.79 |
| التصنيف الجزئي | | 2 | 2 |
| متوسط التصنيف | | 2 = 2 / ( 2+2 ) | |
| التصنيف الكلي | | 2 | |
| متوسط تصنيف النسبة | | 1.5 = 2 / ( 2+1 ) | |
| التصنيف النهائي | | 2 | |

**المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق البنك.**

من خلال الجدول يمكن ملاحظ النسبة الكبيرة لمجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى إجمالي الأصول كما يبينها الجدول رقم (4)، وعليه يكون تصنيف جودة أصول البنك الوطني الجزائري بالتصنيف 1، مما يعني أن أصول البنك جيدة وأنه يهتم بتوظيف أصوله في الأصول المحققة للإيرادات، وبالتالي تضمن له زيادة في الأرباح والاستمرارية، أما بالنسبة لتصنيف المرجح كانت النسبتين المحصل عليهما للبنك تقع بين النسبتين خمسة في المائة وخمسة عشرة في المائة كما يبينها الجدول رقم (3)، وبالتالي تم تصنيف البنك بالتصنيف الكلي 2 للسنتين 2014 و2015، مما يعني

أن جودة أصول البنك في حالة مرضية. ويدل على ترشيد والتحكم في حجم القروض المتعثرة وتدارك بعض القصور الموجودة لدى البنك، وأنه يوجد انتظام في تحصيل أقساطها والفوائد المستحقة، كما يجب اتخاذ الإجراءات الرقابية ومعالجة السلبيات الموجودة داخل البنك، وعليه تناقص نسبة التصنيف المرجح بعد اتخاذ الدولة قرار يقتضي بإعادة جدولة ديون تلك المؤسسات مع التأجيل في التسديد وتكفل الخزينة العمومية بتسديد الفوائد.

### 3.3.3. تقييم مؤشر جودة الإدارة للبنك الوطني الجزائري لسنتين 2014 و 2015

حيث يتضمن هذا العنصر تحليل خمسة مؤشرات نوعية يتم من خلالها تقييم جودة إدارة البنك وهي:

- **الحوكمة:** حيث يتم تقييم عمل مجلس الإدارة على أساس تنوع الخبرة التقنية وقدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الإدارة وذلك بفعالية ومرونة.

- **الموارد البشرية:** ويشكل المعيار الثاني الذي يقيم ما إذا كانت مصلحة الموارد البشرية تقدم نصائح وتوجيهات وتؤثر بشكل واضح على المستخدمين، وذلك من خلال معيار التوظيف والتكوين، وكذلك نظام تحفيز العمال ونظام تقييم الأداء.

- **عملية المراقبة والتدقيق:** حيث يتم تقييم درجة تشكيل العمليات الأساسية ومدى فعاليتها في تسيير المخاطر على مستوى المنظمة، وذلك من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية ونوعية المراجعة الداخلية والخارجية.

- **نظام المعلومات:** والذي يقيم كفاءة وفعالية نظام المعلومات في توفير تقارير سنوية دقيقة وفي الوقت المناسب.

- **التخطيط الاستراتيجي:** والذي يحدد ما إذا كانت المؤسسة قد طورت منهجاً متكاملا للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الأجل، وما إذا كان مخطط التنمية قد تم تحديثه.

### 4.3.3. تقييم مؤشر إدارة الربحية البنك الوطني الجزائري لسنتين 2014 و 2015

نظرا لعدم توفر مرجعية قانونية تقيم ربحية البنوك الجزائرية سواء من حيث النسب المعتمدة في ذلك أو النسب المعيارية التي تبنى عليها المقارنة، وبالاعتماد على الدراسات السابقة سوف نقوم بتحليل ربحية البنك الوطني الجزائري باستخدام النسبتين التاليتين: **نسبة العائد على حقوق الملكية: الربح الصافي/ حقوق الملكية ، نسبة العائد على الأصول: الربح الصافي/ إجمالي الأصول**، ومن خلال هذا الطرح يمكن تصنيف ربحية البنك كما يوضحها الجدول رقم (8).

### 1.4.3.3. تحليل مؤشر إدارة الربحية البنك الوطني الجزائري

من خلال الجدول أعلاه يمكن تحليل وتصنيف ربحية البنك الوطني الجزائري لسنتين 2014 و 2015، كما هو موضح في الجدول أدناه.

**الجدول رقم (5) يوضح نسبة وتصنيف مؤشر إدارة الربحية للبنك الوطني الجزائري**

| البيان | السنوات | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|
| نسبة العائد على حقوق الملكية A | | % 20.15 | % 17.11 |
| التصنيف الجزئي | | 1 | 2 |
| متوسط التصنيف | | 1.5 = 2 / (2 + 1) | |
| التصنيف الكلي | | 2 | |
| نسبة العائد على الأصول B | | % 1.14 | % 1.08 |
| التصنيف الجزئي | | 1 | 1 |
| متوسط التصنيف | | 1 = 2 / ( 1+1 ) | |
| التصنيف الكلي | | 1 | |
| متوسط تصنيف النسبة | | 1.5 = 2 / ( 1+2 ) | |
| التصنيف النهائي | | 1 | |

**المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق البنك.**

من خلال الجدول رقم (5) أعلاه يمكن ملاحظ نسبة العائد على حقوق الملكية ونسبة العائد على الأصول للسنتين وبالاعتماد على التصنيفات المدرجة في الجدول رقم (6) أدناه، تم تصنيف مؤشر إدارة ربحية البنك الوطني الجزائري بالتصنيف النهائي 1، مما يعني أن البنك يحقق أرباح جيدة ويوفر دخل كافي لتحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال وتوزيع أرباح معقولة للمساهمين، كما أنه لا يعتمد على مصادر دخل استثنائية في تحقيق الأرباح ولديه رقابة على النفقات والتكاليف.

**جدول رقم (6): يوضح تصنيف ربحية البنوك**

| التصنيف | نسبة العائد على حقوق الملكية A | نسبة العائد على الأصول B |
|---|---|---|
| 1 | A≥0.4 | B≥1% |
| 2 | A<0.2 | 0.75% <B< 1% |
| 3 | A<0.1 | 0.5% <B< 0.75% |
| 4 | A<0.05 | 0.25% <B< 0.5% |
| 5 | A<0.01 | B<0.25% |

### 5.3.3. تقييم مؤشر إدارة سيولة البنك الوطني الجزائري لسنتين 2014 و 2015

سوف نقوم بتحليل سيولة البنك الوطني الجزائري باستخدام النسب التالية:

- **نسبة القروض إلى الودائع: مجموع القروض / مجموع الودائع. – نسبة القروض على إجمالي الأصول: القروض / إجمالي الأصول.** والجدول التالي يوضح تصنيفات السيولة حسب كل نسبة:

**الجدول رقم (7): يوضح تصنيف سيولة البنوك**

| التصنيف | نسبة القروض إلى الودائع | نسبة القروض إلى إجمالي الأصول D |
|---|---|---|
| 1 | 55 % فما فوق | D <50 % |
| 2 | 66 % فما فوق | D <60 % |
| 3 | 65 % فما فوق | D <65 % |
| 4 | 70 %فما فوق | D <70 % |
| 5 | 71 % فما فوق | D > 70 % |

### 1.5.3.3. تحليل مؤشر إدارة السيولة للبنك الوطني الجزائري

يمكن تحليل وتصنيف سيولة البنك الوطني الجزائري لسنتين 2014 و 2015، كما هو موضح في الجدول (10) أدناه:

**الجدول رقم (8) يوضح نسبة وتصنيف مؤشر إدارة السيولة للبنك الوطني الجزائري**

| البيان | السنوات | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|
| نسبة القروض إلى الودائع | | % 105.81 | % 144.21 |
| التصنيف الجزئي | | 5 | 5 |
| متوسط التصنيف | | 5 = 2 / ( 5+5 ) | |
| التصنيف الكلي | | 5 | |
| نسبة القروض إلى إجمالي الأصول D | | % 73.95 | % 80.35 |
| التصنيف الجزئي | | 5 | 5 |
| متوسط التصنيف | | 5 = 2 / ( 5+5 ) | |
| التصنيف الكلي | | 5 | |
| متوسط تصنيف النسبة | | 5 = 2 / ( 5+5 ) | |
| التصنيف النهائي | | 5 | |

**المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق البنك.**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع كل من النسبتين إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع و إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول للسنتين 2014 و2015، لذا تم منح البنك الوطني الجزائري حسب تصنيف Camels

التصنيف 5، لأن القروض تشكل أكبر توظيفه لأصول البنك، مما يوقع البنك في خطر السيولة خلال السنتين وعدم تسديدها (حالة خطيرة جدا)، كما تم التصنيف النهائي للبنك وتحصله على التصنيف 5 من خلال متوسط تصنيف السنتين بالاعتماد على تصنيفات الجدول رقم (7)، مما يعني أن التقييم العام للبنك يحقق أداء غير مرضي تماما فيما يتعلق بالسيولة، وبالتالي يجب اتخاذ الإجراءات الرقابية الدائمة والإشراف على تتبع النقاط السلبية وتصحيحها داخل البنك.

### 6.3.3. تقييم مؤشر حساسية البنك الوطني الجزائري تجاه مخاطر السوق

من خلال هذا العنصر يمكن اختصار تقييم وتحليل حساسية البنك تجاه مخاطر السوق، وهذا نظرا لانعدام أسواق رأس المال في بلادنا، وبالتالي يعرف مؤشر مخاطر السوق بأنها مخاطر تعرض المراكز المحمولة داخل ميزانية المؤسسة وخارجها لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق، وتقوم المخاطر السوقية على عدم الاستقرار في مؤشرات السوق التالية:أسعار الفائدة وأسعار الصرف، مؤشرات بورصات الأسهم، وهي تشمل على ما يلي:

- **مخاطر سعر الفائدة:** يعرف بالحالة التي يجدد فيها البنك مردوديته تتأثر بفعل تطور معدل الفائدة.
- **مخاطر تقلبات سعر الصرف:** تنشأ مخاطر تقلبات سعر الصرف من التحركات في سعر الصرف.
- **مخاطر التسعير:** تتمثل مخاطر السعر في الخسائر التي يتكبدها المصرف نتيجة للتغيرات المعاكسة في الأسعار السوقية وتنشأ من تذبذبات أسواق السندات والأسهم والسلع.

## 4. التصنيف النهائي (العام) للبنك الوطني الجزائري:

بعد الدراسة المفصلة لكل معيار من معايير نموذج Camels وإعطاء تصنيفات موحدة لكل معيار على حدا، ومن خلال الجداول السابقة (جداول تصنيف البنك الوطني الجزائري من حيث: كفاية رأس المال – جودة الأصول – الربحية – السيولة) يمكن إعطاء التصنيف النهائي للبنك، ويمكن توضيحها في الجدول أدناه كما يلي:

**الجدول رقم (9) يوضح التصنيف النهائي للبنك الوطني الجزائري**

| التصنيف | المؤشرات | كفاية رأس المال | جودة الأصول | الربحية | السيولة |
|---|---|---|---|---|---|
| التصنيف الفردي للمؤشرات | | 1 | 2 | 1 | 5 |
| متوسط التصنيف الفردي للمؤشرات | ( 1 + 2 + 1 + 5 ) / 4 = 2.25 | | | | |
| التصنيف النهائي للمؤشرات | 2 | | | | |

**المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق البنك.**

من خلال الجدول رقم (9) تم تصنيف البنك بشكل نهائي وفق المؤشرات الأربعة حسب نموذج Camels وقدر بالتصنيف الثاني، مما يدل على أن أداء الكلي للبنك الوطني الجزائري مرضي، أي سليم نسبيا مع وجود

بعض القصور في عناصر بعض المؤشرات، وبالتالي يتطلب بعض الإرشادات الرقابية ومعالجة السلبيات في الكثير من نقاط الضعف التي تم الكشف عنها، لذا على البنك اتخاذ كل الإجراءات اللازمة والتدابير التصحيحية للوضع في إطار زمني معقول.

## الخاتمة

إن هذا البحث الذي تمحور حول تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج Camels، حيث قام الباحثان بتقسيمه إلى أربعة عناصر أساسية تتمثل في: ماهية تقييم الأداء، مفاهيم حول نموذج Camels، الدراسة التطبيقية لبنك الوطني الجزائري، التصنيف النهائي(العام) للبنك الوطني الجزائري، وقد استهدف هذا البحث الإجابة عن الإشكالية المطروحة والتي تدور حول صلب الموضوع وهي: كيف يمكن تقييم أداء البنك الوطني الجزائري باستخدام نموذج Camels، حيث مكنتنا من صياغة مجموعة من النتائج والتوصيات التالية.

- **نتائج البحث:**

يمكن تحديد نتائج البحث في النقاط التالية:

- عملية تقييم الأداء هي المحرك الأساسي في الأعمال المصرفية، من خلال عملية مراقبة أنشطة البنك وتوجيهها بما يخدم إستراتيجية البنك وتحقيق أهدافه.
- عملية تقييم الأداء هي عملية رقابية تتم على مراحل في البنك، والتي تبدأ من تحديد الأهداف المحققة في حدود الموارد المتاحة، ثم وضع خطة أو برنامج زمني محدد المعالم، بالإضافة إلى تبيان كيفية تحقيق الأهداف ثم إجراء عمليات متابعة وبذلك يتسنى لعملية تقييم الأداء تحديد الكفاءة التي يجري بها العمل في كل مرحلة من هذه المراحل.
- يعالج نموذج Camels مشاكل البنوك في ستة محاور وهي: كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة ، مؤشر الربحية، مؤشر السيولة، الحساسية اتجاه مخاطر السوق.
- نموذج Camels يقيس مواطن القوة والعمل على الزيادة فيها، ونقاط الضعف يتم اكتشافها وتداركها وتصحيحها والعمل على تحسينها لتقييم أداء البنك ككل.
- أن البنك الوطني الجزائري نتائجه حسب تصنيف Camels نتائج مرضية.

- **توصيات البحث:**

يمكن اتخاذ جملة من التوصيات الضرورية كما يلي:

- يمكن للبنك الاعتماد على مثل هذا المعيار.

- يساعد هذا النموذج البنك على التنبؤ بالمخاطر قبل حدوثها.
- هذا النموذج يساعد على دخول الأسواق المالية.
- يساهم في رفع كفاءة البنك.
- يقيم الأداء بشكل جيد ويقوم بتصنيف البنك من بين مجموعة البنوك المتاحة.
- يحسن من نقاط الضعف ويعمل على تحسينها.

**المصادر والإحالات:**


1- توفيق محمد عبد المحسن، **التقييم والتميز في الأداء**، دار الكتاب الحديث، جامعة الزرقاء، بغداد، العراق، 2006، ص: 3.

2- حسين بلوط، إدارة الموارد البشرية – مدخل إستراتيجي، دار النهضة للطباعة، بيروت، لبنان، 2003، ص: 360.

3- زهير ثابت، كيفية تقييم أداء الشركات والعاملين، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص: 15.

4- شاويش مصطفى، إدارة الموارد البشرية- إدارة الأفراد، دار الشروق، عمان، الأردن، 2005، ص: 88.

5- عبد الحميد كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي أسس ومفاهيم وتطبيقات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص: 26.

6- على عبد الرضا حمودي العميد، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات دراسة تطبيقية حالة العراق، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث المركزي العراقي، العراق، بدون سنة نشر، ص: 06.

7- مجيد الكوفي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص:43.

8- منصور حامد المحمود وثناء عطية فراج، المراجعة الإدارية وتقييم الأداء، جامعة القاهرة التعليم المفتوح، القاهرة، مصر، 1994، ص: 78.

9- نظمي شحادة ومحمد الباشا وآخرون، **إدارة الموارد البشرية**، دار الصفاء، عمان، الأردن، 1991، ص: 76.

10- Bessey ère desHortes: gérer les ressources humaines dans l' entreprise : concept et outil, Edition d' organisation, Paris,1992, P: 102 .

**11-** ganter capelle –blancard , Thiery chauveau, l'apport de modèle quantitatifs à la supervision bancaire **en Europe, revue française d'Economie** , vol 19 N1 2004 , p 78 .

12-محمد البشير بن عمر، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة- دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة-، الجزائر، 2017/2016، ص- ص: 182- 183.

13-نوار هاني إسماعيل، تقييم أداء الموارد البشرية ومدى مساهمته في رفع أداء المنشآت العامة – نموذج شركات الغزل والنسيج في الساحل السوري، مذكرة ماجستير تخصص: إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2005/2004، ص: 63.

14-عبد القادر زيتوني، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك دراسة تطبيقية، طالب ماجستير، تخصص: نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2009، ص: 09.

15-حنان صوالحة، تقييم الأداء المؤسسي في شركة الفوسفات الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها – دراسة تحليلية ميدانية، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الرابع، جامعة أربد الأهلية، الأردن، 2009، ص: 12.

16-يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مقال في مجلة الباحث دورية وطنية ودولية محكمة، العدد 10، تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، الجزائر، 2012، ص: 207.

17-أحمد الرشيد مالك، مقارنة بين معياري Camel و Cael كأداة حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، العدد: 35، مصر، 2005، ص: 03.

18-الموقع الرسمي لبنك الوطني الجزائري، باختصار، www.bna.dz، بتاريخ: 01/06/2017، على الساعة 19:25 دقيقة مساء.

**ملحق** **(المبالغ كلها بالمليار دينار جزائري)**

| البيان | السنوات | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|
| رأس المال الأساسي | | 275367345 | 333211279 |
| إجمالي الأصول | | 2620619206 | 2719081219 |
| حقوق الملكية | | 147845349 | 172629808 |
| الودائع | | 1831665625 | 1515052812 |
| القروض | | 1938033475 | 2184872337 |
| المخصصات | | 23990196 | 33960611 |
| مجمل الأصول المحققة للإيرادات | | 2567377515 | 2667634199 |

**المصدر**: من إعداد الباحثان بالاعتماد على ميزانيات البنك الوطني الجزائري.

# أثر ممارسة المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة السعودية على أسعار الأسهم

## *The Effect of Creative Accounting Practice in Saudi Corporations on Stock Prices*

**د.عبدالله مسعود**
جامعة الحدود الشمالية(السعودية)
كلية إدارة الأعمال
Masood4_2009@yahoo.com

**د. سالم بن عبادي**
المملكة العربية السعودية
sa-binobadi@hotmail.com

**د.وضاح كمال**
جامعة الحدود الشمالية(السعودية)
كلية إدارة الأعمال
waddahkam@yahoo.com

**د.سميره امبادي**
جامعة الحدود الشمالية(السعودية)
كلية إدارة الأعمال
sameeraembadi@gmail.com

**الملخص:**

هدفت الدراسة إلى البحث في ظاهرة ممارسة المحاسبة الإبداعية من قبل الشركات المساهمة العامة السعودية, وأثرها على أسعار أسهم هذه الشركات خلال الفترة من (2010 إلى 2014م). أجريت هذه الدراسة على (50) شركة مساهمة شملت جميع الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية باستثناء قطاع المصارف والخدمات المالية و التأمين. استخدم نموذج جونز المعدل للتعرف على مدى قيام الشركات بممارسة المحاسبة الإبداعية، وتصنيفها إلى شركات ممارسة وشركات غير ممارسة، ومن ثم اختبار أثر هذه الممارسة على أسعار أسهمها في السوق المالية السعودية. توصلت الدراسة إلى أن بعض الشركات قد قامت بممارسة المحاسبة الإبداعية, وإلى وجود تأثير واضح لهذه الظاهرة على أسعار الأسهم في السوق المالية السعودية , وإن هناك علاقة طردية بين ممارسة المحاسبة الإبداعية و أسعار الأسهم.

الكلمات المفتاحية:محاسبة ابداعية، شركات مساهمة، أسهم، سوق مالي، نموذج جونز

**Abstract**

The study aimed to investigate the topic of creative accounting and find out the extent of its use by Saudi public shareholding companies. It will also shed light on the effect of the use of creative accounting on targeted companies' share price between 2010 and 2014. This study is conducted on a sample of 50 Saudi public shareholding company covering all sectors of listed companies in Saudi stock exchange market except banking, financial services & insurance sectors. The modified Jones model 1995 was used to categorize the companies to: companies using creative accounting and companies not using. Then, the effect of using creative accounting on share prices in Saudi stock exchange is analyzed. This study leads to the conclusion that some of the Saudi companies used creative accounting. The study also finds out that the use creative accounting has clear effect on share prices in Saudi stock market.

**Keywords**: Creative Accounting, contribution companies, stocks, Financial Market, Model Jones

**المقدمة**

تهدف المحاسبة إلى تحديد وقياس وتوصيل معلومات اقتصادية يمكن استخدامها في عملية تقييم الأداء الاقتصادي للشركة وإرشاد المستخدمين في اتخاذ القرارات والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركة، وتعتبر القوائم المالية المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبة المالية ، كما وأنها الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية عن نتائج الأحداث الاقتصادية التي حدثت للمنشأة خلال فترة ما إلى الأطراف المختلفة، وتتوقف صحة هذه القرارات بدرجة رئيسية على مدى دقة وسلامة تلك المعلومات التي تتضمنها هذه القوائم، أي تطابق المعلومات المعلنة مع الأداء الفعلي للمنشأة.

ومن المتوقع أن تقوم إدارات الشركات بإعداد هذه القوائم المالية في إطار القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وكذلك وفق المعايير المحاسبية الدولية، أو معايير المحاسبة لكل بلد، إلا أن هذه الإدارات تتمتع بمرونة واسعه في الإختيار من بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة فيما يطلق عليه اصطلاحا "المحاسبة الإبداعية أو الخلاقة" "Creative Accounting" .(**القري**،2010م )

لقد نجم عن ظاهرة ممارسة المحاسبة الإبداعية أضرارا وفضائح مالية وانهيارات لكبرى الشركات العالمية ومن أشهرها شركه (Enron) الأمريكية للطاقة في عام(2002م)، وكذلك عملاق الاتصال الأمريكية، شركة (World Com)، وذلك بإحداث تحريفات جسيمة في نتائج أعمالها ومراكزها المالية المنشورة، مما أدى إلى هبوط كبير في السعر السوقي لأسهم تلك الشركات في الأسواق المالية (أحمد،2010م) .وحتى قبل انهيار تلك الشركات حصلت حالات كثيرة من إفلاس بنوك وشركات ومؤسسات كان لمكاتب المحاسبة ومجالس إداراتها دور مباشر من خلال التلاعب في الأرقام وإعداد الميزانيات، كما حصلت انهيارات لبعض الأسواق المالية مثل انهيار السوق الأمريكية عام 1929م وعام 1987م وعام2000م،وانهيار سوق المناخ الكويتي عام 1982م والأسواق الأسيوية عام 1987م.

لذلك نالت هذه الظاهرة اهتمام العديد من الباحثين والمهنيين، ففي عام 1998م ألقى (Anthur levitt) رئيس هيئة الأوراق المالية الأمريكية الأسبق (SEC) خطابه الشهير في جامعة نيويورك تحت عنوان (لعبة الأرقام) أدان فيه ممارسات المحاسبة الإبداعية المستخدمة من قبل الشركات الأمريكية. (levitt,1998).

كما أثبتت نتائج دراسات عديدة وجود ظاهرة ممارسة المحاسبة الإبداعية في الدول النامية بما فيها المملكة العربية السعودية، مثل (عسيري،2001م، 2002م، السهلي،2006م، القري،2010م، القثامي، 2010م).

وكان لانهيار سوق الأسهم السعودي فيما عرف بأزمة فبراير- مارس عام 2006م، والأزمة المالية العالمية في عام (2008) فيما عرف بأزمة الرهن العقاري، ثم أزمة السوق المالية السعودية في عام (2014م) أثره الكبير على المستثمرين حيث أدى ذلك إلى فقدان الثقة في نتائج أعمال الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية ومراكزها

المالية المنشورة ، وبالتالي انهيار أسعار الأسهم في السوق السعودي. تلى ذلك إعلان شركة اتحاد الاتصالات (موبايلي ) عن نتائجها الأولية للعام المالي (2014م) وذلك في 21-01-2015م محققة أرباحا مقدارها (220) مليون ريالا عن كامل العام، ثم ما لبثت أن أعلنت عن تحقيق خسارة بمقدار (913) مليون ريال عن ذلك العام، وبعد تردد أصدر المراجع الخارجي تعديلا جديدا للقوائم المالية للعام (2014) ، وذلك يوم 30-07-2015م ، أظهرت تلك القوائم ارتفاع خسائر موبايلي الى (1,576) مليون ريال. (موقع تداول، (http://www.tadawwul.com.sa

أثارت هذه الأحداث تساؤلات كثيرة حول نقص الشفافية والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمراكز المالية للشركات السعودية ونتائج أعمالها، وبالتالي أثارت الشكوك حول سلامة الأرقام الواردة في حساباتها وقوائمها المالية.

وحيث أنه من الأمور المستقرة في الأسواق المالية أن القوائم المالية للشركات وما تحويه من معلومات محاسبية ، وبوجه خاص صافي الدخل السنوي، ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمستثمرين في سوق الأسهم، وبالتالي فإن محاولة التأثير على هذه القوائم من خلال ممارسة المحاسبة الإبداعية أو أي من صورها المختلفة ستستجيب لها السوق بطريقة تتناسب معها إيجابا أو سلبا .

**مشكلة الدراسة:**

في ضوء ما سبق فان مشكلة الدراسة تكمن في الإجابة على التساؤلات الرئيسية الآتية :

**1-** ماهي أهم الدوافع التي تجعل إدارة الشركات تمارس سياسة المحاسبة الإبداعية أو ما يسمى (إدارة الأرباح)، وماهي الأساليب التي تتبعها إدارة الشركات لتحقيق ذلك؟

**2-** ماهي أهم المؤشرات الدالة على ممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة السعودية؟

**3-** هل يوجد أثر لممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة السعودية على أسعار الأسهم في السوق المالية السعودي؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي الثالث التساؤلات الآتية:

أ- هل يوجد أثر لممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة السعودية على أسعار الأسهم فيما يتعلق بصافي الدخل التشغيلي؟

ب- هل يوجد أثر لممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة السعودية على أسعار الأسهم فيما يتعلق بصافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية؟

**أهداف الدراسة :**

يتركز الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في معرفة أثر ممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة السعودية على أسعار أسهمها في السوق المالية السعودية. ويتضمن هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية يمكن تلخيص أهمها في الآتي:

**1–** معرفة دوافع وأساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة السعودية .

**2–** التعرف على أهم المؤشرات الدالة على ممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة السعودية.

**3–** دراسة مدى أثر العلاقة بين ممارسة المحاسبة الإبداعية وأسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية، وذلك من حيث:

**أ–** أثر ممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة السعودية على أسعار الأسهم فيما يتعلق بصافي الدخل التشغيلي.

**ب–** أثر ممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة السعودية على أسعار الأسهم فيما يتعلق بصافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية.

**فرضيات الدراسة:**

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها تم صياغة الفرضيات التي اعتمدت عليها الدراسة على النحو الآتي:

**الفرضية الأولى:** تمارس الشركات المساهمة السعودية المحاسبة الإبداعية في التقارير المالية السنوية المنشورة.

**الفرضية الثانية:** يؤدي ممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة السعودية إلى التأثير على أسعار أسهم تلك الشركات . وتتضمن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

**الفرضية الفرعية الأولى:**

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي الدخل من العمليات التشغيلية في الشركات المساهمة السعودية ، نتيجة ممارستها المحاسبة الإبداعية ، وأسعار أسهمها في السوق المالية السعودية .

**الفرضية الفرعية الثانية:**

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلي للشركات المساهمة السعودية، نتيجة ممارستها المحاسبة الإبداعية، وأسعار أسهمها في السوق المالية السعودية.

**متغيرات الدراسة:**

تقوم هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات التي تتأثر بها ممارسة المحاسبة الإبداعية والتي تمثل المتغير المستقل وأسعار الأسهم في السوق المالية السعودية والتي تمثل المتغير التابع كما هو مبين أدناه:

**المتغيرات المستقلة :** ممارسة المحاسبة الإبداعية ، تتمثل في العناصر الآتية:

1- صافي الدخل التشغيلي للشركة.

2- صافي التدفق النقدي التشغيلي للشركة.

**المتغير التابع :**

- أسعار الأسهم في السوق المالية السعودية.

**منهج " أسلوب " الدراسة:**

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تجميع وتحليل البيانات من مصادرها المختلفة في اتجاهين:

- الاتجاه الأول: يتمثل في الدراسة النظرية التي تعتمد على البيانات والمعلومات التي قام الباحث بتجميعها والحصول عليها من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والكتب والمراجع والدوريات والبحوث المتخصصة والمنشورات ذات العلاقة ،التي ستمكنه من دراسة الإطار النظري للفكر المحاسبي في مجال المحاسبة الإبداعية ، وتحديد متغيرات الدراسة.

- الاتجاه الثاني: يتمثل في الدراسة التطبيقية التي قام بها الباحث من خلال اختبار أثر تلك المتغيرات بالتطبيق على الشركات المدرجة في سوق المالية السعودية (مجتمع وعينه الدراسة)، وتحليل البيانات والمعلومات التي سيتم الحصول عليها، واستخراج النتائج من خلالها وتفسيرها باستخدام أساليب إحصائية علمية حديثة مثل برنامج (SPSS) و(Microsoft Excel ) وغيرها من البرامج الإحصائية.

**الحدود الزمانية والمكانية :**

**1- الحدود الزمانية:**

ركزت هذه الدراسة على القوائم المالية الكاملة للفترة من (2010م حتى 2014م)، للشركات المساهمة السعودية المدرجة خلال تلك الفترة في السوق المالية السعودية.

**2- الحدود المكانية:**

أجريت هذه الدراسة في المملكة العربية السعودية على مجموعة من الشركات المساهمة العامة والمسجلة لدى سوق المالية السعودية خلال الفترة من (2010م) إلى (2014م).

**مجتمع وعينة الدراسة :**

استهدفت هذه الدراسة الشركات المساهمة السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية خلال الفترة من (2010م) إلى (2014م)، وبلغ عددها (169) شركة مساهمة تم اختيار (122) شركة بعد استبعاد قطاع

المصارف والخدمات المالية وقطاع التأمين لما لهما من خصوصية في المعايير المحاسبية والأنظمة المالية في المملكة . وتم اختيار(50) شركة كعينه من بين هذه الشركات.

**الدراسات السابقة**

تعددت المصطلحات المستخدمة والتي تعبر عن تدخل الإدارة في تحديد الأرباح عن فترة ما مستفيدة من المرونة والمتغيرات التي تسمح بها المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية عند التقرير عن تلك الأرباح. فقد أطلق عليها عبارات مختلفة مثل تمهيد الدخل(Income Smoothing)،إدارة الأرباح(Earnings Management)،المحاسبة التجميلية ( Cosmetic Accounting )،المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting)، المحاسبة الخلاقة ،إدارة الاستحقاقات(Accruals Management)، وغيرها من المصطلحات الأخرى، وإن كانت لا تختلف مدلولات بعض هذه المصطلحات عن البعض الآخر كثيرا إلا أن مصطلح المحاسبة الإبداعية (أو الخلاقة) هو المصطلح الشامل لكل منها والتي تندرج تحته جميع أشكال التلاعب المحاسبي من هذه الأنواع.(القري،2010) ، (خليل،2011)،(احمد2010)(حماده2010).

ومع هذا فإنه وإن كان مصطلح الإبداع أو الابتكار يعتبر أقل فظاظة وإيذاء للسامع من المصطلحات الأخرى، إلا أن هذا ليس هو المقصود لذاته فقط ،وإنما هناك أيضا حاجة إلى مصطلح شامل لوصف كل هذه الممارسات، سواء أطلق عليها( تمهيد الدخل أو إدارة الأرباح أو المحاسبة التجميلية أو الاحتيالية أو الخلاقة أو إدارة الاستحقاقات)،وسواء تحددت في النهاية على أنها غش وتحايل أم لا.

وقد حاول العديد من الباحثين والكتاب المختصين وضع تعريف محدد لمفهوم المحاسبة الإبداعية، ولكن نظرا لاختلاف توجهات هؤلاء الباحثين والكتاب فقد ظهرت العديد من التعريفات لهذا المفهوم، وفقا لوجهة نظر من وضعها حسب مهنته ومجال تخصصه.

فقد ذكر (Lan Griffitlis ) أن المحاسبة الإبداعية تشير إلى كيفية تلاعب الشركات بالأرباح من خلال إعداد الحسابات وتجهيزها بطريقه تحقق تحسين قيمة أرباحها، ورفع قيمة المنشاة في سوق المال. وان هذا التلاعب يكون مسموحا به ولا يوجد اعتراضا عليه ، لأنه يتم في نطاق المبادئ والقواعد المحاسبية التي تتمتع الإدارة بالحرية النسبية في الاختيار من بينها ،لذلك يعتبر هذا شرعيا، فهو محاسبة الإبداع ."(Lan Griffitlis,1986.p.1)

في حين أشار ( Michael Jameson) "أن معالجة العمليات المحاسبية تتم بواسطة العديد والطرق والأساليب التي قد تؤدي إلى تقديرات مختلفة، مما يؤدي إلى حدوث تضارب واضح بين نتائج العمليات المالية الناتجة عن استخدام تلك البدائل، ويلاحظ أن وجود مرونة في استخدام تلك الطرق والبدائل توفر فرصا للتلاعب والخداع

وعدم صدق نتائج العمليات المالية . هذه الأنشطة تمارس بواسطة قلة من المحاسبين والتي تعرف باسم المحاسبة الإبداعية " (Jameson.1988.p.7-8).

بينما يرى (Terry Smith) "أن النمو الكبير والواضح في الأرباح في عام 1980م، يرجع إلى الخداع والتلاعب المحاسبي من فريق المحاسبين، وليس نتيجة النمو الاقتصادي، وهذا ما يعبر عنه بوجود محاسبة إبداعية " (Smith.1992.p.4) .

من خلال التعريفات السابقة ، يمكن القول أن المحاسبة الإبداعية تمثل ممارسات متعمدة تتبعها الإدارة عند إعداد وعرض التقارير المالية للشركة ،مستغلة المرونة التي تنطوي عليها المعاير والمبادئ المحاسبية في الاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية ،وكذلك السلطة التقديرية الممنوحة لها لتقدير بعض عناصر التقارير المالية، بقصد التأثير على دخل الشركة في الأجل القصير وإكساب التقارير المالية صورة مغايرة للواقع، وذلك بغرض تحقيق أهداف محددة مسبقا كتوقعات المحللين الماليين أو الإدارة نفسها بشان الأرباح المستقبلية أو المحافظة على اتجاه نمو معين للأرباح ،وتسلك الإدارة في سبيل تحقيق هذه الأهداف أساليب محاسبية وهمية وعمليات حقيقية.

وهكذا نجد أن مفهوم المحاسبة الإبداعية يتدرج من إجراءات محاسبية مسموح بها ما دامت لا تخرج عن نطاق المبادئ والقواعد المحاسبية التي تتمتع الإدارة بالحرية النسبية في الاختيار من بينها حسب مفهوم (LanGriffitlis)،إلى اعتبارها غشا وخداعا وتلاعبا في أرقام القوائم المالية واستغلالا للمرونة والثغرات في المبادئ والمعايير المحاسبية ،كما ينظر إليها معظم الكتاب السابقين. ويرى(حماد،2011م) أن من الضروري الاهتمام بالحد الفاصل الذي يقع بين الحالتين السابقتين اللتين تقفان على طرفي نقيض في ما يمكن تسميته (بالمعالجة المحايدة )،أي التي تقوم على استخدام أفضل الطرق والسياسات المحاسبية التي توصي بها المعايير المحاسبية كأساس للاعتراف والقياس والعرض والإفصاح، وكذلك بذل العناية المهنية الواجبة عند عمل التقديرات في الحالات التي تستوجب ذلك، مع الإفصاح عن أسس وضع هذه التقديرات.

وعليه فإن ممارسة المحاسبة الإبداعية تكون قانونية ولا اعتراض عليها عندما لا تخالف القواعد القانونية سواء كانت عامة أو خاصة بالشركة نفسها ،وتنحصر في إطار ممارسة الخيارات بين المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية المتعارف عليها ,وأنها لا تتجاوز نطاق سلطة الإدارة وصلاحياتها الممنوحة لها. لكنها تكون غير قانونية إذا خرجت عن هذا الإطار لتصبح شكلا من أشكال الغش والتلاعب والاحتيال في القوائم المالية، أي أنها تصبح محاسبة احتيالية وليست إبداعية.

أما فيما يتعلق بممارسات المحاسبة الإبداعية فقد تطرق العديد من الباحثين إلى أساليب عدة لممارسة المحاسبة الإبداعية، وتم تقسيمها بطرق مختلفة وفقا لرؤية كل باحث. ويندرج تحت هذه التقسيمات العديد من الأساليب الفرعية التي تؤثر على أرباح المنشأة، وتحدث (تجميلا) للأرباح بما يحقق أهداف الإدارة أو المنشأة أوكليهما معا، إلا

أنه يخفي في نفس الوقت بعض الحقائق المهمة عن الأطراف الأخرى ذات المصلحة في المنشأة ، مما يؤثر على قراراتهم.

فقد قسم (القطيش والصوفي،2011م) أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية حسب تأثيرها على القوائم المالية المعدة إلى أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في التأثير على عناصر قائمة الدخل ، وأساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة المركز المالية، وأساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة التدفقات النقدية ،وكذا أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة التغيرات في حقوق الملكية .

ومن وجهة نظر (القري،2010م) فإن أساليب المحاسبة الإبداعية الممارسة في الشركات لا تخرج عن أربعة مواطن للتلاعب، فهي إما تلاعب في الإفصاح أو توقيت حصول العمليات المالية، أو الاعتراف ببعض العمليات المالية ،أو تقدير بعض المصاريف، او تصنيف بعض عناصر القوائم المالية.

كما يرى(سويدان ، والقرعان،2007م) أن هناك أربع وسائل لتمهيد الدخل هي التوقيت ،والتوزيع وذلك بأن تخصص الإدارة أو توزع مصاريف إيراديه معينة على فترات مالية مختلفة ، والتصنيف، والتغيير في الطرق والإجراءات المحاسبية.

ويجمل (خليل،2011م) أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في خمسة هي: التغير في الطرق المحاسبية ،والتغير في التقديرات المحاسبية، والتغير في طريقة الإفصاح ،والتغير في سياسة الإنتاج أو الاستثمار أو التمويل، والتغير في منظمة الأعمال.

ويتفق كل من (عيسى2008م) و (،فريد2009م) و (الداعوروعايد2009م) في تقسيم أساليب المحاسبة الإبداعية إلى طرق ثلاث أولها: إدارة الاستحقاقات والناتجة عن وضع العديد من التقديرات المحاسبية التي لها تأثير جوهري على الأرباح المعلنة .وثانيها : اختيار توقيت ملائم لتطبيق سياسة محاسبية إلزامية، وذلك عندما يصدر معيار محاسبي جديد ،فإنه يتم تحديد ميعاد لاحق كبداية للعمل به، مع السماح بالتطبيق المبكر للمعيار عن الميعاد المحدد. وآخرها، التغيرات المحاسبية الاختيارية ، وتتضمن التحول من طريقة محاسبية إلى طريقة أخرى.

ومما يلاحظ على التقسيمات أعلاه أنها تتفق في معظمها على الأساليب الأساسية لممارسة المحاسبة الإبداعية، وتختلف قليلا في مسألة تبويبها وتصنيفها. إلا أن أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية أكثر من أن تحصى، فهي تتعدد وتتغير من منظمة إلى أخرى وفقا لأهداف الإدارة ووفقا للظروف المحيطة بها.

**تحليل نتائج الدراسة التطبيقية**

إشتمل هذا البند على محورين أساسيين، المحور الأول يتعلق بالتحليل الوصفي من خلال عدة مقاييس احصائية وصفية. أما المحور الثاني ، فيتعلق باختبار الفرضيات والإجابة عن أسئلة الدراسة.

**أولا: التحليل الوصفي:**

لغرض إجراء التحليل الوصفي تم استخدام بعض المقاييس الإحصائية الوصفية ، ومنها الوسط الحسابي ، والانحراف المعياري ، وأكبر قيمة وأقل قيمة ، والتكرارات ، والنسب المئوية .وتم في هذا المحور التحليل الذي يصف مدى ممارسة شركات العينة للمحاسبة الإبداعية، والمستحقات الاختيارية، وكذلك التحليل الوصفي لأسعار الأسهم في السوق المالية السعودية على مدى فترة الدراسة، كما يلي:

**1- النتائج الخاصة بممارسة المحاسبة الإبداعية وتحليلها احصائيا:**

يعرض الجدول رقم (1) تكرار ونسب ممارسة وعدم ممارسة الشركات المساهمة السعودية للمحاسبة الإبداعية خلال سنوات الدراسة للفترة من (2010-2014م) . ويلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن هناك تباينا بين سنوات الدراسة من حيث ممارسة شركات العينة للمحاسبة الإبداعية ،حيث ظهر أعلى تكرار لممارسة المحاسبة الإبداعية في سنة 2012م والذي بلغ (32) حالة وبما نسبته (64%) من المشاهدات، وكان أقل تكرار لممارسة المحاسبة الإبداعية في سنة 2010م ، والذي بلغ (13) حالة وبما نسبته (26%)، وبالمقابل فإن أكبر تكرار لعدم ممارسة المحاسبة الإبداعية في نفس العام (2010) بلغ (37) حالة وبما نسبته (74%). كما أن أقل تكرار في العام (2012) لعدم ممارسة المحاسبة الإبداعية بلغ (18) حالة وبما نسبته (36%). في حين تفاوتت نسب ممارسة المحاسبة الإبداعية ،فكانت (48%)، (46%)، ( 42%)، ونسب عدم ممارسة المحاسبة الإبداعية (52%) ، (54%) ،(58%) للسنوات الاخرى (2011م،2013 م ،2014م) على الترتيب.

وبشكل عام يلاحظ من نفس الجدول رقم(1) أن عدد الشركات الممارسة للمحاسبة الإبداعية بالمملكة يبلغ(113) شركة من أصل (250) شركة تحت الدراسة، أي بمعدل (45%) تقريبا، وأن الشركات غير الممارسة بلغ عددها(137) شركة ،أي بمعدل(55%) تقريبا. وعليه يمكن القول أن الشركات المساهمة السعودية تمارس المحاسبة الإبداعية.

**جدول رقم ( 1 )التكرار والنسب المئوية للشركات الممارسة وغير الممارسة للمحاسبة الإبداعية**

| السنة | الشركات الممارسة | | الشركات غير الممارسة | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | التكرار | النسبة % | التكرار | النسبة % | التكرار | النسبة % |
| 2010 | 13 | 26 | 37 | 74 | 50 | 100 |
| 2011 | 24 | 48 | 26 | 52 | 50 | 100 |
| 2012 | 32 | 64 | 18 | 36 | 50 | 100 |
| 2013 | 23 | 46 | 27 | 54 | 50 | 100 |
| 2014 | 21 | 42 | 29 | 58 | 50 | 100 |
| المجموع | 113 | 45 | 137 | 55 | 250 | 100 |

**1- النتائج الخاصة بالمستحقات الاختيارية وتحليلها احصائيا :**

تُظهِر النتائج المدرجة في الجدول رقم (2) والشكل رقم(1) أن الشركات المساهمة العامة السعودية المعنية بالدراسة قد قامت بممارسة المحاسبة الإبداعية خلال فترة الدراسة (2010م-2014م) وذلك من خلال استخدام المستحقات الاختيارية بشكل موجب بهدف تضخيم رقم الارباح المعلن عنها، حيث بلغ متوسط المستحقات الاختيارية للعينة خلال فترة الدراسة (0.041)، والانحراف المعياري (0.058)، في حين بلغت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية (0.346)، وتعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية لشركة جازان للتنمية من شركات قطاع الزراعة والصناعات الغذائية خلال سنة (2013م)، أما أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية فقد بلغت (0.187-)، وتعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية للشركة المتحدة الدولية للمواصلات من شركات قطاع النقل وذلك خلال سنة (2013م) أيضا .

شكل يبين ممارسة شركات العينة للمحاسبة الإبداعية من خلال المستحقات الإختيارية بشكل موجب، حيث تتمحور النتائج حول الوسط الحسابي الموجب وهو(0.041)، والذي من المفترض أن يساوي (صفرا) في حالة عدم ممارسة المحاسبة الإبداعية.

**شكل رقم (1) ممارسة شركات العينة للمحاسبة الإبداعية**

ومن جهة أخرى ، تشير النتائج إلى وجود تفاوت في استخدام المستحقات الاختيارية من طرف الشركات المساهمة السعودية خلال فترة الدراسة، حيث أخذ متوسط المستحقات الاختيارية في التزايد من سنة إلى أخرى للسنوات (2010م-2011م-2012م ) على التوالي ، ثم اخذ في التراجع في العامين (2013م-2014م) .ففي سنة (2010م) قدر متوسط المستحقات الاختيارية بـ (0.021) ، والانحراف المعياري (0.041) ، مما يعني أن شركات العينة قامت سنة (2010م) بممارسة المحاسبة الإبداعية صعودا بهدف تضخيم رقم الربح المعلن عنه، وقد بلغت اعلى قيمة للمستحقات الاختيارية خلال نفس الفترة (0.096) ، وهي تعبر عن قيمة

المستحقات الاختيارية لشركة تصنيع مواد التعبئة والتغليف ، أما أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية فقد بلغت (0.054-) ، وهي تعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية لشركة الاتصالات المتنقلة السعودية (زين) .

وفي سنة (2011م) قدر متوسط المستحقات الاختيارية لعينة الدراسة بـ (0.044) والانحراف المعياري (0.067)، وبالتالي فإن شركات العينة قد قامت في سنة (2011م) باتباع نفس الاستراتيجية المتبعة في سنة (2010م) عن طريق استخدام المستحقات الاختيارية بشكل موجب بهدف تضخيم رقم الربح المعلن عنه، وقد بلغت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية خلال نفس الفترة (0.295) ، وهي تعبر عن قيمة

المستحقات الاختيارية لشركة الحسن غازي إبراهيم شاكر وشركاه، أما أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية فقد بلغت (0.146-) وتعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية لشركة المتحدة الدولية للموصلات.

أما في سنة (2012م)، فقد قدر متوسط المستحقات الاختيارية لعينة الدارسة بـ (0.065)، والانحراف المعياري (0.046)، مما يعني أن شركات العينة قد قامت باتباع نفس استراتيجية عامي (2010،2011م) باستخدام المستحقات الاختيارية بشكل موجب- صعودا- بغرض تضخيم رقم الربح، وقد بلغت اعلى قيمة للمستحقات الاختيارية (0.172)، وتعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية لشركة إميانتيت العربية السعودية، أما أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية فقد بلغت (0.115-) ، وتعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية للشركة المتحدة الدولية للمواصلات .

وفي سنة (2013م) قدر متوسط المستحقات الاختيارية بـ (0.051)، والانحراف المعياري (0.067)، مما يعني أن شركات العينة قامت سنة (2013م) بممارسة المحاسبة الإبداعية بشكل موجب بهدف تضخيم رقم الربح المعلن عنه مع تراجع عن متوسط المستحقات الإختيارية في العام السابق، وقد بلغت اعلى قيمة للمستحقات الاختيارية خلال نفس الفترة (0.346)، وهي تعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية لشركة جازان للتنمية، أما أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية فقد بلغت (0.187-) ، وهي تعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية للشركة المتحدة الدولية للمواصلات .

أما في سنة (2014م) ، فقد قدر متوسط المستحقات الاختيارية لعينة الدارسة بـ (0.025)، والانحراف المعياري (0.054)، مما يعني أن شركات العينة قد قامت بأتباع نفس استراتيجية السنوات السابقة باستخدام المستحقات الاختيارية بشكل موجب بغرض تضخيم رقم الربح مع التراجع الواضح عن عام(2013)، وقد بلغت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية (0.149)، وتعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية لشركة تصنيع مواد التعبئة والتغليف، أما أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية فقد بلغت (0.142-)، وتعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية للشركة المتحدة الدولية للمواصلات.

**جدول( 2 ) التحليل الوصفي للمستحقات الإختيارية خلال فترة الدراسة**

| السنة | المتوسط | الانحراف المعياري | أدنى قيمة | أقصى قيمة |
|---|---|---|---|---|
| *Year* | Mean | Standard Deviation | Minimum | Maximum |
| *2010* | 0.021 | 0.041 | -0.054 | 0.096 |
| *2011* | 0.044 | 0.067 | -0.146 | 0.295 |
| *2012* | 0.065 | 0.046 | -0.115 | 0.172 |
| *2013* | 0.051 | 0.067 | -0.187 | 0.346 |
| *2014* | 0.025 | 0.054 | -0.142 | 0.149 |
| *خلال فترة الدراسة* | 0.041 | 0.058 | -0.187 | 0.346 |

وقد تم تلخيص أكبر قيمة وأصغر قيمة للمستحقات الإختيارية ،بحسب الشركات، ولكل سنة على حدة في الجدول التالي:

| المستحقات الإختيارية/ السنة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | الاعلى |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الشركة** | التعبئة والتغليف | شاكر | اميانتيت | جازان | التعبئة والتغليف | جازان |
| **الأكبر– مستحقات اختيارية** | 0.096 | 0.295 | 0.172 | 0.346 | 0.149 | 0.349 |
| **الشركة** | زين | المواصلات | المواصلات | المواصلات | المواصلات | المواصلات |
| **الأقل– مستحقات اختيارية** | -0.054 | -0.146 | -0.115 | -0.187 | -0.142 | -0.187 |

ويمكن تفسير سلوك الشركات المساهمة السعودية باتجاه تضخيم رقم الربح المحاسبي بوجود رغبة لدى ادارة هذه الشركات في تحقيق بعض الدوافع الآتية أو غيرها من الدوافع الأخرى:

- زيادة قيمة المكافآت والحوافز المالية المقدمة لإدارة .
- التوافق مع شروط عقود الدين وتحقيق الامن الوظيفي .

- موافقة توقعات المحللين الماليين أو تنبؤات الإدارة نفسها بشأن الأرباح المتوقعة .

التأثير على اسعار الاسهم في السوق في المدى القصير .

وبإجراء مقارنة للشركات الممارسة للمحاسبة الإبداعية كما تظهر في جدول(1) ومتوسط المستحقات الإختيارية لشركات العينية خلال فترة الدراسة،كمؤشر على ممارسة المحاسبة الإبداعية، كما هو في جدول رقم (2)، نلاحظ وجود ترابط إلى حد ما، زيادة ونقص من سنة إلى أخرى، بين عدد الشركات الممارسة للمحاسبة الإبداعية ومتوسط المستحقات الإختيارية ،كما هو بين في جدول رقم(4).

**جدول رقم( 4 ) مقارنة بين عدد الشركات الممارسة للمحاسبة الإبداعية ومتوسط المستحقات الإختيارية**

| البيان | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| الشركات الممارسة | 13 | 24 | 32 | 23 | 21 |
| متوسط المستحقات الاختيارية | 21 | 44 | 65 | 51 | 25 |

يظهر الجدول رقم (5) الاحصاء الوصفي لمتوسط سعر السهم في السوق المالية السعودية لعينة الدارسة للشركات المساهمة العامة في المملكة خلال الفترة (2010م-2014م) وفقا لتقسيم شركات العينة إلى شركات ممارسة وشركات غير ممارسة للمحاسبة الإبداعية ، وبمقارنة متوسط أسعار الاسهم في السوق بين المجموعتين في كل سنة نلاحظ :

اولا :- ارتفاع متوسط أسعار الأسهم بشكل عام من سنة الى اخرى لكلا المجموعتين .

ثانيا :- ارتفاع متوسط أسعار الأسهم بشكل عام في كل سنة في الشركات الممارسة للمحاسبة الإبداعية مقارنة بنفس العام في الشركات غير الممارسة ,

ثالثا :- ارتفاع المتوسط العام لأسعار الأسهم خلال فترة الدارسة في الشركات الممارسة للمحاسبة الإبداعية مقارنة بالشركات غير الممارسة ، حيث بلغ المتوسط العام في المجموعة الأولى (42.19 ريال) مقارنة بـ (37.43) ريال في المجموعة الثانية مما يدل على تأثير ممارسة المحاسبة الإبداعية على سعر السهم في السوق.

**جدول رقم ( 5 ) مقارنة بين متوسط أسعار الأسهم (كمتغير تابع ) و ممارسة المحاسبة الإبداعية (كمتغير مستقل)**

| | شركات تمارس المحاسبة الإبداعية | | | شركات لا تمارس المحاسبة الإبداعية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| السنة | التكرار | متوسط اسعار الاسهم | الانحراف المعياري | التكرار | متوسط أسعار الأسهم | الإنحراف المعياري |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 15.94 | 28.44 | 37 | 28.98 | 37.44 | 13 | 2010 |
| 23.15 | 29.86 | 26 | 24.20 | 41.61 | 24 | 2011 |
| 27.15 | 37.83 | 18 | 26.34 | 38.64 | 32 | 2012 |
| 34.4 | 46.33 | 27 | 31.35 | 46.68 | 23 | 2013 |
| 39.46 | 45.90 | 29 | 33.47 | 47.58 | 21 | 2014 |
| 28.72 | 37.34 | 137 | 29.40 | 42.129 | 113 | الاجمالي |

**ثانيا: اختبار فرضيات الدراسة :**

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها الدراسة، واستنادا الى الدراسات السابقة، تمت صياغة مجموعة من الفرضيات الرئيسية من أجل اختبار أثر ممارسة المحاسبة الابداعية على السعر السوقي للأسهم في الشركات المساهمة السعودية العامة المدرجة في السوق المالية السعودية .

تنقسم اختبارات الفرضيات إلى جزئين رئيسين، حيث تم في الجزء الأول والخاص بالفرضية الرئيسية الأولى اختبار مدى وجود مؤشرات دالة على قيام إدارة الشركات المساهمة السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية بممارسة المحاسبة الإبداعية خلال الفترة (2010م الى 2014م)، وهي خطوة تمهد للقيام بالجزء الثاني من التحليل المتعلق بالفرضية الرئيسية الثانية والفرضيات المتفرعة عنها والذي يهدف إلى اختبار اثر ممارسة المحاسبة الإبداعية على أسعار الأسهم في السوق.

**1- الفرضية الرئيسية الاولى** : تنص هذه الفرضية على أن:

**تمارس الشركات المساهمة العامة السعودية المحاسبة الإبداعية في التقارير المالية السنوية المنشورة .**

أظهرت الإحصائيات الوصفية التي تم استعراضها سابقا ظهور تكرارٍ لممارسة المحاسبة الإبداعية خلال فترة الدراسة، إذ يُلاحظ من الجدول رقم (1) السابق أن عدد الشركات الممارسة للمحاسبة الإبداعية بالمملكة العربية السعودية لسنوات الدراسة بلغت (113) شركة من اصل (250) قيد الدراسة، أي بمعدل حوالي (45%) وتعتبر هذه النسبة جيدة.أما جدول رقم(5) فقد أظهر أن الشركات المساهمة السعودية المكونة لعينة الدراسة قد قامت باستخدام المستحقات الاختيارية بشكل موجب خلال فترة الدراسة بهدف تضخيم رقم الأرباح المعلن عنها. وبمقارنة نتائج الجدولين (4،5) فقد ظهر أن هناك تلازما بين عدد الشركات الممارسة للمحاسبة الإبداعية وقيمة المستحقات الاختيارية في كل سنة زيادة ونقصا (أنظر جدول رقم4). كل ما سبق يؤيد صحة الفرضية الرئيسة الأولى للدراسة .

ولإختبار هذه الفرضية بأن الشركات المساهمة السعودية تمارس المحاسبة الإبداعية في التقارير السنوية المنشورة، تم استخدام اختبار(t) لعينة واحدة حول القيمة (صفر) والتي تشير إلى أن الشركات لاتمارس المحاسبة الإبداعية. وإذا كانت قيمة اختبار(t) معنوية (أي أن قيمة مستوى الدلالة الاحصائية أقل من 0.05) فإن الشركات تمارس المحاسبة الإبداعية (وبمعنى آخر فانه عندما يكون الاختبار معنويا فإن القيم التي تم اختبارها تبتعد عن (الصفر) وتقترب من القيمة (1) التي تشير الى أن الشركات تمارس المحاسبة الإبداعية) وقد كانت نتيجة اختبار(t ) لعينة واحدة كما يبينها الجدول رقم (6).

**جدول ( 6 ) نتيجة اختبار t لعينة واحدة**

| Test value = 0 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| المتغير | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة اختبار t | قيمة مستوى الدلالة الاحصائية | القرار |
| ممارسة المحاسبة الإبداعية | 0.45 | 0.50 | 14.33 | 0.000 | معنوي احصائيا |

يظهر الجدول (6) أن قيمة (t )المحسوبة بلغت (14.33) وهي أكبر من أي قيمة جدولية لـ( t )،كما بلغت قيمة مستوى الدلالة الاحصائية (0.000) وهي أقل من (0.05 )التي أجري عندها الاختبار، لذا فإن الاختبار ذو دلالة معنوية وإن الشركات عينة الدراسة تبتعد معنويا عن الصفر (عدم ممارسة المحاسبة الإبداعية). ومن خلال ذلك نتوصل الى إثبات الفرضية الرئيسة الأولى.

**1- الفرضية الرئيسية الثانية** :تنص هذه الفرضية على أنه: **يؤدي ممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة السعودية إلى التأثير على أسعار أسهم تلك الشركات.**

قبل اختبار هذه الفرضية توقع الباحث أن يكون هناك أثر إيجابي لسلوك ممارسة المحاسبة الإبداعية على أسعار الأسهم في السوق نظرا لأن هذا السلوك يحقق نوعا من الاستقرار أو النمو في نتيجة أعمال الشركات الممارسة له، وبالتالي يؤدي إلى تخفيض عنصر المخاطرة مما يؤدى إلى تحقيق الشركات الممارسة لهذا السلوك عوائدا سوقية تفوق الشركات غير الممارسة، والذي ينتج عنه ارتفاع أسعار أسهمها في السوق. وقد أظهرت الإحصاءات الوصفية ظهور تأثير ممارسة المحاسبة الإبداعية على أسعار أسهم الشركات في السوق المالية السعودية خلال فترة الدراسة.

بين الجول رقم (5) أن متوسط اسعار أسهم الشركات التي تمارس المحاسبة الإبداعية أكبر من متوسط أسعار أسهم الشركات التي لا تمارسها، واستمرت هذه الحالة طيلة سنوات الدراسة. وكان المتوسط العام لأسعار أسهم

الشركات الممارسة لفترة الدراسة ككل هو (42.13)ريالا مقارنة بـ (37.34) ريالا للشركات غير الممارسة، مما يدل على تأثير ممارسة المحاسبة الإبداعية على أسعار أسهم الشركات.

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار بيرسون لتحديد العلاقة بين ممارسة المحاسبة الإبداعية كمتغير مستقل وأسعار أسهم الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية السعودية عند مستوى دلالة (0.05) .وتم تلخيص نتائج هذا الاختبار في الجدول رقم ( 7 ) حيث أظهر أن أسعار الأسهم ترتبط ارتباط طرديا مع ممارسة الشركات المساهمة السعودية للمحاسبة الإبداعية في التقارير المالية السنوية المنشورة ، وتقدر علاقة الارتباط بحوالي (53%) عند مستوى معنوية (0.001)، وهي أقل من (0.05) . وهذا يؤدي إلى قبول الفرضية الرئيسية الثانية .

**جدول رقم ( 7 ) علاقة الارتباط بين ممارسة المحاسبة الإبداعية وأسعار الأسهم في السوق**

| المتغير التابع | الإحصاءات | ممارسة المحاسبة الإبداعية |
|---|---|---|
| أسعار الأسهم في السوق | معامل ارتباط بيرسون | 0.53 |
| | مستوى الدلالة | 0.001 |

** **Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**

**2- الفرضية الفرعية الاولى :** تنص هذه الفرضية على أنه : **توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين صافي الدخل من العمليات التشغيلية في الشركات المساهمة السعودية، نتيجة ممارستها المحاسبة الإبداعية، وأسعار أسهمها في السوق المالية السعودية.**

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار بيرسون لتحديد العلاقة بين صافي الدخل التشغيلي، كمتغير مستقل، وأسعار الأسهم كمتغير تابع عند مستوى دلالة ( 0.05 ). وتم تلخيص نتائج هذا الاختبار في الجدول رقم ( 8 )، حيث أظهر أن صافي الدخل التشغيلي للشركات المساهمة السعودية، نتيجة ممارسة المحاسبة الإبداعية، يرتبط ارتباطا طرديا مع متوسط أسعار أسهمها في السوق المالية السعودية، وتقدر علاقة الارتباط بحوالي(65% ) عند مستوى معنوية (0.000) ،وهي أقل من (0.05) ،وهذا يؤدي الى قبول الفرضية الفرعية الاولى .

**جدول رقم ( 8 ) علاقة الارتباط بين صافي الدخل التشغيلي وأسعار الأسهم في السوق**

| المتغير التابع | الإحصاءات | صافي الدخل التشغيلي |
|---|---|---|
| أسعار الأسهم في السوق | معامل ارتباط بيرسون | 0.65 |
| | مستوى الدلالة | 0.000 |

**** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**

**2-2 الفرضية الفرعية الثانية :** تنص هذه الفرضية على أنه :

**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركات المساهمة السعودية، نتيجة ممارسة المحاسبة الإبداعية، وأسعار أسهمها في السوق المالية السعودية .**

تم استخدام اختبار بيرسون لتحديد العلاقة بين صافي التدفق النقدية التشغيلية كمتغير مستقل وأسعار الأسهم كمتغير تابع عند مستوى دلالة (0.05). وتم تلخيص نتائج هذا الاختبار في الجدول رقم ( 9 ) حيث أظهر أن صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركات المساهمة السعودية، نتيجة ممارسة المحاسبة الإبداعية، يرتبط ارتباطا طرديا مع متوسط أسعار أسهمها في السوق المالية السعودية، وتقدر علاقة الارتباط بحوالي (68%) عند مستوى معنوية (0.000)، وهي أقل من (0.05)، مما يؤدي إلى قبول الفرضية الفرعية الثانية.

**جدول رقم ( 9 ) علاقة الارتباط بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية وأسعار الأسهم السوق**

| المتغير التابع | الإحصاءات | صافي التدفقات النقدية التشغيلية |
|---|---|---|
| أسعار الأسهم في السوق | معامل ارتباط بيرسون | 0.68 |
| | مستوى الدلالة | 0.000 |

**** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**

**تحليل الانحدار :**

تم اختبار الفرضية الرئيسية الثانية أيضا باستخدام تحليل الإنحدار المتعدد لدراسة أثر ممارسة المحاسبة الإبداعية ومقدار هذا التأثير على أسعار الأسهم بناء على النموذج الآتي :

$$Y=\beta_0+\beta_1X_1+\beta_2X_2+\beta_3X_3+ e\,i,t$$

حيث إن:

Y: (المتغير التابع ) القيمة السوقية لسعر سهم الشركة ( i) في السنة ( t) .

$\beta_0$ : (قيمة الثابت ) (Constant ).

β: (قيمة الميل ,Slope) ،(1،2، 3، 4 ، 5،6) للمتغيرات المستقلة.

$X_1$ : (المتغير المستقل ) ، ممارسة المحاسبة الابداعية في الشركة (i) في السنة (t).

$X_2$ :(المتغير المستقل) صافي الدخل التشغيلي.

$X_3$: (المتغير المستقل) صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية.

$e_{i,t}$ : الخطأ العشوائي.

وظهرت نتيجة التحليل كما في الجدول التالي:

**جدول رقم( 10 ) نتائج تحليل الانحدار وأثر العوامل المستقلة على المتغير التابع**

| Sig. | $R^2$ | R | Unstandardized Coefficients | Coefficients | Model |
|---|---|---|---|---|---|
| .000 | 0.529 | 0.727 | 4.197 | (Constant) | $B_0$ |
| .002 | | | 0.85 | ممارسة المحاسبة الابداعية | $X_1$ |
| .000 | | | 1.12 | صافي الدخل التشغيلي | $X_2$ |
| .000 | | | 1.14 | صافي التدفق النقدي التشغيلي | $X_3$ |

يلاحظ من خلال الجدول (10 ) أن معادلة الانحدار ستكون بالشكل التالي:

$$Y = 4.197+0.85X_1 + 1.12X_2 + 1.14X_3$$

و تشير نتيجة الإنحدار إلى وجود تأثير طردي وذي دلالة معنوية إحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

من خلال بيانات الجدول والتي كتبت في المعادلة أعلاه نستنتج أن ممارسة المحاسبة الإبداعية ($X_1$) عندما تزداد بمقدار واحد صحيح فسوف تزداد أسعار الأسهم ( Y ) بمقدار 0.85, أما بالنسبة لصافي الدخل التشغيلي ($X_2$) عندما يزداد بمقدار واحد صحيح فسوف تزداد أسعار الأسهم ( Y ) بمقدار1.12 ، وكذلك نجد أن صافي التدفق النقدي التشغيلي ($X_3$) عندما يزداد بمقدار واحد صحيح فسوف تزداد أسعار الأسهم ( Y ) بمقدار 1.14.

كما تبين من خلال قيم معامل الإنحدار ($B$)، أن متغير صافي التدفق النقدي التشغيلي كان هو الأكثر تأثيرا في أسعار الأسهم، تلاه صافي الدخل التشغيلي ،ثم ممارسة المحاسبة الإبداعية.

ويشير معامل الإرتباط (**R**) الذي بلغت قيمته ( 0.727) إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات المستقلة مجتمعة وأسعار الأسهم في السوق، كما يشير معامل التحديد ($\mathbf{R^2}$)الذي بلغت قيمته (0.529) إلى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تؤثر بنسبة (53%) تقريبا في أسعار الأسهم في السوق، في حين تعزى النسبة المتبقية وقدرها(47%) إلى متغيرات أخرى لم تتضمنها الدراسة الحالية.

## النتائج والتوصيات

بعد أن تم القيام بتحليل بيانات الدارسة ومعالجتها واختبار الفرضيات للوصل إلى الأهداف المحددة من هذه الدراسة، سنتناول النتائج التي توصلت اليها الدراسة فيما يتعلق باختبار مدى ممارسة المحاسبة الإبداعية من قبل الشركات المساهمة في السوق المالية السعودية وأثرها على سعر السهم في السوق بصورة عامة ، وأثر صافي الدخل

التشغيلي والتدفقات النقدية التشغيلية ،، كما ستتناول الدراسة مجموعة من التوصيات في ضوء النتائج التي تم التوصل اليها .

**اولا : النتائج :**

لقد استهدفت هذه الدارسة اكتشاف مدى ممارسة الشركات المساهمة السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية للمحاسبة الإبداعية خلال الفترة الزمنية (2010م-2014م) وذلك من خلال تدخلاتها الإدارة في عمليات القياس المحاسبي باستغلال المرونة المتاحة لها بالمعايير المحاسبية ،إذ تكون ممارسة المحاسبة الإبداعية متوقعة بشكل كبير في البيئات التي تحتوي معايير المحاسبة على مرونة كبيرة في الاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية ، حيث أن هذه المرونة تخلق الحافز لدى الإدارة وذلك للتأثير في رقم صافي الربح المعلن لتحقيق أهداف الإدارة . كما استهدفت الدراسة بيان أثر ممارسة المحاسبة الإبداعية من قبل الشركات المساهمة السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية على سعر السهم في السوق والتي تعتبر مؤشرا هاما لقرارات المساهمين والمستثمرين وذوي المصالح. وطرحت الدراسة فرضيتين رئيسيتين وفرضيات فرعية أخرى، تم من خلال اختبار هذه الفرضيات التوصل إلى النتائج التالية التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

1- أظهرت نتائج اختبار هذه الفرضية الأولى وجود دلالة احصائية على ممارسة إدارات الشركات المساهمة العامة السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية لظاهرة ممارسة المحاسبة الإبداعية خلال فترة الدارسة (م2010-2014م) وأن نسبة الشركات الممارسة للمحاسبة الإبداعية بلغت (45%) من إجمالي شركات العينة، بالرغم من وجود بعض التباين خلال تلك السنوات والذي ظهر جليا في سنتي الدراسة (2010 م) و(2012م) ، حيث كانت سنة (2010م) هي أقل السنوات حدة في ممارسة المحاسبة الإبداعية ،حيث بلغ عدد الشركات الممارسة لها(13) شركة وبما نسبته (26%) ، في المقابل كانت سنة (2012م )هي أكثر السنوات حدة في ممارسة المحاسبة الإبداعية ، والتي بلغت (32) شركة وبما نسبته (64%).

2- ركزت الدراسة على الاستحقاق الاختياري باعتباره الوسيلة الاساسية للتأثير على الدخل، واستخدم نموذج جونز المعدل(Jones,1995) لقياس مدى ممارسة شركات العينة للمحاسبة الإبداعية، واظهرت نتائج هذه الدراسة أن الشركات المساهمة السعودية قد قامت باستخدام المستحقات الاختيارية بطريقة موجبة خلال فترة الدراسة بهدف تضخيم رقم الأرباح المعلن عنها، وأن متوسط المستحقات الاختيارية قد اخذ بالتزايد من سنة إلى أخرى للسنوات (2010, 2011, 2012) على التوالي , ثم أخذ في التراجع في العامين (2014,2013).

**3-** أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية وجود أثر ذي دلالة إحصائية لممارسة المحاسبة الإبداعية على أسعار اسهم الشركات المساهمة العامة السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية، حيث تبين أن متوسط أسعار أسهم الشركات التي مارست المحاسبة الإبداعية خلال الفترة الدراسية كان (42.1) ريالا، وهو أكبر من متوسط أسعار أسهم الشركات التي لم تمارس المحاسبة الإبداعية والذي كانت قيمته (37.34) ريالا , كما أظهرت النتائج أن أسعار أسهم الشركات في السوق السعودي ترتبط ارتباطا طرديا مع ممارسة هذه الشركات للمحاسبة الإبداعية، وكانت قيمة معامل الارتباط (0.53) عند مستوى دلالة معنوية(0.001).لذلك فإن الشركات التي تبنت هذه السياسة بغرض زيادة أرباحها قد استطاعت إيهام المستخدمين للقوائم المالية بنمو رقم صافي الدخل، والذي كان له انعكاس مباشر على المؤشرات المالية التي يهتم بها المحللون الماليون و المساهمون والمستثمرون الحاليون والمرتقبون , وذوو المصالح الاخرى في الشركة , مما انعكس على حجم الطلب على أسهم تلك الشركات , وبالتالي التأثير على أسعار أسهمها في السوق المالي.

**4-** النتائج المتعلقة بالفرضيات المتفرعة عن الفرضية الرئيسية الثانية:

**5-** أظهرت النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.000) بين صافي الدخل التشغيلي للشركة وأسعار أسهم الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية.

**6-** أظهرت النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.000) بين صافي التدفقات النقدي من العملية التشغيلية للشركة وأسعار أسهم الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية.

**ثانيا: التوصيات:**

بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فإن الباحث يوصي بما يلي:

**1-** تفعيل الدور الذي تمارسه الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في مجال تنظيم السياسات المحاسبية ، وزيادة متطلبات القياس والافصاح المحاسبي ، والعمل على استحداث المعايير الكفيلة بالحد من ممارسة الشركات للمحاسبة الإبداعية ،وتقليص عدد البدائل المتاحة للاختيار من بين السياسات المحاسبية.

**2-** قيام المنظمات والهيئات المهنية في المملكة العربية السعودية المنظمة لمهنتي المحاسبة والمراجعة بتحسين خدمات المحاسبة والمراجعة، بهدف حماية مصالح المستثمرين في السوق المالية السعودية .

**3-** قيام المنظمات المهنية والأكاديميين بنشر ثقافة الإستثمار في الأوراق المالية بين المستثمرين السعوديين، وتوعية مستخدمي القوائم المالية والمستثمرين بشكل خاص، بآثار وانعكاسات ممارسة المحاسبة الإبداعية على قراراتهم الاستثمارية.

**4-** على الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة وهي وزارة التجارة والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وكذلك مكاتب المراجعة والمحاسبة العمل على مراقبة أداء الشركات من خلال تقاريرها المالية ومدى تمشيها مع المعايير المنظمة للمهنة واتخاذ الاجراءات المناسبة في حالة عدم التزام الشركات بالإفصاح المناسب .

**5-** توصي الدراسة مدققي الحسابات بضرورة الالتزام ببذل العناية المهنية المعقولة في جميع مراحل التدقيق، وأن يكون المدقق حذرا ومتيقظا وعدم غض النظر عن أية أدلة تثبت تلاعب الإدارة بالأرباح .

**6-** ضرورة التطبيق الفعال لحوكمة الشركات لما تحققه من فوائد عديدة ،ومنها تحقيق الإفصاح والشفافية وإضفاء الثقة على المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى التقييم المستمر والفعال لأداء الشركة.

**7-** العمل المستمر على تطوير أساليب إحصائية لقياس تدخل الإدارة في عمليات القياس المحاسبي ، لتكون بمثابة مؤشرات يسترشد بها مستخدمو القوائم المالية في تقييم جودة الارقام المحاسبية المعلنة ، وامكانية الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات .

**8-** تفعيل العقوبات القانونية الرادعة في حق الإدارة والمدققين، اذا تضمنت تقاريرهم بيانات غير سليمة بقصد إخفاء حالة الشركة الحقيقة على المساهمين او ذوي العلاقة، وذلك حسب نصوص القانون.

**9-** ضرورة الانتباه إلى بعض المؤشرات التي تستخدم كمعيار على سلامة واستقرار الوضع المالي للشركة والتي قد تكون احيانا مضللة لمستخدميها، مثل القيمة السوقية لأسهم الشركات التي تتحدد بناء على الاشاعة والمضاربة من قبل اشخاص محترفين، مما يعني قصور القيمة السوقية لأسهم الشركات عن إعطاء صورة واقعية عن وضعها المالي .

**10-** توجيه المستثمرين إلى الاستثمار في الشركات التي تتمتع بملاءة مالية عالية وتدفقات نقدية موجبة قد لا تعكسها قوائم الدخل التي تسعى إدارة الشركات للحفاظ على استقرارها، حيث أن الشركات ذات السيولة المنخفضة تسعى لممارسة المحاسبة الإبداعية لإخفاء عسرها المالي ،واظهار استقرار أرباحها للتأثير في سعر السهم وإظهاره في صورة غير حقيقة بهدف جذب المستثمرين.

**11-** يجب عدم اهمال دور المعلومات غير المالية عند تحديد أسعار الأسهم لما لها من دور تكاملي مع المعلومات المالية في بعض الصناعات، فدور المعلومات غير المالية قد لا يقل اهمية عن دور المعلومات المالية (إن لم يزد ) عند تحديد أسعار الأسهم في الصناعات التي تتميز بمعدل تقنية مرتفعة وتكون عرضة للتطور السريع ، كصناعات الاتصالات والحواسب وما يرتبط بتقنية المعلومات وغيرها .

## قائمة المراجع


1. أحمد نور " المحاسبة المالية ، دراسات في القياس والتحليل المحاسبي " ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر،2010م.
2. جبر الداعور ، وعابد محمد ، "اثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة"، مجلة الجامعة الاسلامية،مجلد17،العدد1 ،(2009)،ص809-845 ، غزة ، فلسطين .
3. طارق عبد العال حماد ، "**الم**شتقات المالية "، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر, 2010م .
4. طارق عبد العال حماد ، " المحاسبة الابتكارية ، دوافعها – أساليبها ، آثارها "، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ،2011م.
5. حسن فليح مفلح القطيش ،و فارس جميل حسن الصوفي ، " **اساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل والمركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة** " مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 27،2011م.
6. رياض سويدان العبدالله ، و القرعان سناء ميشيل "**الوسائل والدوافع المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل" دراسة ميدانية عن الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان**, المجلة العربية للمحاسبة، جامعة البحرين ،العدد1 , مايو 2007م، البحرين .
7. سمير كامل محمد عيسى ، " **اثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح – دراسة تطبيقية** " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، مجلد 45 ، العدد2 ، ،كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، مايو،2008م.
8. عبد الله علي عسيري ، 2001م ، "**ممارسة اساليب المحاسبة الخلاقة من قبل الشركات السعودية** "، ،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، م38، ع2،يوليو ، جامعة الإسكندرية، مصر.
9. محمد احمد ابراهيم خليل ، "**القياس المحاسبي لممارسة إدارة الأرباح بمنظمات الأعمال وسبل معالجتها**"، مجلة الادارة العامة ، مجلد52 ، العدد1 ،معهد الادارة العامة، محرم1433هـ -2011م .
10. محمد بن سلطان السهلي ، " **إدارة الربح في الشركات السعودية** "، مجلة الإدارة العامة، مجلد46 ، العدد3 ، معهد الإدارة العامة ،2006م،الرياض.

**الدوريات :**

11. أمينة فداوي فريد ، " دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية" ، ،المجلة الجامعية، مجلد 1، عدد16, فبراير 2014م ، الجزائر.

**الرسائل :**

12. فواز بن مسعر معيض القثامي ، "إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والإدارة ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، المملكة العربية السعودية ,2010م
13. ميسون بنت محمد بن علي القري ، "دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والإدارة ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، المملكة العربية السعودية, 2010م.

**المواقع الالكترونية :**

14. السوق المالية السعودية (تداول ) ، www.tadwul.com.sa

**ثانيا:المراجع الاجنبية**

15. Griffiths. L . and b. wolff. (1986), "Creative accounting" ,(London : sidgwick and jackson).
16. Jameson. M. (1988), "Practical guide to creative accounting" London :kogan page).
17. Jones, Michael, (1995), ”Creative Accounting Fraud and InternationalAccounting Scandals”, Book, Wiley, page 4.
18. Smith. T. (1992), " Accounting for growth" , (London : century business).

# أهمية جودة الخدمات الصحية من وجهة نظر المشرفين عليها من المديرين

## – دراسة حالة عينة من المستشفيات العامة والعيادات الخاصة بالجزائر –

# *The importance of quality of health services from the point of view of supervisors of managers*

## *- Case study of a sample of public hospitals and clinics in Algeria -*

**د. الهلة محمد**

معهد التكنولوجيا جامعة قاصدي مرباح ورقلة

*Elhellamohamed08@gmil.com*

**ملـخـص :**

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في أهمية جودة الخدمات الصحية في المستشفيات، من خلال دراسة مقارنة بين سبعة (07) مستشفيات عامة، وثمانية (08) عيادات خاصة بالجزائر، ولقياس مستوى الجودة المدركة ومستوى ولاء المديرين للمستشفى تم استخدام أداة المقابلة التي تحتوي على ستة وعشرين (26) سؤالاً؛ حيث تم تقديم وثيقة المقابلة لـ:15 مدير بما يعادل نسبة استجابة 82%، بهدف التعرف على إمكانية تطبيق مبادئ الجودة في مستشفيات الدراسة، ومن النتائج المتوصل إليها:

– أن الجودة وسيلة لمسايرة عولمة السوق وما ينجم عنها من تغيرات اقتصادية واجتماعية؛

– وجود فروقات في جودة الخدمات الصحية المقدمة بالعيادات الخاصة مقارنة بالمستشفيات العامة الجزائرية.

**– الكلمات المفتاحية:**الجودة، الخدمة، جودة الخدمة الصحية، الولاء، المستشفى، المدراء.

**Summary:**

The aim of this study is to investigate the importance of the quality of health services in hospitals through a comparative study between seven (07) public hospitals and eight (08) private clinics in Algeria. In order to measure the level of perceived quality, (26) questions; the corresponding document was presented to: 15 managers with a response rate of 82%, in order to identify the possibility of applying the principles of quality in the hospitals of the study, and the results obtained:

- that quality is a means of keeping up with the globalization of the market and the resulting economic and social changes;
- There are differences in the quality of health services provided in private clinics compared to Algerian public hospitals.

**- Keywords:** quality, service, quality of service, loyalty, hospital, managers.

**المقدمة:**

تكتسي الخدمة وجودتها أهمية بالغة لدى كل من المؤسسة والزبائن المتعاملين معها، بالنظر لما تتصف به الخدمة وما تتميز به عن السلعة وأساليب تقديمها، وإذا كانت الخدمة أساسية في حياة الفرد، فإن توفير الخدمة الصحية لطالبيها من المرضى أضحى أكثر من ضرورة، ولم يعد ذلك يقتصر على الجهات ذات العلاقة بهذه الخدمات من الجهات المسؤولة عن تخطيط وتوفير هذه الخدمات وتقديمها بل تعداه للمواطن العادي كطالب لهذه الخدمة ومستهلك لها، ويعود ذلك أساساً إلى الارتفاع المتصاعد في تكلفتها ونوعيتها التي تقدم بواسطة الموظفين (أطباء، ممرضين) في المستشفيات العامة والعيادات الخاصة؛ ويعد بناء الولاء لدى موظفي المؤسسات الاستشفائية هدفاً استراتيجياً تسعى إليه لما يحققه من نمو واستمرارية لنشاطها ولاسيما على المدى الطويل.

من هذا المنطلق، وعلى ضوء ما سبق، يمكن صياغة سؤال الإشكالية التالي:

**"ما أهمية جودة الخدمات الصحية المقدمة بالمستشفيات العامة والعيادات الخاصة عينة الدراسة بالجزائر من وجهة نظر المشرفين عليها من المديرين وولائهم لها؟ "**

من أجل إجلاء الغموض عن عناصر هذا الموضوع، تم تقسيم هذا العمل إلى المحاور التالية:

**أولا: الإطار النظري:**

يتناول هذا المحور من الدراسة كلا من مفهوم الجودة، جودة الخدمة الصحية، وولاء المديرين للخدمات الصحية التي يقدمونها للمرضى بالمؤسسات الإستشفائية عينة الدراسة بالجزائر.

**1. مفهوم الجودة:**

تعرّف الجودة من عدة جوانب من أهمها الآتي:

عرفها Fisher الجودة بأنها:"تعبر عن درجة التألق والتميز... أو أن بعض خصائص المنتَج ممتازة عند مقارنتها مع المعايير الموضوعة من منظور المنظمة أو منظور الزبون."[1]

اقتصر تعريف Sinha, Madhavn,& Walter, Willborn:للجودة على أنها:"الجودة تدرك وتلاحظ على أنها عالية أو منخفضة أو سلبية، وتوصف قيمتها في مدى المنفعة والاستفادة منها."[2]

وعرفتها الجمعية الأمريكية لضبط الجودة ومعهد المقياس القومي الأمريكي بأنها:"مجموعة الصفات الخاصة بالمنتَج التي تؤثر قابليتها على إرضاء الزبون المحددة والواضحة والضمنية*." [3]

انطلاقا من تعاريف الجودة السابقة، ورغم تعددها وتنوع وجهات النظر، إلا أنه يمكننا ملاحظة الآتي:

– أن الجودة تعني القدرة على تحقيق رغبات الزبون بما يطابق توقعاته ويحقق رضاه عن كل ما يقدم له.

– إن الجودة المرتفعة تدل على احتواء المنتج على الخصائص المميزة له، كعامل السرعة في تقديمها.

– أن الجودة هي حاصل تفاعل العديد من الأبعاد كالاهتمام بالجودة لتحقيق رغبات الزبون.

**2. جودة الخدمة الصحية:**

قبل التطرق لمفهوم جودة الخدمة الصحية، ينبغي توضيح مفهوم جودة الخدمة، ومن تعاريفها نذكر ما يلي:

"نشاط أو سلسلة الأنشطة ذات طبيعة غير ملموسة، التي تنجز عادة بالتفاعل بين الزبون وعون الاتصال المقدم للخدمة والمستعملة أولا للموارد أو الدعم المادي/أو الأساليب التي تقدم كحلول لمشاكل الزبون."[4]

"هي مقياس نسبي يختلف من شخص إلى آخر ويعتمد على مقارنة الجودة المتوقعة بالجودة المدركة"[5].

انطلاقا من التعاريف السابقة يتضح لنا أن جودة الخدمة تمثل المقياس الحقيقي الذي من خلاله نستطيع التعرف على مدى رضا الزبون من عدمه؛ حيث من خلال مقارنته بين ما يتوقع أن يحصل عليه من المؤسسة وبين ما يحصل عليه فعليا من نفس المؤسسة، وهذا ما يعرف بالجودة المدركة**.

أما جودة الخدمة الصحية فيمكن اعتبارها أنها تمثل تلك الدرجة التي تبلغها الخدمات الصحية المقدمة للأفراد وللجماعات وفقا للاحتياجات المرغوبة، ومن تعاريفها الشائعة نذكر الآتي:

عرفتها منظمة الصحة العالمية بأنها:"التوافق مع المعايير والأداء الصحيح بطريقة آمنة ومقبولة من المجتمع وبتكاليف معقولة بحيث تؤدي إلى إحداث تأثير في معدلات المرضى والوفيات والإعاقة وسوء التغذية."[6]

مع العلم أن للخدمات الصحية أهمية بارزة في مختلف العصور، التي تعرف على النحو التالي: هي كل ما يوفره القطاع الصحي في الدولة من خدمات سواء أكانت علاجية موجهة للفرد أم وقائية موجهة للمجتمع والبيئة أم إنتاجية مثل:إنتاج الأدوية والمستحضرات الطبية والأجهزة التعويضية[7].

وتعرف الخدمة الصحية أيضا بأنها:"العلاج المقدم للمرضى سواء أكان تشخيصا أم إرشاداً أم تدخلا طبيا، ينتج عنه رضا أو قبول وانتفاع من قبل المرضى، وبما يؤول لأن يكون بحالة صحية أفضل."[8]

وعلى الرغم من صعوبة وضع تعريف لجودة الخدمة في القطاع الصحي، فإنه من واجب الإدارة أن تتفهم أن الجودة تحدد بواسطة الزبون وليس بواسطة مقدم الخدمة.

**3.الولاء:** هو شعور يتعلق بوجدان الفرد اتجاه جماعة ما، أو فكرة ما تأييدا لها وتضحية في سبيلها.

**1.3.تعريف الولاء:**

ارتبط مفهوم الولاء قديما بالسلطة والحرب، وحديثا بالمجتمع والبيئة والقيم الأخلاقية، ومن تعاريفه الأتي:

– **لغة:**هو الانتماء والانتساب، والولاء هو الموالاة وهي ضد المعاداة، وقد عرفه **مدحت أبو النصر** على أنه:"شعور ينمو داخل الفرد بالانتماء إلى شيء هام في حياته." [9]

– **وفي الإسلام:**هو مصدر ولي بمعنى الصديق والنصير، وهذا ما تدل عليه الآية الكريمة:

﴿يا يأيها الذين أمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين﴾ (10)

### 2.3.أنواع الولاء:

توجد عدة أنواع من الولاء، من أهمها: (11)

**1 – الولاء الشخصي**:مثل الولاء الرياضي لأحد الأندية، والولاء السياسي لأحد الأحزاب.

**2 – الولاء الديني**:هو ولاءك للدين الذي تعتنقه وتؤمن به.

**3 – الولاء المهني (الوظيفي)**:هو الولاء للوظيفة التي يشغلها العامل في المؤسسة.

**4 – الولاء التنظيمي**:هو ولاء الموظف للمنظمة بغض النظر على المقابل الذي يحصل عليه منها.

**5 – الولاء الوطني**:هو ولاء الأفراد للوطن الذي ينتمون إليه، ويزداد هذا الولاء كلما كان المواطن مخلصا لوطنه، ومستعدا للتضحية من أجله.

**6 – ولاء الزبائن**:هو ولاء الجمهور للمنظمة من خلال ما تقدم لهم من سلع وخدمات تلقى رضاهم.

## ثانيا: الإطار المنهجي للدراسة:

نناقش في هذا المجال على الترتيب كل من أهداف وأهمية الدراسة، فرضياتها، عينة وحدود الدراسة ومنهجيتها ومتغيراتها، صدق وثبات الأداة، وجمع البيانات اللازمة وتجهيزها ومعالجتها.

### 1. أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في تحديد أهمية جودة الخدمات الصحية من خلال البحث في الآثار الايجابية التي تنتجها، انطلاقا من ربط الموضوع بالواقع الميداني التي سنحاول فيها تحديد الأهمية التي يوليها المريض الجزائري لجودة الخدمات الصحية المقدمة له من قبل المستشفيات العامة والعيادات الخاصة، وكنموذج للدراسة اتخذنا عينة منها ممثلة في ثلاث مستشفيات على كل جهة من الجهات الخمس للوطن الجزائري وهي ولايات الشرق والوسط والغرب والجنوب الشرقي والغربي (أي ما يعادل خمسة عشر(15) مؤسسة استشفائية) دون تمييز للجهة أو لنوعية ملكيتها عامة أو خاصة.

### 2.أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في الجوانب التالية:

– تتناول متغيرين هامين في مجال نشاط المؤسسات الحديثة، وهما الجودة التي تعد من مرتكزات التنافس والأداء في السوق – باعتبارها متغيراً مستقلاً –، ومتغير الولاء كركيزة لاستمرار المستشفى في السوق– باعتباره متغيراً تابعاً – ؛

– يعد الولاء من الموضوعات التي تشغل حيزاً كبيراً من اهتمام الباحثين والمسوقين على حد سواء؛

– الدور القيّم لجودة الخدمات في رفع ولاء المريض، وضمان استمرارية نشاط المؤسسة الاستشفائية.

## 3. فرضيات الدراسة:

كإجابة أولية عن إشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

– تتوافر بالمؤسسات الاستشفائية العامة والعيادات الخاصة قيد الدراسة في الجزائر على المتطلبات الأساسية لإمكانية تطبيق مبادئ الجودة وفق آراء المبحوثين من المديرين.

– إن رضا المديرين على الأعمال التي يقومون بها داخل المستشفى من شأنه أن يسهم في تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة

## 4. عينة الدراسة:

لقد واجهتنا صعوبات جمة في دراسة جميع مفردات مجتمع البحث موضوع الاهتمام من خلال الاعتماد على أداة المقابلة، ومنها:تكلفة التنقل بين الولايات المعنية بالدراسة بالنظر لضخامة حجمها وانتشارها الجغرافي، والوقت الطويل المستغرق في جمع البيانات الأولية المطلوبة.

### 1.4. تحديد وتعريف مجتمع الدراسة:

قبل اختيار العينة وحجمها يتوجبّ تحديد وتعريف مجتمع الدراسة، هذا الأخير هو:"جميع المفردات التي تمثل الظاهرة موضوع البحث، وتشترك في صفة معينة أو أكثر، والتي مطلوب جمع البيانات حولها"[(12)]. أي إنه: "مجموعة وحدات إحصائية تشترك في خاصية أو عدة خصائص"[(13)].

وبالتالي، فإن مجتمع الدراسة في بحثنا هذا يتمثل في:تم تقديم وثيقة المقابلة لـ:50 مدير بغية الإجابة على أسئلتها في عدة مستشفيات عامة وعيادات خاصة بعدة ولايات بدولة الجزائر، مقسمة على الجهات الخمس للوطن وهي:(بسكرة، ورقلة، غرداية) بالنسبة للجنوب الشرقي، و(عنابة، سطيف، باتنة) بالنسبة لولايات الشرق، و(بومرداس، الجزائر العاصمة، البليدة) بالنسبة لولايات الوسط، و(سيدي بلعباس، وهران، معسكر) بالنسبة لولايات الغرب، و(النعامة، أدرار، تمنراست) بالنسبة لولايات الجنوب الغربي.

ويعد "المدير الذي يشرف على الخدمات التي يقدمها المستشفى عينة الدراسة بالجزائر" هو وحدة الدراسة.***

### 2.4. اختبار نوع العينة:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على "العينة العنقودية"بالنظر لما تتميز به من دقة في هذا النوع من البحوث، ففي ظل هذا النوع من العينات فإن مفردات مجتمع البحث تتوفر لها فرص متساوية لاختبارها في العينة.

## 5. حدود الدراسة:

يمكن حصر وتحديد أهم حدود هذه الدراسة في العناصر التالية:

– **الحدود المكانية:** تتحدد دراستنا مكانيا بدولة الجزائر عبر بعض المستشفيات بولاياتها المختارة في الدراسة؛

– **الحدود الزمنية:** يقتصر مجال بحثنا زمنيا على الفترة من: 2014/11/20 إلى غاية: 06/20 /2015م؛

– **الحدود البشرية:** تتمثل في مجتمع الدراسة، وهم مديرو المستشفيات المعنية بالدراسة بدولة الجزائر.

**6. منهجية الدراسة ومتغيراتها:**

لكي تحقق الدراسة أهدافها تم استخدام المقابلة المخططة كأداة لجمع البيانات، إذ قام الباحث شخصيا بزيارة المديرين رغم أن ذلك مكلف واستغرق وقت طويل، وتم إجراء حوار معهم بالمستشفيات العامة والعيادات الخاصة بدولة الجزائر، رغم أن الكثير منهم أكدوا على تقديم المعلومات حول أسئلة المقابلة مع ضرورة عدم ذكر أسمائهم بغية تفادي الرقابة على أقوالهم ومن ثم المتابعة، قصد الإحاطة بمتغيرات الدراسة والتعرف على مدى إدراك المديرين لجودة الخدمات الصحية بالمستشفيات عينة الدراسة بالجزائر، وأثر ذلك في تحقيق ولائهم لها، وما مدى الأهمية التي يولونها لجودة الخدمات المقدمة للمرضى، وتم قياس متغيرات الدراسة من خلال أداة المقابلة التي تضمنت ستة وعشرين (26) سؤالاً تختص بكل ما يتعلق بالجودة في الخدمات الصحية المقدمة لطالبيها من زوار المستشفى من المرضى ومرافقيهم.

وبعد صياغة أسئلة المقابلة، تم القيام بدراسة استطلاعية مع بعض المديرين، وهذا باختبار قائمة المقابلة في ظروف مشابهة تماماً لظروف جمع البيانات عن عينة الدراسة، من خلال عينة اختيارية عددها خمس(05) مفردات من المديرين.

**7. صدق الأداة:**

تم الحصول على صدق وثيقة المقابلة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين في هذا المجال للتأكد من سلامة صياغة العبارات، ومدى مناسبتها للمجال المراد دراسته.

**8.جمع البيانات اللازمة للدراسة وتجهيزها:**

تم جمع بيانات أداة المقابلة عن طريق المقابلة الشخصية الموجهة لمديري المؤسسات الاستشفائية عينة الدراسة، وبعد الانتهاء من جمع القوائم، قمنا بإعدادها كخطوة تمهيدية قبل القيام بالتحليل المطلوب.

**ثالثا: وصف خصائص العينة المدروسة:**

لقد تم وصف إجابات عينة الدراسة من كلا القطاعين على نحو ما جاء في أسئلة وثيقة المقابلة، إذ تعد الأخيرة الأداة المثلى لجمع البيانات الأولية؛ حيث استخدمت لجمع البيانات الضرورية التي يصعب الحصول عليها بواسطة الاستبيان، وقد تم استخدام المقابلة الموجهة لفئة المديرين من خلال إعداد خدمات صحية لطالبيها من الزبائن، مع

العلم أنها أسئلة محددة ومغلقة؛ حيث تم إجراء المقابلة مع مديري مستشفيات الدراسة في الجزائر، وتتكون وثيقة المقابلة من ستة وعشرين سؤالاً تتمحور في مجملها حول إمكانية تطبيق مبادئ الجودة في المستشفيات التي تقدم خدمات صحية لطالبيها من المرضى ومرافقيهم، وقد وجدنا الكثير من التفهم والتعاون من مديري المستشفيات العمومية والقليل من مديري العيادات الخاصة، التي نوجزها مختصرة على الترتيب في الآتي:

**1 –** بخصوص إجابة هذا السؤال الأول: **(ماذا يقصد بالجودة في نظرك؟)**.

وجدنا تضاربًا كبيراً؛ حيث كانت الإجابات على النحو التالي:

أ – بعض الإجابات لا مست المفهوم الصحيح للجودة.

ب– آراء البعض الآخر بعيدة كل البعد عن مفهوم الجودة، ويعود ذلك لأن بعض المديرين يباشرون وظيفة التسيير في المستشفى بالأقدمية دون الاطلاع على المفاهيم الحديثة للتسيير ومنها مفهوم الجودة.

**2 – ما هو رأيكم في دور عملية تدريب الموظفين في خدمة ضيوف المستشفى ومرافقيهم؟**

إجابة هذا السؤال جاءت من قبل المستجوبين كما يلي:

أ – البعض يرى بأنها عمل ضروري وايجابي، وآخرون يحصره في كونه عملاً إنسانياً.

ب – والبعض الآخر يرى في عملية تدريب الموظفين بأنه عمل إجباري يدخل ضمن آليات مسطرة وفق قواعد متبعة، من أجل تقديم خدمة صحية جيدة لطالبيها من المرضى ومرافقيهم تجعلهم يشعرون بالراحة[14].

**3 – ما رأيكم في علاقة عملية تفويض الصلاحيات في مجال خدمة المرضى؟**

بخصوص تفويض السلطة (الصلاحيات) في مجال خدمة المرضى فجاءت الإجابات على النحو التالي:

أ – يرى بعض المستجوبين من المديرين أنه ينبغي أن تفوض السلطة وليس بشكل تام.

ب – فيما يرى آخرون بأنها عمل ايجابي يتيح أكثر سلاسة في التعامل.

جـ – ويرجعه البعض الآخر بأنه يتوقف على إمكانيات المستشفى، مع ضرورة تفويض الصلاحية **لفئة رؤساء المصالح** دون سواها باعتبارها الفئة الأكثر فهما ودراية بشؤون المصالح التي يشرفون عنها[15].

وفي كل الحالات فإن تفويض الصلاحية يعد عملية هامة داخل المستشفى لتقليل الضغط وتسهيل تقديم الخدمات الصحية لطالبيها من المرضى وذويهم، وتحميل المسؤولية كاملة للمفوضة لهم الصلاحيات.

**4– هل يوجد اتصال وتنسيق بينكم بصفتكم تمثلون الإدارة وبين الطاقم الطبي في مجال خدمة المرضى؟**

وبخصوص إجابة هذا السؤال فإن الإجابات جاءت مختلفة من فئة لأخرى وفق الآتي:

أ – البعض يرى أنه من الضرورة وجود الاتصال قصد معرفة مكامن الخلل.

ب – فيما يرى آخرون أن هذا الاتصال موجود ولكن ليس بالشكل المطلوب.

جـ – أما آخرون فيؤكدون على وجوده بشكل دائم وفي أحسن صورة (العيادات الخاصة).

د – والفئة الأخير من آراء المبحوثين تؤكد بأنه ينبغي وجود اتصال وتنسيق واضح ودائم بين الإداريين والطاقم الطبي في العيادات الخاصة، وتؤكد بأن الأمور مبنية على فوضى وتسيير عشوائي وتحديداً في المستشفيات العمومية.

**5 – ما هو رأيكم في عملية تلبية حاجات الموظفين من أطباء وممرضين وإداريين باعتبارهم زبائن داخليين في المستشفى؟ وهل مؤسستكم تقوم بذلك؟**

إن إجابات المبحوثين من المديرين على هذا السؤال جاءت على النحو التالي:

أ– البعض منهم يرى بأن طلبات الموظفين ملباة حسب الدور الذي يقوم به الموظف في حدود التكاليف التي يعاد النظر فيها في كل مرة بناءاً على الإمكانات المتوفرة والحلول التي يراها المستشفى مجدية[16].

ب– البعض الآخر يرى بأن هذا الفعل يعد عملاً ايجابياً والمؤسسة الاستشفائية تسعى إلى ذلك.

جـ– فيما يرى آخرون أن كل طلبات الموظفين غير ملباة فهي دائما تعاني التهميش واللامبالاة والرفض.

* وإذا كانت الآراء السابقة للمديرين العاملين في المؤسسات الإستشفائية العمومية، فإن لنظرائهم في العيادات الخاصة رأي آخر، إذ تعد كل طلباتهم ملباة بمجرد الإعلان عنها.

**6 – هل تطبق مؤسستكم الإستشفائية ثقافة الجودة؟ وإذا كانت الإجابة بـ:"نعم" فكيف ذلك؟**

إن إجابات المبحوثين من المديرين في القطاعين جاءت على النحو التالي:

أ – بعض المديرين يرون أن المؤسسات الاستشفائية التي يشرفون على تسيير شؤونها توجد بها ثقافة الجودة، ويتم ذلك من خلال عملية التكوين والتدريب المستمرين.

ب – البعض الآخر يرى بأن ثقافة الجودة موجودة نسبيا، وهي مكلفة وتتطلب توفير الإمكانات المالية.

جـ– فيما يرى آخرون أن ثقافة الجودة منعدمة بشكل نهائي، والظروف الحالية لا تسمح بتطبيقها.

د– وإذا كانت الآراء السابقة تخص المبحوثين من المديرين العاملين في المستشفى العام، فإن بعض مسؤولي العيادات الخاصة يرون أن ثقافة الجودة موجودة، وتتطلب لإرسائها أكثر توفر العناصر التالية[17]:

* تحسين الخدمات الصحية أكثر مما هي عليه حاليا من خلال توفير يد عاملة مؤهلة في المجال الصحي.

* استثمار أكبر للأموال وتوفير أحدث التكنولوجيات.

**7 – هل تتسم الخدمات الصحية التي يقوم بها العاملون بمؤسستكم بالروتين؟ وإذا كانت الإجابة بـ:"لا" فما هي الإجراءات التي تقومون بها من أجل جعل الخدمات الصحية بمؤسستكم تتسم بالإبداع؟**

إن إجابات المبحوثين في هذا المجال جاءت كما يلي:

أ- أغلبية المديرين يرون أن الخدمات الصحية في المستشفى الذي يديرون شؤونه تتسم فعلا بالروتين القاتل، مما يجعل الموظف في تذمر دائم، ولا يجد البديل الذي يبحث عنه (المستشفيات العامة).

ب- البعض الآخر وهي فئة قليلة ترى غير ذلك، ويتم التغلب على الروتين حسب رأيهم من خلال إعطاء الحرية لموظفيها قصد الإبداع في المجالات التي يشرفون على تسييرها (العيادات الخاصة).

**8 – ما هي وضعية الخدمات الصحية في المستشفى الذي تديرون شؤنه؟**

إن الإجابة هذا السؤال جاءت متباينة نحو وجهتي نظر هما:

أ- بالنسبة للمؤسسات الاستشفائية العمومية يرى مسيروها من المديرين أنها متدهورة من السيئ إلى الأسوأ، خصوصا وأنها تتسم بالمحسوبية واللامسؤولية، وما يؤكد ذلك المعاناة اليومية للمرضى.

ب- بالنسبة للعيادات الخاصة يرى مسيروها من المديرين بأن الخدمات الصحية فيها حسنة وفي تطور مستمر نحو الأحسن، ومما يؤكد ذلك زيادة عدد المرضى القاصدين لهذه العيادات باستمرار.

**9 – هل أن مستوى الخدمات الصحية في المستشفيات العامة والعيادات الخاصة مختلف حسب رأيكم؟**

إن الإجابة على هذا السؤال جاءت على النحو التالي:[18]

أ – بالنسبة لمسؤولي المستشفيات العمومية يجيبون بنعم ويرجعون هذا الاختلاف لعدة اعتبارات منها:

– فئة المرضى القاصدين للمستشفى العام عددهم كبير مقارنة بتلك التي تقصد العيادات الخاصة.

– وجود اختلاف في الموارد المتوفرة، ومنها المالية على وجه الخصوص، واختلاف في حجم المرافق.

ب – بالنسبة لمسؤولي العيادات الخاصة يؤكدون على وجود هذا الاختلاف لعدة اعتبارات من أهمها:[19]

– المستشفيات العمومية: وسائل أكثر وصرامة أقل.

– العيادات الخاصة:وسائل أقل وصرامة أكثر، وجودة أحسن شرط وجود الضمير المهني.

**10– ما هو واقع تطبيق مفهوم الجودة في المستشفى التي تشرفون على إدارة شؤونها؟**

وبخصوص واقع تطبيق مفهوم الجودة في المستشفيات عينة الدراسة، جاءت وجهات النظر وفق وجهتين هما:

أ- بالنسبة لمديري المؤسسات الاستشفائية العمومية يرون أن لهذا المفهوم دوراً أساسياً في عملية التسيير، ولا أثر له في الواقع العملي من حيث التطبيق في هذه المستشفيات، غير أنها تنظر له على أنه أفق مستقبلي تسعى لتجسيده.

ب- بالنسبة لمسؤولي العيادات الخاصة المبحوثين فإن معظمهم يؤكدون على عدم وجود هذا النمط التسييري في الظرف الحالي رغم أن مبادئ تطبيقه متوفرة، وهو أفق مستقبلي من حيث التطبيق[20].

**11– في نظركم هل تطبق بعض المستشفيات العمومية في الجزائر مبادئ الجودة؟ وما هي؟**

بالنسبة لرأي المبحوثين من المديرين في المؤسسات الاستشفائية العمومية وهم الأغلبية يرون بأنه لا يوجد تطبيق لمبادئ الجودة في المستشفيات التي يديرون شؤونها.

**12– في نظركم هل تطبق بعض العيادات الخاصة في الجزائر مبادئ الجودة؟ وما هي؟**

بالنسبة لرأي المبحوثين من المديرين في العيادات الخاصة يرون بأنه لا يوجد تطبيق لمبادئ الجودة في العيادات التي يديرون شؤونها، غير أنه يمكن أن يوجد في عيادات أخرى.

* وتكملة لما سبق فإن المستشفيات العمومية مازالت تسير بطرق تسيير تقليدية وهي بعيدة كل البعد عن طرق التسيير الحديثة ومنها:الجودة، وما يؤكد ذلك المذكرة الوزارية رقم:01 لمدراء المستشفيات العمومية المؤرخة في:16أفريل2014 المتعلقة بوضعها حيز التنفيذ لمشروع المؤسسة، ومؤشرات التسيير التي جاء فيها ما يلي:

مواصلة للجهود التي ترمي لعصرنة تسيير المؤسسات الصحية ضرورة وضع عقد انجاز الأنشطة حيز التنفيذ المنصوص عليه في المذكرة الوزارية رقم:06 لمديري الصحة والسكان المؤرخة في:2014/01/08 والمنشور رقم:05 المؤرخ في:30 يوليو 2013، المتعلق بإعادة تأهيل المرافق العمومية للصحة.

**13 – ما هي في نظركم أهم الصعوبات والمعوقات التي يعاني منها قطاع الصحة في الجزائر؟**

أما أهم العراقيل التي يعاني منها قطاع الصحة في الجزائر، فإنها عديدة حسب المبحوثين، ومنها:[21]

– نقص في التأطير وضعف في التسيير، وقلة الإمكانات التجهيزية والخبراء في المجال الطبي.

– نقص في اليد العاملة المتخصصة في مجال النظافة، ونقص في عملية الاتصال والاتصال المباشر.

* إضافة لما سبق توجد صعوبات أخرى، ومنها:[22]

– عدم وجود خريطة صحية واضحة المعالم، ووجود نقص في تخصصات شبه الطبي.

– عدم الصرامة في تطبيق القوانين، واللامبالاة ونقص الوسائل، بالإضافة إلى مشاكل التموين.

– نقص في الأدوية خاصة المتعلقة بالأمراض المكتشفة حديثاً.

* وإذا كانت هذه النقائص دورها غير مؤثر في العيادات الخاصة، فإن دورها مستفحل في المستشفيات العامة، كما أن العيادات الخاصة نجدها في كثير من الأحيان الطرف المسهم في تعميق جراح القطاع الصحي العام بالنظر للصراع الخفي بين القطاعين، فمن المفروض أن تكون العلاقة بينهما تكاملية غير أن الواقع يؤكد غير ذلك نتيجة لما يلي:

أ– أغلب العاملين في العيادات الخاصة هم من العاملين في المستشفيات العامة، وهذا ما يؤكد استنزاف العيادات الخاصة لخبرة الأطباء في المستشفيات العامة باستمرار.

ب– في الكثيرً من الأحيان نجد الطبيب يقوم بتشخيص المريض في القطاع العام لصالح حسابه الخاص.

جـ–هروب الأطباء الأكفاء من القطاع الصحي العام إلى العيادات الخاصة نتيجة لعدة أسباب من أهمها:

1 – وجود امتيازات مادية ومعنوية كدوام غير مكتمل.

2 – توفر العيادات الخاصة على أحدث وسائل التكنولوجيا.

د– التنظيم المحكم الذي تتميز به العيادات الخاصة، وتقابله فوضى عامة في المستشفى العمومي.

هـ– عدم وضوح خطوط السلطة في المستشفى العمومي، وعلى النقيض من ذلك في العيادة الخاصة.

* وتأكيداً للنقائص السابقة في القطاع الصحي وخصوصا في المستشفيات العامة هو ما توضحه تعليمية الأمين العام للصحة بالجزائر **عبد الحق سايحي** رقم:19 المؤرخة في:06 جويلية 2014 التي تتعلق بتحسين ظروف المرضى من حسن استقبال، وتوجيه لمرتفقي الصحة وظروف التكفل بالمرضى وإقامتهم.

* إضافة إلى المشاكل السابقة التي يعاني منها القطاع الصحي في الجزائر، نضيف إليها ما يلي:

أ– ظروف العمل التي يعيشها الموظف في القطاع الصحي ليست على أحسن حال، ومن بينها:[23]

– المقابل المادي الضعيف مقارنة بالقطاعات الأخرى خاصة بالمستشفيات العمومية.

– غياب الأمن في المؤسسات الصحية بصفة عامة والعمومية على وجه التحديد.

– الاعتداءات اللفظية والجسدية التي يتعرض لها الطاقم الطبي والشبه الطبي أثناء تأديتهم للعمل.

ب– وجود تدهور في الخدمات الصحية في الجزائر، وبالأخص في المستشفيات العمومية التي هي في تزايد مستمر.

جـ– وجود فوارق كبيرة بين الخدمات الصحية المقدمة على مستوى القطاعين العام والخاص يصعب تذليلها بدءا من الاستقبال إلى غاية العلاج،

د– وجود نقص كبير في الكوادر الطبية المتخصصة والأطباء بشكل عام وتحديداً في ولايات الجنوب.

هـ– عدم وجود توزيع عادل للأطباء على المستوى الوطني، مما يعرقل التسيير الجيد للمستشفيات[24].

**14 – حسب رأيكم فيم يتمثل دور مبادئ الجودة الذي يؤدي إلى تحسين أداء المستشفى؟ وما مدى إدراك الزبائن الداخليين(المديرين، الأطباء) والزبائن الخارجيين(المرضى) في المستشفى لهذا التحسين؟**

وفيما يخص إجابة المبحوثين من المديرين على هذا السؤال فيرون أن ذلك يتحقق من خلال الآتي:

أ– احترام التطبيق الصارم للقوانين، وضرورة توفير الإمكانات المادية والبشرية اللازمة.

ب– تحسيس العمال بالهدف المرجو من خلال تضافر الجهود والتحلي بالمسؤولية لخدمة الوطن والمواطن.

جـ– توفير وسائل الراحة للمريض بالمستشفى من استقبال واتصال، وتحسين ظروف العمل بالمصالح.

* أما بخصوص إدراك الزبائن الداخليين (المديرين، الممرضين) والزبائن الخارجيين (المرضى) في المستشفى لتحسين الجودة، فقد أكد معظم المستجوبين أن ذلك يتم بتضافر جهود الجميع والعمل المشترك.

**15– في نظركم هل توجد أسباب تحفز وزارة الصحة بالجزائرعلى تطبيق مبادئ الجودة في المستشفيات العمومية والعيادات الخاصة؟**

إن إجابات المبحوثين ترى أن ذلك يتم من خلال توفر عدة عوامل أهمها:

أ– تنظيم ملتقيات وطنية ودولية وإلزام المعنيين بحضورها، وإجراء المسابقات بشكل دوري ومستمر.

ب – إدخال التكنولوجيا الحديثة التي تتماشى مع تلك المطبقة في الدول المتقدمة.

**16– هل تلتزم الإدارة الوسطى ومن ثم الإدارة السفلى(الموظفون)في المستشفى الذي تديرون شؤونه بتطبيق مبادئ الجودة؟ وهل هي على أتم الاستعداد لذلك؟**

وفيما يخص التزام الإدارة الوسطى والإدارة السفلى (الموظفين) في المستشفى بتطبيق مبادئ الجودة ومدى الالتزام بذلك، فإن آراء المبحوثين جاءت متطابقة في القطاعين؛ بحيث أكدت على التزام الإداريين بمبادئ الجودة مع ضرورة توفير كل الظروف والشروط الضرورية لذلك.

**17– ما هو موقف الزبائن الداخليين(الأطباء، الممرضين الإداريين، العمال)من نوعية الخدمات المقدمة حاليا بالمستشفى؟ وما هي توجهاتها المستقبلية؟**

وعن موقف الزبائن الداخليين(الأطباء، الممرضين الإداريين، العمال) من نوعية الخدمات المقدمة حاليا بالمستشفيات العمومية والعيادات الخاصة، وفيما تتمثل توجهاتها مستقبلا، فإن الكل يؤكد بأنهم راضون عن الخدمات التي يقدمها المستشفى للمريض، وهم على دراية بضرورة تحسينها أكثر في المستقبل القريب لتكون في المستوى المطلوب.

**18– ماهي الإدراكات الحسية للمستفيدين من الخدمةالصحية من جراء مستوى الخدمة الصحية المقدمة؟**

وعن الإدراكات الحسية للمستفيدين(المرضى)من الخدمة الصحية فقد جاءت متفاوتة من مريض لآخر وفق ما يلي:

أ – بعضهم دائما يشكك في خبرة الأطباء والممرضين من ذوي الكفاءات الوطنية، وأيضا يشتكون من نقص الإمكانات المقدمة والأدوية ومن ثم تفاقم الوضع والألم على صحتهم، ومنه عدم الرضا والتذمر من كل ما يقدم لهم، ويكثر هذا تحديدا في المؤسسات الاستشفائية العمومية.

ب – البعض الآخر يرى عكس سابقيه مما يتولد لديه الرضا عن كل ما يقدم لهم من خدمات طبية داخل المستشفى، ويكثر هذا تحديداً في العيادات الخاصة.

**19 – ما هي في نظركم أهم الاقتراحات التي من شأنها معالجة مواطن الخلل في المستشفيات ذات جودة الخدمات الصحية المقدمة المنخفضة؟**

في مجال الاقتراحات المقدمة لتحسين الخدمات الصحية من قبل المبحوثين من المديرين فيرون ضرورة القيام بما يلي:

أ– ضرورة توفير الموارد المالية والبشرية الضرورية.

ب- انتقاء الأطباء والممرضين الأكفاء، وعمال يغلب على طابعهم الجانب الإنساني اتجاه المرضى والمستشفى.

جـ- ضرورة تحديد المسؤوليات وتحميلها كاملة لمن فوضت لهم الصلاحيات.

د- توفير الوسائل التي تساعد الطاقم الطبي والإداري على أداء عمله، لتوفير الراحة للمريض[25].

هـ- السعي لإيجاد نوع من التواصل بين الزبائن الداخليين (الموظفين) والزبائن الخارجيين (المرضى).

**20 – حسب رأيك هل توجد دواعي في الوقت الراهن لإصلاح المنظومة الصحية في الجزائر؟ إذا كانت الإجابة بـ:"نعم" فكيف ذلك؟**

وبخصوص إجابات المبحوثين من المديرين على هذا السؤال فإنها جاءت وفق رأيين مختلفين على النحو التالي:

**أ – الرأي الأول**:هو رأي أغلبية المبحوثين، وإجاباتهم جاءت بنعم، ويرون أن ذلك يتم عن طريق الآتي:

- إشراك القاعدة في جميع القرارات المتخذة، ووضع مخططات قطاعية متوسطة وطويلة المدى.
- القيام بالتشخيص الدقيق للوضعية الراهنة للمنظومة الصحية، ومن ثم اقتراح الحلول المناسبة.
- وضع استراتيجيات لتسيير المستشفيات عن طريق إدخال نظام المعلوماتية في جميع المرافق الصحية.

**ب – الرأي الثاني**:أنصار هذا الرأي يرون أنه لا توجد دواعي في الوقت الراهن لإصلاح المنظومة الصحية في الجزائر، ويستدلون في ذلك بأن جل المسؤولين يتجهون نحو الخارج للمعالجة بأثمان باهظة على حساب خزينة الدولة، كما أن الحلول التي يتم بها حل مشاكل القطاع الصحي ترقيعية وليست حلولاً جذرية، مما يتركنا في تبعية دائمة للغير، ومنها الدول الأوربية (كفرنسا)، والدول العربية كدولة الأردن، والدول المغاربية كتونس والمغرب.

**21 – ماذا تقترح لإنجاح المنظومة الصحية مستقبلا؟**

ولإنجاح المنظومة الصحية مستقبلا يقترح المبحوثين من المديرين الآتي:

أ- إعادة هيكلة المنظومة الصحية من جديد، وضرورة منح التحفيزات للعاملين في القطاع الصحي.

ب- توفير الهياكل المادية والموارد البشرية المطلوبة، وتكثيف مراكز التكوين في المجال الصحي والتوعية.

جـ- دراسة دقيقة لكل الأمور بدءاً من التثقيف الصحي للعامل والمسؤول والمريض والإمكانات الموجودة.

د- توعية الموظفين (أطباء، ممرضين، إداريين) بمدى خطورة تحملهم مسؤولية حمل هم المريض على عاتقهم.

هـ- إعداد برامج وفتح المجال للتكوين في جميع التخصصات المطلوبة.

و- تدعيم الصحة في المناطق الجنوبية بإنشاء مستشفيات متخصصة للتقليل من النزوح نحو الشمال.

ك- إنشاء مصانع لصناعة الأدوية ذات الجودة العالية للتقليل من فاتورة استيرادها.

**22 – ما هي أهم الاقتراحات التي تعتقد أنها ضرورية ولها علاقة بتطبيق مبادئ الجودة في المؤسسة الصحية؟**

فيما يخص الاقتراحات الضرورية وذات العلاقة بتطبيق مبادئ الجودة فيرى المديرين أنها تتمثل فيما يلي:

أ- إشراك العاملين في تحسين الخدمات الصحية في المستشفى يعد أداة مثالية لتطبيق مبادئ الجودة.

ب- تحفيز العمال ماديا ومعنويا، وجعل التكوين أساسيا في عملية التحسين في جميع المجالات.

جـ- ضرورة تحميل المسؤولية لكل عامل في المجال الذي ينشط فيه بالمستشفى.

د- الصرامة في تطبيق القوانين، والسعي للقضاء على المحسوبية في جميع الأطوار.

هـ- توعية جميع العاملين بالمستشفى بضرورة تطبيق مبادئ الجودة في جميع الخدمات التي يقدمها.

**23- ما هي المزايا التي تجعلك تفضل التعامل مع هذا المستشفى دون غيره من المستشفيات الأخرى؟**

وبخصوص هذا السؤال يرى المستجوبون أن ذلك يعود لعدة عوامل من أهمها:

أ- وجود تواصل بين الرئيس والمرؤوس (أي عدم وجود حواجز).

ب- قد تكون الخدمة الصحية المطلوبة تقتصر على هذا المستشفى دون غيره، مما يجعل الطالب لها مضطراً دون وجود خيار في ذلك، إضافة إلى نوعية الخدمة المقدمة، وكذلك الطاقم الطبي وشبه الطبي المميز.

جـ- يريد البعض التعامل مع من لديهم كفاءة في العمل، بالإضافة إلى عامل قرب المسافة من البيت[26].

د- وإذا كانت الآراء السابقة للمبحوثين مبنية على عوامل محددة، فإن آراء الآخرين تؤكد على أنه لا توجد مزايا تجعلها تفضل هذا المستشفى والعيادة على غيرها.

**24 – ما هو تصورك للجودة؟ وكيف تكون مكونات تحقيقها؟**

وبخصوص إجابة هذا السؤال فإن الآراء جاءت مختلفة واقتصرنا في هذا المجال على ذكر عينة لكل فئة منها، وهي:

أ- حب المهنة واعتبارها مهنة شرف، مع ضرورة الصرامة في تطبيق القوانين.

ب – من خلال التطوير المستمر للموارد المادية وتوفير الموارد البشرية.

جـ- أن يكون هذا التصور مبنياً على عدة جوانب منها:نوعية الخدمة المقدمة، وتوفير التعامل الجيد مع المرضى[27].

**25 – هل يمكن تجسيد مصلحة لإدارة الجودة في المستشفيات؟**

وفيما يخص إمكانية تجسيد مصلحة لإدارة الجودة في المستشفيات العامة والعيادات الخاصة في الجزائر، فإن الإجابات جاءت بنعم، ولتجسيد ذلك ينبغي أن يكون رئيس هذه المصلحة متشبعاً بثقافة الجودة.

**26 – فيم تتمثل صعوبات تحقيق الجودة في الخدمة الصحية في المستشفى العام أو الخاص؟**

بخصوص إجابة هذا السؤال فيرى الكثير من المدراء المبحوثين أن ذلك يعود لعدة عوامل أهمها:

أ- عدم احترام القوانين المعمول بها على مستوى المؤسسة الصحية.

ب- أن المحسوبية طغت على تقديم الخدمة الصحية لطالبيها من المرضى.

جـ- لا يوجد تنظيم دقيق في العمل لكونه يتم بطريقة تقليدية، مما يؤدي إلى عدم تحقيق النتيجة المرجوة.

د- نقص التوعية بالمستشفيات بالنسبة لكل من مقدم الخدمة (الموظف) والمستفيد منها(المريض).

**رابعا: قياس درجات ولاء المديرين للمستشفى بناءاً على الخدمات الطبية المقدمة فيه:**

انطلاقا من أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة من مديري المؤسسات الاستشفائية العمومية والعيادات الخاصة على أسئلة المقابلة يتضح لنا أن رضا الموظفين وظيفيا بالمستشفى الذي يعملون به وسعيه لتحقيق الجودة انطلاقا من الخدمات الطبية التي يقدمها لطالبيها من المرضى ومرافقيهم، وهو ما يؤكد على أن المستشفيات العامة، والعيادات الخاصة بأقل درجة لم تعطي بعد المكانة الأساسية للخدمات العامة بالمستشفى (الهاتف، صندوق بريد، كافتريا، موقف السيارات...إلخ) خصوصاً وأن هذه الخدمات العامة من شأنها أن تساعد المرضى وذويهم على اختيار المستشفى الذي يوفرها على غيره وتجعله مقصداً لهم، كما أن الخدمات العامة من شأنها أن تساعد على التحسين للخدمات الصحية المقدمة والرقي بها نحو درجات أحسن، وأن مستوى الأداء وجودة الخدمات الصحية المقدمة بشكل عام في المستشفيات العمومية والعيادات الخاصة عينة الدراسة بالجزائر من منظور الموظفين بأنها متوسطة، وقد يعود ذلك للمجهودات التي يبذلها الطاقم الطبي والإداري من الموظفين في المستشفيات المعنية بغية التوفيق بين الخدمات الصحية المقدمة وتلك التي يدركها المرضى، وفي هذا المجال ينبغي الإشارة إلى وجود جهود كبيرة تبذل، والعيادات الخاصة قريبة جداً من حيث التحقيق في هذا المجال، أما المؤسسات الاستشفائية الحكومية فهي مازالت بعيدة عن عملية تطبيق مبادئ الجودة باعتبارها مازالت تسير بأساليب إدارية تقليدية تجاوزها الزمن.

**خامسا: اختبار فرضيات الدراسة:**

بعد أن تم جمع البيانات وتحليلها باستخدام أداة المقابلة، وفي ضوء الفرضيات التي استهدفتها هذه الدراسة فإننا سنستعرض فيما يلي نتائج التحليل بالنسبة لكل فرضية على حده.

**1. اختبار الفرضية الرئيسة الأولى:**

تنص هذه الفرضية: **تتوافر بالمؤسسات الاستشفائية العامة والعيادات الخاصة قيد الدراسة في الجزائر على المتطلبات الأساسية لإمكانية تطبيق مبادئ الجودة وفق أراء المبحوثين من المديرين.**

ولقياس مستوى جودة الخدمات الصحية فعليا قمنا بالتأكد من ذلك من خلال إجابات بعض مديري المؤسسات الاستشفائية عينة الدراسة على أسئلة المقابلة بصفة شخصية من قبل المشرفين المباشرين على المؤسسات الاستشفائية الجزائرية المعنية، وهذا ما يؤكد على عدم تطبيق المؤسسات عينة الدراسة بالجزائر لمبادئ ومتطلبات الجودة باعتبارها مازالت تسير بطرق تقليدية، وهو ما يفسر بعدها عن طرق التسيير الحديثة، وعن المشاكل

التي تتخبط فيها خاصة المؤسسات الاستشفائية العامة منها، مما يكون لذلك الأثر السلبي على مستوى الخدمات الصحية التي تقدمها، وهو ما نلمسه بوضوح يوميا في مستشفياتنا.

**2. اختبار الفرضية الرئيسة الثانية:**

تنص هذه الفرضية: **إن رضا المديرين على الأعمال التي يقوم بها الموظفون داخل المستشفى من شأنه أن يحسن من جودة الخدمات الصحية المقدمة.**

لاختبار مدى صحة الفرضية تم الاعتماد على تحليل الإجابات على أسئلة المقابلة الموجهة لفئة المديرين، واعتبار ولاء الموظف (المتغير التابع)، وجودة الخدمات الصحية (المتغير المستقل)، وكانت نتائج الاختبار وفق الآتي:

إن إجابات المبحوثين من مديري المستشفيات عينة الدراسة تتعلق بمتغير أثر رضا الموظفين بما فيهم المديرين على تحسين جودة الخدمة الصحية المقدمة لطالبيها من المرضى ومرافقيهم، وقد أظهرت نتائج التحليل وجود أثر ذي دلالة لجودة الخدمة الصحية بمكوناتها التي ينبغي لتحقيقها ضرورة توفير الظروف الملائمة في المستشفى للطاقم الإداري والطبي لكسب رضا المريض على ما يقدم له من خدمات، وذلك انطلاقا من توفير الهدوء في العمل، وتوفير ظروف العمل المادية، والإجابة عن شكاوى ومقترحات الموظفين من الإدارة من شأنه أن يساعد على أداء العمل بأريحية ويسهم في تحسين مستوى الأداء بالمستشفى، مما يفسر على أن ظروف العمل خاصة في المستشفيات العامة مازالت دون المستوى المطلوب، مما يكون له تأثير سلبي على مستوى جودة الخدمة الصحية المقدمة، وما يمكن قوله أن الخدمة الصحية المقدمة في المستشفى لم ترق بعد لمستوى رضا المريض، أما عن التغيرات في مستوى ولاء المدراء للمستشفى من أجل تقديم أفضل الخدمات الصحية ناتج عن التغير في مستوى ظروف العمل المتوفرة؛ وأن متغير جودة الخدمة يوضح بنسبة مئوية من الاختلافات في قيم متغير رضا المدراء وباقي المتغيرات الأخرى التي لم تدرس.

وما يمكن التوصل إليه في نهاية المطاف أن رضا الموظف (المدير) عن ظروف العمل داخل المستشفى تجعله يحب العمل الذي يؤديه، ومن ثم العمل بعزيمة وإرادة، في الوقت الذي نجد فيه أن عامل الرضا الوظيفي يعد من العوامل الصعبة القياس، ومن المؤكد أن الموظف بصفة عامة والمدير بصفة خاصة يكون مدفوعا إلى العمل إذا كانت جهوده ستعود عليه بالفائدة بالقدر العادل والمناسب لما قدمه من أعمال، وأن مستوى الأداء ينخفض إذا ما أهملت مطالبه، ومن ثم فإن العوامل الهامة لرفع مستوى الأداء الوظيفي وترشيد العملية الإنتاجية يتمثل في الاهتمام بالجانب الاجتماعي والإنساني للموظفين، والعمل على رفع مستوى الرضا الوظيفي لديهم من خلال تقديم الحوافز سواء أكانت مادية أم معنوية، باعتبارها تعمل على إشباع حاجاتهم الإنسانية وتخفض مستوى الضغوط العملية لديهم.

**سادسا: النتائج والتوصيات:**

انطلاقا مما سبق يمكننا استعراض أهم النتائج المتوصل إليها، واقتراح بعض التوصيات بهذا الشأن:

1. **النتائج**:من أهم النتائج المتوصل إليها الآتي:

– المستشفيات الجزائرية لا تطبق مبادئ الجودة، مما يدل على أنها مازالت تسير بطرق تقليدية؛

– توصلت الدراسة إلى وجود فروقات كبيرة في جودة الخدمات الطبية المقدمة في العيادات الخاصة مقارنة بالمستشفيات العامة، مما يجعل المريض يفضل العلاج في العيادات الخاصة على حساب المستشفيات العامة؛

– يرتكز اهتمام موظفي المستشفيات المدروسة على توافق الخدمات الصحية المقدمة مع تلك التي يدركها المرضى من الاستقبال إلى غاية العلاج، وهذا ما نلمسه بوضوح في العيادات الخاصة مقارنة بالمستشفيات العامة.

– مستوى ولاء المرضى للخدمات الصحية التي تقدمها المستشفيات عينة الدراسة بالجزائر لم يرق لما هو مطلوب.

– تختلف درجات اهتمام المرضى بأبعاد الجودة، مما أدى إلى اختلاف معايير طلبهم للعلاج في تقييم مستوى جودة الخدمات الصحية بالمستشفيات عينة الدراسة بالجزائر.

2. **التوصيات**:بناءاً على النتائج السابقة نتقدم بالتوصيات التالية:

– ضرورة تبني المستشفيات الجزائرية لمبادئ الجودة كأسلوب إداري معاصر لتحسين جودة الخدمة الصحية؛

– التوزيع العادل للموارد المالية والمادية والبشرية بين جميع المناطق والمرافق، والتسيير الملائم لها؛

– العمل على تعزيز مبدأ التركيز على المرضى، لأنهم يشكلون المحور الأساس في إدارة الجودة الشاملة؛

– على الإدارة في المستشفى الاهتمام بالعنصر البشري؛ لأن إرضاء الزبائن الخارجيين يبدأ بإرضاء الزبائن الداخليين؛

– العمل على وضع نظام للمكافآت يتسم بالموضوعية، ويرتبط بالأداء وتحسين الجودة والعمل الجماعي.

– ضرورة وضع نظام للجودة وإجراء مراجعات مستمرة له بهدف معرفة ما تم تحقيقه بما هو مستهدف أو مقارنته مع ما حققه الآخرين في قطاع الخدمات الصحية.

– ينبغي على المستشفيات الجزائرية القيام على مدار فترات ومنية محددة بتقييم جودة الخدمات الصحية المقدمة بها من وجهة نظر زبائنها من المرضى ومرافقيهم للتعرف على درجة رضاهم عنها بغية تحسينها مستقبلا.

**– الخاتمة:**

انطلاقا مما سبق فإن إدخال إصلاحات في المجال الصحي أضحى أكثر من ضرورة، لتأثيره المباشر على حياة الفرد، وتعد هذه الإصلاحات من أهم التحديات التي تواجه الجزائر اليوم، بالنظر لما يعانيه القطاع الصحي من مشاكل تفاقمت بكثرة نتيجة قلة الاهتمام بجودة الخدمة الصحية بالشكل الكافي، وقلة فعالية الحلول المتبعة والإمكانات المصخرة لتحسين وضعية المستشفيات، ورغم المجهودات التي بذلت ومازالت تبذل إلا أنها لم ترق إلى طموحات المواطن الجزائري، مما جعلها عرضة للعديد من الانتقادات في عدة مجالات صحية بسبب ما هو محقق من نتائج، مقارنة بدول الجوار (تونس، المغرب)، الأمر الذي أدى بالقائمين على القطاع بخلق العديد

من الورشات لتدارس وتشريح أسباب الإخفاق، وتدارك مواضع الفشل قبل استفحالها، باعتبار صحة الأفراد تمثل الهدف الأساس والحافز الداعم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة.

**– الهوامش والمراجع المستخدمة:**

[1] - Fisher , Barry, **installing implement the document at** – loughbrangh University, U.K, 1996, P5.

[2] - Mishkin, Frederic s**, the economics** , **of money, Banking and financial markets**, (6th ed), Addison, Wesley Boston, 2002 , P8.

[*] المقصود بالحاجات الضمنية: تلك الحاجات التي تهدف إلى إرضاء الزبون.

[3] - Kenneth C.laudon & Jan P.laudon , **Management information systèms**, six edition, 2001, P161. Boston, 2002 , P8.

[4] - D. MICHEL et autres, **Marketing Industriel(stratégies et mise œuvre)**, Economica, 2e Edition,Paris,2000, p372.

[5]– محمد توفيق ماضي، **تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في المنظمات الخدمية في مجالي الصحة والتعليم: نموذج مفاهيمي مقترح**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، 2006، ص17.

[**]الجودة المدركة:تعني الجودة التي يدركها المستهلك عند قيامه بالمقارنة بينها وبين الجودة المتوقعة، أنظر:عبد العزيز حبيب الله نياز، جودة الرعاية الصحية:الأسس النظرية والتطبيق العملي، ط1، مكتبة الملك فهد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005، ص 26.

[6]– عبد العزيز حبيب الله نياز، **جودة الرعاية الصحية:الأسس النظرية والتطبيق العملي**، ط1، مكتبة الملك فهد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005، ص 26.

[7]– مريزق محمد عدمان، **مداخل في الإدارة الصحية**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص35.

[8]– نادية خريف، أساليب قياس الأداء فعالية بالمؤسسة الصحية وسبل تطويرهما، **مجلة رؤى الاقتصادية**، العدد:03، ديسمبر 2012، جامعة حمة لخضر بالوادي، الجزائر، ص89.

[9] – بلقاسم قلواز، دور رضا العامل في تحقيق الولاء التنظيمي:دراسة حالة مؤسسة لينذ غاز – وحدة ورقلة، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015/2014، ص 10.

[10] – سورة المائدة، الآية رقم:51.

[11] – بلقاسم قلواز، مرجع سابق، ص ص11 – 12 (بتصرف).

[12]– ثابت عبد الرحمن إدريس، "**بحوث التسويق:أساليب القياس والتحليل** "، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص438.

[13] - Syntec Emo**,"Etudes marketing et opinion: Fiabilité des méthodes et bonne pratiques",** Dunod, Paris, France, 2008, P117.

[***]وحدة المعاينة هي الوحدة الأساسية التي تحتوي على عناصر المجتمع، ويتم جمع البيانات المطلوبة منها، والتي تتوافر لديها البيانات.

[14] – بشير بهاز، المؤسسة الاستشفائية العمومية 28 فيفري، **الجودة في قطاع الخدمات الصحية في الجزائر**، متليلي بغرداية، الجزائر، الأربعاء:2015/03/11 (مقابلة شخصية).

[15] – عاشور حبي، المركز الاستشفائي، **الجودة في قطاع الخدمات الصحية في الجزائر**، ملوي ايدابير سرسوف بتمنراست، الجزائر، الأحد:2015/03/22 (مقابلة شخصية).

[16] – إسماعيل صلاح، المؤسسة الاستشفائية محمد بوضياف، **الجودة في قطاع الخدمات الصحية في الجزائر**، ورقلة، الجزائر، الخميس:2015/05/14 (مقابلة شخصية).

[17] – حمو بالحاج، عيادة الواحات، **الجودة في قطاع الخدمات الصحية في الجزائر**، غرداية، الجزائر، الأحد:2015/04/19 (مقابلة شخصية).

[18] – أحمد العابد، المؤسسة الاستشفائية العمومية ابن سينا، **الجودة في قطاع الخدمات الصحية في الجزائر**، أدرار، الجزائر، الثلاثاء: 2015/07/14 (مقابلة شخصية).

[19] – حمو بالحاج، مرجع سابق، (مقابلة شخصية).

[20] – صالح صياغ، عيادة الضياء الخاصة، **الجودة في قطاع الخدمات الصحية في الجزائر**، ورقلة، الجزائر، الخميس: 2015/06/11 (مقابلة شخصية).

[21]– رشيد زروال، المؤسسة الاستشفائية العمومية للصحة الجوارية، **الجودة في قطاع الخدمات الصحية في الجزائر**، بسيدي عقبة ببسكرة، الجزائر، الأربعاء:2015/08/05 (مقابلة شخصية).

[22]– عبد الكريم بوكار، المؤسسة الاستشفائية الجوارية للصحة العمومية، **الجودة في قطاع الخدمات الصحية في الجزائر**، المنيعة بغرداية، الجزائر، الأربعاء: 2015/06/03 (مقابلة شخصية).

[23] – عبد القادر حرور، المؤسسة الاستشفائية العمومية للصحة الجوارية، **الجودة في قطاع الخدمات الصحية في الجزائر**، سيدي بوغفالة بورقلة، الجزائر، الخميس:2015/06/04 (مقابلة شخصية).

[24] – محمد حميد، المؤسسة الاستشفائية العمومية، **الجودة في قطاع الخدمات الصحية في الجزائر**، عين صالح بتمنراست، الجزائر، الأثنين:2015/08/24 (مقابلة شخصية).

[25] – توفيق مختار، المؤسسة العمومية للصحة الجوارية، **الجودة في قطاع الخدمات الصحية في الجزائر**، باب الواد، الجزائر، الثلاثاء:2015/07/21 (مقابلة شخصية).

[26] – عادل بن الشيخ، المؤسسة الاستشفائية العمومية، **الجودة في قطاع الخدمات الصحية في الجزائر**، فرانس فانون بالبليدة، الجزائر، الأحد:2015/08/16 (مقابلة شخصية).

[27] – محمد عبدين بن ساري، عيادة خاصة، **الجودة في قطاع الخدمات الصحية في الجزائر**، وهران، الجزائر، الأربعاء:2015/07/29 (مقابلة شخصية).

# الإبداع لدى المديرين في المصارف التجارية
## دراسة تطبيقية في العاصمة الاقتصادية والتجارية – عدن

## *Creativity of managers in commercial banks*
### *Applied Study in the Economic and Commercial Capital of Aden*

**د. محمد عبد الرشيد علي**
جامعة عدن
Dr.mabdullrashid@yahoo.com

**م. نبيل عثمان سالم**
جامعة عدن
nabel1733@ gmail.com

**ملـخـص** :

يهدف البحث إلى معرفة واقع الإبداع الإداري لدى المديرين في المنظمات المصرفية التجارية. وإلى معرفة مدى تدعيم هذا النشاط فيها من خلال مستوى توافر مقومات الإبداع في واقع العمل المصرفي، ومستوى توافر عوامل الإبداع الإداري فيها. كذلك معرفة طبيعة عوائق الإبداع الإداري لدى المديرين في المصارف التجارية. تمثلت عينة البحث بجميع المديرين العاملين في المصارف التجارية في محافظة عدن (مديرو عموم ، ومديري إدارات ونوابهم ، ورؤوسا أقسام، ومشرفين) وقد تم توزيع 70 استبانة لأفراد العينة، تم استعادة 60 إستبانة منها (شكلت 85.7% من الاستبانات الموزعة) جميعها صحيحة، هي التي مثلت عينة الدراسة الفعلية بصورتها النهائية. وجاءت نتائج البحث على النحو الآتي :

**1-** وجود ضعف في مستوى توافر مقومات الإبداع الإداري، يقابله توافر عال لعوائق الإبداع.

**2-** توافر عوامل الإبداع الشخصية لدى أفراد العينة من المديرين بدرجة عالية، وإن كانت أقرب إلى الدرجة المتوسطة (متوسطها الحسابي 3.49)،عدا عامل المخاطرة الذي توافر بدرجة متوسطة لدى أفراد العينة.

**الكلمات المفتاحية**: ابداع، ابداع اداري، جودة، مصارف تجارية، مخاطرة

**Abstract** :

The aim of the research is to know the reality of managerial creativity among managers in commercial banking organizations. And to identify the extent to which this activity is supported by the level of availability of the elements of creativity in the reality of banking, and the level of availability of factors of administrative innovation. As well as to identify the nature of the obstacles to administrative innovation among managers in commercial banks. The survey sample consisted of all managers working in commercial banks in the governorate of Aden (general managers, department directors and vice presidents, heads of departments and supervisors). Seventy questionnaires were distributed to the sample members. Sixty of them (85.7% of the distributed questionnaires) represented the actual sample of the study in its final form. The results of the research are as follows:

1- There is a weakness in the level of availability of the elements of administrative innovation, on the other hand, of obstacles to creativity.

2- The abundance of personal creation factors of the sample individuals , specificlly of the managers at high degree, and the risk factor that exists at moderate degree of the sample individual.

**Keywords**: creativity, administrative creativity, quality, commercial banks, risk

.

## 1. المقدمة:

يعتمل في فكر كل إداري ما يميز المنظمة الناجحة عن غيرها من المنظمات التي تقل عنها نجاحا وتتهددها المخاطر، وقد تعزى الإجابة إلى الإمكانيات المادية والتكنولوجية التي لا مناص من تأثيرها في حياة ومستقبل أي منظمة من المنظمات، كما قد يعزي بعضهم ذلك النجاح إلى قوة ومتانة العلاقات بين العاملين في المنظمة ، ومع العملاء والموردين، وهي أيضا لاشك في تأثيرها في حياة المنظمة، إلا إن تفسير مستوى الاستقرار والنجاح له أبعاد أخرى قد تعود إلى ما هو أدق من ذلك، فهناك من يعزي قدرة المنظمة على الاستمرار وتحقيق النجاح إلى عدة عوامل متمثلة في الآتي[1]:

1- بناء جسور للعلاقات مدعم بالاتصالات داخل وخارج التنظيم، مع الموظفين والعملاء والموردين.

2- بناء السمعة المعتمدة على الخبرة الخاصة للعميل، وعلامات الجودة،وحرية الإعلان، والضمان، وأهمية الكلمة وصدقها، والعلاقات مع العلامات التجارية الأخرى، والحفاظ على السمعة خلال عمر المنظمة.

3- تنمية وتشجيع الإبداع بوصفه ميزة تنافسية يحقق النجاح، أو يساعد على تحقيقه.

ويعد الإبداع الإداري وسيلة المنظمات لتحقيق التميز والتفوق والسبق في مجال عملها، وذلك من خلال العمل على تنمية الكوادر البشرية وزيادة قدراتها وصقل خبراتها علميا وعمليا، فضلا عن تطوير الخطط والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق أهداف المنظمة، وأساليب وطرق العمل، مع توفير البيئة التنظيمية التي تشجع الإبداع والتجديد،لأن إغفال عنصر من هذه العناصر يقلل نسبيا من فرص الإبداع والتميز. كما أنه يساعد المنظمة على العمل بصورة أفضل من خلال تسهيل جميع العمليات التي تمكن المنظمة من الاستمرار ومواصلة عملها وإيجاد الحلول الإبداعية للمشكلات التي تواجهها، ويساعدها كذلك على التكيف والتفاعل مع المتغيرات البيئية المحيطة بها كافة،بهدف تحسين جودة المنتجات والخدمات التي تقدمها لزبائنها.

إذ على المنظمات أن تتعلّم كيف تتعامل مع التغيّرات الجذرية التي يشهدها الاقتصاد العالمي، لا سيما في ما يتعلق بالتحول الذي يجب عليها القيام به، التحول من موقع مميّز في السوق المحلية إلى القدرة على البقاء في بيئة عالمية ذات تنافسية عالية. كما يجب على المنظمات أن تدرك أن الإبداع يمدّها بتفوّق تنافسي في مواجهة المنافسين، سواء أكان على المستوى العالمي أم المحلي، وهو عامل أساسي في التحوّل الناجح إلى الاقتصاد التنافسي. فهناك تزايد في اهتمام المنظمات بالإبداع والابتكار ردا منها على مواجهة الضغوط المصاحبة للعولمة ، والعوامل المتعلقة بالتنافس الاقتصادي والتغيرات التكنولوجية. إذ أصبح العديد من الباحثين والمنظمات يرون في الإبداع فرصة للحفاظ على الميزة التنافسية، على أن يتم تقييم الإبداع من حيث نتيجته أكانت أصلية أم مبتكرة[2].

## 2.منهجية البحث والدراسات السابقة:

### 2.1منهجية البحث:

**2.1.1.مشكلة البحث:** استعرض الباحثين الأدب النظري والنتائج التي تم التوصل إليها ضمنه،وفي محاولة منهم معرفة واقع ممارسة المصارف التجارية ومديريها في مختلف المستويات الإدارية لعملية الإبداع الإداري، وما يشوب ذلك من عوائق وتعقيدات، إدراكا منهم لأهمية عملية الإبداع في حياة المنظمات والأفراد على السواء. إذ يعد الإبداع في العمل عنصر من عناصر القوة لدى المنظمات عند مواجهتها لضغوط المنافسة واشتدادها في عالم غدا أكثر تهديدا لها في أسواقه ومنظماته. وقد ساعد على دفع الباحثين لتناول هذا الموضوع بأبعاده ما توصلت إليه بعض نتائج الدراسات المحدودة التي أشرف عليها بعضهم والتي أكدت على أهمية وضرورة مواصلة بحث ظاهرة الإبداع في القطاعات الخدمية ومنها قطاع المصارف التجارية، وعليه يمكن تمثيل مشكلة البحث بالأسئلة الآتية:

- ما مدى إدراك المديرين في المصارف المبحوثة لأهمية الإبداع الإداري؟
- هل تتوافر مقومات وعوامل دعم الإبداع لدى المديرين في المصارف التجارية؟
- ما هي أهم عوائق الإبداع الإداري في المصارف التجارية؟

**2.1.2.أهمية البحث:** تظهر أهمية البحث في:

- تناوله لواحد من الموضوعات المعقدة في مجالي علم النفس والإدارة وهو الإبداع الإداري ، فضلا عن كون هذا الموضوع محاط بعدد كبير من العوائق المحدة له.
- كونه سيقدم قراءة واقعية في واحد من أهم مجالات النشاط، وهو قطاع المصارف التجارية، ومستوى التعامل مع ظاهرة الإبداع الإداري لمديريها.
- كونه سيقدم قراءة علمية لواقع الإبداع الإداري في المصارف التجارية كمؤشر للنمو والاستمرار والنجاح في ظروف المنافسة المتنامية في هذا القطاع، إضافة إلى بحث طبيعة العوائق المحدة للإبداع، والعوامل الداعمة له في المنظمات المبحوثة.
- تقديم النتائج والتوصيات الداعمة لتعزيز الإبداع كسياسة داعمة للأداء في حياة المنظمات المبحوثة.

**2.1.3.أهداف البحث:** يهدف البحث إلى:

- معرفة واقع الإبداع الإداري لدى المديرين في المنظمات المصرفية التجارية.
- معرفة مدى تدعيم هذا النشاط فيها من خلال مستوى توافر مقومات الإبداع في واقع العمل المصرفي، ومستوى توافر عوامل الإبداع الإداري فيها.
- معرفة طبيعة عوائق الإبداع الإداري لدى المديرين في المصارف التجارية.

- تقديم المخارج والمقترحات العملية لمعالجتها وتهيئة الظروف المساعدة لخلق بيئة داعمة للإبداع في المصارف التجارية اليمنية.

**2.1.4.منهج البحث:** لتحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، بهدف وصف الظاهرة المبحوثة وتحليل البيانات المجمعة وتفسيرها والإجابة على فروض البحث للوصول إلى نتائج تسهم بتحديد وتحسين الإبداع الإداري لدى المديرين في المصارف التجارية المبحوثة.

**2.1.5.فرضيات البحث:** يقوم البحث على الفرضية الآتية:

**الفرضية الرئيسة:**

H0: لاتهتم المصارف التجارية المبحوثة بالإبداع الإداري لدى مديريها بدرجة عالية عند مستوى الدلالة (0,05)

H1 : تهتم المصارف التجارية المبحوثة بالإبداع الإداري لدى مديريها بدرجة عالية عند مستوى الدلالة (0,05).

**2.1.6.الكلمات المفتاحية:** الإبداع الإداري ، مقومات الإبداع ، عوامل الإبداع ، معوقات الإبداع.

**2.2. الدراسات السابقة:**

هدفت دراسة جحلان[3] إلى معرفة أثر المناخ التنظيمي على إبداع الموظفين في المنظمات الحكومية بجدة. وإلى معرفة واقع أبعاده وتفاعلاته المختلفة وأثر ذلك في إبداع الموظفين بها. استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم اختيار(300) موظف عشوائياً من الموظفين التنفيذيين في بعض المنظمات الحكومية، والتي تم اختيارها عشوائياً أيضاً. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود علاقة إيجابية بين المناخ التنظيمي والإبداع، وأن المناخ التنظيمي بعناصره المختلفة يؤثر في الإبداع. وجود مناخ تنظيمي داعم للإبداع في المنظمات المبحوثة. ومن أهم سلبيات هذا المناخ الالتزام الحرفي باللوائح والتعليمات وارتفاع مستوى الإشراف والمراقبة والتركيز على العقاب وتدني الحوافز، كما أن المخاطرة في العمل غير مرغوبة،إذ يمكن تأجيل اتخاذ القرارات بدلاً من المخاطرة بارتكاب أخطاء .

بينما هدفت دراسة الشقحاء[4] إلى التعرف على الأنماط القيادية السائدة في المديرية العامة للجوازات بمدينة الرياض، وتحديد مستوى الإبداع الإداري لدى العاملين فيها، وكذلك تحديد مستوى العلاقة بين الأنماط القيادية ومستوى الإبداع الإداري لدى العاملين ، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: أن عناصر الإبداع تمارس بدرجة متوسطة في المنظمة المبحوثة، وأن هناك علاقة ارتباط موجبة بين الأنماط القيادية جميعها ومستوى الإبداع لدى العاملين في المديرية العامة للجوازات بمدينة الرياض. كما أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإبداع الإداري تعزى للخصائص الشخصية لأفراد العينة (العمر الدرجة الوظيفية،الخبرة، المستوى التعليمي).

أما دراسة السويطي[5] هدفت الدراسة إلى معرفة واقع الإبداع الإداري لإدارات المصارف العاملة في الضفة الغربية،بلغت مفردات العينة (74) مديراً في الإدارة العليا للمصارف، وبينت نتائج الدراسة أن إدارات المصارف المبحوثة تطبق عناصر وجوانب الإبداع الإداري بدرجة عالية، وإن أهم المعوقات التي تحد من الإبداع الإداري لدى إدارات هذه المصارف كان ضغوطات العمل ونقص الحوافز المقدمة للمبدعين بشكل عام، ولتطبيق الإبداع الإداري بشكل فاعل فإن الحاجة تتطلب تدريب الإدارات العليا على استيعاب التكنولوجيا وتقنيات الاتصال المتطورة، وزيادة منح الحوافز المعنوية والمادية للمبدعين وتشجيع العمل الجماعي وتطوير عملية صنع القرار الإداري بما يشجع الإبداع الإداري لدى إدارات المصارف.

دراسة النتيفات[6] هدفت الدراسة إلى تبيين المتغيرات التنظيمية وعلاقتها بمستوى الإبداع الإداري، (درجةا لمركزية، ودرجة الالتزام بالصيغ الرسمية) لدى الضباط العاملين في أمن مدينة الرياض، وتكونت العينة من(160) مفردة،تم اختيارها بطريقة عشوائية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: ارتفاع مستوى الإبداع لدى الضباط العاملين في أمن مدينة الرياض. وتدني درجة المركزية السائدة في العمل. والالتزام بالصيغ الرسمية عند ظهور مشكلة تتطلب العودة للرئيس الإداري للمساعدة في حلها، مع التأكيد على ضرورة العمل عبر القنوات الرسمية.

وجاءت دراسة العازمي[7] للتعرف على العلاقات بين سمات القائد التحويلي وتوافر الإبداع الإداري لدى العاملين المدنيين بديوان وزارة الداخلية، وإلى التعرف على تباين الآراء لدى أفراد العينة تجاه توافر القدرات الإبداعية لدى العاملين بتباين خصائصهم الشخصية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود علاقة طردية متوسطة بين امتلاك القيادات الإدارية لسمات القيادة التحويلية وامتلاك المرؤوسين لمهارات وقدرات الإبداع. ووجود فروق ذات دلالة إحصائية حول امتلاك العاملين لقدرات إبداعية بين أصحاب المؤهلات العلمية لصالح المؤهلات الدنيا، وبين أصحاب الخبرة لصالح ذوي الخبرات الأكثر.

وفي دراسة الحيالي وآل مراد[8] لمؤشرات نجاح نظام المعلومات الإدارية وأثره في تحقيق الإبداع والتميز. أظهرت النتائج أن هنالك ارتباطات قوية ذات دلالة معنوية بين مؤشرات نجاح نظام المعلومات الإدارية والمتمثلة باستخدام النظام وقناعة المستفيد وكل من الإبداع والتميز . كذلك هنالك تأثير لمؤشرات نجاح نظام المعلومات الإدارية والمتمثلة باستخدام النظام وقناعة المستفيد في الميزة التنافسية المعبر عنها بالإبداع والتميز .

وأظهرت دراسة نصرالدين و الزين[9] العلاقة التي تربط الإبداع بالميزة التنافسية في ظل بيئة تتصف بالتعقد والاضطراب. وكانت أهم النتائج التي توصلت اليها هي: ضرورة توجيه الاهتمام نحو عملية الإبداع كونه يمكن من

التكيف والبقاء والاستمرار في ظل الظر وف البيئية المتغيرة. وإن الاهتمام بالإبداع سيساعد على تحقيق الأهداف الإستراتيجية بعيدة المدى، وأن الإبداع هو المحرك الرئيس لأنشطة المؤسسة وعملياتها كافة، وذلك بالنظر إلى التطورات العلمية والتكنولوجية الهائلة والتي لامناص من التحكم فيها واستغلالها بصفة دائمة وفعالة.

وأظهرت دراسة جمعة ونوري[10] علاقة الارتباط والأثر بين متغير القيادة الإدارية ومتغير الإبداع الإداري وقد استخدمت استمارة الاستبانة كأداة لجمع البيانات ، وقد تم توزيع ( 44 ) استمارة لعينة البحث والذي تم اختيارهم عمدياً وبصفة عميد كلية ومعاونيهم ورؤساء الأقسام، وجاءت النتائج مطابقة لفرضية البحث ، فقد تبين وجود علاقة ارتباط وأثر معنويين بين القيادة الإدارية الناجحة وتحقيق الإبداع الإداري والتي على ضوئها تم صياغة مجموعة من التوصيات التي يؤمل أن يستفاد منها المعنيين في الدراسة الحالية.

أما عوض[11] فهدفت دراسته إلى معرفة واقع الإبداع الإداري في مؤسسات الاتصالات الخلوية في لبنان وأثره في التطوير التنظيمي على مستوى الأفراد والجماعة والتنظيم ضمن هذه المؤسسات .ولتحقيق هذا الهدف وأُعِدت استبانة وزعت على ( 425 ) فرداً من العاملين في هذه المؤسسات واسترجع منها ( 385 ) استبانة صالحة للتحليل .بينت نتائج الدراسة أن المؤسسات (عينة الدراسة) تطبق عناصر وجوانب الإبداع الإداري وبدرجة جيدة؛ مما يؤثر إيجابياً في التطوير التنظيمي على المستويات جميعها.

بينما أظهرت دراسة علي[12] مدى اهتمام ادارة الشركة الحالية بتطوير السلوك الإبداعي للعاملين كونه سمة من سمات العالم المتطور ، وذلك من خلال إيمانها بأهمية العنصر البشري ودوره في تحقيق الريادة باعتماد كافة انواع الحوافز التي من خلالها يتم تشجيع العاملين بتقديم أفضل مالديهم والاهتمام بأفكارهم وتشجيعهم وتقديم الدعم المستمر لهم لتطوير بيئة العمل نحو الأفضل. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها وجود علاقة ارتباط معنوية بين السلوك الإبداعي وريادة المنظمات في الشركة المبحوثة.ووجود أثر معنوي لمتغير السلوك الإبداعي في تحقيق ريادية الشركة.

أما معراج[13] الذي تعاطى مع اثر التمكين الإداري على الإبداع التنظيمي من خلال التعريف بالتمكين الإداري والإبداع التنظيمي ومستوى كل منهما في الشركة المبحوثة وتحليل العلاقة والأثر لمتغيري الدراسة، فقد جاءت أهم النتائج لتعبر عن وجود علاقة ارتباط وتأثير معنوي لكل تفويض السلطة والعمل الجماعي والتدريب والتحفيز والاتصال الفعال بالإبداع التنظيمي.

**2.2.1.الدراسات السابقة والدراسة الحالية:** من عرض الدراسات السابقة نخلص إلى الآتي:

-يكتسب موضوع الإبداع الإداري أهمية كبيرة في مجال تنمية الموارد البشرية وزيادة دورها في العمل، ويرتبط الإبداع الإداري بعدد من العوامل البيئية والتنظيمية والشخصية داخل المنظمات وعلى مستوى المجتمع. وتعددت الدراسات العربية والأجنبية التي تناولته بالتأصيل والتطبيق،إلا إن هناك محدودية في الدراسات اليمنية التي تناولت موضوع الإبداع الإداري على المستويين الأكاديمي والتطبيقي.

-تم تناول الإبداع الإداري كونه متغير تابع في بعض الدراسات مثل دراسة (جحلان 1997 والشقحاء 2003 والنتيفات 2006 والحازمي 2006 والحيالي وآل مراد 2008 ونصرالدين والزين 2008 وجمعة ونوري 2011 و معراج2015) إلا أنها تختلف في طبيعة المتغيرات ومتطلبات التطبيق وطرق القياس وعوامل ومعوقات الإيداع ، فضلا عن مجتمع الدراسة وعينته. أما الدراسة الحالية فقد تناولت الإبداع الإداري لدى المديرين في المصارف التجارية اليمنية في العاصمة الاقتصادية والتجارية-عدن) من جميع هذه الأبعاد (المقومات والعوامل والمعوقات)

-تختلف الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة في مجتمع البحث وعينته عدا دراسة (السويطي ،2006 و عوض 2012 ) إذ تتفق مع الأولى في العينة وفي المجتمع ومع الثانية في المتغير مع اختلاف الواقع الذي تمت فيه الدراسة.

-تختلف جميع الدراسات في تناولها لموضوع الإبداع الإداري،إلا أن جميعها يتفق على التفرقة بينه، وبين بعض المصطلحات الأخرى مثل الابتكار، والابتداع .

- وجود دراسات يمنية قليلة (على حد علم الباحثين) تناولت موضوع الإبداع الإداري لدى المديرين في المصارف التجارية اليمنية (في العاصمة الاقتصادية والتجارية-عدن)،ضمن إطار علاقتها بمتغيرات أخرى.

-اهتمت الدراسة الحالية بالتركيز على الإبداع لدى المديرين في المصارف التجارية اليمنية في العاصمة الاقتصادية والتجارية - عدن، من خلال تصنيف مقومات الإبداع الإداري، ومعرفة امكانية أن يصبح الإبداع الإداري جزء من ثقافة المنظمات المصرفية، كونه واحد من أهم المؤثرات في مجالات الأعمال عامة وفي اليمن خاصة، ولما لذلك من أثر في توقعات الباحثين وفي النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

## 3.الإطار النظري للبحث:

### 3.1 مفهوم الإبداع الإداري

يعد تعريف الإبداع أكثر صعوبة من بين تعريفات المصطلحات المستخدمة في علم النفس والسلوك، ويشير بعضهم إلى أن عدم القدرة على تحديد تعريف متفق عليه يشكل عقبة كؤود أمام تحقيق هدف زيادة إبداع المجتمع من خلال نظام التعليم. ويظهر تمايز تعريفات الإبداع من خلال اقتصارها على الآتي [14]:

1-الشخص المبدع. وطبقا لهذا يعد البشر مبدعين إذا أظهروا قدرات معينة، أو حققوا إنجازات معينة.(ضمن المعايير الشخصية)

2- المنتج الإبداعي. وإزاء هذا هناك قدر معقول من الاتفاق في التعريفات كونها تعتمد على الحداثة،مع ضرورة ملائمة المنتج لما ابتكر من أجله.

3- العملية الإبداعية. وهي الأمر الأكثر شيوع لتعريفات الإبداع من خلال النظر إليه كونه عملية عقلية. فطبقا لقاموس بنجوين السيكولوجي يعرف الإبداع بأنه عملية عقلية تؤدي إلى حلول وأفكار، ومفاهيم، وأشكال فنية، ونظريات، ومنتجات تتصف بالتفرد والحداثة.

أما من الناحية اللغوية فقد اختلفت المعاجم العربية في التفريق بين مصطلحي الإبداع والابتكار (أو الابتداع) مع وضوح معانيها في جميع المعاجم الأجنبية، إلا أنه تفاوتت معانيها في المعاجم العربية، بل وغاب بعضها عن بعض المعاجم مثل ( مورد البعلبكي،ط2001م، ومعجم اللغة العربية بالقاهرة، ومعجم إدارة الموارد البشرية للصحاف،1997م، ومكتب تنسيق التعريب بالمغرب).

ومع ذلك يعرف الإبداع على وفق قاموس(EXFORD)بأنه تقديم أفكار وأساليب أو طرق جديدة [15] وعبر Durbin[16] عن الإبداع بأنه القدرة على تشغيل المعلومات بطريقة معينة، بحيث تكون النتيجة جديدة وأصيلة ولها معنى. أما ( Evan) [17]فعرفه بأنه: تطبيق فكرة طورت من داخل المنظمة أو خارجها سواء أكانت تتعلق بالمنتج أو النظام الإنتاجي أو العملية، أو لبرنامج أو لخدمة وهي جديدة للمنظمة حين تطبيقها. وينظر (Robbins)[18] للإبداع على أنه العملية التي تؤدي الى خلق فكرة وإخراجها من خلال منتج أو خدمة مفيدة أو طرائق من العمليات.

ويعرف "تورانس"(Torrance)[19] الإبداع بأنه: عملية تحسس للمشكلات والوعي لمواطن الضعف والثغرات وعدم الانسجام والنقص في المعلومات والبحث عن حلول والتنبؤ بها، ونقل أو توصيل النتائج للآخرين.

كما ينظر (Soo et.al)[20] إلى الإبداع على أنه: "العملية التي يتميز بها الفرد عندما يواجه مواقف ينفعل لها ويعيشها بعمق ثم يستجيب لها بما يتفق وذاته، فتكون استجابته مختلفة عن استجابات الآخرين وتكون متفردة، وتتضمن هذه العملية تقديم منتجات أو خدمات أو تقنيات عمل جديدة، أو أدوات وعمليات إدارية جديدة، كما تشمل الفكر القيادي المتمثل في طرح أفكار جديدة".

ويعرفه (Myers et Marquis) بأنه: " ليس حدثا فرديا مستقلا أو مفهوما أو فكرة جديدة أو حدوث ابتكار لشيء جديد، وإنما هو عملية شاملة و متكاملة تتضمن مجموعة مترابطة من الأنظمة و العمليات الفرعية داخل المنظمة"[21].

وعرفه (Schumpeter) بأنه النتيجة الناجمة عن إنشاء طريقة أو أسلوب جديد في الإنتاج، وكذا التغيير في جميع مكونات المنتج أو كيفية تصميمه. وحدد خمسة أشكال للإبداع هي[22]:

- إنتاج منتج جديد ؛
- إدماج طريقة جديدة في الإنتاج أو التسويق؛
- استعمال مصدر جديد للمواد الأولية ؛
- فتح وغزو سوق جديدة ؛
- تحقيق تنظيم جديد للصناعة والخدمات .

وعرفه (ب.دروكر)[23] بأنه: تغيير في ناتج الموارد، بلغة الاقتصاد تغيير في القيمة و الرضا الناتج عن الموارد المستخدمة من قبل المستهلك. كما عرفته منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي على أنه: "مجموع الخطوات العلمية و الفنية و التجارية و المالية اللازمة لنجاح تطوير و تسويق منتجات صناعية جديدة أو محسنة، والاستخدام لأساليب وعمليات أو معدات جديدة أو محسنة أو إدخال طريقة جديدة في الخدمة الاجتماعية، وليس البحث و التطوير إلا خطوة واحدة من هذه الخطوات"[24].

أما (Rlyach)[25] فيشير إلى مفهوم الإبداع بأنه: "القابلية على تولي مبادرات جديدة تذهب إلى ما وراء الاستراتيجيات الحالية، وضمن هذا التوجه تؤكد (Cortese ) إن الذين يستطيعون البقاء ضمن ظروف المنافسة المعاصرة هم المبتكرون والمبدعون ، وهم ليسوا الذين يتمكنون من إيجاد تصاميم جديدة للخدمات المقدمة، ولكنهم القادرون على إيجاد طرق جديدة لخدمة زبائنهم" [26]. أما الإبداع عند باترسون فلا يعدو أكثر من كونه تجاوزاً للحدود الحالية، أكانت حدودا في التكنولوجيا أو المعرفة أو الممارسات والأعراف الاجتماعية أو المعتقدات، فالإبداع ليس أكثر من رؤية لبناء علاقات جديدة تعود بالنفع والفائدة على حياة الأفراد والمنظمات. كما أنه سمة شخصية،فهو متاح لعدد قليل من الناس[27].

ومع حصر هذا المفهوم ضمن واحد من ثلاثة أبعاد (المبدع، والمنتج، والعملية الإبداعية) فإن الباحثين يميلون إلى فهم معنى الإبداع بالنظر إلى المبدع (الفرد أم الجماعة). وما ينتجه من أفكار وتصورات ومقترحات في إطار تفاعله الاجتماعي مع الآخرين من ذوي العلاقة المباشرة وغير المباشرة بعمله ونشاطه (مثل الرؤساء والمرؤوسين، العملاء والمنافسون، والجماعات أو المنظمات).

مما تقدم يمكن النظر إلى الإبداع الإداري بأنه: عمل مخطط ومنظم يقوم به الفرد أو الجماعة أو المنظمة بهدف إنتاج وتطبيق أفكار جديدة تؤدي إلى تحسين ملحوظ في المنتجات والخدمات، وفي طرائق الإنتاج،أو التنظيم والتسويق داخل وخارج المنظمة،بهدف زيادة قدرتها على تحقيق رضا الزبائن وعلى الاستمرار والبقاء والنجاح. على أن عملية الإبداع تتطلب وجود بيئة مشجعة للإبداع تتوافر فيها مجموعة المقومات الشخصية والاجتماعية والتنظيمية التي يتصف بها الأفراد أو الجماعات أو المنظمة عامة ضمن إطار بيئة متفاعلة مع نتائج الإبداع ومتعاطية معها.

### 3.2. الإبداع في الإدارة:

إن وظيفة الإبداع عند المدير هي المسئولة عن إنجاز جميع الوظائف والأنماط الإدارية بشكل مختلف ومميّز. فعملية الإبداع التي قام بها فايول هي التي أوجدت الوظائف الإدارية، وعملية الإبداع التي قام بها دروكر هي التي أوجدت الإدارة بالأهداف، وكذلك العملية التي قام بها بورتر هي التي جاءت بالمزايا التنافسية. والفكر الإداري المبدع هو الذي نقل الفكر الاستراتيجي من الميدان الحربي إلى الحياة المدنية. فالمدير المبدع، هو الذي يلتزم شخصياً باستخدام تفكيره وقدراته العقلية، وما يحيط به من مؤثرات مختلفة، ويقع تحت تصرفه من موارد بشرية ومادية ومعرفية، لطرح فكرة جديدة أو تقديم خدمة جديدة أو إنتاج سلعة جديدة،أو استخدام أسلوب عمل جديد بالنسبة له أو بالنسبة لبيئته، على أن يكون نافعاً له وللمنظمة والمجتمع الذي يعيش فيه. فالإبداع هو العنصر الوحيد الخلاق في المنظمة، وإدارة الإبداع هي العملية التي ترعى الإبداع وتنميه من خلال عمليات التفكير والتخطيط والتنظيم والقيادة والاتصال مع المبدعين وتشجيع نشاطاتهم الإبداعية، وتوفير الموقف الإبداعي, مثل إيجاد الآليات المساعدة على الإبداع, واستثمار النواتج الإبداعية. فإدارة الإبداع تنصب على إدارة الأفكار والمفاهيم وإبداعات الأفراد الجديدة. ويمكن أن تتم هذه العملية من خلال اكتشاف المبدعين ودراسة إبداعاتهم وتقييمها وتوظيفها في العمل بهدف إحداث الازدهار المستدام.

فالسلوك الإبداعي هو نتيجة لمتغيرات عديدة (مادية، وذهنية، وتنظيمية، وبيئية، ووراثية، وتقنية). وهو يتأثر بمجموعتين من المتغيرات: مجموعة العوامل الكامنة في الفرد نفسه التي تتوسط مثيرات البيئة الخارجية، والسلوك الإبداعي الملاحظ،على وفق التسلسل الآتي لعمليات السلوك: (مثيرات خارجية ← استجابة داخلية ← سلوك خارجي). كما يقول علماء السلوك[28]إن هناك خمسة عوامل نفسية داخلية تتداخل بين أحداث (المثيرات الخارجية الملاحظة علمياً) وأحداث السلوك الإبداعي المشاهد والملاحظ أيضا علميا (من خلال نواتج الإبداع). هذه العوامل هي (الإدراك، والتعلم، والقدرات، والشخصية، والدوافع)، وبخاصة الشخصية كونها تساعد على تفسير سبب حدوث سلوك معين مثل الإبداع الإداري، وفيما يلي توضيحا لهذه العوامل [29]:

- **الإدراك** يعد الركن الأساسي الذي تستند إليه التفاعلات الداخلية والخارجية الأخرى، فالإدراك المختلف بين المدير والموظف حول قيمة المكافأة أو كميتها يؤدي إلى نتائج عكسية لما هو متوقع.
- **التعلم (الاستيعاب)** يشكل النسق الدينامي المؤثر في السلوك، ويوضح بكل جلاء كيف أن السلوك يتغير (في حالة التعلم) أو يبقى على حاله بمرور الزمن، كما نشاهد تطور وترقي العاملين داخل المنظمات، ولا ننسى أن المعرفة والقدرة لا يمكن أن تكتسب إلا عن طريق التعلم، فالتعلم هو البوابة الرئيسة لتراكم المعرفة.
- **القدرات والمهارات**: فالقدرات توفر الأهلية اللازمة للعمل بنجاح، والمهارات تساعد الإنسان على إتقان ورفع كفاءة الأداء.
- **الدوافع** والرغبات: تنشط السلوك وتثيره وتوجهه نحو الأداء.
- أما **الشخصية** فتؤدي دور الضابط والموجه العام للسلوك الداخلي والخارجي.

وتؤكد الدراسات وجود آثار إيجابية لتنمية التفكير الإبداعي على الصحة النفسية والعاطفية للأفراد،على أن تنظيم دورات في مجال التعليم لتطبيق الخيال الإبداعي يساعد على تحقيق مكاسب كبيرة في تنمية سمات الشخصية مثل الثقة والاعتماد على الذات والإقناع، والمبادرة والقيادة،إلا أن التحدي الحقيقي يكمن في خلق بيئة تسمح بالإبداع للجميع، وتجعل هؤلاء الذين يظهرون الإبداع أكثر إبداعا[30].

### 3.3. عوامل الإبداع:

تعددت تصنيفات الكتاب والعلماء لعوامل الإبداع، ويعد من أفضل التصنيفات ما قدمه غيلفورد ومعاونوه للعوامل المختلفة المكونة للإبداع المتمثلة في الطلاقة والمرونة والأصالة والتوسيع والكم والكيف، وفي ما يلي شرح لهذه العوامل[31]:

**–عنصر الطلاقة**: إن الطلاقة تقاس وتحدد بعدد وكمية ما يعطي الشخص من نوع معين من المعلومات في وحدة زمنية معينة، وقد وجد أنه في الاختبارات الكلامية وحدها توجد ثلاثة عوامل متميزة للطلاقة وهي الطلاقة الفكرية (Ideational Fluency) وجل هذا النوع من الطلاقة مرتبط بالقدرة العقلية لشخص كالقدرة على التخيل والتشبيه والاستنباط وسعة الإدراك والحدس، والطلاقة الترابطية (Associational Fluency) وتعنى بعملية إكمال العلاقات وذلك تمييزاً لها عن النوع السابق من الطلاقة، والطلاقة التعبيرية والتي لها علاقة بسهولة بناء الجمل، وهكذا.

**–عنصر المرونة**: أما المرونة في التفكير فتعني تغييراً من نوع معين ورؤية المشكلة من زوايا مختلفة والتغيير في المعنى أو التفسير أو الاستعمال أو فهم المهمة أو إستراتيجية العمل أو تغييراً في اتجاه التفكير الذي قد يعني تفسيراً جديداً للهدف.

**–عنصر الأصالة:** وتعني إنتاج ما هو غير مألوف، وما هو بعيد المدى،وما هو جديد وغير عادي، وما هو ذكي و حاذق من الاستجابات.

**–عنصر التوسيع:** ويظهر هذا العامل مقدرة الفرد على الإضافة ذات القيمة على فكرة أو أسلوب قدمها غيره بحيث تكتمل الفكرة بشكل أفضل، أو يصبح تطبيقها أكثر فائدة وسهولة.

**–عنصر الكم والكيف:** إن ثمة فرضية تقول إن الكمية تولد الكيفية، فإذا كان شخص ينتج عدداً أكبر من الأفكار فإنه لا بد أن ينتج أفكارا بنوعية جيدة وفي وقت محدد.

ولأغراض هذه الدراسة سيأخذ الباحثون من تصنيف غليفورد ومعاونوه الثلاثة العوامل الأولى(الطلاقة والمرونة والأصالة) وسيضاف إليها بعض العوامل الأخرى التي وردت لدى آخرين, وهي:

**– المخاطرة:** وتعني أخذ الفرد لزمام المبادرة في تبني الأفكار والأساليب الجديدة، في الوقت ذاته يكون الفرد قابلا لتحمل المخاطر الناتجة عن الأعمال التي يقوم بها، ولديه الاستعداد لتحمل المسئولية المترتبة عن ذلك.

–**الحساسية للمشكلات:** هي قدرة تجعل الفرد يرى أن موقفا معينا ينطوي على مشكلة ما أو عدة مشكلات حقيقية تحتاج إلى حل،في حين يصعب على الآخرين[32] تبيين هذا. بمعنى آخر أن هذه القدرة تمكن الفرد من رؤية المشكلات في أشياء أو نظم اجتماعية قد لا يراها الآخرون أو التفكير في إجراء تحسينات عليها[33].

**–القدرة على التحليل:** تعني القدرة على التوصل إلى العناصر التي تتكون منها الأشياء المركبة، أو بمعنى آخر الكفاءة في تحليل عناصر الأشياء وفهم العلاقات بين هذه العناصر[34].

– **الخروج عن المألوف:** ويقصد بذلك نزعة الخروج عن المألوف في التعامل مع المشكلات والأنظمة والقوانين، وعدم الرغبة في الالتزام بالقواعد والأنماط السلوكية التي تم العمل بها من قبل في حل المشكلات، والرغبة في التجديد (التغيير) المستمر.

### 3.4. معوقات الإبداع:

أجمع الباحثون على العديد من المعوقات المحدات للإبداع الإداري التي تقلل من قدرة الفرد/الجماعة على استثمار قدراته وتنمية ذاته وتقديم الجديد، ويمكن تصنيف هذه المعوقات في خمس مجموعات هي:

**–المعوقات الإدراكية (عقلية)** : تتمثل بعدم إدراك العاملين لجوانب المشكلة بطريقة سليمة، بسبب عزلها عن سياقها، أو تضييق نطاقها، أو صعوبة إدراك العلاقات غير المباشرة فيها، بالإضافة إلى التفكير غير المتعمق، مما يشكل حاجزا كبيرا أمام الإبداع [35]. يضاف لذلك ما جاء به (عبدالفتاح ) و(هيجان)[36]من معوقات الإبداع هي:

**–المعوقات الانفعالية:** تتمثل في الخوف والتردد من المبادرة، ومن الوقوع في الخطأ، والرغبة في تحقيق النجاح السريع، كما تتمثل في تجنب طرح الأفكار أو الحلول الإبداعية لمواجهة مشكلة ما، بمعنى احتفاظ الفرد بها مما يعيق عملية الإبداع، ويبدد الأمل فيه.

**–معوقات الدافعية :** تتمثل بغياب الدوافع الداخلية للإبداع، وهي الدوافع المرتبطة بالشخص ذاته التي تدفعه إلى العمل الإبداعي، كإثارة التحدي والرغبة في تحقيق الذات، مما يؤدي إلى إخفاقه في الوصول إلى الحلول الإبداعية.

**–المعوقات التنظيمية:** يؤدي التنظيم الذي يسمح للرؤساء بتركيز السلطة في أيديهم ولا يسمح للعاملين بالاشتراك في مناقشة أوضاع العمل والمساهمة في رسم خططه، والذي تحدد اللوائح والتعليمات فيه أدوار العاملين بشكل مفصل دقيق، إلى عدم تشجيع الأفراد على الإبداع والابتكار، بل يجعلهم يتهربون من المسؤولية خوفا من الفشل والعقاب. ويضاف للمعيقات التنظيمية مثل: ميل نمط القيادة إلى المركزية في اتخاذ القرارات، والتحيز من قبل الرؤساء لبعض المرؤوسين، وتأثر القرارات المتخذة بالعلاقات الشخصية، وانعدام تفويض السلطة، وإلزام العاملين بالتقيد بالإجراءات والأنظمة المتبعة في العمل، ضعف نظم الحوافز المادية والمعنوية وغياب العدالة في توزيع المكافآت والحوافز، وغياب أنظمة الاتصال الفعالة .

**–المعوقات البيئية:** للظروف البيئية دور كبير في تشجيع القدرات الإبداعية أو الحد منها، فإذا كانت البيئة التي يعيش فيها الفرد بيئة سمحة، مرنة، تحترم حرية الفرد في التفكير والتعبير، ولا تتسرع في إصدار الأحكام على من يفكر ويعبر عن فكرة، وإذا كانت البيئة تسمح بالتفكير الحر الذي يعد أول خطوات الإبداع، وإذا كانت البيئة تعطي للفكرة والرأي الناتج فرصة للتجريب، حتى وإن بدا على الفكرة خروج عن المألوف أو الشائع، فإنها بحق بيئة تساعد على الإبداع.

وهناك مجموعة أخرى من العوامل التي تحد من الإبداع بشكل عام وتحول دون تنميته وتمنع استفادة المنظمات المختلفة منه كما يراها (المعاني)[37] وهي:

- الخوف من التغيير ومقاومة المنظمات له، وتفضيل حالة الاستقرار وقبول الوضع الراهن.
- انشغال المديرين بالأعمال اليومية الروتينية، ورفض الأفكار الجديدة واعتبارها مضيعة للوقت.
- الالتزام بحرفية القوانين والتعليمات والتشدد في التركيز على الشكليات دون المضمون.
- مركزية الإدارة،وعدم الإيمان بتفويض الأعمال الروتينية البسيطة إلى العاملين. وكذلك عدم الإيمان بأهمية المشاركة من قبل العاملين.
- نبذ الزملاء،إن الانجاز والتفوق الزائد الذي يتجاوز قدرات الزملاء في مجال العمل يشعرهم بالخطر والتهديد مما يحفزهم على النيل من الفرد المبدع بالسخرية منه والتهكم على آرائه والكيد له أو الابتعاد عنه وعزله.

- قلة الحوافز المادية والمعنوية ، وخاصة المادية منها مما يجعل العاملين منشغلين بتدبير أمورهم الحياتية ومصادر رزقهم وتجنبهم للعمل الإبداعي الذي سيجلب لهم مزيداً من النبذ والمحاربة والعوز.
- عدم كفاءة القيادات الإدارية،إذ تعد الإدارة صاحبة الدور الأساسي في تحفيز العاملين وتوجيههم وإشراكهم في وضع وتنفيذ الأهداف التنظيمية، وخلق التعاون، وإيجاد البيئة المناسبة داخل المنظمة، فضلا عن سهولة الاتصال بين العاملين والقادة في الإدارة العليا لكي يوصلوا أفكارهم ومقترحاتهم ويناقشونها معهم. فإذا ضعفت كفاءة وفاعلية الإدارة،أصبحت معوقا في وجه الإبداع لدى العاملين.
- معوقات تنظيمية، تتمثل في تحديد سلوك العاملين بأمور متوقعة على وفق الأدوار الرسمية، أي إن الإدارة ترى أن الأدوار والسلوك يجب أن تناقض التوقعات الرسمية في المنظمة،فكلما زادت هذه الأدوار تحديدا قل مجال الإبداع، وصغرت دائرته.
- معوقات مالية للحيلولة دون إحداث التغيير اللازم وفي الوقت المطلوب.
- ضعف الولاء التنظيمي لدى العامل،مما يضعف تفاعله مع متطلبات العمل المتغيرة ويحد من إمكانية الإبداع لديه.
- التفكير غير المتعمق، كثيرا ما تشكل العادات في التفكير عائقاً أمام الإبداع أو نشوء أية أفكار جديدة، إذ أن التعامل مع الأفكار والمعطيات بسطحية، يشكل حاجزا كبيرا في وجه الإبداع.

## 4. منهجية البحث وإجراءاته:

**4.1. مجتمع وعينة البحث:** يتكون مجتمع الدراسة من جميع المديرين في مختلف المستويات الإدارية في مراكز المصارف التجارية اليمنية في محافظة عدن (مديرو عموم،مديرو إدارات ونوابهم، ورؤساء أقسام ومشرفون) والبالغ عددهم 70 شخصا . وقد تم استخدام اسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة، وتم توزيع 70 استبانة لأفراد العينة، تم استعادة 60 إستبانة منها (شكلت 85.7% من الاستبانات الموزعة) جميعها صحيحة، هي التي مثلت عينة الدراسة الفعلية بصورتها النهائية وخضعت للدراسة والتحليل.

**4.2. أداة البحث:** أعتمد في هذا البحث مقياس مشاع في الاستخدام لقياس الابداع الاداري، مستندا إلى المقياس الذي تم تصميمه وتطبيقه من قبل العديد من الباحثين العرب (السويطي،2006، وجحلان،1997، والشقحاء، 2003 والنتيفات، 2006 والعازمي ، 2006) بالاعتماد على المراجع النظرية والدراسات السابقة، على أساس ذلك تم بناء أداة الدراسة. وتتمثل كافة جوانب الأداة بالآتي :

**1–** بيانات شخصية عامة.

**2–** مقومات الإبداع وتشمل 21 فقرة موزعة من (1-21).

**3–** عوامل الإبداع وتشمل 22 فقرة موزعة على من ( 22 -43)

4- معوقات الإبداع وتشمل 23 فقرة موزعة من ( 44 -66).

### 4.3. صدق وثبات أداة البحث:

**4.3.1. صدق الأداة:** تم التأكد من صحة الأداة ومصداقيتها وصحة الفقرات المعدلة، من خلال عرضها على عدد من المحكمين الأكاديميين المتخصصين ذوي الخبرة في مجال إدارة الاعمال، وطلب اليهم تحديد شمولية الأداة والصحة العلمية للفقرات، واقتراح الحذف والإضافة والتعديل للفقرات المكونة للأداة بمحاورها، والسلامة اللغوية، وصلاحية المقياس، وأعتمد إجماع المحكمين للتأكد من صحة الأداة، وبناء على ذلك ظهرت الاداة في صورتها النهائية، وتعد صالحة وقادرة على تغطية جميع الجوانب ذات العلاقة بعملية الإبداع الإداري في المنظمات المبحوثة.

**4.3.2. ثبات الأداة:**

تم التأكد من ثبات الأداة وصدقها الداخلي بحساب معاملات الثبات لمحاور الأداة باستخدام معامل الفاكرونباخ، الذي بلغت نتيجته في المتوسط العام 7,77 % مما يعني أن معاملات الثبات ذات دلالة جيدة لاستخدام الأداة لأغراض هذه الدراسة، ويمكن الاعتماد عليه ، كما تم حساب صدق الأداة الذاتي بإيجاد الجذر التربيعي لمعامل الثبات الفاكرونباخ، الذي بلغ متوسطه العام 88.15 % وهذا يؤكد سلامة وصحة الأداة المستخدمة لأغراض هذا البحث، والجدول أدناه يوضح ذلك:

**جدول 01 : قيم معاملات ثبات ( الفاكرونباخ )وصدق الأداة**

| الإبداع الإداري | معاملات الثبات( الفاكرونباخ ) | معاملات الصدق |
|---|---|---|
| **مقومات الإبداع** | 70,5 | 83,9 |
| **عوامل الإبداع** | 73,6 | 85,8 |
| **معوقات الإبداع** | 89,0 | 92,7 |
| **المتوسط العام** | 77,7 | 88,1 |

**–المصدر: اعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الاحصائي**

### 4.3.3. الوسائل الإحصائية:

بعد جمع البيانات و مراجعتها وترميزها وإدخال البيانات في الحاسب الآلي وباستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية ( SPSS ) تم استخدام عدة أساليب إحصائية واختبارات لتحليل البيانات في هذه الدراسة وهي: معاملات الثبات ( الفاكرونباخ )وصدق الأداة ، والنسب المئوية والتكرارات لوصف خصائص العينة. والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري و اختبار t-Tests لعينة واحدة.

## 5. خصائص أفراد العينة:

أظهرت النتائج أن غالبية أفراد العينة تبلغ أعمارهم أقل من 50 سنة، وبنسبة تقدر بـ (88,3%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة ، في حين أن بقية النسبة (11,7%) تبلغ أعمارهم (50 سنة فأكثر)، وهذا يعني أن النسبة العالية من أفراد عينة الدراسة هي من فئة الشباب التي عادة ما تتمتع بطاقة أداء عالية وطموحات كبيرة كزيادة دورها ومساهمتها في العمل و في تحقيق الأهداف الكبيرة، كما أننا نستدل على أن هناك تنوعاً في متوسط أعمار العينة ، وهذا التنوع يخدم أهداف البحث، لأنه يتضمن التعرف على اتجاهات غالبية الفئات العمرية تجاه محاور إبداع العاملين في المصارف التجارية المبحوثة.

كما تبين النتائج أن نسبة الذكور من أفراد العينة بلغت ( 55%) من إجمالي أفراد العينة، في حين بلغت نسبة الإناث منها (45%)، ويعكس ذلك درجة عالية من مساهمة المرأة في العمل المصرفي ، كونها تعد من المنظمات الجاذبة لعمل المرأة، كما أن هذه النسبة العالية من مساهمة المرأة في العمل المصرفي ستتيح الفرصة لمعرفة أهمية الإبداع لدى المديرين في المصرف التجارية في محافظة عدن بالنظر إلى النوع (ذكوراً أم إناثاً) .

وتظهر النتائج أن أفراد العينة يحملون في غالبيتهم مؤهلاً علمياً جامعياً وما فوق الجامعي وذلك بنسبة تقدر بـ (81,7%) في حين أن بقية النسبة تتوزع على درجة تأهيل علمي (دبلوم بعد الثانوية، وثانوية عامة وتخصصية) بنسبة تقدر بـ (11,6% و 6,7%) على التوالي، وبوجه عام فإن عينة البحث تتمتع بمستوى علمي عال دبلوم ما بعد الثانوية وما فوق بنسبة تقدر بـ( 93,3%)، ويعود ذلك إلى ما تتميز به طبيعة عمل المصارف التي تتطلب نوعية من العمالة تتمتع بتأهيل علمي عال وتخصصي، يساعد على إدارة العمل المصرفي وتحقيق الأهداف المرجوة، في ظل المخاطر والضغوط التنافسية التي تتعرض لها المنظمات المصرفية. كما تدل المعطيات أن المؤهل العلمي لأفراد العينة يزيدها تأثيراً ويعزز من اتجاهاتها نحو الإبداع كوسيلة لتحقيق الأهداف. بل ويزيد من إدراك أفراد العينة لأهمية الإبداع في العمل.

كذلك تبين النتائج أن غالبية أفراد عينة الدراسة تتمتع بسنوات خبرة (عشر سنوات فأكثر) ، إذ بلغت نسبتهم (60%) من إجمالي أفراد العينة، أما بقية النسبة (40%) فتعود لذوي الخبرة الأقل من عشر سنوات،كما تدل هذه النتيجة على أن توفر عامل الخبرة لدى أفراد العينة يجعلهم قادرين على تكوين آراء إيجابية أو سلبية أكثر موضوعية تجاه أهمية الإبداع الإداري،إذ تعد الخبرة من العوامل المؤثرة في آراء الأفراد نحو هذا الموضوع، وهو ما سيتضح لنا في ما سيأتي من أقسام الدراسة .

و يتضح كذلك إن غالبية أفراد العينة من الحاصلين على دورتين وأكثر من دورتين وبنسبة تقدر بـ (85%) من إجمالي عينة الدراسة، وهذا يدل على اهتمام المؤسسة بتدريب وتطوير العمل والعاملين، لإكسابهم المهارات التي تساعدهم على تأدية أعمالهم على وفق متطلباتها، فيما توزعت النسبة المتبقية (13,3%) من العينة للحاصلين عل دورة تدريبية واحدة فقط، وإن (1,7%) للذين لم يتحصلوا على أية دورة تدريبية. علماً بان التدريب يؤثر في اتجاهات الأفراد نحو أهمية الإبداع، كونه يكسب الأفراد قدرات ومهارات تسهم إلى حد كبير في تكوين اتجاهات إيجابية أو سلبية نحو موضوع الدراسة، بمعنى أن إظهار دورات التدريب يخدم أهداف البحث وموضوعه.

في حين توزع أفراد عينة البحث بحسب الدرجة الوظيفية،بنسبة (3,3 %) للدرجة الوظيفية مدير عام و(21,7 %) لدرجة مدير إدارة و(6,7 % ) لدرجة نائب مدير إدارة و(53,3 % ) لدرجة رئيس قسم و(15,0% ) للدرجة الوظيفية مشرفين. إذ تركزت غالبية عينة البحث في المستوى الإداري الإشرافي بنسبة (68,3%)، يلي ذلك المستوى الإداري الأوسط بنسبة (28,4%)، ثم المستوى الإداري الأعلى بحصته التي بلغت(3,3%) ويعد هذا تناسباً طبيعياً في حصص الدرجات الوظيفية بحسب المستويات لعينة البحث، والاعتماد عليها لقياس مدى إدراك أهمية الإبداع لدى المديرين يساعد على تحقيق نتائج سليمة للبحث اعتمادا على سلامة اختيار عينة البحث،خاصة وأنها تشكل الفئة المعتمد عليها في صناعة واتخاذ القرارات وإحداث التغييرات المختلفة في المنظمة.

## 6. نتائج البحث ومناقشتها:

ولغرض إدخال وتحليل البيانات لمقياس ليكرت الخماسي المخصص لقياس الاتجاهات، الذي استخدم ترميز البيانات وفقاً له، وأعطي الرقم 5 للإجابة بموافق تماماً وهي أعلى درجات المقياس وتعني توافر هذه الفقرة بشكل تام، كما أعطي الرقم 4 للإجابة بموافق، والرقم 3 للإجابة بموافق إلى حد ما، والرقم 2 للإجابة بغير موافق، وأعطي الرقم 1 للإجابة بغير موافق على الإطلاق، وهي أدنى درجات المقياس، وتعني عدم توافر الفقرة بشكل تام . ولتحديد طول خلايا المقياس الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في أقسام البحث تم حساب المدى:(5-1=4)،ومن ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (5/4=0.80) بعد ذلك

تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس ( بداية المقياس وهي الواحد الصحيح ) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية ،وهكذا أصبح طول الخلايا كما يأتي:

ـ من1 وحتى 1,80 تمثل (لا أوافق بشدة) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه ،وتدل على درجة ضعيفة جدا من الموافقة.(درجة ضعيفة جدا من التوافر أو الأهمية)

ـ من1,81 وحتى 2,60 تمثل (لا أوافق) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه ،وتدل على درجة ضعيفة من الموافقة

ـ من2,60 وحتى 3,40 تمثل (موافق إلى حدا ما ) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه ,وتدل على درجه متوسطة من الموافقة.(درجة متوسطة من التوافر أو الأهمية)

ـ من 3,41 وحتى 4,20 تمثل (موافق ) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه ،وتدل على درجة عالية من الموافقة .(درجة عالية من التوافر أو الأهمية )

ـ من 4,21 وحتى 5 تمثل (موافق بشدة ) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه،وتدل على درجة عالية جداً من الموافقة .(درجة عالية جدا من التوافر أو الأهمية ) وتم تقدير كل فقرة وكل مجال والدرجة الكلية على وفق هذا المقياس. وفيما يلي عرضاً لذلك:

**جدول02: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات ومحور مقومات الإبداع**

| م | العبـــــــارة | درجة الموافقة | | | | | المتوسط لحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | موافق تماما | موافق | محايدا | لا اتفق | لا اتفق على الاطلاق | | |
| 1 | يناسب المناخ التنظيمي متطلبات الإبداع . | 7 | 23 | 15 | 8 | 7 | 3,2500 | 1,18786 |
| 2 | يساعد الهيكل التنظيمي على استخدام التقنيات الحديثة | 14 | 12 | 21 | 8 | 5 | 3,3667 | 1,22082 |
| 3 | يتاح قدر مناسب من اللامركزية بين إدارة المصرف المسئولة عن تقديم الخدمات المصرفية. | 7 | 20 | 22 | 8 | 3 | 3,3333 | 1,01958 |
| 4 | يحقق توصيف وظائف العاملين دافعية أكبر للإبداع. | 12 | 19 | 15 | 9 | 5 | 3,4000 | 1,21013 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 5 | تهتم إدارة المصرف بتدريب العاملين على أساليب التفكير الإبداعي. | 10 | 22 | 11 | 8 | 9 | 3,2667 | 1,31312 |
| 6 | تهتم الإدارة بتطوير عمل الإدارات المصرفية لمواكبة استخدام التقنيات الحديثة في العمل. | 14 | 23 | 13 | 4 | 6 | 3,5833 | 1,21141 |
| 7 | تستخدم الإدارة الالكترونية في انجاز الخدمات المصرفية | 12 | 30 | 9 | 4 | 5 | 3,6667 | 1,12997 |
| 8 | تدعم الإدارة مشاركة العاملين بالمصرف في اتخاذ القرارات لتشجيع الإبداع الإداري | 10 | 15 | 18 | 9 | 8 | 3,1667 | 1,26446 |
| 9 | يشجع التخطيط الشامل على توضيح أهداف الإدارة العامة لوحداتها | 12 | 22 | 17 | 4 | 5 | 3,5333 | 1,14191 |
| 10 | يتحقق التنسيق الفعال بين إدارات الفروع | 4 | 31 | 18 | 2 | 5 | 3,4500 | 0,98161 |
| 11 | يستخدم أسلوب فرق العمل بالمصرف بما يحقق الإبداع الإداري | 5 | 21 | 20 | 8 | 6 | 3,1833 | 1,09686 |
| 12 | يؤخذ بالدوام المرن الذي يساعد العاملين على إنجاز أعمالهم. | 3 | 26 | 16 | 9 | 6 | 3,1833 | 1,08130 |
| 13 | تمنح الحوافز المعنوية المناسبة للمبدعين في العمل المصرفي. | 7 | 26 | 4 | 10 | 13 | 3,0667 | 1,40056 |
| 14 | تمنح الحوافز المادية المناسبة للمبدعين في العمل المصرفي. | 8 | 27 | 4 | 8 | 13 | 3,1500 | 1,41211 |
| 15 | يتم استقطاب المبدعين في العمل المصرفي للعمل بالإدارات المختلفة. | 5 | 30 | 14 | 3 | 8 | 3,3500 | 1,14721 |
| 16 | يتم إجراء الدراسات الخاصة بأساليب تطوير الأعمال بالمصارف | 4 | 21 | 24 | 6 | 5 | 3,2167 | 1,00998 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 17 | يراعى الجانب الإنساني للعاملين بالمصرف من قبل الإدارة | 7 | 23 | 14 | 7 | 9 | 3,2000 | 1,24601 |
| 18 | يقوم المديرون بالمصرف بتفويض الصلاحيات الكافية للمرؤوسين | 4 | 18 | 21 | 8 | 9 | 3,0000 | 1,14980 |
| 19 | يتم تقديم الأعمال بأسلوب متجدد سعيا لتحقيق الإبداع | 4 | 19 | 25 | 7 | 5 | 3,1667 | 1,01124 |
| 20 | يتم تقديم الأفكار الجديدة التي تحقق الإبداع بدون تردد | 2 | 19 | 21 | 11 | 7 | 2,9667 | 1,05713 |
| 21 | يتمتع المديرون بدرجة عاليةمن الحرية للتعبير عن آرائهم | 10 | 28 | 10 | 5 | 7 | 3,4833 | 1,21421 |
| | المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري | | | | | | 3.2849 | 0,90425 |

**–المصدر: اعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الاحصائي**

يتضح من الجدول (8) أن محور مقومات الإبداع أسفرت نتائج تحليل فقراته عن متوسط حسابي عام للمحور بلغ (3,28) وهي درجة أهمية متوسطة من توافر مقومات الإبداع الإداري في المصارف التجارية المبحوثة على وفق المقياس المعتمد في هذه الدراسة، ويشير الانحراف المعياري للمحور البالغ 0,904 إلى إجماع أفراد العينة إزاء هذه النتيجة. وتراوحت المتوسطات الحسابية لجميع فقرات المحور –الحادية والعشرين–بين الحد الأدنى 2,966 وهي درجة متوسطة من توافر الفقرة التي تنص على: (**يتم تقديم الأفكار الجديدة التي تحقق الإبداع بدون تردد**) والحد الأعلى من توافر الفقرات البالغ 3,67 وهي درجة عالية من توفر الفقرة التي تنص على:(**تستخدم الإدارة الالكترونية في انجاز الخدمات المصرفية**) على وفق المقياس المعتمد في هذه الدراسة. كما تبين نتائج تحليل فقرات المحور الخاص بمقومات الإبداع أن سبع فقرات من أصل إحدى وعشرون فقرة هن اللاتي حصلن على متوسط حسابي عال على وفق المقياس المعتمد في هذه الدراسة، تراوح بين (3,484) كحد أدنى و (3,67) كحد أعلى، وبقية الفقرات الأربع عشر حصلن على متوسط حسابي بدرجة متوسطة على وفق المقياس المعتمد، تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (2,966) كحد أدنى و (3,40) كحد أعلى. لذلك كان المتوسط الحسابي العام للمحور عند مستوى متوسط.

**جدول 03: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات ومحور عوامل الإبداع**

| م | العبـــــــارة | درجة الموافقة | | | | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | موافق تماما | موافق | محايدا | لا اتفق | لا اتفق على الاطلاق | | |
| 1 | نحاول في المصرف تطبيق أساليب جديدة بالعمل لحل أية مشكلة نواجهها | 8 | 31 | 7 | 7 | 7 | 3,4333 | 1,21246 |
| 2 | ننجز الأعمال الموكلة لنا بأسلوب متطور | 9 | 24 | 19 | 3 | 5 | 3,4833 | 1,08130 |
| 3 | نحرص على تقديم الأفكار الجديدة للعمل بالمصرف | 9 | 25 | 16 | 5 | 5 | 3,4667 | 1,11183 |
| | **متوسط عنصر الأصالة** | - | - | - | - | | 3,4611 | 1,05604 |
| 4 | نمتلك المهارات الكافية التي من خلالها نقنع المتعاملين معنا | 20 | 21 | 14 | 2 | 3 | 3,8833 | 1,07501 |
| 5 | يتوفر لدى مديري المصارف مهارات النقاش المتعلقة بالعمل | 14 | 28 | 8 | 4 | 6 | 3,6667 | 1,20263 |
| 6 | أحرص على التعبير عن آرائي ولو كانت مخالفة لرؤسائي بالعمل | 11 | 25 | 14 | 2 | 8 | 3,4833 | 1,22808 |
| | **متوسط عنصر الطلاقة** | - | - | - | - | - | 3,6778 | 1,03783 |
| 7 | نهتم بالآراء التي تخالف آرائنا للاستفادة من آراء الآخرين | 12 | 22 | 15 | 4 | 7 | 3,4667 | 1,22774 |
| 8 | نسعى للحصول على الأفكار التي تساهم بحل مشاكل العمل | 12 | 31 | 10 | 3 | 4 | 3,7333 | 1,05552 |
| 9 | نحرص على الاستفادة من انتقاد الآخرين لنا | 13 | 23 | 1 | 4 | 5 | 3,5833 | 1,1540 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | 5 | | | | 9 |
| | **متوسط عنصر المرونة** | - | - | - | - | - | 3,5944 | 1,06845 |
| **10** | أميل للقيام بأعمال جديدة لأداء العمل بغض النظر عن درجة المخاطرة | 6 | 21 | 14 | 11 | 8 | 3,1000 | 1,21711 |
| **11** | نهتم بتقديم أفكار مستحدثة بالعمل حتى ولو لم تطبق | 11 | 25 | 16 | 3 | 5 | 3,5667 | 1,11030 |
| **12** | لا نتردد بتطبيق أساليب جديدة وغير مجربة لانجاز العمل | 2 | 16 | 23 | 11 | 8 | 2,8833 | 1,05913 |
| | **متوسط عنصر المخاطرة** | - | - | - | - | - | 3,1833 | 0,98276 |
| **13** | لا يتم اتخاذ القرارات بشكل عشوائي بل حسب دراسة مستفيضة | 9 | 30 | 11 | 4 | 6 | 3,5333 | 1,14191 |
| **14** | يتم تبسيط أفكارنا عند مواجهة المشكلات بالعمل. | 6 | 33 | 16 | 1 | 4 | 3,6000 | 0,94241 |
| **15** | نحصل على معلومات مفصلة قبل بدئنا بالعمل الجديد | 9 | 27 | 16 | 4 | 4 | 3,5500 | 1,04840 |
| | **متوسط عنصر القدرة على التحليل** | - | - | - | - | - | 3,5611 | 0,96938 |
| **16** | أشعر بالإثارة عند تعاملنا مع مشكلات العمل واساعد في حلها | 10 | 31 | 10 | 6 | 3 | 3,6500 | 1,03866 |
| **17** | أملك رؤية دقيقة لمشكلات العمل | 7 | 27 | 20 | 4 | 2 | 3,5500 | 0,90993 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **18** | أملك قدرات على توقع مشكلات العمل قبل حدوثها | 6 | 13 | 33 | 3 | 5 | 3,2000 | 0,98806 |
| **19** | أسعى للعمل مع اللجان المكلفة بحل المشكلات واتخاذ القرارات المهمة | 13 | 20 | 17 | 5 | 5 | 3,5167 | 1,17158 |
| | **متوسط عنصر الحساسية للمشكلات (اتخاذ القرارات)** | – | – | – | – | – | 3,4792 | 0,84659 |
| **20** | نفضل عادة الأعمال الصعبة عن الأعمال الروتينية البسيطة | 13 | 22 | 12 | 7 | 6 | 3,4833 | 1,24181 |
| **21** | نحرص على تقديم الأفكار التي سبق تقديمها عند مواجهة المشكلات | 7 | 26 | 20 | 6 | 1 | 3,5333 | 0,89190 |
| **22** | يتشابه أسلوب أدائنا للعمل مع أساليب العمل بالمصارف المشابهة | 8 | 21 | 20 | 6 | 5 | 3,3500 | 1,10200 |
| | **متوسط عنصر الخروج عن المألوف** | – | – | – | – | – | 3,4556 | 0,83692 |
| | **المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري** | | | | | | 3,4871 | 0,81647 |

**–المصدر: اعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي**

يتضح من الجدول السابق أن محور عوامل الإبداع أسفرت نتائج تحليل فقراته عن متوسط حسابي عام للمحور بلغ (3,49) وهي درجة عالية (أقرب إلى المتوسطة) من توافر عوامل الإبداع الإداري في المصارف التجارية المبحوثة على وفق المقياس المعتمد في هذه الدراسة، ويشير الانحراف المعياري للمحور البالغ 0,816 إلى إجماع أفراد العينة إزاء هذه النتيجة. وتراوحت المتوسطات الحسابية لجميع فقرات المحور (الاثنتان والعشرون) بين الحد الأدنى 2,88 وهي درجة متوسطة من توافر الفقرة التي تنص على: (**لا نتردد بتطبيق أساليب جديدة وغير مجربة لانجاز العمل**) والحد الأعلى من توافر الفقرات البالغ 3,88 وهي درجة عالية من توفر الفقرة التي تنص على: (**نمتلك المهارات الكافية التي من خلالها نقنع المتعاملين معنا**) على وفق المقياس المعتمد في هذه الدراسة. كما يتبين من نتائج

تحليل فقرات المحور الخاص بعوامل الإبداع أن خمس فقرات من أصل اثنين وعشرين فقرة هن اللاتي حصلن على متوسط حسابي بدرجة متوسطة على وفق المقياس المعتمد في هذه الدراسة، تراوح بين (2,88) كحد أدنى و (3,35) كحد أعلى، وبقية الفقرات الستة عشر حصلن على متوسط حسابي بدرجة عالية على وفق المقياس المعتمد، تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (3,43) كحد أدنى و(3,88) كحد أعلى، من هذه الفقرات تسع فقط هن أقرب إلى الدرجة المتوسطة منها إلى الدرجة العالية.

**جدول 04: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات ومحور معوقات الإبداع**

| م | العبـــــــارة | درجة الموافقة | | | | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | موافق تماما | موافق | محايدا | لا اتفق | لا اطلاق | | |
| 1 | زيادة معدلات ضغوط العمل المصرفي | 16 | 24 | 15 | 5 | - | 3,8500 | 0,91735 |
| 2 | نقص الحوافز اللازمة لتشجيع الإبداع | 25 | 18 | 12 | 4 | 1 | 4,0333 | 1,02456 |
| 3 | الجمود في تنفيذ القوانين المصرفية. | 11 | 34 | 10 | 5 | - | 3,8500 | 0,81978 |
| 4 | الافتقار للإدارات المؤهلة لدعم بيئة الإبداع. | 20 | 19 | 16 | 5 | - | 3,9000 | 0,96901 |
| 5 | غياب التخطيط الاستراتيجي الشامل | 14 | 18 | 23 | 5 | - | 3,6833 | 0,92958 |
| 6 | عدم ملائمة البيئة التنظيمية السائد بالمصرف للإبداع. | 13 | 20 | 21 | 4 | 2 | 3,6333 | 1,00788 |
| 7 | عدم مشاركة المرؤوسين في صناعة القرارات | 16 | 25 | 14 | 3 | 2 | 3,8333 | 0,99433 |
| 8 | غياب الاتصالات الرأسية الفاعلة بين الإدارات | 11 | 24 | 15 | 7 | 3 | 3,5500 | 1,08025 |
| 9 | غياب الاتصالات الأفقية الفاعلة بين الإدارات | 7 | 28 | 13 | 8 | 4 | 3,4333 | 1,07934 |
| 10 | عدم تشجيع الإدارات العليا بالمصرف للإبداع | 13 | 26 | 14 | 7 | - | 3,7500 | 0,93201 |
| 11 | ضعف التنسيق بين الإدارات في المصرف | 12 | 24 | 12 | 11 | 1 | 3,5833 | 1.06232 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 12 | ضعف التعاون بين العاملين بالمصرف | 8 | 21 | 20 | 7 | 4 | 3,3667 | 1,07304 |
| 13 | تجاهل استراتيجيات التفكير الإبداعي بالمصرف | 18 | 20 | 15 | 6 | 1 | 3,8000 | 1,03825 |
| 14 | انعدام العدالة بالمصرف | 26 | 17 | 11 | 6 | - | 4,0500 | 1,01556 |
| 15 | وجود المحاباة لبعض الموظفين بالمصرف | 26 | 12 | 10 | 12 | - | 3,8667 | 1,18560 |
| 16 | عدم استخدام أسلوب الإدارة الإلكترونية بحسب طبيعة عمل المصرف | 15 | 14 | 26 | 5 | - | 3,6500 | 0,95358 |
| 17 | ازدواجية معايير التعامل المتبعة في المصرف | 14 | 19 | 18 | 9 | - | 3,6333 | 1,00788 |
| 18 | الاعتماد على التفكير النمطي بالمصرف | 10 | 24 | 16 | 10 | - | 3,5667 | 0,96316 |
| 19 | عدم قدرة التنظيم الحالي للمصرف على استيعاب تقنيات الاتصال المتطورة | 7 | 21 | 21 | 10 | 1 | 3,3833 | 0,95831 |
| 20 | الصراع التنظيمي بين العاملين الذي يرفع درجة مقاومتهم للتطوير. | 13 | 13 | 19 | 15 | - | 3,4000 | 1,09235 |
| 21 | الصراع التنظيمي بين العاملين الذي يرفع درجة مقاومتهم للتغير | 13 | 18 | 16 | 13 | - | 3,5167 | 1,06551 |
| 22 | الخوف من الفشل عند تجريب كل جديد | 9 | 21 | 17 | 8 | 5 | 3,3500 | 1,14721 |
| 23 | عدم استقرار القطاع المصرفي نتيجة للمتغيرات الاقتصادية المتسارعة | 21 | 24 | 7 | 5 | 3 | 3,9167 | 1,12433 |
| | **المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري** | | | | | | 3,6783 | 0,71894 |

**– المصدر: اعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الاحصائي**

يتضح من الجدول السابق أن محور معوقات الإبداع أسفرت نتائج تحليل فقراته عن متوسط حسابي عام للمحور بلغ (3,68) وهي درجة عالية من توافر معوقات الإبداع الإداري في المصارف التجارية المبحوثة على وفق المقياس المعتمد في هذه الدراسة، ويشير الانحراف المعياري للمحور البالغ 0,719 إلى إجماع أفراد العينة إزاء هذه النتيجة. وتراوحت المتوسطات الحسابية لجميع فقرات المحور(الثلاث والعشرون ) بين الحد الأدنى 3,35 وهي درجة متوسطة من توافر الفقرة على وفق المقياس المعتمد في هذه الدراسة، التي تنص على:(**الخوف من الفشل عند تجريب كل جديد**) والحد الأعلى من توافر الفقرات البالغ 4,05 وهي درجة عالية من توافر الفقرة على وفق المقياس المعتمد في هذه الدراسة والتي تنص على: (**انعدام العدالة بالمصرف**).كما تبين من نتائج تحليل فقرات المحور الخاص بمعوقات الإبداع أن أربع فقرات فقط من أصل ثلاث وعشرين فقرة حصلن على متوسط حسابي بدرجة متوسطة على وفق المقياس المعتمد في هذه الدراسة، تراوحت متوسطاتها بين (3,35) كحد أدنى و (3,40) كحد أعلى، وبقية الفقرات التسع عشر حصلن على متوسطات حسابية بدرجة عالية على وفق المقياس المعتمد، تراوحت بين (3,43) كحد أدنى و (4,05) كحد أعلى. إذ أن توافر معوقات الإبداع الإداري أكبر بكثير من توافر مقومات الإبداع الإداري بحسب النتائج التي أظهرتها المتوسطات الحسابية لكل محور من المحاور.

يتضح مما سبق وجود مكامن ضعف في عدد من مقومات الإبداع تتركز في الآتي:

- المناخ التنظيمي الداعم للإبداع.
- تسهيل الهيكل التنظيمي لاستخدام التقنيات الحديثة.
- إتاحة القدر اللازم من اللامركزية على مستوى المنظمات .
- دعم التوصيف الوظيفي لدافعية الإبداع لدى المديرين في المصارف التجارية المبحوثة.
- اهتمام الإدارة العليا بتدريب العاملين على أساليب التفكير الإبداعي.
- دعم الإدارة لمشاركة العاملين في المصرف في صناعة القرارات لتشجيع الإبداع الإداري.
- استخدام أسلوب فرق العمل بالمصرف بما يحقق الإبداع الإداري.
- منح الحوافز المادية والمعنوية المناسبة للمبدعين في العمل المصرفي.
- مراعاة الجانب الإنساني للعاملين بالمصرف من قبل الإدارة.
- تفويض الصلاحيات الكافية للمرؤوسين.
- تقديم الخدمات والأفكار الجديدة بأسلوب إبداعي.

أما مكامن الضعف في بعض عوامل الإبداع فتتمثل في الآتي:

- غياب الميل لتقديم أساليب جديدة لأداء الأعمال بغير تردد.

– عدم امتلاك قدرات على توقع مشكلات العمل قبل حدوثها.لدى أفراد العينة من المديرين.

– عدم السعي للتميز في أداء الأعمال عن بقية المصارف المشابهة.

أما معوقات الإبداع فتظهر نتائج التحليل أنها جميعا تشكل مكامن ضعف في الإبداع الإداري لدى المديرين في المصارف التجارية المبحوثة.

**7. اختبار الفرضيات:** سيتم أختبار جميع الفرضيات عند مستوى الدلالة (0,05).

**الفرضية الرئيسة:** وتتضمن فرضيتي الإثبات والنفي الآتيتين:

Ho: لا تهتم المصارف التجارية المبحوثة بالإبداع الإداري لدى مديريها بدرجة عالية .

H1 : تهتم المصارف التجارية المبحوثة بالإبداع الإداري لدى مديريها بدرجة عالية .

لاختبار الفرضية الأولى قام الباحثين باحتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحاور المتعلقة بالإبداع الإداري لدى المديرين والمتوسط العام للمحاور الثلاثة (المقومات والعوامل والعوائق)، وذلك لمعرفة درجة موافقة الأفراد على أهمية تلك المحاور كما تم اختبار دلالات الفروق بين هذه المتوسطات وبين متوسط المقياس الخماسي المستخدم في هذا البحث (3) وذلك باستخدام اختبار **t–test** ، وذلك للحكم على درجة الموافقة،إذ يعد الفرق دالا إحصائيا إذا كانت قيمة **t–test** عند مستوى معنوية (0,5) أو أقل،الأمر الذي يؤكد درجة الموافقة في حين إذا كانت قيمة مستوى الدلالة اكبر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة (0,05), فإن ذلك يشير إلى أن موقف المبحوثين إزاء ذلك المحور لم يكن واضحاً, والجدول الآتي يوضح نتائج هذا الاختبار:

**جدول05: اختبار ( t–test ) للعوامل المؤثرة على الإبداع**

| م | العوامل المؤثرة بالإبداع | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | | | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | الوزن النسبي | T | |
| 1 | مقومات الإبداع | 3,2849 | .90425 | 65,70 | 2,44 | .018 |
| 2 | عوامل الإبداع | 3,4871 | .81647 | 69,74 | 4,62 | .000 |
| 3 | معوقات الإبداع | 3,6783 | .71894 | 73,56 | 7,31 | .000 |
| | القيمة الكلية للإبداع | 3,489 | .353 | 69,78 | 7,09 | .000 |

**–المصدر: اعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الاحصائي**

أظهرت نتائج اختبار ( t-test ) في الجدول (11) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط محور مقومات الإبداع كمحدد من محددات أهمية الإبداع لدى المديرين، والذي بلغت قيمته (3,28) والقيمة المتوسطة لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم في هذه الدراسة (3) وتؤكد ذلك قيمة t المحسوبة (2,44) عند مستوى الدلالة (0,018) وهو أصغر من مستوى الدلالة المعتمد(0,05) مما يدل على اهتمام المصارف التجارية اليمنية بمقومات الإبداع الإداري.وبلغ الوزن النسبي لمحور المقومات (65,70%) إلا إن توافر هذه المقومات كان بدرجة متوسطة على وفق المقياس المعتمد في هذه الدراسة، كما تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط محور عوامل الإبداع كمحدد من محددات الاهتمام بالإبداع لدى المديرين، والقيمة المتوسطة لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم في هذه الدراسة (3) وتؤكد ذلك قيمة t المحسوبة (4,62) عند مستوى الدلالة (0,000) وهو أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0,05). وتدل المتوسطات الحسابية على أن توافر عوامل الإبداع بدرجة عالية (3,49) وقريبة من الدرجة المتوسطة على وفق المقياس المعتمد،إذ بلغ الوزن النسبي لمحور العوامل (69,74%). في حين تتوافر معوقات الإبداع بدرجة أعلى،إذ بلغ متوسطها الحسابي(3,68) وهو أعلى من القيمة المتوسطة لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم في هذه الدراسة (3) مما يدل على عدم اهتمام المصارف التجارية اليمنية المبحوثة بالإبداع الإداري لدى مديريها. وتؤكد ذلك قيمة ( t ) المحسوبة (7,31) عند مستوى الدلالة (0,000) وهو أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0,05).إذ بلغ الوزن النسبي لمحور المعوقات (73,56%). وتدل المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية على أن درجة توافر معوقات الإبداع عالية، وهي تفوق درجة توافر مقومات الإبداع وعوامل الإبداع. وتؤكد هذه النتيجة قيمة ( t ) المحسوبة (7,09) عند مستوى الدلالة (0,000) وهو أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0,05). وعليه يمكننا **قبول فرضية النفي** التي تنص على أنه:" لا تهتم المصارف التجارية المبحوثة بالإبداع الإداري لدى مديريها بدرجة عالية." **وعدم قبول فرضية الإثبات** التي تنص على أنه: " تهتم المصارف التجارية المبحوثة بالإبداع الإداري لدى مديريها بدرجة عالية ."

## 8. النتائج والتوصيات:

### 8.1. النتائج:

في ضوء تحليل متغيرات الدراسة وفرضياتها توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

-إن هناك ضعفا في اهتمام القيادات الإدارية العليا في المنظمات المصرفية المبحوثة بمسألة الإبداع الإداري، وقد يعزى بعض ذلك إلى عدم إدراكهم لأهميته.

-هناك ضعف في مستوى توافر مقومات الإبداع الإداري، يقابله توافر عال لعوائق الإبداع.

-توافرت عوامل الإبداع الشخصية لدى أفراد العينة من المديرين بدرجة عالية وإن كانت أقرب إلى الدرجة المتوسطة (متوسطها الحسابي 3.49)،عدا عامل المخاطرة الذي توافر بدرجة متوسطة لدى أفراد العينة.

-هناك وجود مرتفع لعوائق الإبداع الإداري في واقع المنظمات المصرفية المبحوثة، معبر عنه بالمتوسط الحسابي العام لعوائق الإبداع الذي بلغ (3.68) وهي درجة عالية من التوافر.

-أظهرت نتائج التحليل إمكانية أن يعزى الكثير من الضعف في واقع الإبداع الإداري في المنظمات المصرفية إلى أنظمتنا التعليمية، وضعف البرامج التدريبية الموجهة لهذا الغرض أو غيابها.

-ضعف ثقافة الإبداع الإداري لدى قيادات العمل في المصارف المبحوثة، الناتجة عن الثقافة الإدارية المنتجة لعوائق الإبداع أكثر من مقوماته.

**8.2 التوصيات:** في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحثون بالآتي:

-زيادة الاهتمام بتعزيز مقومات الإبداع في حياة المنظمات المصرفية والعاملين فيها.

-تشجيع المديرين على تنمية قدراتهم الإبداعية، من خلال تنمية عوامل الإبداع الشخصية لديهم، واستخدام التدريب كوسيلة لتحقيق ذلك.

-المعالجة السريعة لعوائق الإبداع والحد منها من خلال خفض معدلات ضغوط العمل، وزيادة الحوافز المدعمة للإبداع ، وتعميم ونشر العدالة الوظيفية، وإذابة الجمود في تنفيذ القوانين المصرفية، وإلغاء المحاباة في العمل، وتشجيع الإبداع، وتوسيع مشاركة المرؤوسين في صناعة القرارات.

-تنظيم دورات تدريبية مكثفة للقيادات الإدارية لزيادة ثقافتها الإبداعية، وتنمية مفاهيمها للجوانب المختلفة من العملية الإبداعية، والآثار الايجابية لهذه العملية على الأهداف والنتائج المرجوة.

-دعم مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات،واستخدام أسلوب فرق العمل المصرفي،ليساعد على تهيئة مقومات دعم الإبداع الإداري.

-منح الحوافز المادية والمعنوية المشجعة لإبداع الأفراد وفرق العمل، والاتجاه نحو استقطاب المبدعين في العمل المصرفي للعمل في الإدارات المختلفة.

-اعتماد الإبداع كأحد مقاييس فرص الترقية لشغل الوظائف في العمل المصرفي.

-زيادة في تفويض السلطة،وإعطاء صلاحيات كافية للمرؤوسين بما يساعدهم على تعزيز قدراتهم في التفكير في العمل والإبداع فيه.

-الاهتمام بالأفكار الجديدة والحديثة التي يقدمها الأفراد وتشجيعهم على ذلك.

-البحث في إمكانيات استحداث قسم ضمن إدارة شؤون الأفراد يهتم بالإبداع والمبدعين في العمل ويقدم لهم التسهيلات اللازمة لذلك.

- إدخال الإبداع ضمن المناهج الدراسية في المدارس والمعاهد والجامعات والمراكز البحثية، وتطوير مناهج التعليم العام والجامعي بما يتناسب وتنمية الشخصية المبدعة وتشجيع المبدعين من الطلاب والمدرسين وتقديم لهم الدعم اللازم ليكونوا نموذجا يحتذي به الجميع.

## الهوامش والمراجع :


1- WWW. GOOGLE. .com. John Kay (2007) (foundation of Corporate Success ) Search of Amazon.

2 E. Herman, Kenexa Research Institute www.kenexa.com Copyright Kenexa ®, 2009 2 sources (هيرمان.إي ،www .kenexa .com: 2009)

3-جحلان، نور سالم(1997م)، **أثر المناخ التنظيمي على إبداع الموظفين في المنظمات الحكومية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

4-الشقحاء، عادل بن صالح(1424هـ)،**علاقة الانماط القيادية بمستوى الإبداع الإداري**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نائف للعلوم الامنية، الرياض.

5-السويطي، إسماعيل (2009). واقع الإبداع الإداري لدى المصارف العاملة في الضفة الغربية، مؤتمر علمي: إدارة منظمات الأعمال، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان.

6-النتيفات ، محمد بن عامر(2006)، المتغيرات التنظيمية وعلاقتها بالإبداع الإداري في الأجهزة الأمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نائف للعلوم الأمنية، الرياض.ص

7- العازمي،محمد بزيغ حامد(2006م)،**القيادة التحويلية وعلاقتها بالإبداع الاداري**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نائف للعلوم الامنية، الرياض.

8- الحيالي احمد مؤيد عطية و آل مراد نجله يونس محمد(2008) مؤشرات نجاح نظام المعلومات الإدارية ودورها في الإبداع والتميز، العراق،الموصل.

9- بن نذير نصرالدين ومنصوري الزين(2008م) الإبداع كمدخل لاكتساب ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الأعمال،الجزائر.

10– محمود حسن جمعة، وحيدر شاكر نوري: **تأثير القيادة الإدارية الناجحة في تحقيق الإبداع الإداري** (دراسة تطبيقية لآراء القيادات العليا في جامعة ديالى)مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، السنة الرابعة والثلاثون – العدد 90، 2011م،ص ص194-214

11- عاطف عوض: **أثر تطبيق عناصر الإبداع الإداري في التطوير التنظيمي(دراسة ميدانية على العاملين** في مؤسسات الاتصالات الخلوية في لبنان)مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد - 29 العدد الثالث 2013 -ص ص197-244

12- عالية جواد محمد علي: **دور السلوك الابداعي للافراد في تحقيق ريادة المنظمات الحديثة** دراسة استطلاعية في الشركات العامة للصناعات الصوفية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ،جامعة بغداد، بغداد، المجلد 22 العدد 98 ،2014،ص 316-335

13- معراج، قدري أحمد: أثر التمكين الاداري على الابداع التنظيمي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة ، الجزائر،2015م.

)-14Prakhurst( م1993 ،

-15 Hamby, A,s. (1993), Oxford Advanced Leaner's, Dictionary of Current English, Oxford University Press London. ,:p349

-16 Durbin , j , R.(1984), Research in education , 4th ed , South Western publishing, New York. :p194

-17 Earn, J, R (1993) Organization Theory, Macmillan Publishing, Co.,New York. 108

**-**18 Robbins,S,P. (1998),Organization Behavior: concept, controversies and application, 8th ed :105.

19-Torrance, E.P.(1993).The nature of creativity as manifest testing.New York: Press Syndicate of the university of Cambridge :46

**20-**Soo, Christine; Timothy Devinney; David Midglers; Anne Deerin,(2002), Knowledge Management: Philosophy, Processes, and Pitfalls, California Management Review,Vol. 44, No.4, PP: 129-150

**20-** مامون ندىم عكروش و سهير ندىم عكروش (2004م) تطوير المنتجات الجديدة، الأردن : دار وائل للنشر،عمان.ص10 .

**21-** نصر الدين والزين، الإبداع كمدخل لاكتساب ميزة تنافسية مستدامة في منظمات، مرجع سابق،ص17 .

**22-** بيتر دروكر ،(1988م) التجديد والمقاولة: ممارسات و مبادئ ، ترجمة حسين عبد الفتاح،الأردن : مركز الكتب الأردني. اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (أسكوا) (2002)،قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من منطقة الاسكوا الأمم المتحدة، نيويورك .ص131.

**-24**Christensen, C. M. & Raynor. M. E.,(2003) The Innovator's Solutions: Creating And Sustaining Successful Growth, Boston, Harvard School Press.p7

25- الحيالي وآل مراد، مؤشرات نجاح نظام المعلومات الإدارية ودورها في الإبداع والتميزمرجع سابق:ص 17.

26-(الحيالي وآل مراد، مرجع سابق: ص17 .

**-27**Christina Patterson، Christina Patterson(2004), INDIVIDUAL AND ORGANIZATIONAL CREATIVITY, Halifax, Nova Scotia, Canada, (www.google.com

28- سيزلاقي اندرو ووالاس ومارك.ج.(1991م) السلوك التنظيمي والأداء،ترجمة علي محمد عبدالوهاب، معهد الإدارة العامة، الرياض.: ص54 .

29- الحسنيّة, سليم،(1997م) **آراء الطلبة الجامعيين حول طرائق دراستهم في المرحلتين الثانوية والجامعية** دراسة ميدانية في جامعة حلب (1991-1995)، مجلة بحوث جامعة حلب، العدد 20.ص26.

-30 David, Hughes, G.(1998) Add Creativity to your decision processes( www.google.com).p4

31- الفاعوري، رفعت(2005) **إدارة الإبداع الإداري،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات** ، مصر، القاهرة.

32– الصافي، عبد الله،(1421هـ) التفكير الإبداعي بين النظرية والتطبيق، جازان، نادي جازان الأدبي،ط1.ص92.
33– المعاني،أيمن عودة،(1990) أثر الولاء التنظيمي على الإبداع الإداري لدى المديرين في الوزارات الأردنية رسالة ماجستير،الجامعة الأردنية،عمان. ص46.
34– أبو فارس،محمد عودة(1990م) الإبداع الإداري لدى العاملين في المؤسسات الأردنية، رسالة ماجستير ،الجامعة الأردنية،عمان.ص39
35– العميان، محمود ( 2005 )السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان.ص 393.
37-(عبدالفتاح،نبيل عبدالحافظ:(1995) مهارات التفكير الابداعي وعلاقتها بعملية اتخاذ القرارات، مجلة الاداري،السنة(17) عدد(60)، مسقط:ص 49.و هيجان،، عبدالرحمن احمد(1999)معوقات الابداع الاداري في المنظمات السعودية، مجلة الادارة العامة، المجلد(35) العدد(1): ص14.
38– المعاني،أيمن عودة،(1990) أثر الولاء التنظيمي على الإبداع الإداري لدى المديرين في الوزاراتالاردنية، مرجع سابق،ص 46.

# أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على نمو الإقتصاد الجزائري

***The impact of foreign direct investment on the growth of the Algerian economy***

**أ. مومني لمياء**

كلية العلوم الإقتصادية, التجارية وعلوم التسيير

( مخبر تسيير المؤسسات ) جامعة سيدي بلعباس الجزائر

lamia1989.m@gmail.com

**أ.د.بن سعيد محمد**

كلية العلوم الإقتصادية, التجارية وعلوم التسيير

( مخبر تسيير المؤسسات ) جامعة سيدي بلعباس الجزائر

benssaide@yahoo.fr

**الملخص:**

الإستثمار الأجنبي المباشر مصدر حيوي للنمو الإقتصادي, يجلب الإستثمارات الرأسمالية, التكنولوجيا, المعرفة والمهارات اللاّزمة. نهدف من خلال هذا البحث, إلى محاولة إيجاد أثر إيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر. تبنت العديد من السياسات والإصلاحات في شتى الميادين لجذب الإستثمار المباشر داخل البلاد كما وفرت فرصا استثمارية لتحسين رؤية المستثمر الأجنبي. نظرا لطبيعة الموضوع, تم الاستناد على المنهج الإستقرائي التحليلي من خلال ملاحظة نتائج التذبذبات في حجم تدفقاته للبلد المضيف وما تأثيره آنذاك على الإقتصاد المحلي, أما المنهج الكمي استعمل في الدراسة القياسية لإيجاد العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي في الجزائر باستخدام البرنامج الإحصائي **Eviews7.1**.

معدل الناتج المحلي الاجمالي, سعر الصرف الفعلي الحقيقي, الصادرات, الواردات, الإستثمار الأجنبي المباشر, القروض الممنوحة للقطاع الخاص, كلها متغيرات مفسرة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي, استعملنا نموذج الإنحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى اعتمادا على بيانات سنوية من البنك الدولي خلال الفترة **1992–2010**. بناءا على هذا, خلصنا إلى أن المتغيرات المفسرة, معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي, الواردات ومعدل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر جاءت موجبة وغير معنوية احصائيا وبالتالي لها تأثير ضعيف على النمو في الإقتصاد الجزائري, في حين الصادرات وسعر الصرف الفعلي الحقيقي والقروض الممنوحة للقطاع الخاص جاءت سالبة ومعنوية احصائيا .

**الكلمات المفتاحية:** الإستثمار الأجنبي المباشر, البلد المضيف, النمو الإقتصادي, العولمة, الإصلاحات الإقتصادية, الجزائر

**Abstract** :

Foreign Direct Investment is a vital source of economic growth, brings a capital investment, technology, knowledge and skills. This study aims to examine the positive impact of foreign direct investment on economic growth in Algeria. has adopted a number of policies and reforms in various fields to attract foreign direct investment into the country has also provided attractive investment opportunities to improve the foreign investor's vision. Due the nature of the subject, the analytical inducative approach was based on a note of the results of fluctuations in the volume of its inflows to the host country and what it then affected the local economy. the quantitative approach was used in the standard study to establish the relationship between foreign direct investment and economic growth in Algeria using statistical software **Eviews7.1**. The rate of gross domestic product, real effective exchange rate, exports, imports, the rate of FDI flows, credit to private sector, all variables explained proportion to GDP. We used a multiple regression model a least squares using annual data from the world banque during the period **1992-2010**. Based on this, we concluded that the variables that explain growth rate of gross domestic product, imports and the rate FDI inflows were positive and statistically significant impact on the weak growth in the Algerian economy.Exports and real effective exchange rate was statistically significant negative, credit to private sector were negative and statistically significant.

**Key words** :Foreign Direct Investment, the host country, Economic Growth,Globalization, Economic reforms, Algeria.

**مقدمة :**

لا شيئ يشغل المفكرين, السياسيين والإقتصاديين في أنحاء العالم أكثر من الحديث أو الكتابة عن القرن الحادي والعشرين, وكثيرا ما يثير التساؤل: لماذا هذا الإهتمام, أليس القرن الحادي والعشرين قرن مثل الذي سبقه ؟ فمن الذي يتصفح التاريخ يجد أن العالم شهد تغيرات في نهاية كل قرن, ومع ذلك فالقرن الحادي والعشرين بالنسبة للعالم يملك قوة ذاتية يؤثر بها في غيره من التواريخ والأحداث, حيث تتميز بدايته بتحولات دولية و إقليمية ومحلية, كما اتسم ببروز مفاهيم جديدة كإقتصاد السوق, الخصخصة, الإنفتاح, العولمة على حساب مصطلحات أخرى مثل شرق غرب, شمال جنوب, العالم الثالث...كل ما يدور في العالم هو معركة إيديولوجية, سياسية, إقتصادية وثقافية كبرى تدور تحت غطاء العولمة, حيث تباينت الآراء ومواقف الباحثين فمنهم من يعتبرها حقيقة لا مجال للإختيار, وهناك من يراها ضرورة للتفاعل معها بأخذ الإيجابيات وتفادي السلبيات يعني الإندماج مع الوقاية لأنها تأتي بفرص استثمارية ومعرفية ومن جهة أخرى تأتي بمخاطر سياسية, إقتصادية و ثقافية. إذن إختزال العولمة في الفرص دون المخاطر خطأ و اختزالها في المخاطر دون الفرص خطأ أيضا .[1]

مهما يكن من أمر, فإن الجزائر كغيرها من الحكومات في البلدان النامية تأخذ بهذا الزعم وكأنها مسلمة ثابتة تسابقت نحو الإنفتاح

على السوق العالمية خاصة وهي على مشارف إنهاء المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة مما يعزز من تواجد رأس المال الأجنبي في صورة إستثمارات أجنبية مباشرة, حيث قامت بتصميم العديد من برامج الإصلاح والتي تهدف إلى تحسين كفاءة نطاق المالية المحلية, إزالة العوائق الهيكلية, كما أبرمت العديد من الإتفاقيات والمعاهدات الدولية وقامت بإصدار قوانين خاصة بالإستثمار الأجنبي, منحت كل الإمتيازات, حيث الكثير من الإقتصاديين تبنوا هذه المسلمة معتقدين بصحتها. عرفت تدفقات الإستثمار المباشر العالمية للفترة **1991–2009** ارتفاعا ب **25 %** , الدول النامية ظهرت بزيادة قدرها **22 %** بالأسعار الثابتة, أما التدفقات إلى البلدان الفقيرة ما يقارب **5 %** من الناتج المحلي الإجمالي .

هناك اعتقاد واسع بين واضعي السياسات أن الإستثمار المباشر يوفر الموارد اللازمة للبلدان النامية بكثير مثل رأس المال, التكنولوجيا, المهارات الإدارية, القدرة الريادية, العلامات التجارية والوصول إلى الأسواق وخلق فرص العمل لمواجهة حالة الفقر في بلدانها وبالتالي يعزز التنمية, كما أن معظم البلدان النامية تدرك القيمة المحتملة للإستثمار المباشر, حيث توجد العديد من البحوث التي أجريت للإستثمار الأجنبي المباشر أن لها أثر إيجابي على النمو الإقتصادي وهذا ما يؤشر بأن الدولة المعنية بالدراسة هيئت بيئة إستثمارية جذابة وذلك لإستقطاب نسبة هامة من تدفقات الإستثمارات الواردة إليها .

وبناءا على ما سبق, تدور **إشكالية الدراسة**: هل الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر تمكنت من جذب نسبة هامة من تدفقات الإستثمارات المباشرة و كانت وفق طموحات الحكومة الجزائرية ؟ وهل أثرت بشكل مباشر هذه التدفقات الواردة من الإستثمارات المباشرة على النمو في الإقتصاد الجزائري ؟

يمكن طرح **التساؤلات الفرعية** الآتية :

**1-** ما حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ؟

**2-** هل نجحت الجزائر في جلب الإستثمارات المباشرة بعد إصدارها العديد من الحوافز والضمانات وإعادة النظر في الأنظمة الجمركية ؟

**فرضيات الدراسة :**

**1-** تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لها تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي .

**2-** الصادرات لها تأثير إيجابي على النمو الإقتصادي .

**3-** القروض البنكية تساعد في جلب الإستثمارات المباشرة .

**4-** يستجيب المستثمر الأجنبي للبلد الذي تنخفض فيه العملة .

**هدف الدراسة :**

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى محاولة إيجاد أثر إيجابي للإستثمار المباشر على النمو الإقتصادي في الإقتصاد الجزائري باعتبار الجزائر اتخذت العديد من المجهودات لتحسين رؤية المستثمر الأجنبي والدخول فعلا للإستثمار في القطاعات لإقتصادية, حيث تتجلى أهمية الدراسة كون أن الإستثمار المباشر يعد من آليات العولمة الإقتصادية ويلقى اهتماما كبيرا وتنافسا من طرف حكومات العالم .

**منهج الدراسة :**

نظرا لطبيعة الموضوع, تم الإستناد إلى المنهج التحليلي الإستقرائي من خلال ملاحظة النتائج وتحليلها, أما استعمال المنهج الكمي من خلال الدراسة القياسية لأثر الإستثمار المباشر على النمو في الإقتصاد الجزائري من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (**Eviews7.1**)

قسمنا الدراسة إلى **جزئين**:

**أولا** : تحليل تجربة الجزائر في الإستثمار الأجنبي المباشر .

**ثانيا** : محاولة قياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر .

## 1/ تجربة الجزائر في الإستثمار الأجنبي المباشر :

بعد الموجات العارمة من التطورات الجذرية والتحولات العميقة في المجالات السياسية, الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية والهيكلية والتنظيمية التي اجتاحت بلادنا خلال فترة التسعينات التي مستها في الصميم. إلا أن الدولة الجزائرية قامت بالعديد من الإصلاحات الهيكلية و الترتيبات التي عززت نجاحها الإرتفاع المستمر لأسعار النفط قبل الأزمة المالية العالمية والتي تهدف في مجملها إلى تحقيق جملة من الغايات أهمها :

- الإنتقال بسرعة من إقتصاد مخطط مركزيا مسير إداريا إلى اقتصاد حر, ومن تجارة مقيدة إلى تجارة محررة من العراقيل الإدارية و القيود التعريفية و الجمركية إضافة إلى فتح المجالات أمام المبادرات الحرة .
- تسهيل وتطوير حركة إنتقال رؤوس الأموال, الأشخاص والممتلكات بين الدول قصد الإستثمار فيها بكل حرية و في القطاعات المختلفة.

### * متابعة تطور الإستثمار المباشر في الجزائر :

تعد تدفقات الإستثمار المباشر مؤشر جيد لمعرفة مدى توافد المستثمرين الأجانب إلى الجزائر, لذا سوف نبين ذلك من خلال الإحصائيات الآتية حول مستويات الإستثمار الأجنبي المباشر ومدى إستجابتها للإجراءات المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية .

**الشكل رقم (01): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000–2014)**

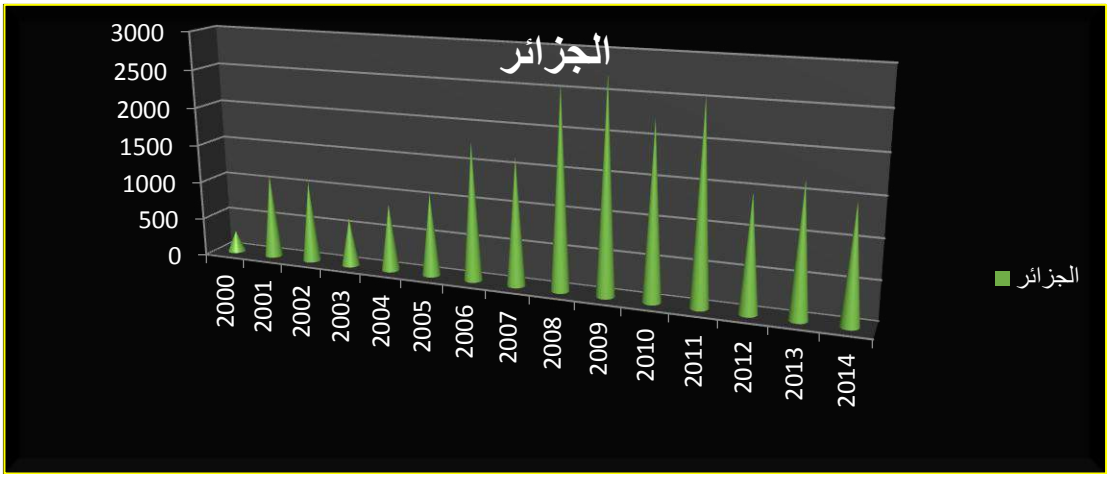


**المصدر** : **www.unctad.org** ( **بتصرف**)

حددنا فترة تحليل حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة **2000–2014**, حيث تزامنت مع التطبيق لسياسات التحرير المالي .

حسب الشكل رقم (**01**) نلاحظ أن :

شهدت تدفقات الإستثمار المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة **2000 – 2005** متدنية, في حين أنها خلال الفترة **2006** إلى **2012**, تحسنت بشكل كبير رغم تداعيات الأزمة المالية العالمية عام **2007**, وهذا راجع إلى أن الجزائر معظم إستثماراتها مرتبطة بقطاع النفط والذي يعرف تأرجحات دولية تؤثر بشكل كبير على مداخيل الجزائر .

- الجزائر سجلت قيمة منخفضة جدا عام **2000**, بقيمة **280مليون دولار**, إلا أنها في تحسن مقارنة بما كانت عليه في فترة التسعينات التي انعدمت فيها تدفقات الإستثمارات المباشرة خاصة في عامي **1994و 1995** حيث عاشت الجزائر عزلة غامضة أكثر من **10 سنوات** وقاست من أزمة اقتصادية حادة ومزمنة, انعكست بإنكماش مس كل قطاعات الإنتاج, وتفاقم تدهور مؤشرات التنمية البشرية الذي عكسته الأوضاع المأساوية آنذاك.
- الجزائر انتعشت استثماراتها بداية عام **2001**, والتي بلغت قيمة **1108 مليون دولار** إلا أنها بقيت في نفس وتيرة الإنخفاض حتى عام **2007**, ومن ثم سجلت تحسنات ملحوظة, كما سجلت أعلى ارتفاع عام **2009** بقيمة 2746 **مليون دولار** .
- الجزائر انتعشت استثماراتها بداية عام **2001**, والتي بلغت قيمة **1108 مليون دولار** إلا أنها بقيت في نفس وتيرة الإنخفاض حتى عام **2007**, ومن ثم سجلت تحسنات ملحوظة, كما سجلت أعلى ارتفاع عام **2009** بقيمة **2746 مليون دولار** .

...**10 سنوات** من العزلة عاشتها الجزائر غيرت جهود رئيس الجمهورية وما تضمنه البرنامج الإنتخابي للسيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في رئاسيات **أفريل 1999**, والذي نورد بعض النقاط التي تهم المجال الإقتصادي المتعلقة بتشجيع الإستثمارات الوطنية والأجنبية وذلك بتوفير الإستقرار السياسي على رأس القائمة عبر ما يسمى **بالوئام المدني والمصالحة الوطنية**, إضافة إلى البرامج الإقتصادية[2] المتمثلة في الآتي:

- ✓ ضمان التنمية الإقتصادية: كما نعرف أن الإقتصاد المتردي خلال الثمانينات ساق الجزائر أكثر إلى التبعية إلى الخارج, كذلك انهيار الأسواق البترولية خلال النصف الثاني من العشرية مما أدت إلى وضعية متسمة بالإختلالات العميقة في توازنات الحسابات الخارجية والمالية العمومية. عام **1994** دخلت الجزائر حالة العجز عن الدفع الخارجي مما أدى إلى إعادة جدولة الديون وتنفيذ برنامج التعديل الهيكلي. نتج عن تدابير هذا البرنامج حبس التضخم, التقليل من العجز الحكومي, إعادة تكوين قدر احتياطي من الصرف, إلا أن هذا الإستقرار عاد إلى تقهقر مستمر خاصة في الإنتاج الصناعي, قطاع البناء والأشغال العمومية وتدهور القدرة الشرائية ودخول فئات عريضة من المواطنين خانة الفقر .

تم اعتماد إصلاحات قصد ترقية اقتصاد منفتح و خاضع لآليات السوق, إلا أنه يتم توفير الشروط الهيكلية والتنظيمية لنجاح تثمير الموارد الوطنية والتي يتطلبها التحرير الكلي للطاقات والإنسجام تدريجيا مع متطلبات العولمة .وهذا ما استوجب توجيه المسعى الإقتصادي لتوفير هذه الشروط والتي تبعث نمو اقتصادي دائم .

✓ تعزيز الإطار العام لسير الإقتصاد الوطني مع الحرص على ترتيب الأولويات الآتية :

**1–** المحافظة على التوازنات لتوفير الشروط للزيادة في التحكم في النفقات العمومية, وتطوير الأعمال بهدف تلافي التكاليف الباهضة الناجمة عن قلة نضج المشاريع وافتقارها للتنسيق وقلة الإهتمام بصيانة الإستثمارات العمومية .

**2–**إدخال تعديلات على المنظومة الجبائية ثم توجيه الإدخار توجيها أفضل نحو المشروعات المنتجة, كما يجب تنظيم المصالح الجبائية وتحقيق نجاعتها .

**3–**إدخال التغيير على المنظومة المصرفية لجعلها أداة فعالة لجمع الإدخار وتخصيص الموارد والتي ينبغي أن تكون وفق غايات اقتصادية .

**4–**مكافحة مظاهر البيروقراطية التي تثقل حركة الإستثمار, وذلك بالعمل على إدخال الأخلاق, التكيف مع طرق التسيير الجديدة واعتماد وسائل المراقبة الفعالة .

**5–**تطوير أدوات جمع الإعلام الإقتصادي والإحصائي المؤتمن .

✓ إعادة هيكلة القطاع العمومي الإقتصادي وإنعاشه :

تعد خصائص السوق الجزائرية وموقع الجزائر الجغرافي, حيث القطاع العمومي الإقتصادي يشكل جهاز لما له من قيمته وقدرته التقنية والصناعية المعتبرة . كل هذا من شأنه يمكن القطاع من أن يجد لدى الشركاء الأجانب منفذ إلى السوق الدولية قصد التكيف التكنولوجي والتجارة الخارجية .

ويجبذ العمل وفق مقتضيات سياسة اقتصادية تخدم الإندماج الإقتصادي وتعبئة الموارد والتقدم التكنولوجي, مما لا ينبغي النظر إلى الخصخصة كفاية بحد ذاتها و إنما هي وسيلة لإعادة هيكلة القطاع العمومي حيث تزيد في نمو الموارد المالية الموظفة وتشجيع استثمار الخواص والإستثمار المباشر مع تحسين النتائج والحفاظ على مناصب شغل دائمة . كما أن القطاعات التي تملك حظوظ أكبر في النمو هي قطاع المحروقات والبتروكيمياء, حيث يزخر بطاقات هائلة تمكن هذا القطاع من التوسع الذاتي و التكامل الصناعي كما يتعين تشجيع القطاع الصناعي بإستئناف تنفيذ البرامج في مجال البناء والأشغال العمومية . إذن لا بد من تكييف الأعمال في الإتجاه الذي تبرره المؤشرات الواعدة حتى يتسنى تعزيز موقف الدولة وقدرتها في التفاوض الدولي .

✓ تشجيع الإستثمار الخاص والصناعة الصغيرة والمتوسطة .

✓ ترقية الفلاحة وتعزيز شبكات الري والتحكم في استعمال الموارد المالية .

- ✓ التهيئة العمرانية والمنشآت الأساسية .
- ✓ قطاع الخدمات : يساهم بصفة حاسمة في إثمار الموارد من خلال تقديم الدعم للنشاطات المنتجة و مصدرا هاما لفرص العمل وتحسن ظروف المعيشة .كما على الدولة أن تساعد على تطوير قطاع الخدمات من أجل تخفيف العبئ الإداري لذا ينبغي القضاء على السلوكات التي تعيق نمو النشاطات وحرية المنافسة .

ورغبة من الجزائر في تشجيع وضمان الإستثمارات القادمة إليها, تم إصدار أحكام تؤطر المجالات الصناعية, التجارية والإقتصادية وميادين الإستثمار خاصة, و انضمت إلى العديد من الإتفاقيات الدولية .

– البرنامج الإقتصادي لرئيس الجمهورية كان بمثابة المحفز لتوافد الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر,كما يلقب رئيس الجمهورية بالأب الروحي للإستثمارات, حيث منذ وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم عام **1999**, تبنى سياسة منفتحة على الإستثمارات, وعرفت هذه التدفقات انتعاشا في عام **2001**, حيث ارتفعت من **208 مليون دولار** عام **2000** إلى **1108 مليون دولار** عام **2001** ما يدل على نجاح البرنامج الإقتصادي, حيث شهدت الجزائر منذ **2001** تعديلات في قانون الإستثمار قصد التسهيل على المستثمرين الجزائريين العرب والأجانب الدخول إلى سوق الإستثمار بالجزائر, وآخر هذه التعديلات الأمر المؤرخ في **15 جويلية 2006** المعدل والمتمم للأمر المتعلق بتطوير الإستثمار المؤرخ في **20 أوت 2001** والذي يتيح عدة امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب على أساس المساواة, كذلك يمكن لكل مستثمر سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا أن يقيم مشروع استثماري سواء من خلال إنشاء كيان قانوني بإسمه الشخصي خاضع للقانون الجزائري من الرأسمال المقيم أو غير المقيم, أو من خلال المساهمة في رأس مال مؤسسة قائمة في شكل مساهمات نقدية أو عينية أو استعادة النشاطات في إطار الخصخصة الكلية أو الجزئية .

– مع بداية عام **2001** عرفت الجزائر استقطابا هاما لرؤوس الأموال العربية, و ما ميز هذا العام حدثين بارزين فوز شركة **أوراسكوم** المصرية بالرخصة الثانية للهاتف النقال رغم منافسة العديد من الشركات الأوروبية والغربية لها, حيث كان قبل عام **2001** من الصعب الحصول على شريحة للهاتف النقال, حتى و إن حصلت عليها بمقابل جد مرتفع, لكن مع دخول الإستثمارات العربية هذه السوق ووصول إلى المنافسة أصبحت شريحة الهاتف شبه مجانية وسعر الوحدة الهاتفية في تقلص مستمر, ورغم المشاكل التي واجهتها أوراسكوم الجزائر في بداية نشاطها الإستثماري بالجزائر مثل مشكل المقر الذي عانت منه, إلا أنها استطاعت تحقيق أرباح كبيرة التي قدرت بمئات الملايين من الدولارات, وفاق عدد مشتركي جازي **13 مليون مشترك** عام **2007**, مما شجعها للإستثمار في قطاعات أخرى كقطاع الإسمنت حتى فاق حجم استثماراتها **2.7 مليار دولار** وتم تسويق نجاح **أوراسكوم الجزائر** كنموذج لحجم الأرباح التي قد يحصل عليها المستثمرون العرب و الأجانب في السوق الجزائرية. ثم تلتها بعد ذلك الشركة

الوطنية للإتصالات الكويتية " **نجمة** " لدخول المنافسة وشراء الرخصة الثالثة للهاتف النقال, وأدى التنافس بين المتعاملين الثلاث جازي, نجمة وموبيليس إلى تخفيض أسعار شرائح الهاتف النقال وتقديم تقنيات تكنولوجية متطورة, و ارتفع عدد المشتركين من **54 ألف** عام **2000** إلى **27 مليون مشترك** في عام **2007** الى أكثر من **45 مليون** مشترك عام **2014**, منهم **8 مليون** في الجيل الثالث, ووصلت نسبة تشبع السوق الجزائرية **85** % مما أهلتها لتحتل مرتبة ريادية في ميدان الإتصالات على مستوى العالم العربي وأفريقيا, حيث بلغ حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الإتصالات **4 ملايير دولار** كلها استثمارات عربية, نشير لنموذج آخر لنجاح الإستثمار العربي في الجزائر جسدته **شركة سيدار** السعودية التي دخلت الجزائر في عام **1998** وبدأت نشاطها الفعلي عام **1999** من خلال مشاريع صغيرة لكن المردودية كانت عالية للسوق الجزائرية دفعتها للإستثمار في مشاريع عقارية, ووصلت ربحية السوق الجزائرية إلى حدود **200**% , مما جعل الجزائر بلد مستقبل كبير للإستثمارات العربية لولا البيروقراطية .

– الحدث الثاني تمثل في تفجيرات **11 سبتمبر 2001** وبداية التضييق على رؤوس الأموال العربية في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية مما جعل الأموال العربية تبحث عن أسواق آمنة. الجزائر مع بداية خروجها من عزلة **10 سنوات**, كانت إحدى الدول المرشحة لإستقطاب جزء من هذه الأموال التي تجاوزت **800 مليار دولار** نظرا لتعطشها للإستثمارات في ميادين عديدة, وعدد سكانها كبير مقارنة بدول الخليج العربي وبالتالي تملك سوق واسعة تجعل أي مشروع جادا يعرف نجاحا مثمرا, وقد تصل نسبة الربحية في قطاع العقار حسب تقديرات خبراء اقتصاديين إلى **200** % وهي أرباح خيالية ويتم التستر عليها بالتهرب من الضرائب .

- ✓ نلاحظ أن البداية الحقيقية للإستثمارات في الجزائر كانت عربية, نظرا للعلاقات المتينة مع أمراء الخليج بحكم إقامته لفترة طويلة في الإمارات العربية المتحدة, ورغم دعوات الجزائر العديدة للمستثمرين الأوروبيين والفرنسيين للإستثمار في الجزائر, إلا أن هذه الندءات لم تجد صدى قويا لديهم, في البداية كانت الإستجابة متواضعة ومتخوفين من دخول السوق الجزائري الذي تحتكره السلع الأوروبية والفرنسية .
- ✓ الإستثمارات العربية في الجزائر انتعشت خلال الفترة **2001–2007**, إلا أنها انخفضت مع نهاية عام **2008** نظرا لأن العديد من الشركات العربية تأخرت في الحصول على التراخيص اللازمة لبداية نشاطها, كما طرحت مخاوف حول الوضع الأمني, و إشكالية تراجع الجزائر في دعم الإستثمارات الأجنبية من خلال إلزام الطرف الأجنبي بالشراكة مع طرف جزائر حصته **51** % مع إعادة استثمار جزء من الأرباح في الجزائر.
- ✓ عام **2012** تراجع قيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر من **2571 مليون دولار** عام **2011** إلى **1484 مليون دولار** عام **2012** و هذا يعكس منحنى انخفاض الإستثمارات في العالم, إلا أن الجزائر ذات

موقع جغرافي مثالي لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة .كذلك المستثمرون يفضلون اكتشاف الأسواق الأفريقية من خلال الجزائر التي تتمتع بإستقرار سياسي و اقتصادي على غرار الدول التي مسها الربيع العربي. ورغم التوجهات العامة للإستثمارات الأجنبية المباشرة تأثرت بالأزمة المالية و الإقتصادية, إلا أن الجزائر كانت من أهم الدول المستقبلة للإستثمارات, في وقت عرفت الإستثمارات بإتجاه تونس والمغرب ارتفاعا. لكن هنا ينبغي على الجزائر أن الوقت قد حان لإقامة علاقات تجارية مع الدول التي هزتها الأزمة المالية العالمية على غرار اسبانيا, إيطاليا واليونان مؤكدا أنه على الجزائر الإستفادة من مؤهلات الدول المتقدمة على المدى البعيد .

كما يتوضح أن الجزائر سجلت في عام **2012** انخفاضا بقيمة **1484 مليار دولار**, وبالتالي القيمة عرفت انكماشا معتبرا بالنظر لتداعيات الأزمة المالية العالمية, حيث تواجه انكماشا في قطاع المحروقات الذي أثر سلبا في مستويات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة وحتى الإستثمارات الجزائرية في الخارج. هنا يبرز تأثير نشاطات مجمع سوناطراك الذي يشكل أهم مصدر للإستثمارات الجزائرية في الخارج, حيث انهارت التدفقات الوافدة من الجزائر بصورة كبيرة جدا ما بين عامي **20-2012**.[3] كما يتوقع أن الجزائر لديها آفاق جيدة على المدى البعيد .

الحالة الجزائرية تثير التساؤلات ,فبعدما كانت مصنفة عام **2010** ضمن أفضل **10** وجهات لإستقبال الإستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى الأفريقي, فضلا عن تصنيفها ضمن أفضل **10** دول لإستقطاب الإستثمارات في جنوب المتوسط بنفس السنة [4], إلا أن الجزائر سجلت انخفاضا حادا عام **2012** على الرغم من توفرها على البيئة السياسية و الإقتصادية المواتية نسبيا, والصحة المالية, إذ أن البلاد لم تفلت من الإتجاه العالمي نحو الإنخفاض في تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة, والذي يرجعه مؤتمر الأمم المتحدة التجارة والتنمية أن تمركز الإستثمارات في قطاع المحروقات هو سبب الحد من كثرة توافد الإستثمارات, وقد انخفض حجم الإستثمارات المباشرة خلال السنوات الخمس الأخيرة من **2746 مليون دولار** عام **2009** إلى **2264 مليون دولار** عام **2010** لتستقر عند **1484 مليون دولار** عام **2012** لترتفع عام **2013** وتعاود الإنخفاض عام **2014** .

**2/ قياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر:**

سنحاول اختيار النموذج الملائم لهذه الدراسة, الذي يهدف إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة في مقدمة الدراسة, وفي هذا الإطار فإن النظرية الإقتصادية تشير إلى وجود أثر إيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي, وعليه فإن نموذج معادلة الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يكون وفق الصيغة التالية:

$$GDP\ t = f\ (\ GDP_{t-1}, EXPR\ t, IMP\ t, DCPS\ t, RER\ t, FDI\ t)$$

$$GDP\ t = \beta_0 + \beta_1 * GDP_{t-1} + \beta_2 * EXPR\ t + \beta_3 * IMP\ t + \beta_4 * DCPS\ t + \beta_5 * RER\ t + \beta_6 * FDI\ t + \varepsilon\ t$$

حيث المتغيرات المفسرة تتمثل في :

**GDP** : معدل نمو الناتج الحقيقي السنوي ( % ) (**Gross Domestic Product**)

$GDP_{t-1}$ : معدل نمو الناتج الحقيقي بإبطاء سنة واحدة ( % )

***EXPR*** : نسبة الصادرات إلى الناتج الداخلي الخام ( % ) ( **Exports to GDP** )

**IMP** : نسبة الواردات إلى الناتج الداخلي الخام ( % ) ( **Imports to GDP** )

**DCPS** : نسبة القروض الموزعة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام ( % ) **Credit to private sector**)

**ER** : معدل سعر الصرف الفعلي الحقيقي (**Real effective exchange rate** )

**FDI** : نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام ( % ) **Foreing direct investment to GDP**)

$\varepsilon_t$ : الخطأ العشوائي

تم اختيار هذه المتغيرات لأنها تعتبر من أهم محددات الإستثمار الأجنبي المباشر المؤثرة في النمو الإقتصادي و مؤشرات استقرار الإقتصاد الكلي, والتي يتخذها أغلب الباحثين لقياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي, لذلك قمنا بالإستناد عليها في هذه الدراسة القياسية لتحديد ما إذا كانت التدفقات الواردة من الإستثمار الأجنبي المباشر تؤثر بشكل مباشر على النمو في الإقتصاد الجزائري وبالتالي تعد كمؤشر للإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية هل كان لها مفعول إيجابي في استقطاب نسبة هامة من الإستثمارات المباشرة . الهدف الرئيسي من هذه الدراسة التجريبية هو التأكد ما إذا كان هناك تأثير إيجابي أو سلبي للإستثمار الأجنبي المباشر على النمو في الإقتصاد الجزائري وبالتالي الإصلاحات الجزائرية ساهمت في جلب الإستثمارات المباشرة.

**أ/ تقدير و اختبار النموذج بطريقة المربعات الصغرى :**

**الجدول رقم(02): نتائج الإختبار بطريقة المربعات الصغرى**

| المتغيرات المفسرة في النموذج | معاملات الإنحدار | الخطأ المعياري | اختبـــار t | الإحتمال |
|---|---|---|---|---|
| العنصر الثابـت | 16.69867 | 12.20896 | 1.367739 | 0.1965 |
| معدل نمو الناتج الحقيقي بإبطاء سنة واحدة | 0.247147 | 0.211853 | 1.166598 | 0.2660 |
| نسبة الصادرات إلى الناتج الداخلي الخام | −0.090130 | 0.075631 | -1.911700 | 0.2564 |
| نسبة الواردات إلى الناتج الداخلي الخام | 0.222001 | 0.243762 | 0.910728 | 0.3804 |
| نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام. | -0.312624*** | 0.166328 | -1.879570 | 0.0847 |
| معدل سعر الصرف الفعلي الحقيقي | -0.122810** | 0.047658 | -2.576895 | 0.0242 |
| نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام. | 0.879694 | 0.861335 | 1.021315 | 0.3237 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| معامل التحديد | | الإحصائية F-statistic | 3.378835 |
| اختبار دارين واتسون | 2.125821 | الإحتمال Prob ( F-stat ) | 0.034502 |

***معنوي عند مستوى 1 %** ، ****معنوي عند مستوى 5 %** ، ***** معنوي عند مستوى 10 %**

**( مخرجات برنامج Eviews7.1 )**

بناءا على النتائج في الجدول رقم (02), يتم كتابة معامل المتغيرات المفسرة في النموذج وفق المعادلة الآتية بطريقة المربعات الصغرى:

$$GDP=16.6986666196 + 0.247147090179*GDP(-1) - 0.0901296144873*EXPR + 0.2220006985*IMP - 0.312624389216*DCPS - 0.122810306931*RER + 0.879693689868*FDI + \varepsilon T \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots Eq(1)$$

$$R^2 = 0.628172 \quad , DW = 2.125821$$

**ب/ نتائج قياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو في الإقتصاد الجزائري :**

يمكن تحليل نتائج تقدير معادلة الإنحدار **Eq(1)** المقدرة على البيانات الفعلية, على النحو التالي:

- معامل انحدار العنصر الثابت موجب و غير معنوي .
- معامل انحدار معدل نمو الناتج الحقيقي جاء موجبا و هذا يدل على أن معدل النمو في الفترة **T** يتأثر بشكل إيجابي بمعدل النمو المسجل خلال السنة الماضية, إلا أن معامل الإنحدار غير معنوي .

- معامل انحدار نسبة الصادرات إلى الناتج الداخلي الخام والذي يعبر عنه بـ **EXPR** جاء سالبا وغير معنوي إحصائيا, وبالتالي فشل في تأكيد الفرضية الثانية وتم رفضها.
- معامل انحدار نسبة الواردات إلى الناتج الداخلي الخام والمعبر عنها بـ **IMP** جاء موجبا إلا أنه غير معنوي إحصائيا, وهذا ما يتوافق و النظرية الإقتصادية .
- معامل إنحدار نسبة القروض الممنوحة إلى القطاع الخاص ونعبر عنها بـ **DCPS** جاء سالبا ومعنويا عند مستوى **10** %, حيث تم رفض الفرضية الثالثة .
- معامل انحدار سعر الصرف الفعلي الحقيقي **RER** على النمو الإقتصادي جاء سالبا لكنه معنوي عند مستوى 5 %. وبالتالي يتم رفض الفرضية الرابعة .
- معامل انحدار معدل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر **FDI** جاء إيجابيا وغير معنوي إحصائيا. وبالتالي فشل في رفض الفرضية الأولى حيث تتوافق و النظرية الإقتصادية .

**ملخص النتائج:**

- معامل إنحدار نسبة الصادرات إلى الناتج الداخلي ويعبر عنه بـ **EXPR** جاء سالبا و هذا ما يوضح الأثر السلبي للصادرات على النمو الإقتصادي إلا أنه ليس معنوي إحصائيا, وذلك راجع إلى أن نقل التكنولوجيا والمعرفة لها تأثير سلبي على النمو الإقتصادي وعلى الجزائر أن تعمل على تنشيط و تجهيز الصادرات خارج قطاع المحروقات التي تشكل أكثر من **90** %, وعليها أن تهتم بالصناعات الأخرى على غرار الصناعات النسيجية, الغذائية ...الخ
- معامل إنحدار نسبة الواردات إلى الناتج الداخلي **IMP** جاء موجبا و هذا ما يدل على الأثر الإيجابي الذي تلعبه الواردات على النمو الإقتصادي، إلا أنه غير معنوي إحصائيا, مايفسر محدودية قدرة البلد المضيف على استيعاب نقل التكنولوجيا والمعرفة . مايلاحظ أن هناك علاقة سلبية بين التجارة و النمو الإقتصادي بسبب ارتفاع الواردات على الصادرات . فهذا عكس النظرية القائلة بأن الإنفتاح التجاري يؤثر بالإيجاب على النمو الإقتصادي مما تشير بأن الزيادة في الأنشطة التجارية تتزايد بسبب الزيادة في الإستثمار الأجنبي المباشر كذلك أن انفتاح الإقتصاد يكمل الإستثمار الأجنبي المباشر حيث تحرير التجارة, الحوافز الضريبية و الإنفتاح لمختلف قطاعات الإقتصاد يدعم الصادرات الواردات و النمو مع توجيه معظم مشاريع الإستثمارات نحو القطاع القابل للتداول . [5]
- معامل إنحدار نسبة القروض الممنوحة إلى القطاع الخاص **DCPS** جاء سالبا و معنويا عند مستوى **10%** و هذا ما يوضح التأثير السلبي الذي يلعبه هذا المتغير في النمو الإقتصادي، حيث أن العلاقة جاءت سالبة و

معنوية بين القروض الموزعة إلى القطاع و النمو الإقتصادي، هذا يدل على أن التوسع في توزيع القروض لا يساهم في زيادة النمو الإقتصادي بالنسبة للإقتصاد الجزائري . فالنتيجة لا تضفي الكثير من المصداقية للرأي القائل بأن التنمية المصرفية تساعد على تسريع وتيرة النمو الإقتصادي .

- معامل إنحدار سعر الصرف الفعلي الحقيقي **RER**على النمو الإقتصادي جاء سالبا، أي أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي يساهم في زيادة و تعزيز النمو الإقتصادي بالنسبة للإقتصاد الجزائري حيث أن العلاقة جاءت معنوية عند مستوى **5 %** .
- معامل إنحدار معدل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر **FDI** جاء إيجابيا و غير معنوي إحصائيا، وهذا ما يوضح القدرة النسبية لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز النمو الإقتصادي بالنسبة للإقتصاد الجزائري وهذا ما يعكس تباطؤا في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نظرا للأثر المحدود للنمو الإقتصادي في الجزائر على استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة و الرفع من قيمتها .[6]
- يقدر معامل التحديد بـ $R^2 = 0.628172$ أي أن النموذج المقدر قد فسر ما يربو عن **63 %** من تغيرات معدل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر أما باقي التغيرات أي نسبة **37 %** فهي ناتجة عن متغيرات أخرى غير مستقلة لم يتضمنها النموذج القياسي .
- الإحصائية **F-statistic** يتم من خلالها تمثيل صلاحية النموذج, و ارتفاع الإحصائية أفضل بشكل عام تناسب خط الإنحدار من خلال البيانات الفعلية, وتقدر بـ **3.378835** و جاءت معنوية عند مستوى **5%**، و هذا ما يدفعنا إلى رفض الفرضية العدمية $H_0$ و قبول الفرضية $H_1$، أي أن معاملات انحدار النموذج غير معدومة، و بالتالي النموذج معنوي إحصائيا عند مستوى 5 **%** .

**خاتمة :**

بعد دراسة الأدبيات التجريبية التي تتناول الإرتباط بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي, إضافة إلى دراستنا هذه, تبين أن الإستثمار المباشر يلعب دورا إيجابيا في تعزيز النمو الإقتصادي مع الأخذ بعين الإعتبار بالأوضاع الأمنية والإضطرابات السياسية المتردية التي عاشتها الجزائر خلال فترة التسعينات. ويمكن القول بأن دور الإستثمار المباشر في الجزائر كان مفيد نسبيا للجزائر و هذا ما يؤكد لنا أن الجزائر حققت نجاحا نسبيا على مدى العقد الماضي في جذب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر حتى ولو كان بأداء منخفض. فبالرغم من الإمتيازات و الضمانات الواسعة التي قدمها قانون الإستثمار الجزائري للمستثمرين الأجانب والمحليين, إلا أن حجم الإستثمارات الأجنبية الخاصة المسجلة لم تتناسب ومستوى الطموحات, ومؤشرات الإستثمار الأجنبي المباشر كانت بعيدة جدا عما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز و التسهيلات .

خصصت الدراسة لقياس واختبار أثر الإستثمار الأجنبي المباشر ومدى مساهمته في زيادة معدلات النمو في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة **1992–2010** , والنتائج المتحصل عليها نلخصها كالآتي :

- ✓ وجود تأثير إيجابي غير معنوي بين تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو الناتج الحقيقي مما يؤكد على أن تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة لها قدرة نسبية في تعزيز النمو الإقتصادي ما يفسر أن حجم التدفقات متباطؤ ويكشف أن مناخ الإستثمار في الجزائر لازال تتخلله العراقيل مايلزم توفير بنية تحتية متطورة, مستويات عالية من رأس المال البشري إلى غير ذلك, إلا أن أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن المبالغة فيها لكن يجب أخذ التدابير اللازمة كخلق المزيد من الشفافية في السياسات التجارية, أسواق العمل أكثر مرونة, وضع إطار تنظيمي وهيكل التعريفة المناسبة . إضافة إلى أن هذه التدفقات تستحوذ قطاع المحروقات بنسب كبيرة جدا مع إهمال القطاعات الأخرى, خاصة وأن أسعار المحروقات تحدد أسعارها عالميا وبالتالي أكثر عرضة لأية اضطرابات عالمية . فالجزائر قدمت نظم استثمارية جذابة لكن ردود فعل المستثمر لم تكن مشجعة للغاية, مع وجود أثر سلبي للتجارة نظرا لتفوق الواردات على الصادرات وأن الجزائر تحتاج للإنفتاح نحو قطاعات اقتصادية خارج المحروقات مما يستوجب العمل على تنشيطها. فعند انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي فإنه يساهم في تعزيز النمو الإقتصادي في حين التوسع في منح القروض للقطاع الخاص لا يساهم في زيادة النمو الإقتصادي . من خلال النتائج يبدو أن الإستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي أقوى على النمو الإقتصادي في البلدان ذات مستويات أعلى من الإنفتاح التجاري .
- ✓ على غرار الأدبيات الإقتصادية التي أكدت على وجود علاقة إيجابية بين تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي, فإن انعدام أي علاقة معنوية بين تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر و معدل نمو الناتج

الحقيقي، يؤكد القدرة النسبية لمثل هذه الإستثمارات في التأثير على النمو بالنسبة للإقتصاد الجزائري, و يمكن ضبط أسباب التوصل إلى مثل هذه النتائج إلى ما يلي :

**1**/ معدلات تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تبقى هامشية لا تتعدى نسبة **1 %** من الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعل تأثيرها نسبي على النمو الإقتصادي .

**2**/ طبيعة الإقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي, حيث الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للإقتصاد الجزائري تستهدف قطاع المحروقات والذي تتحدد أسعاره في الأسواق العالمية وهذا ما يؤدي إلى غياب أي أثر مباشر لها على النمو الإقتصادي.

**3**/ عدم فعالية النظام البنكي في الجزائر[7], وذلك راجع الى العجز في التسيير, التنظيم والتأطير, مع الكفاءة في تقدير الأخطاء لعدم أهلية البنك, كذلك عجز نظام الاعلام, غياب المنافسة, التسويق والاتصال مع التأخير في التحديث التكنولوجي .

**4**/ مشكل العقار حيث يعد مصدر لمضاربات ومساومات لا تنتهي, مما أدى إلى ظهور شبكات مافيا العقار وعمدت إلى توظيف الثغرات القانونية مثل استغلال الفرق بين السعر الحقيقي للأرض وسعر الدولة المدعم واستخدام الأسماء المستعارة

كل هذا يضاف إليه تحويل جزء من الأراضي مخصصة لتشجيع الإستثمار ضمن الأراضي المخصصة للسكن مما سمحت بخلق سوق موازية حيث ألحقت الضرر بالإقتصاد وعطلت مشاريع التنمية .[8]

إضافة إلى عوامل أخرى تعرقل دخول الإستثمارات الأجنبية المباشرة, وبالتالي يمكن القول أن مناخ الإستثمار في الجزائر غير محفز نسبيا لجذب الإستثمارات .

فتدفقات رأس المال يمكن أن تحقق فوائد هامة بالنسبة للإقتصاد الجزائري في شكل فوائض تداعيات نقل التكنولوجيا تكوين رأس المال البشري, التكامل التجاري الدولي, خلق فرص العمل ,تعزيز تنمية المشاريع...وهكذا. كما أن هناك حاجة إلى سياسات الحكومة لتعزيز المنافع والتقليل من الآثار السلبية على المجتمع المحلي, إلا أنه لا يمكن المبالغة في دور الإستقرار السياسي كعامل رئيسي في جذب المستثمرين والحفاظ على تعظيم امكانيات البلد لجذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي هي في حاجة الى سياسات تحسين الاطار القانوني, البنية التحتية, الحكم الرشيد ونظام قضائي فعال مع احترام سيادة القانون وغيرها.[9]

**التوصيات :**

بناءا على دراستنا والنتائج المتوصل إليها وفق البيانات المعتمد عليها الصادرة من البنك الدولي والخاصة بفترة الدراسة, نقدم بعض التوصيات والتي نوردها كالآتي:

- ✓ ينبغي على الجزائر سياسات جريئة تركزها على تحسين مناخ الإستثمار من عناصر اقتصادية وسياسية لجميع أنواع الإستثمار الأجنبي و كذلك المحلي. فالجزائر لازالت بحاجة لتهيئة الظروف لإيجاد بيئة اقتصادية سليمة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر, خاصة وأن جذب هذه التدفقات خارج قطاع المحروقات يشكل تحديا صعبا, حيث النجاح الإقتصادي الآن يعتمد بشكل كبير على السرعة التي تتم بها الإصلاحات, وأهم شيئ هو ضمان النمو الإقتصادي خارج قطاعي النفط والغاز وبالتالي سوف تشجع على تنويع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى البلاد .
- ✓ الجزائر عليها أن توسع جهودها لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر,كما ينبغي عليها أن تحدد رؤيتها في أوساط الشراكة في الأعمال التجارية وتسعى إلى تمييز نفسها عن منافسيها . فخطوات هامة مما يؤدي بهم إلى تحقيق

مستوى أعلى من التطورات الإقتصادية والمالية, فعليها أن تتبنى بعض الظروف الإقتصادية والمالية, ويبقى على الجزائر أن تضع أولا السياسات الاقتصادية الهيكلية, اصلاح السياسات التجارية, الخطط المصرفية والمالية .

- ✓ تحسين مناخ الإستثمار, تهيئة الظروف لبيئة اقتصادية وجذابة وسليمة للإستثمارات الأجنبية . ويجب إزالة بعض العقبات من أجل تسهيل الحركات الحرة لرؤوس الأموال . مما تسمح بزيادة درجة التكامل المالي وتحسين معدل النمو الإقتصادي .

**الهوامش:**

**1–** عبد الحليم عمار غربي, **العولمة الإقتصادية رؤى استشراقية في مطلع القرن الواحد والعشرين**, بدون طبعة, مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة, **يناير 2013**, **ص ص 9–19**

**2–**م.بودهان, **الأسس والأطر الجديدة للإستثمار في الجزائر**,دار الملكية, الجزائر, **2000**, ص ص 6-16

**3–**مصطفى دالع, **جدلية الإستثمارات العربية في الجزائر**, الطبعة الأولى, دار الوعي, **2009**, ص ص 6-7

**4**-Emmanuel Noutary,Manal Tabet,Anima team, Emerging countries :**the new mediterrannean FDI provides ?2012 report on MED foreign direct investment attractiveness**,anima investment net work,study N65/**October 2013**,p20 .

**5–** بن علال بلقاسم, **أثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر ( 2010/1970 ): دراسة قياسية باستعمال طريقة التكامل المتزامن,** Actes de la jeune recherche en economie, societé et culture.Lauréats du concours Friedrich Ebert Stiftung, algérie, **2012**,pp26-32.

**6–**Zenasni Soumia, Benhabib abderrezzak, **The determinants of foreing direct investment and their impact on growth**:**panel data analysis for AMU countries**, international journal of innovation and applied studies, vol 2,n 3,**mars 2013**,pp9-11

**7–**بولرباح غريب, **العوامل المحفزة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها–دراسة حالة الجزائر**, مجلة الباحث, ورقلة, **العدد10**, **2012**, ص 107

**8–**محبوب بن حمودة, اسماعيل بن قانة, **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الإستثمار الأجنبي**, مجلة الباحث, ورقلة, العدد5, **2007**, ص ص 1-2

**9–** وصاف السعيدي, د.قويدري محمد, **واقع مناخ الإستثمار في الجزائر:بين الحوافز و المعوقات**, مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير, سطيف, **العدد 8**, **2008**, ص 4

**قائمة المراجع :**

**1/** عبد الحليم عمار غربي, **العولمة الإقتصادية رؤى استشراقية في مطلع القرن الواحد والعشرين**, بدون طبعة, مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة, **يناير2013**.

**2/** م.بودهان, **الأسس والأطر الجديدة للإستثمار في الجزائر**,دار الملكية, الجزائر, **2000**

**3/** مصطفى دالع, **جدلية الإستثمارات العربية في الجزائر**, الطبعة الأولى, دار الوعي, **2009**

**4**-Emmanuel Noutary,Manal Tabet,Anima team, Emerging countries :**the new mediterrannean FDI provides ?2012 report on MED foreign direct investment attractiveness**,anima investment net work,study N65**/October 2013**.

**5/** بن علال بلقاسم, **أثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر ( 2010/1970 ): دراسة قياسية باستعمال طريقة التكامل المتزامن**, Actes de la jeune recherche en economie, societé et culture.Lauréats du concours Friedrich Ebert Stiftung, algérie, **2012**.

**6–**Zenasni Soumia, Benhabib abderrezzak, **The determinants of foreing direct investment and their impact on growth**:**panel data analysis for AMU countries**, international journal of innovation and applied studies, vol 2,n 3,**mars 2013**.

**7/** بولرباح غريب, **العوامل المحفزة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها–دراسة حالة الجزائر**, مجلة الباحث, ورقلة, **العدد10**, **2012**.

**8/** محبوب بن حمودة, اسماعيل بن قانة, **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الإستثمار الأجنبي**, مجلة الباحث, ورقلة, العدد5, **2007**

**9/** وصاف السعيدي, د.قويدري محمد, **واقع مناخ الإستثمار في الجزائر:بين الحوافز و المعوقات**, مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير, سطيف, **العدد 8**, **2008**.

# دور المحاسبة التحليلية في تحديد هامش الربح

دراسة حالة لمؤسسة التفصيل الجديدة – سعيدة–

# *The Role of Analytical Accounting In Determining Profit Margin*

*Case Study of The New Detailing Enterprise – Saida*

**د. سليمة سلام**

كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير

جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة

sellam.salima20@gmail.com

**د. أبو بكر بوسالم**

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

bakeur87@yahoo.fr

**ملـخـص :**

تحاول الدراسة الحالية البحث في دور المحاسبة التحليلة كأداة لحساب و تحليل التكاليف النهائية من خلال دراسة حالة مؤسسة التفصيل الجديدة – سعيدة–، حيث توفر المحاسبة التحليلية لإدارة المؤسسة المعلومات والتحليلات المهمة لعملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرار.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسة الجديدة للتفصيل تطبق الطريقة الكلية لحساب تكلفة المنتوج، والتي تعتبر من بين طرق المهمة في حساب التكاليف، والتي يتم على أساس تحديد هامش الربح، وسعر البيع.

**الكلمات المفتاحية:** المحاسبة التحليلة، تكاليف، عتبة المردودية، هامش الربح.

**Abstract:**

**T**his study attempts to investigate the role of analytical accounting as a tool of calculating and analysing the final costs.

**T**he study found that the new enterprise of detail, applies the total method of calculating the cost of the product, which is one of the methods of the task in calculating costs, which is based on the determination of profit margin, and the sale price.

**Keywords:** accounting, analysis, costs, cost threshold, profit margin.

**مقدمة:**

تعد المحاسبة نظام من الأنظمة المعلوماتية لما تحويه من البيانات المحققة من طرف الأعوان الاقتصادية، كما أنها وسيلة لتسجيل التاريخ الاقتصادي لمشروع ما.

ولكنها لم تكن كافية لإعطاء صورة حقيقية للمؤسسة، إلى أن تطورت مسيرة المحاسبة وتحددت فروعها إلى أنوع، المحاسبة العامة، المحاسبة العمومية، المحاسبة التحليلية.

كما برزت الحاجة في مؤسستنا الإنتاجية منها سواء كان ذلك في القطاع العام أو الخاص إلى وجود نظام دقيق والذي يكمن في المحاسبة التحليلية، حيث تعتبر كوسيلة للاستغاثة بها ولمساعدة المسير على تحليل مختلف عناصر التكاليف وفعالية كل منتوج لتحقيق أكبر مردودية، وبالتالي القرارات المناسبة في الوقت المناسب والمتعلقة بهامش ربح المؤسسة وربما باستمرارها.

كما ظهرت أيضا المحاسبة التحليلية كوسيلة لترتيب و تنظيم المعلومات المالية، الاقتصادية والقانونية المؤثرة على الذمة المالية للفرد أو المؤسسة، إذ ترتكز هذه الأخيرة على تقنية لمراقبة عمليات المشاريع والعمليات التجارية والمالية التي تقتضيها هذه المؤسسة.

**إشكالية الدراسة:**

**ماهو دور المحاسبة التحليلة في تحديد هامش الربح لمؤسسة التفصيل الجديدة – سعيدة–؟**

**اولا: الإطار النظري**

**1) مفهوم المحاسبة التحليلية:**

يمكن تقديم التعريفات التالية:

**تعريف 01** : تعرف المحاسبة التحليلية بأنها: " تقنية معالجة المعلومات المتحصل عليها من المحاسبة العامة (ومن مصادر أخرى)، وتحليلها من اجل الوصول إلى نتائج يتخذ على ضوئها مسيرو المؤسسة القرارات المتعلقة بنشاطها، وتسمح بدراسة ومراقبة المسؤوليات على مستوى التنفيذ أو الإدارة[1].

**تعريف 02**: يمكن تعريفها بأنها: " نشاط أو نظام محاسبي يشير إلى طريق تجميع وقياس بيانات محاسبية خاصة بعناصر تكلفة مدخلات الأنشطة سواء إنتاجية أو خدمية، وتشغيلها طبقا لقواعد ومفاهيم محددة، وذلك بغرض تحديد تكلفة المخرجات من هذه الأنشطة سواء كانت سلعة أو خدمة، سواء كانت في شكلها الوسيط أو النهائي وذلك بغرض استخدام هذه التكلفة في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات[2].

**2) أهداف المحاسبة التحليلية[3]**: تكتسي المحاسبة التحليلية للعديد من الغايات نذكر منها:

- **تحديد أو قياس تكلفة الإنتاج[4]؛**
- **الرقابة على تكلفة النشاطات الخدماتية.**

أما على مستوى المراقبة والتقييم فيتم فيه قياس الانحرافات والتحري عن مصادرها وأسبابها من اجل إيجاد الخلل بهدف التحقيق من حدته أو القضاء عليه[5] .

- **دراسة المردودية؛**
- **مراقبة التسيير؛**
- **اتخاذ القرارات[6]؛**
- **إكمال المحاسبة العامة؛**
- **تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة.**

**3) عتبة المردودية:** [7] تعرف على أنها تساوي التكاليف الثابتة والمتغيرة التي تحملتها المؤسسة مع حجم نشاطها، وهنا يتحقق التعادل أي لا ربح ولا خسارة، تبدأ الأرباح عند عتبة المردودية وتدعى كذلك: نقطة التوازن، نقطة التعادل، نقطة الصفر.

**4) حساب عتبة المردودية: تحسب كمايلي:**

- النتيجة = مجموع الإيرادات – مجموع التكاليف
- النتيجة = مجموع الإيرادات – [ ت المتغيرة + ت الثابتة ]
- النتيجة = الربح الإجمالي – التكاليف الثابتة

**بما أن** النتيجة = صفر (0)

**فإن:** صفر (0) = الربح الإجمالي – التكاليف الثابتة

**ومنه:** الربح الإجمالي = التكاليف الثابتة

وهذا يعني أ نقطة التعادل تتحقق عند ما يصل رقم الأعمال إلى تغطية مجموع التكاليف و بالتالي الربح الإجمالي عند هذه القيمة من رقم الأعمال يغطي التكاليف الثابتة أي يساويها[8] .

يمكن أن تحقق المؤسسة رقم الأعمال نقطة التعادل حسب الحالات التالية:

1. الربح الإجمالي = التكاليف الثابتة
2. رقم الأعمال = مجموع التكاليف
3. النتيجة = صفر (0)

5) **هامش الربح: يعرف على انه** " هامش الربح هو الفرق بين سعر البيع من منتج ما وأحد المكونات الجزئية لسعر تكلفة هذا المنتوج، فمثلا الهامش على تكلفة إنتاج الوحدة من منتج ما هو الفرق بين سعر بيع الوحدة وتكلفة إنتاج الوحدة"[9].

**أولا: العوامل المؤثرة على هامش الربح:**

- **سعر بيع الوحدة: حيث أن** زيادة سعر البيع يزيد من هامش ربح الوحدة[10] .
- تخفيض سعر البيع يؤثر سلبا على هامش ربح الوحدة.
- **التكاليف المتغيرة في سبيل إنتاج وحدة النشاط[11]: سواء** مواد مباشرة أو أجور مباشرة

ولذلك يلجأ الكثير من محاسبي التكاليف التقليل من تكلفة المواد والأجور غير مباشرة.

ويتم متابعة الفروقات ودراسة الاختلاف من خلال ثبات كل العوامل مع تغير عامل واحد[12]، مثلا لو قمنا بتغيير:

- سعر البيع مع ثبات باقي المتغيرات ( أجور مباشرة، مواد مباشرة) فيكون الفرق موجب في حالة زيادة السعر، وسالب في حالة تخفيض الربح
- تغيير تكلفة المواد المباشرة: تأثير سلبي على هامش المساهمة وينخفض هامش المساهمة في حالة زيادة التكلفة المباشرة.
- تغيير تكلفة الأجور المباشرة: ينخفض هامش المساهمة في حالة زيادة تكلفة الأجور المباشرة (قيمة مبيعات، قيمة الخصومات)
- تكلفة البضاعة المباعة أو الخدمة المقدمة.
- مخزون أول مدة من البضاعة ومخزون أخر مدة، فبزيادة مخزون آخر مدة يفرض ثبات مخزون أول مدة، يزداد مجمل الربح.

**ثانيا :الاطار التطبيقي**

## 1. تقديم مؤسسة NEC:

تم إنشاء المؤسسة الجديدة للتفصيل بتاريخ 1965 بتسمية **SENAC** معمل القمصان لولاية سعيدة، بعدها تمت تسميتها بـ **SONITEX** وبعدها **ECOTEX** في إطار توسيع نشاط المؤسسة، كما أن الخبرة والمعرفة التي اكتسبها عمال وإطارات المؤسسة أدت بها إلى تصدير منتوجاتها نحو الخارج لعدة سنوات، ومن بين الدول التي صدرت إليها منتوجاتها كندا وكوريا الجنوبية، وفي سنة **1998** تم تسميتها بالمؤسسة الجديدة للتفصيل.

– هي مؤسسة ذات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة أنشأت في 06 أفريل **1998** برأس مال قدر بخمسة ملايير و أربعة مائة مليون دينار جزائري، ويتمثل نشاطها الأساسي في المهام التالية:

- خياطة ملابس العمل؛
- خياطة ملابس الرياضة؛
- خياطة القمصان؛

**2. نظام التكاليف بالمؤسسة:**

تتبع مصلحة المحاسبة التحليلية لحساب سعر تكلفة منتجاتها طريقة التكاليف الكية، فهي بذلك تقوم بتحميل كافة الأعباء المباشرة و غير المباشرة، سواء الثابتة أو المتغيرة على المنتجات.

وتعد هذه الطريقة إحدى الطرق الجيدة والملائمة لحصر كافة التكاليف، وبهذا فإن المؤسسة تقوم بحساب سعر تكلفة منتوجاتها بإتباع المنهجية التالية:

- حصر كافة الأعباء المباشرة و غير المباشرة للمنتوج.

☜ مع العلم أن المؤسسة تتبع أسلوب عدم الفصل بين التكاليف (مباشرة و غير مباشرة).

وتتمثل هذه التكاليف المواد الأولية المستعملة.

أجر اليد العاملة: مع العلم أن المؤسسة لحساب سعر أجر الدقيقة الواحدة تقوم بتحميل المصاريف المباشرة و الغير مباشرة، و ذلك من خلال الحساب التالي:

( ∑الخدمات + أجور العمال + الضرائب و الرسوم + مصاريف متنوعة + الإهتلاكات + مصاريف مالية) / 21 = ن / 8 = ن / 60 = ن / (دقيقة واحدة) / عدد العمال المنتجين تكلفة أجر اليد العاملة.

تكلفة المواد الأولية المستعملة: تتمثل هذه المواد في القماش، الخيط، الأزرار، التغليف...إلخ، وهي تعتبر تكاليف مباشرة.

تكلفة اليد العاملة: تتمثل في جميع المصاريف التي تتحملها المؤسسة سواء مباشرة أو غير مباشرة، و يتم تحميل هذه التكلفة بشكل مباشر إلى العملية الإنتاجية.

ويعتبر نظام التكاليف من اختصاص المصلحة التقنية التي تتولى المهام التالية:

- مسك سند الطلب المقدم لها من مصلحة التجارة والتسويق (سند طلب الزبون)؛
- يقوم رئيس المصلحة بدراسة نوعية المنتوج والمواد اللازمة لإنتاجه؛
- يقوم بإعداد التكلفة التقديرية للمنتوج المطلوب، حيث يساعده تقدير التكلفة من الوصول إلى الربح المراد تحقيقه؛

– وبعد إجراء هذه الدراسة يقوم رئيس المصلحة التقنية بإرسال الأمر بالتصنيع ordre fabrication إلى مصلحة التجارة والتسويق لتمويله بالمواد اللازمة للقيام بعملية الإنتاج.

**3. حساب تكلفة المنتوج:**

و يتمثل في المنتوج المراد تصنيعه، ولتوضيح ذلك سنتطرق إلى مثال أدق عن منتوج (parkan) سترة فرائية مقلنسة، و هي عبارة عن لباس خاص بالأمن الوطني.

**المعطيات:** طلب تصنيع خاص بألف وحدة.

**الجدول رقم 01: يوضح أحجام المنتوج**

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1000 | 50 | 48 | 46 | 44 | 42 | 40 | الأحجام |
| | 100 | 100 | 200 | 200 | 200 | 200 | الكمية |

**المصدر : من اعدا الباحثين**

**جدول رقم 02: حساب التكلفة التقديرية لـ 1000 وحدة:**

| Fournisseur | Qt Globale | P / U d .a | Valeur Globale |
|---|---|---|---|
| Tissu Polymide 140 $Gm^2$ | 2300 | 390.00 | 897 000.00 |
| Fil A Coudre | 111 | 79.12 | 8 782.32 |
| Double Matellassé Une | 1800 | 245.00 | 441 000.00 |
| Face | 5000 | 1.49 | 9 450.00 |
| Bouton A Pression | 1000 | 3.00 | 3 000.00 |
| Cordon | 2000 | 0.2 | 400.00 |
| Ouillet | 1000 | 12.82 | 12 820.00 |
| Fag 75 cm | 1000 | 2.42 | 2 420.00 |
| Fag 25 cm | 1000 | 0.25 | 250.00 |
| Griffe De Taille | 160 | 15.00 | 2 400.00 |
| Velcro 25 mm | 1000 | 2.50 | 2 500.00 |
| Sachet Sillophane 40 X 60 | | | |
| **TOTAL** | | | **0** |

**المصدر : من اعدا الباحثين**

**4. حساب التكلفة الحقيقية:**

**1. حساب تكلفة المواد المستعملة للوحدة الواحدة**

**جدول رقم 03: حساب تكلفة المواد المستعملة للوحدة الواحدة**

| Désignation | Qt | Prix Unit/ Da | Valeur |
|---|---|---|---|
| Tissu polyamide noir | 2.25 | 390.00 | 877.50 |
| Doublure tafttas | 0.08 | 85.00 | 6.80 |
| Doublure matlasse | 1.90 | 245.12 | 465.73 |
| Fil a coudre | 500/4500 | 81.20 | 8.93 |
| Boutons a pression | 5.00 | 1.89 | 9.45 |
| Velco 25 m /m | 0.30 | 11.96 | 3.59 |
| Ouillet | 2.00 | 0.16 | 0.32 |
| Fag 75 cm | 1.00 | 12.82 | 12.82 |
| Fag 25 cm | 1.00 | 2.46 | 2.46 |
| Griffe de taille | 1.00 | 0.25 | 0.25 |
| Cordon noir | 3.00 | 2.00 | 6.00 |
| Sachet sillophane | 1.00 | 2.11 | 2.11 |
| COUT MATIERES ET FOURNITURE | | | 1395.96 |

**المصدر : من اعداد الباحثين**

**2. حساب تكلفة أجر اليد العاملة:**

تقوم المؤسسة بجمع مختلف المصاريف كما ذكرنا في السابق والمتمثلة في:

- خدمات: مصاريف محافظ الحسابات، مصاريف الأمر بمهمة...الخ.
- أجور العمال: تتمثل في الرواتب الممنوحة لجميع العمال في المؤسسة
- ضرائب ورسوم: تتمثل في مختلف الضرائب، ضرائب على أرباح الشركات .... الخ.
- مصاريف متنوعة: تجهيزات، مصاريف الاستقبال... الخ.
- إهتلاكات: اهتلاك معدات وأدوات والآلات، اهتلاك معدات النقل... الخ.
- مصاريف مالية: وتتمثل في مصاريف الكهرباء والغاز، كفالات مدفوعة... الخ.

ومن نفس المثال السابق نقوم بحساب تكلفة أجر اليد العاملة.

**3. طريقة الحساب:**

**جدول رقم 04: حساب تكلفة أجر اليد العاملة**

| التكاليف | المبالغ دج |
|---|---|
| خدمات | **990 000.00** |
| أجور عمال | **5 700 000.00** |
| ضرائب و رسوم | **414 008.00** |
| مصاريف متنوعة | **170 000.00** |
| اهتلاكات | **310 000.00** |
| مصاريف مالية | **380 000.00** |
| **المجموع** | **79 064 008.00** |

**المصدر :** من اعداد الباحثين

مع العلم أن **79 064 008.00 دج** يمثل مجموع مصاريف الشهر

ولإيجاد تكلفة اليوم الواحد: $\frac{\textbf{79 064 008.00}}{\textbf{21}} = \textbf{379 238.47}$ دج

**21** تمثل عدد أيام العمل في الشهر

حساب تكلفة الساعة الواحدة: $\frac{\textbf{379 238.47}}{\textbf{8}} = \textbf{47 404.80}$ دج

مع العلم أن اليوم الواحد 8 ساعات عمل

حساب تكلفة الدقيقة الواحدة: $\frac{\textbf{47 404.80}}{\textbf{60}} = \textbf{790.08 دج}$

مع العلم أن عدد العمال 120 عامل منهم 100 عامل منتجين و 20 عامل غير منتج، وبالتالي تكلفة أجر الدقيقة الواحدة للعامل المنتج تقدر بـ: 790.08 / 100≅ 8 دج

4. **حساب الوقت المستغرق:** يمر الإنتاج بثلاثة مراحل:

**جدول رقم05 :طريقة الحساب الوقت المستغرق**

| المراحل | الوقت المقدر | الوقت الحقيقي |
|---|---|---|
| التصميم | ′45 | ′40 |
| التفصيل | ′27 | ′30 |
| الخياطة | ′61 | ′80 |
| **المجموع** | **′133** | **′150** |

**المصدر : من اعداد الباحثين**

الترميز لدى المؤسسة: – " ′ " تمثل الدقيقة

– " ″ " تمثل الثانية

**5. حساب التكلفة النهائية للمنتوج**

**جدول رقم06: التكلفة النهائية للمنتوج**

| البيان | المبالغ دج |
|---|---|
| تكلفة المواد المستعملة | 1396.78 |
| تكلفة اجر اليد العاملة (8 X 150 دقيقة) | 1200.00 |
| **سعر التكلفة** | **2596.78** |

**المصدر : من اعداد الباحثين**

**6. تحديد هامش الربح في المؤسسة:**

تقدر المؤسسة هامش الربح على أساس تكلفة المنتوج و في هذا المثال حددت المؤسسة هامش الربح بمقدار 15% حتى يتسنى لها تغطية كل تكاليفها و تحقيق الربح.

**طريقة حساب هامش الربح:**

- معدل هامش الربح = 15%
- هامش الربح = سعر التكلفة X المقدار (نسبة هامش الربح)
- هامش الربح = 2596.78 X 0.15 = 389.517 دج

**7. حساب سعر بيع الوحدة**

من خلال هامش الربح يمكن للمؤسسة تحديد سعر البيع كمايلي:

**الجدول رقم 07 :حساب سعر بيع الوحدة**

| البيان | المبالغ |
|---|---|
| سعر التكلفة | 2596.78 |
| هامش الربح | 389.517 |
| سعر البيع | 2986.3 |
| TVA 17% | 507.67 |
| **TTC** | **3493.97** |

**المصدر : من اعداد الباحثين**

**خاتمة:**

من خلال هذه الدراسة المتواضعة التي قدمنا فيها مختلف أسس وتفاصيل المحاسبة التحليلية، بما فيها تحليل التكاليف والمصاريف كل حسب طبيعته، وعتبة المردودية كآلية للتحكم في التكاليف، قمنا بتوضيح الطريقة العامة لمحاسبة التكاليف المستعملة من طرف المؤسسة الجديدة للتفصيل، والتي تلعب دورا كبيرا لضمان السير الجيد للمؤسسة، وكذا أهميتها في تطوير وتحسين كفاءاتها، وهذا بعد التطرق إلى دورها، أهدافها وأهميتها.

ومحاسبة التكاليف هي محاسبة موازية تتابع حركة المنتوج من حيث دخوله إلى المخزن إلى غاية تحديد السعر المناسب له، كما أنها تعتبر مرآة الحسابات المتعلقة بأعباء المنتوجات التي على أساسها يتم تحديد هامش الربح.

**النتائج والتوصيات (المقارنة بين الجانب النظري والتطبيقي):**

في دراسة الحالة حاولنا تصميم نظام المحاسبة التحليلية في المؤسسة الجديدة للتفصيل سعيدة، و ذلك باعتبارها واحدة من جل المؤسسات العمومية التي تستخدم نظام المحاسبة التحليلية، و لقد توصلنا من خلال الدراسة التي قمنا بها إلى النتائج التالية:

أ. أن التنظيم هو أساس نجاح أي مؤسسة اقتصادية، كما أنه يجب على المؤسسة أن تهتم بالجانب الإنساني أكثر من الجانب الإنتاجي.

ب. إن أهمية نظام المحاسبة التحليلية تكمن في أنه يذهب إلى أعمق التحاليل.

ج. يعتبر نظام المحاسبة التحليلية من أهم مصادر المعلومات في المؤسسة، وذلك بحكم تخصصها في عملية الإنتاج.

د. كغيره من الأنظمة يحتاج نظام المحاسبة التحليلية أن يبنى أسس تسمح لتحقيق مبادئه الأساسية المتمثلة في المدخلات، المعالجة والمخرجات، كما تسمح له بالتأقلم مع كل التحولات التي قد تفرض مع المؤسسة كالمنافسة والتطور التكنولوجي.

هـ. لقد عرفت المحاسبة التحليلية تطورات كثيرة إلى أن اعتمادها على أسس رياضية سمحت لها بأن توضع في شكل نماذج تعتمد على المنطق الرياضي في الحساب، كما بينت الدراسة أن حساب العتبة الربحية وهامش الربح مثلا يعتمد على النماذج الرياضية لتتوصل إلى النتائج المرجوة.

و. مما توصلنا إليه كنتيجة لواقع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية أنها مازالت تجهل فائدة نظام المحاسبة التحليلية كأداة تسمح بمراقبة التسيير و اتخاذ القرار.

ز. إن مسؤولية الإغفال عن وجود نظام المحاسبة التحليلية على مستوى هياكل المؤسسات لا ترجع فقط لهذه الأخيرة، وإنما أيضا المختصين في هذا الميدان الذين لم يبذلوا أي جهد لإظهار الفائدة من اكتسابه، حيث أن مكاتب المحاسبة والخبرة المحاسبية الموجودة عبر الوطن لا تهتم إلا بجانب المحاسبة المالية (القانونية)، ولا تساهم على الإطلاق في مساعدة المؤسسات لشرح مضمون وفائدة آليات التسيير، خاصة منها آلية المحاسبة التحليلية.

قائمة المراجع والهوامش:

1 محمد سامي راضي، مبادئ محاسبة التكاليف، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2003، القاهرة ، ص-ص. 19، 20 .

2 عبد الكريم بو يعقوب، المحاسبة التحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1998، ص.10.

3 ثناء علي القباني، قياس وتخصيص محاسبة التكاليف ونظم إدارة التكلفة، 2006، الدار الجامعية بالاسكندرية، ص. 21، 22.

4عرفان هامش السامراني، محاسبة التكاليف، (المبادئ الأساسية ) ، الجامعة المفتوحة ،1998 ، ص- ص. 47، 48.

[5] F. ENGEL et al COURS DE COMPTABILITE ANALYTIQUE p 18 Mars 2005

[6]كمال صراح، المحاسبة التحليلية، مذكرة ليسانس، 2005، الجزائر،مؤسسة الرواد للتربية و التعليم، محاسبة التكاليف، المكتبة الإلكترونية، www.alrowad.edu.sa

[7] بو يعقوب عبد الكريم،

[8] Andreas Winiger et al Comptabilité analytique d'exploitation Calcul des coûts et prix de revient **Éditeur** Lep 2011 p 121

[9] www.onefd.edu.dz

[10] denis clarinval comptabilite analytique p 12 Win Books 2011 compta-excellant.be

[11] د .أحمد نور، محاسبة التكاليف من الناحية النظرية وتطبيقية، مؤسسة الشباب جامعة، الإسكندرية، 1993

[12] www.arwikipedia.org/wigi

# الخوف من تعويم سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على الأداء الاقتصادي الكلي

# *Fear of floating the Algerian dinar exchange rate and its effect on macroeconomic performance*

**د. جديدن لحسن**

مخبر البحث الأسواق التشغيل، التشريع والمحاكاة في الدول المغاربية

معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت

djelehcen@yahoo.fr

**ملـخـص :**

يكمن الهدف من دراسة أثر تعويم سعر الصرف على الأداء الاقتصادي الكلي الجزائري في توضيح اهم أسباب الخوف من تعويم العملة وعدم تحرير سعر الصرف، حيث قمنا بقياس اثر تقلبات أسعار صرف الدينار الجزائري على الاداء الاقتصادي الكلي خاصة المحددات المالية المتمثلة في اثر الخطأ المبدئي وحساسية الأسعار لتغيرات سعر الصرف، من خلال تقدير العلاقات على المدى الطويل باستعمال طريقة التكامل المتزامن وشعاع الانحدار الذاتي خلال الفترة 1995-2016، وقد توصلت الدراسة الى وجود اثر سلبي وحساسية مرتفعة لتقلبات أسعار الصرف على التضخم والناتج الداخلي الخام، وهذا يفسر صعوبة التوجه نحو تعويم سعر الصرف وافضلية نظام الصرف الثابت والرقابة على اسواق الصرف.

**الكلمات المفتاحية:** محددات أنظمة الصرف، الخوف من التعويم، اثر Pass-Trough، نظام الصرف الجزائري، نماذج شعاع الانحدار الذاتي.

**رموز JEL :** , F32, F33, F3812E

**Abstract :**

The aim of our study is the impact of floating exchange rate of the Algerian dinar on the macroeconomic performance, Is to clarify the important reasons for the fear of floating and The absence of total convertibility, Where we measured the effect of exchange rate fluctuations on macroeconomic performance, In particular the financial determinants (original fishing effect and the Pass-Trough effect), estimation of long-term relationships using the cointegration test and the models VAR during the period 1995-2016, The study revealed the presence of a negative impact and the Pass-Trough effect is high for inflation and GDP. This explains the difficulty of the floating exchange rate trend, preferable to adopt a fixed exchange rate regime and control the foreign exchange markets.

**Mots Clés**: exchange rate regimes, Fear of floating, pass-through, Algerian exchange rate regimes, VAR Model.

**JEL Classification** : E12, F32, F33, F38

**مقدمة:**

يعتبر موضوع اختيار أنظمة الصرف من الموضوعات المعاصرة التي اهتمت بها الأدبيات الاقتصادية، وقد تم التطرق للعديد من المحددات في أعمال كل من Mundel 1961 وحركة عوامل الإنتاج كمؤشر لدرجة التكامل بين الدول، Mckinon 1963 لدرجة التكامل التجاري ومعيار الانفتاح الاقتصادي كمؤشر للوحدة النقدية، وكذلك Kenen 1969 حول التنويع في المنتوج وتماثل الصدمات داخل الوحدة النقدية.

بينت هذه الاعمال مدى اهمية المحددات المالية في اختيار نظام الصرف والتي ترتبط بخصائص الأنظمة المالية خاصة في الدول الناشئة والنامية، وتوضيح أهمية معيار الأعطاب الهيكلية المتمثلة في الخطأ المبدئي، اثر المديونية ودرجة استجابة الأسعار لتقلبات سعر الصرف المبينة في أعمال كل من Hausman, Paniza et Stein 2000، Eichengreen, Hausman, Paniza 2003، Calvo2000، Burnside, Eichengreen et Rebelo2001، وتقدم عنصرا هاما يتمثل في تطاير سعر الصرف الاسمي المرتبط بقوة تقلبات سعر الصرف الحقيقي مع تطاير الاقتصاد الكلي، كما حاولت العديد من الأعمال اختبار العلاقة بين مستوى التضخم واختيار نظام الصرف، حيث أشار كل من Edward 2001، Edward et Mendoza 2003 أن ثبات سعر الصرف أكثر فعالية في تحسين مصداقية السلطات النقدية وتحقيق معدلات تضخم مقبولة.

تبنت الجزائر نظام الصرف المعوم الموجه منذ 1995 وعملت على حماية اقتصادها من الصدمات الاسمية والحقيقية لسعر الصرف من خلال التدخل في أسواق الصرف وفرض عدم قابلية التحويل للدينار الجزائري باستثناء العمليات التجارية، الأمر الذي تسبب في ابتعاد سعر الصرف عن قيمته الحقيقية وتطور نشاط السوق الموازي للعملة مما ترتب عنه انخفاض في سعر صرف الدينار الموازي وانعكاس أثره على القدرة الشرائية وتنافسية السلع المحلية وحركة رؤوس الأموال.

تسعى الجزائر في الآونة الأخيرة إلى تنويع اقتصادها والخروج من التبعية النفطية في ظل انهيار أسعار النفط وانخفاض المداخيل من العملة الاجنبية وحجم احتياطات الصرف الذي قارب عتبة 100 مليار دولار، مما يفرض عليها التوجه نحو تحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف على المدى الطويل قصد جلب رؤوس الأموال الأجنبية والاستثمار الأجنبي.

من هنا تبرز إشكالية الدراسة في **ما هي أسباب الخوف من تعويم الدينار الجزائري وما هو أثره على الأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر، وهل من الافضل تبني نظام التعويم الحر وقابلية تحويل الدينار؟**

للإجابة على الإشكالية نقوم باختبار الفرضية التالية:

- تعتبر الاعطاب الهيكلية المتمثلة في الخطأ المبدئي وحساسية سعر الصرف للتغير في الاسعار من أهم اسباب الخوف من التعويم؟
- وجود اثر سلبي وحساسية مرتفعة لتقلبات أسعار الصرف على التضخم والناتج الداخلي الخام في الجزائر

تم تقسيم الدراسة الى جانب نظري نتطرق فيه إلى اهم محددات أنظمة الصرف وأثرها على استقرار الاقتصاد الكلي، وتوضيح أسباب الخوف والابتعاد عن تعويم العملة، وجانب تطبيقي نتطرق فيه إلى قياس اثر تقلبات أسعار صرف الدينار الجزائري على المؤشرات الاقتصادية الكلية واثر الخطأ المبدئي وحساسية الأسعار لتغيرات سعر الصرف.

**اولا: أدبيات الدراسة**

ترتبط محددات اختيار نظام الصرف المثالي بقدرته على تحقيق أفضل أداء اقتصادي يضمن استقرار مستويات الأسعار ومعدلات الفائدة، واستقرار حجم الاحتياطات وحركة رؤوس الأموال، وقد اختلفت النظريات الاقتصادية في تحديد أهم محدداته التي تختلف من دولة لأخرى، وتقدم الدراسات المعاصرة حلين يتمثلان في حلول الركن اين نجد تعويم سعر الصرف واستقلالية السياسة النقدية واستهداف ثبات الأسعار كأهم الأهداف، وكذلك ايجابية نظام الصرف الثابت الذي يحتوي على قاعدة آلية في توجيه السياسة الاقتصادية فدرجة المصداقية ترتفع عند التحول باتجاه قطب الثبات.[1]

يعتبر تحول العديد من الدول الناشئة نحو نظام التعويم عقبة أمام الأنظمة المالية الأقل تطورا والتي تركز نشاطها المصرفي علي النشاطات التقليدية، مما يوافق مقولة أن التحرير المالي وتبني نظام صرف معوم يغرق الاقتصاد في أزمات كالتي عرفتها البلدان الأسيوية بمنتصف التسعينيات Frankel 1998،[2] وتساعد تجربة الاقتصاديات الأسيوية وانفجار الأزمات المصرفية في توضيح الاتساع الوظيفي الذي يحكم ويحدد النظام المالي وأعطابه وعدم قدرة هذه الاقتصاديات في تسيير الحركات الضخمة لتدفقات رأس المال ونقص الاستشراف والتبصر وإستراتيجيات تسيير مخاطر السيولة، فحسب دراسة قام بها صندوق النقد الدولي 1996 تبين أن البنوك تملك أكثر من 80 % من نشاط الوساطة المالية في الاقتصاديات الأسيوية وأمريكا اللاتينية، وتعتبر الأنظمة المالية لهذه الدول لينة وتجلب معها عدم استقرار الاقتصاد الكلي والاعطاب المالية والاقتصادية التي تعتبر تهديدا حقيقيا[3].

يفرض التحول إلى نظام التعويم توفير سوق صرف فعال يتميز بالسيولة العالية فاختفاءها يعتبر مصدرا للازمات، كما تفرض قوانين السوق خاصة في الدول النامية والناشئة الرقابة المستمرة على حركة رأس المال نتيجة نقص درجة السيولة وفعالية أسواق الصرف مما لا يشجع على استعمال العملة المحلية، إضافة إلى ضرورة إقناع البنك المركزي بالإستراتيجية الجديدة لتدخلاته في السوق، حيث يعتبر حجم احتياطات الصرف شرطا أساسيا لتسيير الاقتصاد الكلي وتخفيف آثار الصدمات العشوائية والظرفية على ميزان المدفوعات، فحيازة مستوى احتياطات مرتفع في أسواق الصرف ضعيفة السيولة يساعد في تخفيف التطاير[4].

## 1- الثلاثية المستحيلة:

تشير أعمال Mundel[5] سنة 1972 إلى مثلث التعارض وصعوبة محافظة الدول على الأسس الثلاثة للنظام النقدي المتمثلة في ثبات سعر الصرف، الحركة الجيدة لرؤوس الأموال، واستقلالية السياسة الاقتصادية فمن غير الممكن تحقيق الأهداف الثلاثة معا نظرا للتعارض الموجود بينها، فالثلاثية المستحيلة تفرض قيودا على السلطات النقدية للدولة في اختيار أساسين فقط حسب الأهداف المسطرة:

- ✓ استقرار الأسعار يتطلب ثبات سعر الصرف.
- ✓ الفعالية و المرونة في الأداء تحقق الحركة الجيدة لرؤوس الأموال.
- ✓ استقرار الاقتصاد الكلي يستوجب الاستقلالية في توجيه السياسة النقدية.

قامKrugman[6] 1999 بإعادة صياغة الثلاثية المستحيلة فيما يسمى المثلث الخالد المتمثل في التسوية، الثقة والسيولة التي تقدم الصفات المميزة للنظام النقدي الدولي:

- ✓ التسوية هي قدرة السلطات على متابعة السياسات الاقتصادية بالثبات و توجيهها من اجل تنظيم الدورة الاقتصادية.
- ✓ الثقة هي القدرة على حماية سعر الصرف بالتصدي لهجمات المضاربة على العملة.
- ✓ السيولة هي حركة رأس المال الأجنبي في الفترة القصيرة و القدرة على تمويل التجارة الدولية والاختلال الظرفي لميزان المدفوعات.

تبحث الدول المتقدمة عن التسوية والسيولة بتعويم عملتها، أما الدول الناشئة فهي أكثر حساسية نحو الاختيار نظرا للصفات و الخصائص الهيكلية المتمثلة في ثقل المديونية الخارجية، ضعف النظام المالي و قطاع الشركات، غياب الاستقلالية و الشفافية و الماضي التضخمي إضافة إلى مخاطر تكامل للأسواق المالية، فهي تميل نحو تفضيل أنظمة

الصرف المعومة أو اختيار إستراتيجية الربط الجامد التي توحي بالمصداقية والثقة، أما بالنسبة للدول النامية وكنتيجة حتمية لضعف التكامل المالي وعدم تطور الأسواق المالية والصعوبات التي تواجه استقلالية السلطات النقدية فهي تفضل ثبات الاقتصاد الكلي والتوجه نحو اختيار ايجابيات الأنظمة المعومة أو الليونة المرتفعة.[7]

## 2- الخطأ المبدئي و اثر تقلبات أسعار الصرف على تكاليف المديونية:

ظهر مصطلح الخطأ المبدئي le Péché originel من قبل[8] Eichengreen et Hausmann 1999 ويقصد به عدم قدرة الدول على الاقتراض من الخارج بعملتها المحلية فتراكم المديونية بالعملات الأجنبية يؤدي إلى عواقب وخيمة على الاستقرار المالي و سياسات الاقتصاد الكلي، حيث تشير دراسة Hausmann, panizza et stein 2000 أن سبب الخوف من التعويم في الاقتصاديات الناشئة يرتبط بقوة التدفقات المالية الخارجية التي تؤدي لمخاطر أزمات الثقة، وقد قام عدة باحثين باختبار العودة الفعلية للدول في استعمال الاحتياطات للتدخل في سوق الصرف بمقارنة التطاير في الاحتياطات و سعر الصرف.

يقدم Eichengreen, hausmann et panizza[9] تعريفا ل Currency Mismatch بتطور فرق القيمة بين الأصول و الخصوم بالعملات الأجنبية في اقتصاد ما حسب تقلبات سعر الصرف، فعندما تقوم دولة بتخفيض قيمة عملتها ترتفع ديون المتعاملين بالعملات الأجنبية المقومة بالعملة المحلية، و يرتبط هذا المصطلح بقوة الخطأ المبدئي وهو يعتبر حاليا احد أهم محددات اختيار أنظمة الصرف في الدول الناشئة، فحسب Calvo et Reinhart 2000 إن مرض الخوف من التعويم هو خشية الآثار التشاؤمية لتقلبات سعر الصرف على ميزانية البنوك و المؤسسات المقترضة بالعملات الأجنبية، فالتقلب الواسع في سعر الصرف يؤدي إلى أثار مفجعة و سيئة ليس فقط على الأعوان بل على النظام المالي ككل الذي ينعكس على الاقتصاد الحقيقي و قطاع الشركات فهم يرون أن الانخفاض بإمكانه أن يعمل على تعميم وضعية الركود كما هو ظاهر في الأزمة الأسيوية، فالعديد من العوامل التي تسمح بتفسير عودة الدول الناشئة إلى المديونية الزائدة والخطأ المبدئي المبين في ضعف مرونة سعر الصرف أي الخوف من التعويم يزيد من الثقة ومشكلة Currency Mismatch.

حسب Mishkin 1996، krugman 1999، Bachetta 2000، Burnside et al[10] 2000 إن هذه الظاهرة تحرض المؤسسات المالية في الاقتصاديات الناشئة إلى عدم الرغبة (Burnside et al) أو عدم القدرة ( Eichengreen et Hausmann) في تغطية مخاطر الصرف فضلا عن الأسباب التي تدفع الأعوان الاقتصاديين لعدم التغطية، فالديون المقترضة بالعملات تضعف من فعالية السياسة النقدية حتى في سياق سعر الصرف المعوم، فاثر الدين المقترض بالعملات على الميزانية يمثل عائق حقيقي لأداء السياسة النقدية، حيث تبين الدراسات انه في اقتصاد مثقل بالديون

المقترضة بالعملات يزداد احتمال مواجهته لازمة ذاتية التحقيق فضلا عن نظام الصرف المتبع تكون السياسة النقدية غير فعالة، علاوة على ذلك إذا كان الاستثمار مرتبط بقوة و اتساع الوضعية المالية للمؤسسات مع وجود نسبة مرتفعة من الديون المحررة بالعملات يؤدي إلى فقدان الثقة للمستثمرين الأجانب الذي يعتبر وحده مبررا لظاهرة الخوف المقلد[11] mimétisme.

**اثر حساسية الأسعار لتقلبات سعر الصرف Pass-Trough :**

اثر العبور Pass-Trough و نتائج الخوف من التضخم المرتفع و عدم استقرار الاقتصاد الكلي، يقدم عاملا مهما في اختيار أنظمة الصرف في الدول الناشئة و كذلك الاقتصاديات المتقدمة والذي يعرف بالدرجة التي من اجلها يتحول اثر تقلبات أسعار الصرف إلى المستوى العام للأسعار في الدولة، حيث إذا كان اثر P-T مرتفعا فان أفضلية السلطات النقدية تكمن في اختيار نظام الصرف الذي يسمح بالتقلبات المحدودة و المبرر بإمكانية تدنية تطاير التضخم، و قد قامت دراسات عديدة بقياس اثر P-T على اقتصاديات الدول الناشئة و المتقدمة، وقدمMc carty[12] 1999 تحليلا لأثر تقلبات سعر الصرف و أسعار الواردات على المؤشر العام لأسعار الاستهلاك والإنتاج في نموذج انحدار الشعاع الذاتي VAR باستعمال معطيات لستة دول أعضاء في OCDE مبينا انه يوجد اثر ضعيف لتقلبات سعر الصرف على مؤشر أسعار الاستهلاك و أن اثر P-T يرتبط بدرجة الانفتاح الاقتصادي، كذلك قامGolfajn et Werlang[13] 2000 بقياس ومقارنة سعة اثر P-T للاقتصاديات الناشئة والصناعية باستعمال بيانات السلة Panel ل 71 دولة خلال الفترة 1980–1998 من اجل توضيح المحددات الأساسية لأثر P-T المرتبط بمكونات الدورية (درجة المغالاة في التقدير المبدئي لسعر الصرف الحقيقي، معدل التضخم المبدئي، درجة الانفتاح الاقتصادي) و تحصلوا على أن اثر P-T مرتفع في الاقتصاديات الناشئة مقارنة بالدول المتقدمة.

## 3- أسباب ظاهرة الخوف من التعويم:

ترجع ظاهرة الخوف من التعويم إلى ثلاث أسباب رئيسية يمكن إيجازها فيما يلي:

عدم وجود تنبؤات للدول النامية تخص مختلف التطورات التي تصيب الأسواق المالية العالمية، خاصة عند ظهور الاختلالات بهذه الأسواق، كما هو الشأن في أزمة الرهن العقاري سنة 2008، والتي انتقلت آثارها إلى الدول الناشئة كدول جنوب شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية، وهذا بفعل ارتباطها المباشر مع الأسواق المالية العالمية، ومن هنا لجأت دول العالم الناشئة والنامية إلى تبني أنظمة صرف وسيطية في الأساس، على الرغم من إتباعها نظام صرف معوم، ويكمن هذا من خلال تخفيض قيمة عملاتها المحلية، قصد معالجة الأزمات الاقتصادية أو العمل على التقليل من حدتها[14].

- إن ترك قيمة العملة المحلية بالنسبة للدول النامية خاضعة لقوى العرض والطلب سيؤدي إلى انخفاض قيمة عملات هذه الدول، نتيجة تراجع التطور الاقتصادي لهذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة، وهذا ما يجعل حالة الاقتصاد المحلي لهذه الدول في حالة انكماشية، خاصة في الدول النفطية التي تعتمد على مورد واحد في اقتصادها (أي النفط فهي إذا دول ريعية)، هذا دون نسيان عدم وجود مصداقية وضوابط في أدوات السياسة النقدية والمالية لمواجهة مختلف الأزمات الاقتصادية كالتضخم[15].
- إن نظام الصرف المعوم يفرض وجود استقلالية سلطات النقد في مختلف دول العالم، إلا أن سلطات النقد نجد في معظمها وبصفة خاصة في الدول النامية غير فعالة، نتيجة لضعف الكفاءات الموجودة بها وقلة خبرتها، إضافة ضعف الهيكل الاقتصادي للدول النامية وغيرها.[16]

## ثانيا: الدراسة القياسية لأثر تعويم سعر صرف الدينار الجزائري

تقوم منهجية الدراسة القياسية على اختبار ظاهرة الخوف من التعويم في الجزائر، و من اجل ذلك قمنا بوضع ثلاثة نماذج تمثلث في كل من:

✓ النموذج الأول يهدف الى تقدير حجم الخطأ المبدئي ومدى تدخل الدولة في سوق الصرف للحفاظ على استقرار العملة والتحكم في سعر الصرف، و يدرس اثر تقلبات سعر الصرف على المديونية واحتياطات الصرف.

النموذج الثاني يدرس درجة حساسية تقلبات سعر الصرف على مؤشر الأسعار الاستهلاكية من اجل تحديد اثر P-T حسب الصيغة المقدمة من قبل[17] Hausman, Panizza et Stein 2001 المتمثلة في:

$$P = \alpha + \theta F$$

P: لوغاريتم مؤشر الأسعار المحلية $\theta$: معامل استجابة الأسعار $\alpha$: معامل Mark Up.

F: لوغاريتم مؤشر الأسعار الدولية بالعملة المحلية المقاس بمؤشر الأسعار الدولية على معدل الصرف الاسمي

✓ النموذج الثالث يدرس اثر تقلبات سعر الصرف على الناتج الداخلي الخام، الكتلة النقدية، سعر الفائدة لمعرفة اثر الصدمات النقدية والحقيقية وحجم تدخل الدولة في السوق للحفاظ على استقرار سعر الصرف.

المعطيات مأخوذة من إحصائيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وهي معطيات سنوية خلال الفترة 1995-2016 للمتغيرات التالية المأخوذة باللوغاريتم وهي:

سعر الصرف، الاحتياطات، المديونية، مؤشر الأسعار الاستهلاكية، سعر الفائدة، الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام، سعر النفط.

اعتمدنا في طريقة التقدير على منهجية التكامل المتزامن وتقدير العلاقات باستعمال نماذج شعاع الانحدار الذاتي.

## 1- استقرارية السلاسل الزمنية

بينت نتائج اختبار ADF و PP للجذور الأحادية عدم استقرارية كل السلاسل الزمنية للنماذج المدروسة عند مستوى معنوية 5%.

- ✓ السلسلة الزمنية للوغاريتم المديونية، لوغاريتم الاحتياطات ولوغاريتم سعر الصرف، لوغاريتم سعر البترول متكاملة من الدرجة الثانية عند مستوى معنوية 5% .
- ✓ السلسلة الزمنية للوغاريتم مؤشر الأسعار المحلية، لوغاريتم مؤشر الأسعار الدولية بالعملة المحلية، لوغاريتم الناتج الداخلي الخام، لوغاريتم الكتلة النقدية ولوغاريتم سعر الفائدة متكاملة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 5% .

**علاقات التكامل المتزامن** Johannsen:

تبين نتائج اختبار التكامل المتزامن Johannsen ما يلي (الجدول 01) :

- ✓ وجود علاقتين تكامل متزامن في المدى الطويل بين متغيرات النموذج الأول، فالتفاضل الثاني للسلاسل الزمنية الذي يفسر تغير اتجاه أسعار النفط وسعر الصرف له علاقة تكامل في المدى الطويل بالتفاضل الثاني وتغير اتجاه الاحتياطات والمديونية، ويمكن تفسيره اقتصاديا بان تغير اتجاه الاحتياطات والمديونية مرتبط بمستوى معين لتغيرات سعر الصرف وسعر النفط (انخفاض أو ارتفاع سعر النفط عن قيمة معينة) يغطي حجم الواردات وحركة رؤوس الأموال للخارج تبعا للوضعية المالية للدولة.
- ✓ وجود علاقة تكامل متزامن في النموذج الثاني، فالتفاضل الأول لمؤشر الأسعار العالمية بدلالة الأسعار المحلية المفسر بسعر الصرف له علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بالتغير في مؤشر الأسعار المحلية، وهذا يبين وجود اثر P-T فالعلاقة بين تقلب سعر الصرف ومستوى الأسعار هي علاقة مشتركة على المدى الطويل.

✓ وجود ثلاثة علاقات تكامل متزامن في النموذج الثالث فتقلبات سعر الصرف لها علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل مع تقلبات الناتج الداخلي الخام والكتلة النقدية وسعر الفائدة ويفسر اقتصاديا بان تقلبات سعر الصرف لها اثر اسمي وحقيقي على المدى الطويل.

## 2- تقدير العلاقات

### 3-1 النموذج الأول:

تبين نتائج التقدير لأثر تقلبات سعر الصرف وأسعار النفط على المديونية واحتياطات الصرف ما يلي (الجدول 02):

يفسر معامل التحديد معنوية النماذج المقدرة التي تتأثر بقيمها السابقة بدرجة تأخير 1 حسب معياري AIK, SC.

- ✓ وجود اثر سلبي ضعيف لسعر الصرف على الاحتياطات فانخفاض سعر صرف الدينار يؤدي إلى ارتفاع حجم الاحتياطات، ويفسر اقتصاديا بوجود عوامل أخرى تؤثر في حجم الاحتياطات مثل سعر النفط، كذلك عدم قابلية تحويل الدينار تحد من الطلب على العملات الأجنبية المقيد بالاستيراد فقط، وبالتالي عدم تدخل الدولة واستعمال الاحتياطات في سوق الصرف لرفع قيمة الدينار.
- ✓ وجود اثر ايجابي لسعر النفط على الاحتياطات فارتفاع أسعار النفط تؤدي إلى زيادة حجم الاحتياطات من العملات الأجنبية، ويفسر اقتصاديا باعتماد الجزائر على المداخيل النفطية بنسبة كبيرة في صادراتها ومداخيل العملات الأجنبية.
- ✓ وجود اثر سلبي لتقلبات سعر النفط على المديونية، واثر ايجابي ضعيف لسعر الصرف على المديونية، ويفسر اقتصاديا بتوافقه مع النظرية الاقتصادية فانخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، أي زيادة رصيد الميزان التجاري وبالتالي انخفاض المديونية.

### 3-2 النموذج الثاني:

تشير نتائج التقدير لاثر حساسية الأسعار المحلية لتقلبات سعر الصرف PT المحصل عليها في الجدول رقم 03:

- ✓ وجود معنوية للنموذج المقدر.

اثر ايجابي وقوة حساسية الأسعار لتقلبات سعر الصرف (0.15) مقارنة بالدول الناشئة والمتطورة، فالتغير في سعر الصرف ومؤشر مستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى تغير في مستوى الأسعار المحلية، والمفسر اقتصاديا بالتبعية

الاقتصادية للخارج ووجود تضخم مستورد ناتج عن ضعف أنظمة الإنتاج مما يفرض على الدولة هامش تقلب ضيق و درجة مرونة محدودة و التدخل الواسع في سوق الصرف إضافة إلى القيود المفروضة على التجارة الخارجية و عدم قابلية التحويل خوفا من المضاربة وتقلبات العملة التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية.

### 3-3 النموذج الثالث:

تبين نتائج التقدير لاثر تقلبات سعر الصرف على الصدمات الاسمية والحقيقية المحصل عليها في الجدول رقم :04

- ✓ وجود معنوية للنموذج المفسر للصدمات الاسمية، ومعنوية ضعيفة للنموذج المفسر للصدمات الحقيقية.
- ✓ اثر سلبي قوى لتقلبات سعر الصرف على الناتج الداخلي الخام، فانخفاض قيمة الدينار الجزائري يؤدي الى ارتفاع الناتج الداخلي الخام، مما يفسر قوة الصدمات الحقيقية لأثر سعر الصرف والخوف من تعويم العملة.
- ✓ اثر سلبي ضعيف لتقلبات سعر الصرف على الكتلة النقدية، والمفسر اقتصاديا بضعف اثر الصدمات الاسمية نتيجة عدم تحرير العملة وهيمنة الدولة على سوق الصرف.
- ✓ عدم وجود اثر لمعدلات الفائدة على الكتلة النقدية، ويفسر هذا عدم تحرير أسعار الفائدة وتوجيهها من قبل الدولة كأداة من أدوات السياسة النقدية.

## 3- دوال الاستجابة وتجزئة التباين

تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم 05 و رقم 06 ما يلي:

يفسر التغير في سعر الصرف في الفترة الثانية ب 96.53 % من قيمته السابقة لينخفض في الفترة التاسعة إلى 62% فقط بينما يفسر الباقي التغير في سعر الفائدة بنسبة 35% والتغير في الكتلة النقدية ب 2%، فالتغير في سعر الصرف يفسر نفسه في الفترة القصيرة، ويتأثر بتغيرات اسعار الفائدة والكتلة النقدية في الفترة الطويلة (ابتداء من السنة الثانية)

- ✓ ينتقل اثر سعر الصرف المبين في دوال الاستجابة في الفترة الثانية إلى الناتج الداخلي الخام، لينخفض في الفترة السابعة ويصبح سلبيا في الفترة الثامنة، ووجود اثر ضعيف على الكتلة النقدية ابتداء من الفترة الثانية ليرتفع إلى غاية الفترة العاشرة، أما بالنسبة لسعر الفائدة فالأثر ضعيف يبدأ من الفترة الثانية ويرتفع إلى غاية الفترة السابعة ثم يبدأ في الانخفاض.

## خاتمة

يرتبط تحديد مثالية نظام الصرف بقوة وحجم الدولة وبأفضل أداء اقتصادي ممكن يضمن الاستمرارية والبقاء في ظل الرهانات الجديدة التي تفرضها العولمة المالية، وقد تمثلت أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

- ان الاعلان الرسمي للدولة قائم على تبني نظام الصرف المرن الموجه الذي يظل محل نقاش تبعا لخصائص انظمة الصرف الفعلية بالرغم من تعويم الدينار الجزائري في سوق الصرف الموازية وقابليته للتحويل، وهذا ما يفسر وجود ظاهرة الخوف من التعويم في الجزائر المتمثلة في الرقابة الجزئية على أسواق الصرف الرسمية وعدم قابلية تحويل العملة خوفا من المضاربة عليها وأثارها على الاحتياطات والتضخم والصدمات الاسمية والحقيقية.
- بينت الدراسة القياسية وجود اثر لسعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ووجود اثر الخطأ المبدئي واثر PT. ، مما يفسر ايجابية عدم قابلية تحويل الدينار والتدخل في أسواق الصرف لحماية العملة، خاصة في ظل انهيار أسعار النفط وفقدان الاحتياطات من العملات الأجنبية، فتحرير العملة سيؤدي إلى انهيارها في ظل هيمنة الأسواق الموازية وارتفاع الطلب على العملات الأجنبية ومحدودية العرض نتيجة ضعف الصادرات وعدم مرونة الجهاز الانتاجي.
- يتميز الاقتصاد الجزائري بضعف الإنتاجية وعدم استقرار الاقتصاد الكلي (بطالة، تضخم، الليونة المالية)، فالنتائج المحصل عليها في الدراسة هي نتائج ضعيفة نسبيا نتيجة الضعف الهيكلي وعدم الاستقرار بالدرجة الأولى، حيث نجد أنها لا تختلف كثيرا عن النتائج المقدمة في الدراسات على الدول النامية التي تبنت أنظمة صرف ثابتة، وسيطة ومعومة.
- أصبحت حتمية التوجه التدريجي نحو التعويم حقيقة تفرض نفسها، فالاستفادة من مزايا العولمة المالية مرتبطة بتحرير العملة و أسعار الفائدة وتطوير النظام المالي والمصرفي، وكل هذا يفرض على الجزائر ضرورة إقامة تكتلات اقتصادية تعمل على تنويع منتجاتها وتطوير صناعتها المحلية وجلب رؤوس الأموال الأجنبية.

## ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم 01: اختبار التكامل المتزامن ل **Johannsen**

| النموذج | الفرضية العدمية | λ trace | القيم الحرجة 5 % | الاحتمال |
|---|---|---|---|---|
| المديونية، الاحتياطات وسعر الصرف، سعر النفط | r=0 | 123.57 | 63.87 | 0.00 |
| | r=1 | 72.60 | 42.91 | 0.00 |
| | r=2 | 24.04 | 25.87 | 0.08 |
| مؤشر الأسعار المحلية، مؤشر الأسعار | r=0 | 52.28 | 25.87 | 0.00 |
| | r=1 | 11.46 | 12.51 | 0.11 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | | | الدولية بالعملة المحلية |
| 0.00<br>0.002<br>0.022<br>0.14 | 63.87<br>42.91<br>25.87<br>12.51 | 100.25<br>54.51<br>28.59<br>9.72 | r=0<br>r=1<br>r=2<br>r=3 | الناتج الداخلي الخام، الكتلة النقدية وسعر الفائدة، سعر الصرف |

**المصدر**: من اعداد الباحث (مخرجات برنامج Eviews 8)

الجدول رقم 02: اثر تقلبات سعر الصرف وأسعار النفط على المديونية واحتياطات

| | (RES,-1) | (DET,-1) | C | OIL | TC | R-squared |
|---|---|---|---|---|---|---|
| RES | 1.257<br>(0.138<br>[ 9.096] | -0.091<br>(0.196)<br>[-0.465] | -2.643<br>(1.140)<br>[-2.316] | 0.285<br>(0.091)<br>[ 3.123] | 0.700<br>(0.285)<br>[ 2.452] | 0.992 |
| DET | 0.026<br>(0.105)<br>[ 0.251] | 1.374<br>(0.149)<br>[ 9.171] | 0.560<br>(0.871)<br>[ 0.643] | -0.019<br>(0.069)<br>-0.281] | 0.048<br>(0.218)<br>[ 0.222] | 0.983 |

**المصدر**: من اعداد الباحث (مخرجات برنامج Eviews 8)

الجدول رقم 03: اثر حساسية الأسعار المحلية لتقلبات سعر الصرف PT

| | LOG(IPCA(-1)) | C | LOG(IPCMTC) | R-squared |
|---|---|---|---|---|
| LOG(IPCA) | 0.655731<br>(0.10735<br>[ 6.10836] | 0.997589<br>(1.06956)<br>[ 0.93271] | 0.158775<br>(0.28022)<br>[ 0.56660] | 0.541936 |

**المصدر**: من اعداد الباحث (مخرجات برنامج Eviews 8)

**الجدول 04**: اثر تقلبات سعر الصرف على الصدمات الاسمية والحقيقية.

| | PIB(-1) | M2(-1) | C | TC | TI | R-squared |
|---|---|---|---|---|---|---|
| PIB | -0.124<br>(0.162)<br>[-0.768] | 0.661<br>(0.574)<br>[ 1.152] | -26.582<br>(15.88)<br>[-1.673] | 5.409<br>(3.26)<br>[ 1.65] | 2.114<br>(1.53)<br>[ 1.37] | 0.275 |
| M2 | -0.0021<br>(0.005)<br>[-0.416] | 0.970<br>(0.018)<br>[ 53.24] | 0.124<br>(0.504)<br>[ 0.247] | 0.047<br>(0.10)<br>[ 0.45] | 0.0006<br>(0.048)<br>[ 0.012] | 0.997 |

**المصدر**: من اعداد الباحث (مخرجات برنامج Eviews 8)

**الجدول 05**: تقسيم التباين لسعر صرف الدينار الجزائري

| Variance Decomposition of LOG(TC): | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| Period | S.E. | LOG(PIB) | LOG(TC) | LOG(M2) | LOG(TI) |
| 2 | 0.044688 | 0.807450 | 96.53049 | 0.030906 | 2.631157 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | (5.43818) | (5.52995) | (0.17721) | (1.73138) |
| 6 | 0.080074 | 0.456390 | 75.03719 | 0.849354 | 23.65707 |
| | | (6.08782) | (12.9046) | (1.96003) | (11.6958) |
| 9 | 0.093561 | 0.340985 | 62.00024 | 2.352522 | 35.30626 |
| | | (6.05948) | (16.5989) | (3.53067) | (15.5812) |

**المصدر**: من اعداد الباحث (مخرجات برنامج Eviews 8)

**الجدول 06**: دول الاستجابة لسعر صرف الدينار الجزائري

| Response of LOG(TC): | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Period | LOG(PIB) | LOG(TC) | LOG(M2) | LOG(TI) |
| 2 | 0.003069 | 0.031300 | 0.000786 | 0.007249 |
| | (0.00812) | (0.00486) | (0.00137) | (0.00271) |
| 6 | 0.000861 | 0.022040 | 0.005135 | 0.022949 |
| | (0.00972) | (0.01322) | (0.00536) | (0.01350) |
| 7 | 0.000305 | 0.018068 | 0.006185 | 0.023610 |
| | (0.01002) | (0.01528) | (0.00606) | (0.01624) |
| 9 | -0.000669 | 0.009790 | 0.007908 | 0.021870 |
| | (0.01048) | (0.01949) | (0.00728) | (0.02183) |

**المصدر**: من اعداد الباحث (مخرجات برنامج Eviews 8)

**الهوامش والمراجع المستخدمة:**

[1] Atish R. Ghosh, Jonathan D. Ostry "Le choix du régime de change" revue Finances& Développement Décembre 2009, pp 38-40.

[2] Frankel J "The Asian Model, the miracle, the Crisis and the Fund" Mimeographed, 1998, p42-51.

[3] Yaya S. CAMARA "Regimes de changes et performances économiques en Afrique sub-saharienne" doctorat en Sciences economiques, Université de Nice Sophia Antipolis, France, 2014, pp 15-65.

[4] Mouhamadou Bamba DIOP, Alsim FALL "La problématique du choix du régime de change dans les pays de la CEDEAO" DPEE/DEPE, Direction de lq prévision et des études économiques, Senegal, Mars 2011, pp 1-6

[5] Mundell R. .Uncommon arguments for common currencies., London: Allen et Unwind 1973.

[6] Krugman, P "Balance sheets, the transfer problem, and financial crises", (mimeo) Cambridge, MA, MIT, department of Economics, 1999.

[7] Khaled Chnaina, Farid Makhlouf " Impact des Transferts de Fonds sur le Taux de Change Réel Effectif en Tunisie" Revue Developpement African, Volume 27, Issue 2 June 2015, pp 145–160

[8] Eichengreen B, Hausmann R "Exchange Rates and Financial Fragility", NBER, WP n° 7418, 1999

[9] Duck-koo chung, Barry eichengreen * Toward an East AsianExchange Rate Regime* brookings institution press Washington, D.C, 2007

[10] Bunrnside C, Eichengreen B and Rebelo S "Hedging and Financial Fragility in Fixed Exchange Rate Regimes" NBER (2000) WP n°7143.

[11] Chaker Aloui, Haïthem Sassi, « Régime de change et croissance économique : une investigation empirique », Economie internationale 2005/4 (no 104), p. 97-134.

[12] McCarty, J "Pass-through of exchange rates and import prices to domestic inflation in some industrialized countries" BIS working paper N° 79, 1999.

[13] Goldfajn I, Werlang, S "The pass-through from depreciation to inflation: A panel study", Working Paper No. 423, Rio de Janeiro, PUCRio, Department of Economics, 2000

[14] Bailu. j, Murray. j, "Les régimes de change dans les Economies Emergentes" , Revue Banque de Canada,Hiver 2002-2003,p26.

[15] Virginie Coudert " La politique de change chinoise et la place du renminbi dans le système monétaire international" Revue d'économie financière, 2015/3 (n° 119),pp 69-96.

[16] سمير آيت يحي "التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع" مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 09/2011، ص 61- 64

[17] Aizenman J, Hausmann R "Exchange rate regimes and financial market imperfection" UCSC dept of economies Working paper n 493, 2001.

# نحو قياس أفضل للتنمية البشرية: مؤشر التنمية البشرية المقترح

***Toward better measurement of human development: the proposed Human Development Index***

**د. جوادي علي**
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة
Farid_inps@yahoo.fr

**د. طهراوي فريد**
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة آكلي محند أولحاج– البويرة
Djouadiali27@yahoo.fr

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة بناء مؤشر جديد للتنمية البشرية يكون أكثر شمولا وتعبيرا عن الانجازات المحققة في مجال التنمية البشرية، ولتحقيق هذا الهدف تم مراجعة مفهوم وقياس التنمية البشرية من خلال تقارير التنمية البشرية التي يصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة منذ 1990.

وعملت الدراسة على الإبقاء على الخيارات الأساسية للتنمية البشرية (الصحة، التعليم والدخل) وعلى نفس الطريقة في حساب المؤشر (المتوسط الهندسي) مع إضافة بعدين لها والمتمثلين في الحرية والعمالة، حيث استعمل مؤشر الديمقراطية كتعبير عن الحرية، ومعدل العمالة نسبة إلى عدد السكان ومعدل إجمالي العمالة غير المعرضة للمخاطر نسبة إلى إجمالي العمالة كتعبير على العمالة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود علاقة وثيقة بين الأبعاد الجديدة (الحرية والعمالة) والتنمية البشرية، مؤشر التنمية البشرية المقترح يعبر أفضل عن مفهوم التنمية البشرية لأنه يتضمن زيادة أكبر للفرص والخيارات التي يتمتع بها الإنسان ويبرز أوجه القوة والضعف في مجال التنمية البشرية، انخفاض قيمة مؤشر التنمية البشرية المقترح عن مؤشر التنمية البشرية في الجزائر يدل على انخفاض المؤشرات الفرعية المضافة، لكن هذا لا ينقص من الانجازات المحققة في الأبعاد الأساسية في مجال التنمية البشرية (الصحة، التعليم والدخل).

**الكلمات المفتاحية:** تنمية بشرية، عمالة وحرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، فرص وخيارات، صحة وتعليم.

**Abstract :**

The purpose of this study is to test a new indicator of human development that is more comprehensive and reflective of achievements in the field of human development. To achieve this objective, the concept and measurement of human development has been reviewed through the human development reports issued by UNDP since 1990.

The study examined the basic options for human development (health, education and income) and the same method of calculation of the index (geometric mean) with the addition of two dimensions of freedom and employment. The index of democracy was used as an expression of freedom, the employment-to-population ratio and the share of non-vulnerable employment in total employment subindices.

The study found a many results, the most important of which are: a fort relationship between the new dimensions (freedom and employment) and human development, the proposed human development index better reflects the concept of human development because it includes a greater increase in opportunities and choices, The decline in the HDI in Algeria shows the reduction of sub-indicators added, but this does not detract from the achievements in the basic dimensions of human development (health, education and income).

***Keywords:*** Human Development , employment and freedom, United Nations Development Programme, opportunities and choices, health and education

**مقدمة:**

مؤشر التنمية البشرية (HDI) هو مؤشرا مركبا صمم خصيصا لرصد التقدم المحرز في تنمية البلدان وتقديم معلومات مفيدة لصانعي القرار، ومنذ نشره لأول مرة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990 لقي انتشار كبير لا سابق له وباهتمام أكاديمي وإعلامي، ورغم الاهتمام الواسع إلا أنه لم يسلم من الانتقادات، ومن بين هذه الانتقادات أنه لا يمكن اعتباره مقياسا نهائيا للتنمية، فهناك جوانب أخرى للتنمية البشرية (بخلاف الصحة، التعليم والدخل) يعلق الناس عليها أهمية كبيرة مثل الحرية، التوظيف والتي لا تقل أهمية في قياس التقدم فيها.
ورغم المجهودات المبذولة من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحسين قياس التنمية البشرية إلا أن التقارير لم تزل تطالعنا كل عام بإضافات وتوسعات جديدة لمؤشرات تكميلية للتنمية البشرية.

**إشكالية الدراسة:**

**ما مدى قياس فعالية مؤشر التنمية البشرية مع الأخذ بمتغيري الحرية والعمالة ؟**

**أولا: مفهوم التنمية البشرية**

لا يعود مفهوم التنمية البشرية إلى تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1990 وما تلاه من تقارير، فالتنمية حصيلة جهد فكري طويل، نجد له جذورا في الفكر الإسلامي والخلدوني على الخصوص حيث قال: " إن ثروة شعب ما هي سكانه المجبون للعمل ، المجيدون له، المبدعون فيه" وأيضا "إن الإنسان غاية ما في الطبيعة وكل ما في الطبيعة مسخر له "، وأشار Aristotle إلى أن الهدف من الثروة هو رفاهية البشر في قوله:" ليس الهدف من التنمية تحقيق الثروة فالثروة لا تمثل النعمة التي نسعى إلى تحقيقها فهي مجرد وسيلة للوصول إلى شيء أخر وهو رفاهية البشر"[1]، وكذلك الآمر في الفكر الماركسي عندما ذهب Karl Marx إلى أن قيمة أي سلعة تحدد بمقدار العمل البشري الذي بذل في سبيل إنتاجها، وهكذا فالعمل الإنساني هو الذي يحدد القيمة، ويصبح العنصران الأساسيان هما العمل والطبيعة، بل أن قسما كبيرا من الطبيعة تزداد قيمته حسب ما يقوم به الإنسان من أجل الاستفادة منه[2].

والمتتبع لمفهوم مسيرة مفهوم التنمية البشرية ومضمونها، كما طرح في أدبيات الأمم المتحدة عموما وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خصوصا، يجد أن هذا المفهوم ارتبط أصلا بنظريات النمو الاقتصادي المعمول بها، وبالتالي فإن مضمونه قد تطور مع تطور البعد البشري في الفكر الاقتصادي السائد، وهكذا فقد تم التركيز خلال الخمسينيات

على مسائل الرفاه الاجتماعي لينتقل بعد ذلك إلى التعليم والتدريب خلال الستينات، ومن ثم التركيز خلال السبعينات على تخفيف وطأة الفقر وتأمين الحاجات الأساسية للبشر، غير أن هذا الاهتمام بالعنصر البشري من قبل الفكر الاقتصادي تم إغفاله لاحقا في الثمانينات حيث أصبح التركيز على سياسات التكييف الهيكلي التي يحمل لواءها صندوق النقد الدولي.

لقد عرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سنة 1990 التنمية البشرية بأنها: "عملية توسيع خيارات الناس، وأهم هذه الخيارات هي أن يحيا الأفراد حياة مديدة وصحية، وأن يحصلوا على قدر من التعليم والتمتع بمستوى معيشي لائق، بالإضافة إلى تمتعهم بالحريات السياسية وحقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته"[3].

ومن حيث المبدأ، فإن هذه الخيارات غير محدودة وتتغير بمرور الوقت(تتطور باستمرار)، غير أنه يجب تمييز ثلاثة خيارات أساسية هي" أن يحيا الناس حياة مديدة وصحية (خالية من الأمراض)، وأن يكتسبوا المعرفة (التعليم)، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى معيشة لائق وتتسع بعد ذلك الخيارات لتشمل الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتمتع باحترام الذات، وتوفير فرص الإبداع والإنتاج، وضمان حقوق الإنسان وغيرها"[4].

وللتنمية البشرية جانبان، الأول هو تشكيل القدرات البشرية، مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات، والثاني هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة إما للتمتع بوقت الفراغ، أو في تحقيق الأغراض الإنتاجية، أو في الشؤون الثقافية والاجتماعية والسياسية...الخ[5]، وبعبارة أخرى الجانب الأول هو أن" الإنسان صانع التنمية " وهو ما تعكسه أساسا مسألة تشكيل القدرات والاستثمار في البشر، والجانب الثاني هو أن " الإنسان هدف التنمية " وهذا ما تعكسه أساسا مسألة انتفاع البشر بقدراتهم المكتسبة.

وقد تناول تقرير 1993 موضوع المشاركة الشعبية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، وتم تعريف التنمية البشرية بكونها:" تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس" **فتنمية الناس** تعنى الاستثمار في قدرات الناس، سواء في التعليم أو الصحة أو التغذية أو تحسين المستوى المعيشي والاجتماعي، كي يتسنى لهم أداء دورهم الكامل في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لبلدهم، **أما التنمية من أجل الناس**، فلا تكون تنمية بشرية حقيقية إلا إذا أشبعت التنمية احتياجات كل فرد وأتاحت الفرص للجميع، وهو ما يتطلب توزيع ناتج النمو وعوائده توزيعا عادلا يعم الجميع ويتضمن اتخاذ القرارات الوقائية الضرورية من الناحية الاجتماعية، **والتنمية بواسطة الناس** يجب إشراك الناس في الجهد التنموي إشراكا تاما، والمشاركة في تخطيط وتنفيذ استراتيجيات التنمية، وذلك من خلال

الهياكل الملائمة لاتخاذ القرارات، ومع بلورت مفهوم المشاركة الشعبية يتخذ طرفا المعادلة في مقولة " الإنسان صانع التنمية وهدفها" بعدها الحقيقي، ذلك أن المشاركة الاقتصادية تعكس صنع التنمية، في حين المشاركة الاجتماعية والسياسية تعكس هدف التنمية[6].

**ثانيا: انتقادات مؤشر التنمية البشرية**

لقد تعرض مؤشر التنمية البشرية منذ نشوره لأول مرة عدة انتقادات ومن جهات مختلفة، بعض الانتقادات كانت موجهة إلى المتغيرات المستعلمة التي لا تعبر عن التنمية البشرية بدقة (Lind (1992)، Dasgupta and Weale (1992)، Srinivasan (1994)، Sagar and Najam (1998)، Chibber and Laajaj (2007))، أما Sagar and Najam (1998) فاعتبرا أن مؤشر التنمية البشرية هو صورة مشوهة للعالم، فيما يرى البعض الآخر أن مؤشر التنمية البشرية مبالغ في التبسيط عن التنمية البشرية بالاعتماد على مؤشرات قليلة مستقاة من بيانات في كثير من الأحيان منخفضة الجودة (Murray(1993)، Srinivasan (1994))[7].

وردا على هذا النوع من الانتقادات، فإن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أضاف عدة مؤشرات تكميلية على غرار: مؤشر الحرية البشرية (HFI)، مؤشر الحرية السياسية (PFI)، مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس (GDI)، مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس (GEI)، لكن رغم ذلك فإن هذه المؤشرات التكميلية لم تستخدم على نطاق واسع.

أيضا تثار تحفظات متعددة، حتى من واضعي تقارير الأمم المتحدة أنفسهم، على اختيار تلك المؤشرات الثلاثة لدليل التنمية البشرية ومن بينها مدى الدقة في بيانات الأعضاء التي اعتمد عليها، ومنها خلط مدخلات ومخرجات، كما هو الحال في مؤشر التعليم والدخل مقارنة بالعمر، فالكم في التعليم وسنواته لا يدل بالضرورة على نوعية التعليم وأثره العيني في اكتساب المعرفة وتنمية القدرات والمهارات، والدخل كذلك يمكن إنفاقه بطرق رشيدة تعين على الوفاء باحتياجات الإنسان، كما يمكن إنفاقه في كماليات مظهرية، بل وفي استهلاك سلع ضارة، كالتدخين والمخدرات، ويفتقد مقياس التنمية البشرية البعد التوزيعي الجغرافي داخل القطر الواحد، وعلى أساس الشرائح الاجتماعية، وتباين دخولها، وعلى أساس فرص العمل ومجالاته[8].

كما انتقد أيضا المؤشر الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني الإجمالي أو ما شابه ذلك) على أنه متغير وحيد يمثل النمو الاقتصادي، لاسيما بالنظر إلى وجود ارتباط عال بينه وبين مكونات التنمية البشرية وكذلك مع مؤشر التنمية البشرية (McGillivray (1991)، Srinivansan (1994)، (Ravallion) (1997))، وهناك أيضا انتقادات حول جودة الإحصائيات وسلامة المنهجية في حساب مؤشر التنمية البشرية منها أخطاء القياس والتحيزات المتصلة بالبيانات العالمية (Srinivansan (1994))، انتهاك الخصائص المرتكزة على بناء مؤشر التنمية البشرية من خلال زيادة الاعتماد على الإسقاط الرياضي، الافتراضات والنمذجة (Lind (1992)، Ogwang (1992)) ، وكذلك لتعسف اختيار إستراتيجية التجميع والترجيح (Kelley (1991)، Srinivasan (1994)، Ravallion (1997))[9].

وبشكل عام فإن الانتقادات تركزت حول كيفية تحديد مفهوم التنمية البشرية وكيفية قياس مكوناته ومحدداته، وإلى كيفية تجميع المؤشرات المختلفة للحصول على رقم قياسي موحد مقبول لدى الجميع.

**ثالثا: قياس التنمية البشرية**

**1. مكونات مؤشر التنمية البشرية**

يعد مؤشر التنمية البشرية مقياسا موجزا ومركبا للتنمية البشرية، وهو يقيس الإنجازات الكلية التي حققها المجتمع من حيث ثلاثة أبعاد أساسية، وهي في الحقيقة أهم الخيارات المتاحة للناس والمذكورة في تعريف التنمية البشرية (تقرير 1990) وهي:

– الحياة المديدة الخالية من الأمراض، وتقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، والافتراض الكامن وراء اختيار هذا المؤشر هو أن الحياة المديدة قيمة في حد ذاتها، وأن فوائد ومزايا مختلفة مثل التغذية الكافية والصحة الجيدة ترتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة[10].

– اكتساب المعرفة، وتقاس بنسبة معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (نسبة السكان الملمين بالقراءة والكتابة)، والافتراض هنا هو أن إمكانية الحصول على فرص تعليم القراءة والكتابة تعتبر الخطوة الأولى في طريق التعليم وتحصيل الكتابة، وقد تعدلت طريقة إدراج التعليم في المؤشر فيما بعد، حيث أضيف متوسط عدد سنوات الدراسة، ثم حل محله المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس، إلى معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، مع ترجيح الأول

بنسبة الثلث والثاني بنسبة الثلثين للحصول على ما أصبح يطلق عليه مؤشر التحصيل العلمي[11]، وابتداءا من تقرير التنمية البشرية 2010 أصبح اكتساب المعرفة يقاس بمؤشر متوسط سنوات الدراسة محل الإلمام بالقراءة والكتابة ومؤشر السنوات المتوقعة للدراسة محل المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس، وبالتالي يتجاوز هذا البعد (اكتساب المعرفة) من مجرد تقدير للكمية إلى تقدير في النوعية [12].

– مستوى المعيشة اللائق، ويقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي حسب تعادل القوة الشرائية، وهو المؤشر المختار للتعبير عن مدي حيازة الفرد للموارد اللازمة لتحقيق مستوى كريم للمعيشة، وابتداءا من تقرير 2010 تم استبداله بنصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي وهذا تفاديا للفوارق بين دخل السكان في البلد الواحد والناتج المحلي[13].

ويقاس مؤشر التنمية البشرية (HDI) بدلالة ما يسمى بالحرمان أو القصور (Deprivation) في المكونات الثلاثة المذكرة آنفا في سنوات 1991، 1992، 1993، وابتداءا من سنة 1994 إلى يومنا هذا أصبح يقاس مؤشر التنمية البشرية بدلالة الانجاز أو التحسن (Achievement).

## 2. حساب مؤشر التنمية البشرية

لقد مر حساب مؤشر التنمية البشرية بثلاث مراحل أساسية وهي:

### 1.2 المرحلة الأولى 1990–2009

في هذه الفترة تم حساب مؤشر التنمية البشرية اعتمادا على المتوسط الحسابي للمؤشرات الفرعية الثلاثة، وفق العلاقة التالية: $\text{HDI}=\frac{1}{3}(\text{life expectancy index})+\frac{1}{3}(\text{education index})+\frac{1}{3}(\text{GDPindex})$

ويتم حساب كل مؤشر فرعي انطلاقا من تحديد قيمتان إحداهما دنيا وأخرى قصوى، ويعبر عن الأداء في كل بعد من الأبعاد بقيمة تتراوح بين صفر وواحد، من خلال تطبيق المعادلة التالية:

$$\text{Dimention index}=\frac{\text{actual value}-\text{minimum value}}{\text{maximum value}-\text{minimum value}}$$

حيث يشير كل من: Dimension index : إلى دليل البعد، actual value : إلى القيمة الحالية في البلد المعني.

Minimum value : أكبر قيمة في العالم، Maximum value : أصغر قيمة في العالم.

وتجدر الإشارة إلى أن حساب مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عرف تطورا خلال هذه الفترة، حيث تم استخدام في البداية معادلة Atkinson للمنفعة من الدخل (الرفاه الناتج من الدخل) $W(y)=\frac{1}{1-e}y^{1-e}$ حيث يقيس المعامل e مدى تناقص المنفعة (العائد)، أي يعكس مرونة المنفعة الحدية لتغيرات الدخل، وفي التقرير لعام 1991 تبنى واضعوه فكرة مفادها أن تتزايد ببطء قيمة مرونة المنفعة من الدخل مع زيادة الدخل، ولهذا فقد تم تقسيم مدى الدخل إلى مضاعفات دخل العتبة $y^*$ أي نصيب الفرد من الدخل الذي يمثل العتبة (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) فيما يتعلق بمتوسط الدخل في العالم في السنة التي يعد لها دليل التنمية البشرية[14]، وقد عد متوسط الدخل في العالم الدخل الذي يمثل العتبة، ثم جرى بعد ذلك استبدالها بالصيغة اللوغاريتمية المعروفة Anand and Sen اعتبارا من عام 1999، والافتراض الكامن وراء هذا التعديل هو أن الحصول على مستوى محترم للتنمية البشرية لا يتطلب الحصول على دخل لا نهائي ولذا يتم تخفيض الدخول العالية بينما لا يتم تخفيض الدخول المنخفضة بالقياس إلى مستوى العتبة وهذا الإجراء يحد بعض الشيء من طغيان مؤشر الدخل على المؤشرين الآخرين الداخلين في حساب دليل التنمية البشرية.

## 2.2 المرحلة الثانية 2010 – 2013

خلال هذه الفترة تم حساب مؤشر التنمية البشرية اعتمادا على المتوسط الهندسي للمؤشرات الفرعية الثلاثة، ولم يعد من إمكانية التعويض التام بين الأبعاد كما كان في السابق، وكأساس لمقارنة الانجازات، تأخذ هذه الطريقة في الحسبان الفوارق في الأبعاد بدلا من مجرد الاكتفاء بمتوسط عام، وتقر هذه الطريقة بأن الدخل والصحة والتعليم جميعها مهمة[15]، ويحسب مؤشر التنمية البشرية وفق العلاقة التالية:

$$HDI=I_{Life}^{1/3}\times I_{Education}^{1/3}\times I_{Income}^{1/3}$$

و تبقى عملية حساب المؤشرات الفرعية نفسها كما كانت عليه في السابق، فقط الذي يتغير هو حساب دليل التعليم (E.I) الذي يعطى وفق العلاقة التالية: $E.I=\frac{\sqrt{MYS\times EYS}-0}{CEI-0}$ ، وأيضا التغير في القيم القصوى والدنيا للمتغيرات.

حيث: MYS : مؤشر متوسط سنوات الدراسة، EYS : مؤشر متوسط سنوات الدراسة المتوقع، CEI :دليل التعليم المركب.

### 3.2 المرحلة الثالثة 2014 – 2016

عملية حساب مؤشر التنمية البشرية هي نفسها في الفترة السابقة، فقط الذي يتغير هو حساب دليل التعليم (E.I) الذي يعطى وفق العلاقة التالية: $E.I = \frac{MYS + EYS}{2}$ ، وأيضا التغير في القيم القصوى والدنيا للمتغيرات.

ويلخص الجدول رقم (02) تطور حساب مؤشر التنمية البشرية من 1990-2016 (أنظر الملحق رقم 01)

**رابعا: علاقة الحرية والعمالة بالتنمية البشرية**

**1. الحرية والتنمية البشرية**

يقوم مفهوم التنمية الإنسانية[16] على أنها عملية توسيع خيارات البشر ومنطق توسيع خيارات الناس يرتب أولوية مطلقة لإعمال حرية الاختيار بين البدائل المتاحة، الأمر الذي يؤكد بدوره مركزية الحرية في التنمية الإنسانية، حتى أن بعض الكتابات الحديثة تساوي بين التنمية والحرية[17].

وعرف Amartya Sen التنمية على أنها عملية توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس، وتنقسم مسألة توسيع نطاق الحرية إلى الغاية الأولية (الدور التأسيسي) والوسيلة الأساسية للتنمية (الدور الأداتي)، ويتعلق الدور التأسيسي للحرية بأهمية الحرية الموضوعية في إثراء الحياة البشرية، وتشمل الحرية الموضوعية على القدرات الأولية على تجنب مظاهر الحرمان مثل المجاعة، سوء التغذية،ارتفاع معدل الأمراض والوفيات المبكرة، وأيضا على الحريات المقترنة بكون المرء عارفا بالقراءة والحساب، ويتمتع بحق المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي دون رقيب...الخ، وتعتبر التنمية من هذه الوجهة (الدور التأسيسي) على توسيع نطاق الحريات الإنسانية[18].

ويعني الدور الأداتي للحرية الطريقة التي تساهم بها الأنواع المختلفة من الحقوق والفرص والصلاحيات لتوسيع نطاق الحريات الإنسانية بشكل عام، ومن ثم دعم وتعزيز التنمية، وهناك العديد من الحريات الأداتية التي تساهم على نحو مباشر وغير مباشر في مجمل الحريات التي يتمتع بها الناس بالطريقة التي يودوا أن يعيشوا بها وبالتالي تساهم في عملية التنمية، وهنا نذكر خمسة أنواع فقط من الحريات على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر وهي[19]:

– **الحريات السياسية:** وهي تشير إلى الفرص المتاحة للناس لتقرير من ينبغي أن يحكم ووفق أي مبادئ، وتشمل أيضا القدرة على مراقبة السلطات ونقدها، والتمتع بحرية التعبير السياسي وإصدار صحف دون رقابة وحرية الاختيار بين أحزاب سياسية مختلفة.

– **التسهيلات الاقتصادية:** وتشير إلى الفرص التي يتمتع بها كل طرف لاستخدام موارده الاقتصادية والانتفاع بها لغرض الاستهلاك أو الإنتاج أو التبادل التجاري.

– **الفرص الاجتماعية:** تشير إلى الترتيبات الذي يضعها المجتمع للتعليم والرعاية الصحية وغيرها والتي تؤثر على حرية الفرد ليعيش حياة أفضل.

– **الضمانات الشفافية:** وتتعلق بالحاجة للصراحة التي يتوقعها الناس:حرية التعامل المشترك وفق ضمانات تكفل الإطلاع والوضوح ،وطبيعي أن لهذه الضمانات دورها الأداتي الواضح للحيلولة دون الفساد واللامسؤولية المالية والتعاملات السرية.

– **الأمن الوقائي:** ويتضمن توافر ترتيبات مؤسسية ثابتة من مثل إعانات البطالة و إضافات قانونية لدخول المعوزين أو مساعدات الإغاثة في حالة المجاعات أو توفير عمالة للطوارئ بهدف توليد دخل للمعدمين.

كما أشار تقرير التنمية البشرية لعام 1990 إلى ضرورة قياس الحريات السياسية لأن القيمة التي تعطي لانجازات متشابهة في التنمية البشرية في إطار ديمقراطي تختلف عن القيمة التي تعطي في إطار غير ديمقراطي.

**2. العمالة والتنمية البشرية**

الصلة بين العمل والتنمية البشرية ليست تلقائية، فهي مرهونة بنوعية العمل، وظروفه وقيمته المجتمعية، ومن محددات العمل أن يصون في الإنسان حس العمل ويغذي فيه الشعور بالفخر، ويتيح له المشاركة والتفاعل، وتضعف الصلة بين العمل والتنمية البشرية بفعل العنف في مكان العمل أو العنف المهني[20].

ينبغي أن تتمحور خيارات السياسة العامة لتعزيز التنمية البشرية بالعمل حول ثلاث أبعاد شاملة: إيجاد المزيد من فرص العمل لتوسيع الخيارات، وضمان رفاه العاملين لتوثيق الترابط بين العمل والتنمية البشرية، واعتماد إجراءات هادفة للتصدي للتحديات الخاصة بفئات معينة[21].

ومن منظور التنمية البشرية، يتيح العمل للإنسان توسيع إمكاناته، بما يكتسبه من مهارات ومعارف، ويتيح الدخل الذي يجنيه العامل من العمل تحسين مستوى المعيشة والحصول على الرعاية الصحية والتحصيل العلمي،

وجميعها مكونات أساسية لتوسيع الإمكانات، ويزود العمل الأفراد أيضا بفرص وخيارات أوسع في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما يسمح للعاملين بالمشاركة الكاملة في المجتمع، ويقوي فيهم الشعور بالكرامة والقيمة، والعمل في رعاية الآخرين يبني التماسك الاجتماعي ويقوي التلاحم داخل الأسر والجماعات، وحتى يسهم العمل في التنمية البشرية، يجب أن يكون منتجا وقيما وهادفا، وأن يطلق إمكانات البشر، ويغذي فيهم حس الإبداع والروح الإنسانية[22].

تتأثر التنمية البشرية بالعمل عبر قنوات عديدة متداخلة ومتفاعلة[23] منها:

- الدخل وسبل العيش: يعمل الأفراد أولا لتحقيق مستوى معيشي لائق، وفي اقتصاديات السوق، يسعى الأفراد إلى تأمين معيشتهم إما بالعمل لقاء أجر، أو بالعمل للحساب الخاص، أما في اقتصاديات الكفاف التقليدية، فيؤمن الأفراد معيشتهم من خلال دورة معينة من الأنشطة، والعمل هو أيضا عامل حاسم لكفالة النمو الاقتصادي المنصف وتخفيف حدة الفقر.
- الأمن: بالعمل يستطيع الأفراد بناء أساس متين وآمن لحياتهم، واتخاذ قرارات على المدى الطويل، وتحديد أولوياتهم وخياراتهم، وبالعمل يستطيع الأفراد بناء أسر مستقرة، ولا سيما إذا أنفقوا الدخل بحكمة على تأمين الغذاء والتغذية، وتعليم الأطفال وصحتهم، أو استخدموه للادخار.
- تمكين المرأة: المرأة التي تجني دخلا من العمل تحقق قدرا من الاستقلال الاقتصادي، وتكتسب قدرة على اتخاذ القرار في الأسرة وفي مكان العمل والمجتمع المحلي، ومن العمل تستمد الثقة بالنفس والأمن والمرونة.
- المشاركة وإعلاء الصوت، العمل يتيح التفاعل مع الآخرين، فيكسب الأفراد القدرة على المشاركة في صنع القرار جماعيا وإعلاء الصوت، ويطلع العاملون على أفكار ومعلومات جديدة، ويتفاعلون مع آخرين من خلفيات متنوعة، وينخرطون في القضايا المدنية.
- الكرامة والتقدير، العمل الجيد هو محط تقدير من الزملاء والأقران وغيرهم، يذكي في صاحبه شعورا بالإنجاز، واحترام الذات، والهوية الاجتماعية، فالأفراد يعرفون أنفسهم ويلقبون بأسماء مهنهم.
- الإبداع والابتكار: العمل يطلق طاقة البشر على الإبداع ويحقق ابتكارات لا تعد ولا تحصى، ويغير العديد من أوجه الحياة، لا سيما في الصحة والتعليم والاتصال والاستدامة البيئية.

**خامسا: مؤشر التنمية البشرية المقترح**

منطق التنمية البشرية يفرض أن الخيارات والفرص التي تتيحها هي غير محدودة، غير أنه يجب تمييز ثلاث خيارات رئيسية هي: أن يحيا الناس حياة مديدة وصحية، اكتساب المعرفة والحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى معيشي لائق، والجمع بين هذه العوامل الثلاثة لا يؤدى دائما إلى التنمية، فالعوامل مثل العمالة الكاملة والحرية ونوعية البيئة أساسية أيضا في تيسير التنمية الفردية والجماعية[24].

فعلى سبيل المثال، يمكن أن نجد الارتفاع النسبي في متوسط عدد سنوات الدراسة و السنوات المتوقعة ولكن الناس ليس لديهم خيارات كافية للاستفادة من قدراتهم بسبب عرض العمل المحدود أو الأجر المتدني للعمل، فوضع مثل هذا لا يؤدي إلى مستوى عال من التنمية البشرية[25].

وقد تكون هناك أيضا مجتمعات تتميز رعاية صحية وتعليمية جيدة وتمتع بارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ولكن تقليص التعددية السياسية، المساواة القانونية، وحرية التعبير، وفى هذه الحالة، فإن مستوى التنمية البشرية تبدو مرتفعة ولكن في الواقع لا، لأنه يتعارض مع فكرة التنمية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائى: الحرية هي أكثر من الهدف المثالي فهو عنصر حيوي في التنمية البشرية[26].

ونتيجة لما يسمى "انحراف التنمية " فإن المجتمع قد يحقق نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي مرتفع مع ارتفاع في البطالة مما يجعل من الصعب على الأشخاص تحقيق تطلعاتهم وربما يؤدى إلى تدهور الأوضاع المادية والمعيشية، وحالة اسبانيا خير مثال على أهمية العمل في التنمية البشرية، ووفقا لبيانات منظمة العمل الدولية (2012)، ففي الربع الأخير من عام 2011، بلغ معدل البطالة نسبة إلى السكان 22.8% والتي زادت بمقدار 2.5 نقطة عن الربع الأخير من عام 2010، وعلى الرغم من هذا ارتفع مؤشر التنمية البشرية من 0.863 إلى 0.878.

مما سبق نستنتج أن التنمية البشرية تشمل أكثر من التعليم، الصحة والدخل، فقدرة المجتمع على توفير الظروف الملائمة لتحقيق أفضل نوعية حياة للأفراد يتطلب إدخال العمل والحرية ضمن مؤشر التنمية البشرية.

وبما أن مؤشر التنمية البشرية مركب من مؤشرات فرعية ايجابية، وأن القيم التي تقيس خصائصه تؤدي إلى تحقيق التنمية البشرية، فإننا نقترح الإبقاء على نفس المؤشرات الفرعية له (التعليم، الصحة والدخل) وعلى نفس المنهجية المتبعة في الحساب مع زيادة بعدي العمالة والحرية .

## 1. حساب المؤشرات الفرعية للعمالة والحرية

بالنسبة للعمالة نقترح مؤشرين اثنين لقياسها والذين يعكسان خيارات المجتمع وهما: نسبة العمالة إلى السكان (Employment-to population ratio) وإجمالي العمالة غير المعرضة للمخاطر كنسبة من إجمالي العمالة (the proportion of non-vulnerable employment in total employment) ، فنسبة العمالة إلى عدد السكان يعكس مدى الخيارات المفتوحة أمام الأفراد القادرين على العمل لإيجاد عمل آو بدء مشروع تجاري، وإجمالي العمالة غير المعرضة للمخاطر كنسبة من إجمالي المشتغلين تقيس حجم العمل المعروض بما يناسب مستحقات الضمان الاجتماعي، الحق في تكوين نقابات، دخل كاف وتوفير ظروف عمل آمنة، وهى تأخذ في الحسبان ليس فقط على كمية العمالة بل أيضا جودته.

أما بالنسبة للحرية فنقترح مؤشر الديمقراطية الذي يعبر عن مجموعة الحريات السياسية التي يتمتع بها الأفراد داخل المجتمع، والتي تمكنهم من المشاركة في تطوير وإدارة القواعد والمؤسسات التي تحكمها.

### 1.1 المؤشر الفرعي للحرية

ينشر مؤشر الديمقراطية من طرف وحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU)، وهو عبارة عن متوسط مرجح لستين (60) سؤال مجمعين في 5 فئات مختلفة: العملية الانتخابية والتعددية، الحريات المدنية، أداء الحكومة، المشاركة السياسية ،الثقافة السياسية، ويصنف البلدان على أساسه لأربع فئات هي: الديمقراطية الكاملة، الديمقراطية المعيبة، الأنظمة الهجينة، الأنظمة السلطوية.

نحسب المؤشر الفرعي للديمقراطية وفق الصيغة المتبعة من طرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في حساب المؤشرات الفرعية كما يلي:

$$\text{المؤشر الفرعي} = \frac{\text{قيمة البلد المعني} - \text{أدنى قيمة (للبلدان)}}{\text{أعلى قيمة (للبلدان)} - \text{أدنى قيمة (للبلدان)}}$$

وكمثال على ذلك لدينا أعلى نقطة هي: 9.93 التي تحصلت عليها النرويج سنة 2014، أما أدنى نقطة فهي 1.08 من نصيب كوريا الشمالية، أما الجزائر فتحصلت على 3.83 نقطة، وعليه يمكن حساب المؤشر الفرعي للديمقراطية على النحو التالي:

$$\text{المؤشر الفرعي للديمقراطية} = \frac{1.08 - 3.83}{1.08 - 9.93} = 0.31073$$

ويؤكد ضعف المؤشر الفرعي للديمقراطية على ضعف عناصر ومكونات الديمقراطية في الجزائر على غرار المساءلة والشفافية، استقلال الهيئة القضائية، التضييق على الحريات الفردية والجماعية إلى غير ذلك.

## 2.1 المؤشرات الفرعية للعمالة

### 1.2.1 المؤشر الفرعي لمعدل العمالة نسبة إلى عدد السكان (15 سنة فما فوق)

سجل أعلى معدل للعمالة نسبة إلى عدد السكان خلال الفترة 2000-2014 في قطر بـ 86.2 %سنة 2010، أما أدنى معدل سجل في العراق سنة 2003 بـ 29.5 %، وفي الجزائر فبلغ هذا المعدل 38.9 % سنة 2014.

وعليه يمكن حساب هذا المؤشر الفرعي بنفس صيغة حساب المؤشر الفرعي للديمقراطي كما يلي:

$$\text{المؤشر الفرعي لمعدل العمالة نسبة إلى عدد السكان} = \frac{29.5 - 38.9}{29.5 - 86.2} = 0.16578$$

### 2.2.1 المؤشر الفرعي لمعدل إجمالي العمالة غير المعرضة للمخاطر كنسبة من إجمالي العمالة

سجل أعلى معدل لإجمالي العمالة غير المعرضة للمخاطر كنسبة من إجمالي العمالة[27] خلال الفترة 2000-2014 في البحرين بـ 98 %سنة 2004، أما أدنى معدل فسجل في البورندي سنة 2004 بـ 5.3 %، وفي الجزائر بلغ هذا المعدل 24.5 % سنة 2014.

وعليه يمكن حساب هذا المؤشر الفرعي بنفس الصيغة التالية:

$$\text{المؤشر الفرعي لمعدل إجمالي العمالة غير المعرضة للمخاطر} = \frac{5.3 - 24.5}{5.3 - 98} = 0.20711$$

## 2. حساب مؤشر التنمية البشرية المعدل

يتم حساب مؤشر التنمية البشرية المعدل عن طريق المتوسط الهندسي للمؤشرات الفرعية الستة كما يلي:

مؤشر التنمية البشرية المعدل = (المؤشر الفرعي للدخل× المؤشر الفرعي للتعليم × المؤشر الفرعي للصحة × المؤشر الفرعي للعمالة × المؤشر الفرعي للعمالة غير المعرض للخطر × المؤشر الفرعي للديمقراطية)$^{1/6}$

ولحساب مؤشر التنمية البشرية في الجزائر نعوض المؤشرات الفرعية بقيمها في الصيغة السابقة كما يلي:

مؤشر التنمية البشرية المعدل = (0.73589× 0.64222 × 0.84307 × 0.16578 × 0.20711 × 0.31073)$^{1/6}$ = $^{28}$0.402

ويمكن تلخيص هذه النتائج بالنسبة للجزائر لسنة 2014 في الجدول التالي:

**الجدول 01: حساب المؤشرات الفرعية للتنمية البشرية لسنة 2014**

| المؤشرات الفرعية | | | | | | مؤشر التنمية البشرية المعدل | مؤشر التنمية البشرية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الدخل | التعليم | الصحة | العمالة | العمالة المعرضة للمخاطر | الديمقراطية | | |
| 0.73589 | 0.64222 | 0.84307 | 0.16578 | 0.20711 | 0.31073 | 0.402 | 0.736 |

**المصدر**: من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير التنمية البشرية 2015.

وبمقارنة مؤشر التنمية البشرية ومؤشر التنمية البشرية المعدل نستنتج ما يلي:

- مؤشر التنمية البشرية الم المقترح من مؤشر التنمية البشرية.
- ضمن مؤشر التنمية البشرية المقترح نجد أكبر مؤشر فرعي هو الصحة بينما أصغر مؤشر فرعي هو العمالة.

– لقد ساهمت المؤشرات الفرعية المضافة في نقص قيمة مؤشر التنمية البشرية المقترح مما يتوجب على الجزائر مضاعفة الجهود لتحسين هذه المؤشرات.

**الخاتمة:**

يأتي اقتراح مؤشر التنمية البشرية الجديد لإثراء النقاش حول كيفية جعل مؤشر التنمية البشرية أكثر قدرة على التعبير عن التقدم المحرز في مجال التنمية البشرية، هذا الاقتراح يتضمن إضافة أبعاد جديدة (العمالة والحرية) التي تعتبر من العوامل الأساسية في خلق وتوسيع الفرص والخيارات المتاحة أمام الناس.

ولموضوعية المنهجية المتبعة في حساب مؤشر التنمية البشرية من طرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فقد أبقينا على نفس الطريقة (المتوسط الحسابي) وعلى المتغيرات الداخلة في حساب المؤشر وهي: متوسط العمر المتوقع عند الميلاد، متوسط سنوات الدراسة، متوسط سنوات الدراسة المتوقعة، نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي معدلا بالقوة الشرائية، مع إضافة ثلاث متغيرات لحساب مؤشر التنمية البشرية المقترح، حيث تم التعبير عن العمالة بمعدل العمالة نسبة إلى عدد السكان (15 سنة فما فوق) ومعدل إجمالي العمالة غير المعرضة للمخاطر كنسبة من إجمالي العمالة، كما تم التعبير عن الحرية بمؤشر الديمقراطية.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

– وجود علاقة وثيقة بين الأبعاد الجديدة (الحرية والعمالة) والتنمية البشرية

– مؤشر التنمية البشرية المقترح يعبر أفضل عن مفهوم التنمية البشرية لأنه يتضمن زيادة أكبر للفرص والخيارات التي يتمتع بها الإنسان ويبرز أوجه القوة والضعف في مجال التنمية البشرية

– انخفاض قيمة مؤشر التنمية البشرية المقترح عن مؤشر التنمية البشرية في الجزائر يدل على انخفاض المؤشرات الفرعية المضافة، لكن هذا لا ينقص من الانجازات المحققة في الأبعاد الأساسية في مجال التنمية البشرية (الصحة، التعليم والدخل).

**الهوامش:**

[2]الشواوره، أكرم مسلم دخل الله (2005). **الإنفاق الحكومي والخاص وأثرهما في التنمية البشرية في الأردن دراسة اقتصادية للمدة 1970–2002**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة، جامعة الموصل، العراق، ص: 03.

[3]كامل السيد، مصطفى (1998). **مفهوم التنمية البشرية**، مجلة رؤى جديدة، العدد 04 ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ص:23

[4]UNDP, (1990). **Human Development Report 1990**, Oxford University Press, New York, P 10.
[5]Idem.
[6] UNDP, (1990). **Human Development Report 1990**, Op, Cit, P10.
[7] UNDP,( 1993). **Human Development Report 1993**, Oxford University Press New York, P 03.
[8] Milorad, K,(2011). **Review of HDI Critiques and Potential Improvements,** Human Development Reports Research Paper 2010/33, P 2.
[9] حامد، عمار(2007). **مقالات في التنمية البشرية العربية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص: 58.
10 Milorad, K,(2011). Op, Cit, P 2.
[11] العيسوي، إبراهيم (2000). **التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، دار الشروق ، الطبعة الأولى، القاهرة، ص: 120.
[12] نفس المرجع والصفحة.
[13] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010)، **تقرير التنمية البشرية 2010**، نيويورك، ص: 15.
[14]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010)، **تقرير التنمية البشرية 2010**، مرجع سابق، ص: 219.
[15] عثمان محمد، عثمان (1995)، **قياس التنمية البشرية: مراجعة نقدية**، ورقة مقدمة ضمن الندوة الفكرية بعنوان التنمية البشرية في الوطن العربي التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص:123.
[16] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010)، **تقرير التنمية البشرية 2010**، مرجع سابق ، ص: 15.
[17] تفضل تقارير التنمية الإنسانية العربية استعمال التنمية الإنسانية بدل التنمية البشرية ذلك أن كلمة البشرية هي مجموعة من المخلوقات، في حين أن كلمة إنسانية هي حالة راقية من الوجود البشري، وحين يتصف كائن بشري بالرقي يوسم بأنه إنسان، وهذه التفرقة هي أساس استعمال التنمية الإنسانية.
[18]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2005)، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004**، المطبعة الوطنية عمان، الأردن، ص: 01.
[19] Amartya, S. (1999). **Development as freedom**, Oxford University Press , New York, P 36.
[20] Ibid ,PP 38-39
[21] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2015)، **تقرير التنمية البشرية 2015**، نيويورك، ص: 05.
[22] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2015)، **تقرير التنمية البشرية 2015**، مرجع سابق، ص: 16.
[23]نفس المرجع، ص: 29.
[24] نفس المرجع، ص ص: 32-33.
[25]Salas-Bourgoin, M .A,(2010) **A proposal for a modified Human Development Index,** C E P A L Review, N°112, Santiago, Chile, P 32.
[26] Idem.
[27] UNDP, (1990). **Human Development Report 1990**, Oxford University Press, New York, P 28.
[28]يتم حساب هذا المعدل عن طريق إنقاص العدد 100 من معدل إجمالي العمالة المعرضة للمخاطر من إجمالي العمالة.
[29] تم حساب المؤشرات الفرعية للدخل والصحة والتعليم من طرف الباحث اعتمادا على تقرير التنمية البشرية 2015، وأيضا على الملاحظة الفنية المتوفرة على الرابط التالي: http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2015_technical_notes.pdf

**المراجع:**

**أولا: الكتب**

(1) العيسوي، إبراهيم (2000). **التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، دار الشروق، الطبعة الأول ، القاهرة.

(2) حامد، عمار(2007). **مقالات في التنمية البشرية العربية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

(3) Amartya, S. (1999). **Development as freedom**, Oxford University Press , New York

**ثانيا: المجلات والدوريات العلمية**

(1) كامل السيد، مصطفى (1998). **مفهوم التنمية البشرية**، مجلة رؤى جديدة، العدد 04 ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.

(2) عثمان محمد، عثمان (1995)، **قياس التنمية البشرية: مراجعة نقدية**، ورقة مقدمة ضمن الندوة الفكرية بعنوان التنمية البشرية في الوطن العربي التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان

(3) Milorad, K,(2011). **Review of HDI Critiques and Potential Improvements,** Human Development Reports Research Paper 2010/33.

(4) Salas-Bourgoin, M .A,(2010) **A proposal for a modified Human Development Index,** C E P A L Review, N°112, Santiago, Chile.

**ثالثا: التقارير**

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2005)، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004**، المطبعة الوطنية عمان، الأردن.

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010)، **تقرير التنمية البشرية 2010**، نيويورك.

(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2015)، **تقرير التنمية البشرية 2015**، نيويورك.

(4) UNDP, (1990). **Human Development Report 1990**, Oxford University Press, New York.

(5) UNDP,( 1993). **Human Development Report 1993**, Oxford University Press New York.

**رابعا: الأطروحات**

(1) الشواوره، أكرم مسلم دخل الله (2005). **الإنفاق الحكومي والخاص وأثرهما في التنمية البشرية في الأردن دراسة اقتصادية للمدة 1970–2002**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة، جامعة الموصل، العراق.

**خامسا: المواقع الالكترونية**

(1) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الملاحظة الفنية متوفرة على الرابط التالي:
http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2015_technical_notes.pdf

## الملحق رقم 01

### الجدول 02: تطور حساب مؤشر التنمية البشرية 1990-2016

| السنة | عدد الدول | الصحة | التعليم | مستوى المعيشة |
|---|---|---|---|---|
| 1990 | 130 | العمر المتوقع عند الميلاد (LE): القيمة الدنيا والقصوى من مجموع البيانات هي: 41,8 و 78,4 على التوالي | معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة (ALR) لأكثر من 25 سنة: القيمة الدنيا والقصوى من مجموع البيانات هي: 12% و 99% على التوالي | لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي (GDP): الحد الأدنى 2,34 (220 دولار لكل فرد بتعادل القوة الشرائية ) والحد الأعلى 3,68 ( 4786 دولار) |
| 1991 | 160 | LE: القيمة الدنيا والقصوى من مجموع البيانات هي: 41,8 و 78,4 على التوالي | ALR(%) ومتوسط سنوات الدراسة (MYS) بترجيح 3/2 و 3/1 على التوالي، القيمة الدنيا والقصوى من مجموع البيانات | GDP المرجح بطريقة أتكينسون مع قيمة دنيا مرجحة 4829 دولار، القيمة الدنيا والقصوى هي: 350 دولار و5070 دولار على التوالي |
| 1992 | 160 | مثل 1991 | مثل 1991 | مثل 1991 |
| 1993 | 173 | مثل 1991 | مثل 1991 | مثل 1991 |
| 1994 | 173 | LE: القيمة الدنيا والقصوى من مجموع البيانات هي: 25 و 85 على التوالي | ALR(%) وMYS بترجيح 3/2 و 3/1 على التوالي، القيمة الدنيا والقصوى هي 0 و 15 من مجموع البيانات | الحد الأدنى والأعلى لـ GDP المخصوم محدد بـ 200 دولار و 5385 دولار والذي يكافئ GDP الحقيقي المحدد بـ 200 دولار و40000 دولار على التوالي |
| 1995 | 174 | مثل 1994 | ALR(%) ومعدل الالتحاق الاجمالي في مراحل التعليم (الابتدائي والثانوي والتعليم العالي معا، بحد أقصى 100%) بترجيح 3/2 و 3/1 على التوالي | الحد الأعلى لـ GDP المخصوم محدد بـ 5448 دولار والذي يكافئ GDP الحقيقي المحدد بـ 100 دولار و40000 دولار |
| 1996-1998 | 174- 175 | مثل 1994 | مثل 1995 | مثل 1995 |
| 1999 | 174 | مثل 1994 | مثل 1995 | لوغاريتم GDP المخصوم الحد الأدنى 100 دولار والحد الأعلى 40000 دولار |
| 2000 | 174 | مثل 1994 | مثل 1995: ALR(%) لأكثر من 15 سنة ومعدل الالتحاق الإجمالي في مراحل التعليم (الابتدائي والثانوي والتعليم العالي معا، غير محدد بحد أقصى) بترجيح 3/2 و 3/1 على التوالي | مثل 1999 |
| 2001-2009 | 174- 182 | مثل 1994 | مثل 2000 | مثل 1999 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 2010 | 169 | LE: القيمة الدنيا والقصوى من مجموع البيانات هي: 20 و 83,2 على التوالي | متوسط سنوات الدراسة ومتوسط سنوات الدراسة المتوقع: القيمة القصوى هي: 13,2 و20,6 على التوالي أما القيمة الدنيا فهي الصفر | لوغاريتم GDP المخصوم الحد الأدنى 163 دولار والحد الأعلى 108211 دولار |
| 2011 | 187 | LE: القيمة الدنيا والقصوى من مجموع البيانات هي: 20 و 83,4 على التوالي | متوسط سنوات الدراسة ومتوسط سنوات الدراسة المتوقع: القيمة القصوى هي: 13,1 و18 على التوالي أما القيمة الدنيا فهي الصفر | لوغاريتم GDP المخصوم الحد الأدنى 100 دولار والحد الأعلى 107721 دولار |
| 2013 | 186 | LE: القيمة الدنيا والقصوى من مجموع البيانات هي: 20 و 83,6 على التوالي | متوسط سنوات الدراسة ومتوسط سنوات الدراسة المتوقع: القيمة القصوى هي: 13,3 و18 على التوالي أما القيمة الدنيا فهي الصفر | لوغاريتم GDP المخصوم الحد الأدنى 100 دولار والحد الأعلى 87478 دولار |
| 2014- 2016 | 188 -187 | LE: القيمة الدنيا والقصوى من مجموع البيانات هي: 20 و 85 على التوالي | متوسط سنوات الدراسة ومتوسط سنوات الدراسة المتوقع:ترجيح 2/1 و2/1 ، القيمة القصوى هي: 15 و18 على التوالي أما القيمة الدنيا فهي الصفر | لوغاريتم GDP المخصوم الحد الأدنى 100 دولار والحد الأعلى 75000 دولار |

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير التنمية البشرية 1990-2016 و

Milorad Kovacevic, **Review of HDI Critiques and Potential Improvements,** UNDP, February 2011, P 4.

# التصنيف الإئتماني الإسلامي كآلية لضمان تمويل المشروعات الصغيرة

**أ. بو حفص رواني.**
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،
جامعة غرداية ، الجزائر.
rouanib@yahoo.fr

***الملخص:***

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه التصنيف الإئتماني الإسلامي في ضمان تمويل المشاريع الصغيرة باستخدام آليات دراسة الجدوى و التدقيق الشرعي و توضيح مدى فعالية وكالات التصنيف الائتمانية الإسلامية في تحقيق حوكمة المشروعات المصغرة والذي سيكون له الأثر البالغ على تطوير الأسواق المالية الإسلامية وتعزيز تنافسية البنوك والمؤسسات المالية الإسلاميّة .

***الكلمات المفتاحية:*** التصنيف الإئتماني،التصنيف الإئتماني الإسلامي ،التدقيق الشرعي ،المشروعات الصغيرة

***Abstract :***

*The objective of this study is to highlight the role played by the Islamic credit rating in ensuring the financing of small projects using the feasibility study and legal auditing mechanisms and to clarify the effectiveness of Islamic credit rating agencies in achieving micro-enterprise governance which will have a significant impact on the development of Islamic financial markets and enhancing the competitiveness of banks and institutions. Islamic Finance.*

***Keywords:*** *Credit rating, Islamic credit rating, Sharia'a audit ,Small projects*

**المقدمة.**

أصبح التصنيف الائتماني الإسلامي من أهم الآليات التي تعتمد عليها المؤسسات المالية الإسلامية في عملية التمويل وذلك لما له من دور في التأكد من الذمة المالية للمشروعات والمؤسسات وكذا تطبيق المؤسسة للفتاوى والأحكام الصادرة عن الهيئات الشرعية والتزامها بالمعايير المعتمدة فيها والأحكام الفقهية الأساسية، وهذا وفق خريطة عمل ومنهجية علمية للوصول إلى الطريق الأمثل في التأكد من التزام المؤسسة بتطبيق القواعد الشرعية الأساسية في ممارساتها، وذلك عبر نقل تجارب خبراء التدقيق الشرعي والأساليب الحديثة المستخدمة فيه والمعتمدة من الهيئات العالمية الداعمة للصناعة المالية الإسلامية.

وتعتبر الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف(IIRA) والتي مقرها البحرين من أهم الوكالات التي تسعى إلى منح تصنيف شرعي للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية من خلال جودة التصنيف الإسلامي (SQR) .

ولضمان نجاح هذه التصنيف الإسلامي وجب القيام بدراسات الجدوى بمختلف جوانبها المالية والمحاسبية ، التسويقية ، البشرية ، التقنية والقانونية ومرافقتها من طرف مختصين أثناء استغلال هذه المشاريع من أجل تذليل الصعوبات التي قد تعترض أصحابها.بالإضافة إلى الإعتماد على مخرجات التدقيق الشرعي كآليتين لتحقيق الحوكمة والتميز في الأداء.

وبناء على ما سبق، يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذه المداخلة على النحو التالي:

**كيف يمكن أن يساهم التصنيف الإئتماتي الإسلامي في ضمان تمويل المشروعات الصغيرة ؟.**

## I التصنيف الإئتماني الإسلامي .

مع التطور الذي شهده التحليل المالي ،ظهر التصنيف الإئتماني كأحد أهم الأدوات التي تساعد في تقييم أداء المؤسسات والحكومات ووسيلة لمعرفة الوضعية المالية لها .

### I –1 تعريف التصنيف الإئتماني

التصنيف الإئتماني **Credit rating** هو تقييم لمخاطر الائتمان للمدين المحتمل للشركات والحكومات والتنبؤ بقدرتهم على تسديد الدين، والتنبؤ الضمني باحتمال تخلف المدين عن السداد .

التصنيف الائتماني هو عبارة عن تقييم مالي تنجزه وكالة تصنيف ائتماني حول المعلومات المالية النوعية والكمية للمدين المحتمل، بما في ذلك المعلومات المقدمة من المدين المحتمل وغير ذلك من المعلومات غير العامة التي حصل عليها محللو وكالة التصنيف الائتماني.[1]

### I –2 وكالات التصنيف الإئتماني:

وكالات التصنيف الائتماني هي شركات خاصة مستقله، تقوم بتقييم الجدارة الائتمانية لمصدري السندات من دول و شركات ، أي مدى قدرة الشركة أو الدولة على سداد الديون أو قابلية الإستثمار فيها، وينعكس هذا التصنيف الذي تصدره هذه المؤسسات بالإيجاب أو السلب على ثقة المستثمرين في الدولة أو الشركة المعنيين.

فمثلاً إذا كان التصنيف الإئتماني لشركة ما ضعيفاً فهذا يعني وجود إحتمال كبير بعدم إستطاعة هذه الشركة لسداد ديونها ومن ثم تقل ثقة المستثمرين في هذه الشركة لشراء سنداتها مما يجعل استثمارهم في الغالب مشروط بطلب نسبة فائدة أعلى لتقديم القروض والتمويل لهذه الشركة، والعكس صحيح عندما يكون التصنيف الإئتماني لهذه الشركة قوياً فنلاحظ نسبة الفائدة على هذه السندات تقل وطبعاً هذا بنطبق ايضا على الديون السياديه للدول.

إن التصنيف المرتفع يسهل على الحكومات والشركات الحصول على التمويلات والقروض اللازمة سواء من السوق المحلياو الخارجي لإستكمال رؤيتها وتنفيذ مشاريعها الإقتصادية التوسعية.

و لا تعتبر درجة التصنيف دعوة للمستثمرين لشراء وبيع أسهم الشركات أو التعامل مع شركات ذات تصنيف عالي أو الابتعادعن تلك الأقل تصنيفا، ولا تعتبر درجة التصنيف حقيقة مطلقة بل هي مجرد تعبير عن رأي وتوقع لوضع المؤسسة المالي الحالي. فالتصنيف مرتبط بوضع وأداء المؤسسة المالي ، حيث يمكن أن تتغير درجة تصنيف المؤسسة إرتفاعاً وإنخفاضاً حسب أداء المؤسسة والظروف المحيطة بها.

وتعتمد مؤسسات التصنيف الإئتماني على عدة معايير مبنية على الإقتصاد والتشريعات والتأثيرات الجيوسياسية وحوكمة وإدارة الشركات والقدرة التنافسية في تصنيفها الإئتماني للمؤسسات كالربحية، الاصول والتدفقات المالية التي توضح في النهاية الوضع المالي الحالي مما يترتب عليه توقع النظرة المستقبلية لهذه المؤسسة.

وهناك مؤسسات كثيرة تقوم بالتصنيف الائتماني، لكن أشهرها المؤسسات الأميركية الثلاثة هم فيتش (Fitch) وموديز(Moody's) وستاندر أند بورز(Standards & Poor's )، والتي تهيمن على سوق التصنيف العالمي.[2]

**I _3 الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف** IIRA

الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف مؤسسة خدمات مالية تعمل من أجل التقييم المالي للمؤسسات المالية الإسلامية وفق المعايير الشرعية .

**II – المشروعات الصغيرة وآليات تمويلها**

يعتبر تنامي المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الظواهر الإقتصادية التي تميز العديد من الإّقتصاديات العالمية وخصوصا المتقدمة منها وذلك لسهولة إنشائها وتكيفها مع جميع الحالات الإجتماعية والإقتصادية للأفراد.

**II –1 تعريف المشروعات الصغيرة:** عندما يطلق لفظ المشروعات الصغيرة كثيرا ما يتبادر إلى الأذهان الصناعات الصغيرة مع أن كلمة المشروعات تتسع للمجالات المختلفة سواء كانت صناعية أو تجارية أو زراعية أو خدمية، وهناك ما يسمى بالمشروعات متناهية الصغر، وتوجد معايير عدة لتعيين المشروعات الصغيرة منها حجم رأس المال، وعدد العاملين، وحجم المبيعات، وشكل الملكية، فعلى سبيل المثال معيار عدد العاملين ينظر إلى المشروع الذي يستوعب عددا من العمال بدءا من عامل إلى أربعة عمال على أنه مشروع متناه في الصغر والمشروع الذي يستوعب من خمسة عمال إلى أربعة عشر عاملا على أنه مشروع صغير، أما المشروع الذي يستوعب من خمسة عشر عاملا إلى تسعة وأربعين عاملا على أنه مشروع متوسط، وما زاد على ذلك فهو مشروع كبير.

**ومن أهم التعاريف التي يمكن تقديمها كما يلي :**

أ- التعريف الذي قدمه الاقتصادي البريطاني BOLTON في تقريره المقدم للحكومة البريطانية في نوفمبر من سنة 1978: هي المشروعات التي تتمتع قبل كل شيء باستقلالية قانونية و/أو مالية تعمل في القطاعات الأولية كالصناعات اليدوية والخدمات، أين تكون في الغالب المهام ملقاة على عاتق شخص واحد أو شخصين أو ثلاث " في الغالب ما يكون (أو يكونون ) هم الملاك الرسميون "

ب –تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية CED:" المشروع المصغر هو الذي يستوفي شرطين على الأقل من الشروط النالية :[3]

–أن يكون المالك هو المدير .

–أن يكون العمال والملاك يعيشون في مجتمع واحد .

– أن يتم توفير رأس المال من المالك سواء كان فردا أو جماعة .

– أن يكون حجم المشروع صغيرا مقارنة مع حجم القطاع الذي ينتمي إليه .

ج- تعريف منظمة العمل الدولية: المشاريع المصغرة على أنها تضم وحدات صغيرة الحجم جدا تنتج وتوزع سلعا وخدمات، وتتألف غالبا من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة ،والبعض قد يستأجر عمالا أو حرفيين، ومعظمها يعمل برأسمال ثابث صغير جدا، أوربما بدون رأس مال ثابث، وتستخدم تقنيات ذات مستوى منخفض، وعادة ما تكتسب دخولا غير منتظمة ، وتهيئ فرص عمل غير مستقرة .[4]

د- وهناك تعريف أخر يعرف المشروعات الصغيرة على أنها تلك المشروعات التي تمول وتدار ذاتيا من قبل أصحابها وتقوم على حجم عمالة قليل وتتصف بالشخصية وتتكون من وحدات إدارية أساسية غير متطورة وتشكل جزءا

صغيرا من قطاع الإنتاج التي تعمل به وتقدم خدماته للمنطقة التي تتواجد فيها كمحطة وقود أو مخبز أو سوبر ماركت أوورشة "[5]

من استعراض التعاريف السابقة يتضح لنا خصائص المشاريع الصغيرة كما يلي :

- بساطة الإجراءات التنظيمية والقانونية ؛
- سهولة إنشاء هذه المؤسسات وسرعة البدء في التشغيل ؛
- إنخفاض حجم رأس مال المستثمر ومستوى التكنلوجيا المستخدمة .
- تكون مهمة الإدارة والتسيير في الغالب ملقاة على عاتق شخص واحد أو شخصين أو ثلاث " في الغالب ما يكون (أو يكونون ) هم الملاك الرسميون "
- مجال النشاط والتسويق محدود نظرا لمحدودية السلع والخدمات التي تقدمها.

**II –2 مصادر تمويل المشروعات الصغيرة :**[6] تتعدد مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة ،ويمكن تصنيف تلك المصادر إلى ثلاث أنواع أساسية :

**أ– التمويل الرسمي** : وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك ، شركات التأمين ،وصناديق التوفير والإدخار ،واسواق رأس مال وغيرها .

**ب –التمويل غير الرسمي** : وذلك من خلال القنوات التي تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة ،كالاقتراض من الأهل والأصدقاء ، والمرابين ، ومدا ينو الرهنات ، ووكلات المبيعات ، وجمعيات الإدخار والإئتمان وغيرها .ويقدم التمويل غير الرسمي غالبا معضم الخدمات المالية للمشروعات المصغرة .

**ج– التمويل شبه الرسمي** : وذلك من خلال الإعتماد في مصادر الأموال اللازمة في تمويل المشروعات الصغيرة على مؤسسات التمويل الرسمية ، وفي إقراضها على أساليب غير رسمية ، وذلك من خلال عذة برامج أو نضم فرعية كإقراض المجموعات ، والمؤسسات المالية التعاونية ،وصناديق التنمية المحلية وغيرها .

**1–3–2– تمويل المؤسسات عن طريق مؤسسة الزكاة** : استنادا إلى رؤية الكثير من الفقهاء المعاصرين الذين يرون جواز استثمار أموال الزكاة في مشاريع استثمارية فإنه بإمكان مؤسسة الزكاة أن تلعب دورا بارزا ومؤثرا في تمويل المشروعات الصغيرة باعتبارها تمثل أساس نجاح العملية التنموية التي تسعى مؤسسة الزكاة لتحقيقها سواء على صعيد الفرد أوالمجتمع . ويرى أولائك الفقهاء بضرورة أن تركز مؤسسة الزكاة في إستثمار أموالها على تمويل المشروعات ذات النفع الإجتماعي للمجتمع ككل ومنها : المشاريع الصغيرة . أما اليات تمويل مؤسسة الزكاة للمشاريع المصغرة فهناك آليتين تضمن التوازن بين خصائص المشروعات الصغيرة وأهداف مؤسسة الزكاة وهما :[7]

**أ- ألية القرض الحسن** : يرى الدكتور يوسف القرضاوي، والدكتور يوسف شحاذة، والدكتور منذر قحف واخرون، أن من أكفأ الصيغ في تمويل المشاريع الصغيرة هي صيغة القرض الحسن وذلك لكون هذه الصيغة تتلائم مع مصرف الغارمين الذي إعتبره الإسلام أحد الأوجه المستحقة للإنفاق من ضمن موارد الزكاة وهو ما يراه كذلك الدكتور محمد الجندي .

رغم ملائمة صيغة القرض الحسن لتمويل المشروعات الصغيرة عن طريق مؤسسة الزكاة إلا أنه يجب أن تستخدم كصيغة من صيغ التمويل القصير الأجل وذلك حتى تتمكن مؤسسة الزكاة من تدوير أموالها بشكل أكبر وبالتالي ضمان حصولها على السيولة في الوقت المناسب من أجل تلبية طلبات المصارف الثمانية .

وكذالك واستنادا إلى آراء الفقهاء كذلك يجوز أن تأخذ مؤسسة الزكاة أجرة على تقديمها خدمة القرض الحسن، بشرط أن تكون في حدود النفقات الفعلية التي تحملتها مؤسسة الزكاة أثناء تمويلها للمشروع الصغير .

ويجوز لها أن تأخذ الزكاة على المشروع الصغير إذا بلغ النصاب بشرط أن تقوم بتمويل المستثمر المستحق للمبلغ المقترض فالزكاة لا تجب إلا على المال المملوك .

**ب – صيغة الإجارة** :: عقد إتفاق بين المؤجر والمستأجر بمقتضاه ينتقل إلى المستأجر حق إستخدام ملكية معينة، حقيقة أو معنوية مملوكة للمؤجر للمدة محددة من الزمن مقابل العائد المتعاقد عليه " وتأخذ شكلان :

**أولا التأجير التمويلي :وهذا النوع من التأجير يتفق الطرفان** على أن تشتري مؤسسة الزكاة أصلا رأسماليا بهدف تأجيره لصاحب المشروع المصغر وتكون مدة التأجير غالبا تساوي عمر الأصل، على أن يتحمل المستأجر كافة أعمال الصيانة والإصلاحات للأصل، وليس للمستأجر الحق في إلغاء عقد التأجير قبل نهاية الفترة المحددة في العقد، لأنه إجارة قد تنتهي بالبيع بثمن رمزي أو بتمليك هبة دون ثمن (مجانا). ووفقا لهذا العقد فإن العائد من تأجير الأصل يكفي لإسترداد تكلفة الأصل وتحقيق ربح .

وقد إختلف في جواز هذا العقد شرعا ،حيث صدر قرار هيئة كبار العلماء بتاريخ 1420/11/6هـ ، بأغلبية أعضائها، أن عقد الإيجار المنتهي بالتمليك غير جائز شرعا ، وعدد أعضاء الهيئة 19 عضوا ، وخالف ثلاثة منهم فقط .[8] والإشكال على هذا العقد أنه بيع في الحقيقة وليس إجارة ، وإنما جعل في صورة الإجارة حيلة بقصد استرداد البائع السلعة إن عجز المشتري عن دفع بقية الثمن ، فهما عقدان متضادان في عقد واحد ، لان العقد إن كان بيعا فالعين لا ترجع إلى البائع ، وإن كان إجارة رجعت إليه ، فالحكم متناقض . وقد قيل إن عقد الإجارة المنتهية بالتمليك ، هو في الحقيقة بيع بالتقسيط ، غير أن هذا لو صح لكان العقد يتضمن شرطا يبطله ، لان معناه أنه بيع مع اشتراط احتفاظ البائع بملكية السلعة ، وهذا يناقض مقتضى العقد ، فهو باطل . وكذا لو قيل إنه عقد إجارة مع شرط الهبة ، لان الهبة هنا لها مقابل في سعر السلعة ، وهذا يجعلها بيعا ، تجري عليها أحكام البيع .

ويجوز أن يبيع التاجر السلعة بسعر السوق عند نهاية عقد الإيجار ، أو يجعله عقد بيع ويرهن السلعة بالثمن ، أو يشترط البائع منع المشتري من التصرف فيها حتى ينهي أقساطها ، كما تفعل بعض البنوك الإسلامية ، فإنها تكتب على رخصة السيارة أنها مطلوبة بالأقساط ، فلا تسجل في نظام المرور بغير اسم مالكها حتى ينتهي من أقساطها ، ويعطيه البنك شهادة أنها أنهى أقساطها ، هذه حلول شرعية بديلة عن عقد الإجارة المنتهية بالتمليك والله اعلم[9] .

**ثانيا–التأجير التشغيلي** :وفقا لهذا النوع من التأجير يقوم مؤسسة الزكاة على تأجير الأصول للمستأجر للقيام بعمل محدد ثم يسترد الأصل لتأجيره مرة أخرى لشخص أخر حيث أن فترة التأجير تكون أقصر من عمر الأصل أي أن مبلغ الإيجار لا يكفي لإسترداد تكلفة الأصل ، ويتحمل المؤجر (مؤسسة الزكاة ) كافة أعمال الصيانة والإصلاحات ، ووفقا لهذا الشكل يحق للمستأجر فسخ العقد وإلغاؤه قبل نهاية عقد التأجير ، إلا أنه ليس للمستأجر وفق هذا الشكل فرصة لتمللك الأصل في نهاية مدة العقد .

وتعتبر صيغة الإجارة من أنسب الصيغ التي تلائم مؤسسة الزكاة في تمويلها للمشاريع المصغرة وذلك لعدة أسباب نذكر منها :[10]

- لها دور بالغ الأثر في تلبية حاجات المجتمع الضرورية من خلال نةفير العديد من الوسائل والآلات التي يعجز الفرد عن تملكها ، وتكون مؤسسة الزكاة قادرة على توفيرها .
- تعد ملائمة للمشروع المصغر في كون أنها تنمي مواهب صاحب المشروع الصغير وتحشذ طاقاته عن طريق أنها نوفر له القدرة على تمويل إحتياجاته التي لا ستطيع أن يلبيها بمفرده ،عن طريق التعاقد مع الغير ، وكذلك للمزايا الفريدة الذي ستطيع عقد الإيجار تحقيقها ،لا سيما عقد الإيجار التمويلي للمشروع الصغير .

## III متطلبات التصنيف الإئتماني الإسلامية :

يعبر الترميز الذي تستخدمه وكالات التصنيف الإئتماني عن خلاصة شاملة لجهد العديد من المحليلين والخبراء والذي يعتمدون على مجموعة من النماذج الإحصائية والقواعد الرياضية ولكن تعتبر المداخل العملياتية كدراسة الجدوى والتدقيق من أهم المتطلبات لأي عملية تصنيف إئتماني,

### III –1 دراسات جدوى المشروعات الصغيرة كآلية للتصنيف الإئتماني :

هناك عدد من المراحل المتتابعة يتضمنها تحليل جدوى المشروع ، و بحيث تتكون كل مرحلة من مجموعة من العناصر المختلفة ، و بعبارة أخرى إن عملية إعداد جدوى المشروع هي سلسلة من الدراسات التي تمكن القائمين بها بالتوصية بتنفيذ ما يدرس في الإطار الفكري.

### 2– 1مفهوم دراسة الجدوى و خصائصها :

تعد التعريف الخاصة بدراسة الجدوى من فكر لآخر و من أهمها :

" دراسات الجدوى هي تلك المجموعة من الدراسات التي تسعى إلى تحديد مدى صلاحية مشروع استثماري ما أو مجموعة من المشروعات الاستثمارية من عدة جوانب : سوقية و فنية و تمويلية و اقتصادية و اجتماعية ، تمهيدا لاختيار تلك المشروعات التي تحقق أعلى منفعة صافية ممكنة "[11]

هي أداة علمية ستخدم لترشيد قرارات الاستثمار الجديدة أو تقييم قرارات سبق اتخاذها للمفاضلة بين مداخل متعددة و ذلك على أساس فني و مالي و اقتصادي بيئي في ضوء معطيات محددة تتصل بالموقع ، تكاليف المشروع الإيرادات، طاقات التشغيل ، نمط تكنولوجي معين، مهارات بشرية وذلك باستخدام أساليب مستقرة ومتفق عليها في التحليل المالي، و تقييم قرارات الإنفاق الاستثماري، ذلك كله في إطار دراسة سوقية استخدمت فيها أساليب البحث العلمي .[12]

تسعى دراسات الجدوى إلى تحقيق بعض الأهداف التي نذكر منها :

أ – اختيار المشروعات الاستثمارية التي تحقق للمجتمع أعلى منفعة صافية الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاستثمارية النادرة . فدراسات الجدوى تتضمن تحديد كل من المنافع الإجمالية و التكاليف الإجمالية لكل مشروع، و هو ما يتيح فرصة لتحديد المنفعة الصافية خاصة للمشروعات القابلة للقياس، ومن ثم يتم اختيار المشروعات التي تحقق منفعة صافية أعلى .

ب- تحديد مقدرة المشروعات المختلفة على المساهمة في حل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمع مثل البطالة و التضخم و عجز ميزان المدفوعات و عدم عدالة توزيع الدخل و عدم توفر العمالة الماهرة ، و هو كما يساعد على اختيار توليفه من المشروعات تقوى على المساعدة في حل هذه المشاكل .

ج- التأكيد من أن المشروع سوف يحقق الهدف الذي يقام من أجله بأقل تكلفة ممكنة و ذلك على وجه الخصوص في حالة المشروعات ( الاستثمارية ) الاجتماعية غير القابلة للقياس كما هو الحال في مجال الصحة و التعليم و الصرف الصحي و غيرها. فالهدف من دراسات الجدوى في حالة هذه المشروعات لا يمكن أن يكون هو تحديد المنافع الصافية في صورة نقدية نظرا لصعوبة قياسها.[13]

و من خلال هذه الأهداف نلخص بعض الخصائص و التي من أهمها :

– **أداة لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد** : من خلال اختيار أفضل المداخيل الاستثمارية بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

– **التعاون مع المستقبل** : حيث تعني دراسة الجدوى إمكانية تنفيذ الفكرة الاستثمارية أو إقراراها الآن ليمتد عمرها الافتراضي لتغطية سنوات قادمة كون الدراسة تتعلق بمشروع استثماري الذي هو التخلي عن مبالغ حالية

لاستردادها في المستقبل بمزيد من الأرباح . والتخلي عن هذه المبالغ يعني بالضرورة أن كل محتويات و نتائج مراحلها تمثل تقديرات محتملة تحمل في طياتها نتائج مطابقة المواقع.

– **ارتفـاع التكلفـة** : من المفترض أن تزيد التكاليف التي يتحملها المساهمين مقابل إعداد الدراسة ، و خاصة بالنسبة للمشروعات الاستثمارية الضخمة، هذا بخصوص إذا كان تمويل هذا المشروع يعتمد على التمويل المصرفي .

– **الأهمية القصوى لعنصر الزمن** : ويقصد بها تلك الفترة الزمنية المحصورة بين الانتهاء من الدراسة و الحصول على الموافقة من الجهات المختصة بالدراسة، وبين البداية الحقيقية للمشروع في هذا الاستثمار بحكم الدراسة الموضوعية.

– ترابط المراحل: إن الدراسة الاقتصادية لمشروع ما تتكون من عدة مراحل وخطوات متتابعة يعتمد كل منها على النتائج الإيجابية لأسبقيتها، أي أن مخرجات المرحلة السابقة تكون مداخلات للمرحلة المقبلة.

– المـرونـة: والتي نعني بها عدم إلزامية المحافظة على التساوي المطلق في الأهمية النسبية للمراحل المكونة لأي دراسة جدوى ، حيث يعتبر الالتزام قيدا غير مبررا على من يتطرق لإعداد الدراسة.

**2–2– مجالات دراسة الجدوى و أنواعها:**

**2–2– 1 مجالات دراسة الجدوى**[14] : تتعدد المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى و يمكن إلقاء الضوء على أربعة مجالات رئيسية و هي :

– دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية الجديدة : وتعتبر الأكثر انتشارا و أهمية لما يحتاجه المشروع الاستثماري الجديد من دراسات و تقديرات و توقعات تقوم على منهجية وأساليب دقيقة في ظل ظروف عدم التأكد ، و تتم هذه الدراسات قبل البدء في التنفيذ ، و تراعي هنا المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في المشروع .

– دراسات الجدوى للتوسعات في المشروعات القائمة أو ما يسمى بالتوسعات الاستثمارية والمتمثلة في زيادة الطاقة الإنتاجية لمشروع قائم لمواجهة تزايد الطلب المحتمل على منتجات المشروع أو إضافة خطوط إنتاجية جديدة.

– دراسة جدوى الإحلال و التجديد : و ذلك عندما يتعلق القرار الافتراضي بتقدير التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة المتوقعة و من ثم حساب العائد من كل بديل و اختيار البديل الأفضل.

– دراسة جدوى التطور التكنولوجي : إن التغيرات المصاحبة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، و تزايد التنافسية و دخول مرحلة الثورة التكنولوجية و المعلوماتية أدى بمؤسسات الأعمال إلى المزيد من البحث و التطوير خاصة التطوير التكنولوجي ، من أجل تحسين العمليات الإنتاجية.

**2–2–2 أنواع دراسة الجدوى:** هنا نتطرق إلى نوعين من الدراسة :

**1–دراسة الجدوى المبدئية :**

تهدف هذه الدراسة التمهيدية[15] إلى التأكد من عدم وجود عوائق جوهرية أمام المشروع أو المشروعات المقترحة ، و كذلك التأكد من أنها تستحق إجراء دراسة جدوى تفصيلية لها و تهدف هذه الدراسة التمهيدية إلى التأكد من أنها تستحق إجراء دراسة جدوى تفصيلية ، و قد يترتب على الدراسة التمهيدية استبعاد بعض المشروعات المقترحة التي يثبت وجود عوائق جوهرية أمام إقامتها.

و تحاول الدراسة التمهيدية الإجابة عن عدد من الأسئلة بصورة مبسطة ودون الدخول في تفاصيل كثيرة. و من أهم هذه الأسئلة :

أ – هل تسمح تشريعات الدولة و قوانينها بإقامة المشروع ؟ .

فهناك بعض الدول التي تخدم إقامة بعض المشروعات التي تقتصر على إنتاج بعض السلع و الخدمات أي على عدد محدد من الشركات و لا تسمح لغيرها بإنتاجها ، مثل صناعة السيارات في بعض الدول.

ب– هل هناك حاجة لمنتاجات هذا المشروع ؟

هل تكفي الموارد المالية المتاحة لتغطية تكاليف الإنشاء الأولية وتكاليف التشغيل لمدة دورة إنتاجية على الأقل؟

د– هل تتوفر عناصر تتوفر عناصر الإنتاج الأساسية اللازمة لإقامة المشروع و تشغيله ؟

هـ – هل هناك مؤشرات مبدئية على أن المشروع المقترح مربحا ؟

و– ما هي أهم المشاكل التي يمكن أن تواجه إقامة المشروع ؟

و ما هي الحلول المقترحة؟

**2– الجدوى التفصيلية :**

إن لاقت الفكرة الاستثمارية القبول بعد إعداد دراسة الجدوى المبدئية ، لزم الأمر إعداد الدراسة التفصيلية للجدوى و ما هي الدراسة الكاملة للمشروع التي توضح أبعاد الفكرة الاستثمارية من جوانبها المختلفة.

**أ– الدراسة التسويقية** : تعتبر دراسة الطلب على منتجات المشروع من أهم عناصر الدراسة التسويقية و تتضمن هذه الدراسة الجوانب التالية :

– دراسة العوامل المحددة للطلب و العرض بالنسبة للسلعة التي سينتجها المشروع .

فحص هيكل السوق و تحليل الطلب من حيث كمية و قيمة الاستهلاك و طبيعة المستهلك وذوقه.

تحليل العرض السابق و الحالي من حيث مصدره : مستورد أو إنتاج محلي حجم المبيعات ومدى استقرار الأسعار والسياسات التسويقية المنافسين.

**ب– الدراسة الفنية والهندسية للمشروع** : على ضوء الدراسة التسويقية تحدد معالم الدراسة الفنية للمشروع والمقصود بالدراسة الفنية كل ما هو مرتبط بإنشاء المشروع وتشييد أقسامه وإقامة آلات وتحديد احتياطاته من

مستلزمات الإنتاج وتقدير التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل للسنة القياسية كما تركز الدراسة الفنية لتكاليف المشروع على إقامة أو إعداد القوائم المالية التي تمكن من تقدير الاحتياجات اللازمة و تتضمن دراسة تكاليف المشروع: التكاليف الإستثمارية والتكاليف التشغيلية.

**ج–الدراسة المالية** : إذا ما تم تقدير التكاليف الاستثمارية و تكاليف التشغيل أمكن للقائمين على دارسة الجدوى اقتراح الهيكل التمويلي المناسب للمشروع ، وقد ينقسم التمويل إلى تمويل داخلي " أملاك الدولة " أو تمويل خارجي " تسهيلات ائتمانية\ وقروض داخلية أو خارجية " فإذا كان المشروع قابلا للتمويل بمعنى أن رأس المال المطلوب من الممكن توفيره، يبدأ بإعداد القوائم التالية: قائمة رأس المال و بيان الشركاء،الجدول الزمني المقترح لسداد رأس المال ،الجدوى الزمني المقترح للحصول على القروض، الجدول الزمني لسداد القروض ،الجدول الزمني لسداد التكاليف الاستثمارية ،موازنة المقبوضات و المدفوعات بالنقد الأجنبي. أما إذا كان المشروع غير قابل للتمويل تبدأ دراسة أخرى للمقارنة بين الأموال المطلوبة للتمويل وإمكانيات التمويلية المتاحة أو التفكير في اختيار بدل آخر قابل للتمويل بالإمكانيات المتاحة ولكن إذا لم تتوافر الإمكانيات المطلوبة لتمويل المشروع فلا مفر من اتخاذ القرار بالإلغاء والتوقف عن الدراية مهما كانت الجدوى الاقتصادية للمشروع و سنتطرق لهذا في المباحث القادمة بالتفصيل.

**د–دراسة الجدوى البيئية**: يقصد بدراسة الجدوى البيئية: الإجراءات العملية أو المنهجية لمعرفة الآثار البيئية لأي نشاط تنموي وتوقعها على البيئة وكذلك على صحة الإنسان و راحته[16]، حيث ظهر هذا المفهوم في الاتفاقيات والندوات العالمية بداية من ملتقى فرصوفيا ببولونيا (سبتمبر 1987) ثم اتفاقية إيسبو حول دراسة التأثير البيئي في فنلندا من( 25 فيفري إلى 01 مارس 1991).

***هـ–دراسة الجدوى الإجتماعية:*** حيث تعتبر دراسة الجدوى الاجتماعية للمشروع على درجة كبيرة من الأهمية فهي تمثل الصلاحية من وجهة نظر المجتمع ككل، وتهتم دراسة الجدوى الاجتماعية بمعرفة العلاقات المتبادلة بين المشروع الاستثماري والمجتمع من حيث ما يستفيده المشروع من المجتمع وما يستفيد هـ المجتمع من المشروع، ومن المقارنة بين التكاليف الاجتماعية والمنافع الاجتماعية نستطيع الحكم على جدوى المشروع من الناحية الاجتماعية،من الاهتمامات الأخرى لدراسات الجدوى الاجتماعية الكفاءة الإنتاجية للمشروع واعتبارات العدالة الاجتماعية في التوزيع وغيرها من أهداف وطنية كالعمالة، وتوفير العملات الأجنبية، وكلها عناصر تدخل في نطاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

**2-3 مزايا دراسة جدوى المشاريع الممولة من طرف المؤسسات المالية الإسلامية:**إن دراسة جدوى مشروعات الصغيرة من المؤسسات المالية الإسلامية لها عدة مزايا إجتماعية ،مالية ،بيئية مما يضمن فعاليتها في تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية.

- أداة لتجنب المستثمرين الوقوع في المخاطر وتحمل الخسائر؛
- أصبحت دراسات الجدوى شرطا ضروريا يتوقف عليه عملية الإقتراض من البنوك الإسلامية ومنح الائتمان، حيث لم تعد البنوك تكتفي بالضمانات فقط بالنسبة للمشروعات الاستثمارية بل تعتمد أيضا على دراسات الجدوى ونتائجها؛
- تجنب دراسات الجدوى المشروعات الاستثمارية التعرض لمشاكل تمويلية في منتصف الطريق تحول دون إتمام المشروع لأنها تمكن المشروع منتحديد مصادر تمويله المختلفة، فضلا عن التعرف على تكلفة التمويل من كل مصدر من المصادر المختلفة التي سوف يعتمد عليها المشروع الاستثماري مستقبلا؛
- تساعد دراسات الجدوى على تحقيق التوزيع الأمثل لرأس المال المملوك والمقترض على الاستخدامات في مختلف الأصول من أرض – مباني والآلات لتشغيل المشروع وسداد الأجور وشراء الخامات؛
- تحدد الربحية المالية للمشروع مسبقا من خلال توقع التكاليف والإيرادات.
- التفكير في طرق و بدائل مختلفة، و مقارنة المشروعات و تبني الأمثل من حيث طاقة الإنتاج و الوسائل التقنية و نوعية العمالة؛

تساعد دراسات الجدوى المستثمرين على الوصول إلى أفضل تخصيص ممكن للموارد الناضبة؛

- تحديد الآثار السلبية المتوقعة على البيئية؛
- تحديد حجم العمالة الازمة للمشروع مسبقا؛
- تحديد المشاريع ذات الأولوية للتنمية والربحية الإجتماعية للمشروعات.

## III -2 التدقيق الشرعي كآلية للتصنيف الإئتماني للمشروعات الصغيرة

1-**مفهوم التدقيق الشرعي** :هو فحص وتقييم مدى إلتزام المؤسسة المالية السلامية في معاملاتها المالية مع أحكام ومباديء الشريعة الإسلامية ويتمثل الاختلاف الرئيس بين الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي في أن الرقابة الشرعية تهدف إلى ضمان التزام البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع أنشطته، بينما يهدف التدقيق الشرعي إلى إبداء الرأي في مدى تحقيق البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في العمليات المالية .[17]

**2-أهداف التدقيق الشرعي** :

•القيام بالرقابة الشرعية بطريقة فعالة وبناءة تفضي إلي تحقيق سلامة وجودة الأداء من الناحية الشرعية لجميع معاملات المؤسسة المالية الإسلامية سواء كانت مؤسسة تأمينية او مصرف إسلامي؛.

•العمل الدءوب علي زيادة وعي الموظفين والعاملين عن مفهوم المصرفية الإسلامية بصفة عامة، وزيادة المعرفة التامة بأحكام المنتجات المصرفية وتكييفها الشرعي بصفة خاصة.

•توجيه وتشجيع الموظفين للالتزام دائما بالتطبيق الصحيح للمعايير والتوجيهات الشرعية وذلك للتخلص من التطبيقات الخاطئة والغير متوافقة مع المعايير الشرعية.

•التأكد من أن جميع الأنشطة والخدمات والعقود تمت الموافقة عليها من قبل هيئة الفتوى.

•مراجعة ملفات المعاملات عقب تنفيذها من قبل الفروع والوحدات.

•مراجعة جميع النماذج والاتفاقيات والعقود قبل استخدامها وكذلك مراجعة آلية تطبيق كل معاملة قبل تنفيذها وذلك للتأكد من أن جميع المعاملات موافقة للمعايير والقرارات والتوصيات الصادرة من قبل هيئة الفتوى.

•التأكد من التزام جميع الأقسام والأفرع والوحدات بالمعايير والقرارات الشرعية وفقا للنماذج والعقود والمستندات التي تمت الموافقة عليها من قبل الهيئة الشرعية.

•مراجعة كل النماذج والآليات الصادرة عن أقسام المؤسسة المالية الإسلامية في ضوء توجيهات هيئة الفتوى.

•إعداد البرامج والنماذج اللازمة لإجراء التدقيق الشرعي والتي تقرر بصورة موثقة صحة جميع معاملات المؤسسة المالية الإسلامية .

•إعداد تقرير دوري يقدم إلي هيئة الفتوى ليعكس بدوره النتائج والملاحظات الخاصة بالأنشطة التي تمت في فترة التقرير وتلقي توجيهات وقرارات الهيئة وإرسالها إلي إدارة المؤسسة المالية الإسلامية والإدارات المعنية.

•المساهمة في إيجاد بيئة مناسبة للرقابة الشرعية السليم.

•المشاركة في تقديم الدورات التدريبية لموظفي المؤسسة المالية الإسلامية عن المصرفية الإسلامية والأساليب الشرعية للتمويل.

•الاطمئنان النفسى للإدارة العليا من أنها تخشى الله سبحانه وتعالى باعتبار أن عملها هذا ليس وظيفة ولكن عبادة وطاعة ومسئولية والإيمان بأن التقوى والالتزام بشرع الله هو أساس الربح الحلال الطيب .

-**3- منهجية التدقيق الشرعي** :وتشمل خدمة التدقيق الشرعي القيام بما يلي :

1- تخطيط مهام التدقيق الشرعي لكل مؤسسة بعد إجراء المسح الشامل لمجالات التدقيق الشرعي التي يجب التركيز عليها ، بهدف التعرف على الأنشطة والمخاطر المرتبطة بها من الوجهة الشرعية .

2- تجميع المعلومات المتعلقة بالنشاط المطلوب تدقيقه .

3- تحديد طريقة ومواعيد إجراء التدقيق الشرعي .

4- اعتماد خطة التدقيق الشرعي من إدارة المؤسسة ومن الهيئة الشرعية .

5- التنسيق مع المراجع الخارجي أثناء القيام بعملية التدقيق.

6- رفع تقارير دورية بنتائج أعمال التدقيق الشرعي لكل من إدارة المؤسسة والهيئة الشرعية .

7- مناقشة نتائج التدقيق الشرعية مع إدارة المؤسسة .

**4-نطاق التدقيق الشرعي**: يتمثل نطاق عمل المدقق الشرعي في المصارف الإسلامية في هذا المقام في الآتي :

- تدقيق الأهداف الاستراتيجية للمصرف الإسلامى للاطمئنان من اتفاقها مع الأهداف المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية وتساهم فى تحقيقها وأنها لا تتضمن أموراً تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .
- تدقيق السياسات الإستراتيجية للمصرف الإسلامي للتأكد من سلامتها الشرعية والقانونية والمصرفية والمالية والتوفيق بين المتعارض منها في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .
- تدقيق الخطط الاستراتيجية لأنشطة المصرف الإسلامى وترجمتها فى صورة ميزانيات تقديرية ، للاطمئنان من السلامة الشرعية والموضوعية والوسطية وأنها تتفق مع الأهداف المنشودة .
- تدقيق النظم والنماذج واللوائح المختلفة التى تمثل الجوانب التطبيقية للأهداف والسياسات والخطط وذلك للاطمئنان من أنها تحقق المقاصد المنشودة وأنها لا تتضمن أى مخالفات شرعية .
- تدقيق نماذج العقود والاتفاقيات طويلة الأجل مع الغير للاطمئنان من أنها لا تتضمن بنوداً تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .
- تدقيق نماذج المتابعة والمراقبة ومؤشرات ومعايير تقويم الأداء للتحقق من أنها تساهم فى تطوير الأداء إلى الأفضل آخذةً فى الاعتبار البعد الشرعى .
- ما يوجه إلى المدقق الشرعى من استفسارات ومسائل تحتاج للدارسة والبحث والتحليل وإبداء الرأى .

## IV – نموذج مقترح للتصنيف الإئتماني الإسلامي للمشروعات الصغيرة

هنا نقوم بمحاكاة التصنيف الإئتماني لوكالة ستاندرد آند بورز وذلك بإستخدام بمقياس يبدأ من AAA إلى D.ليكون آلية تأخذ بها المؤسسات الداعمة والبنوك لتمويل المشروعات الصغيرة والمصغرة , [18]

### IV – 1 التصنيفات الائتمانية طويلة الأجل:

**أ-الدرجات التي تؤهل المشروع للحصول على التمويل :**

الدرجات التي تؤهل للحصول على التمويل المباشر:

- AAA
- +AA

ب –الدرجات التي تؤهل للحصول على التمويل المباشر مع تقرير المدقق الشرعي بتحفظ

- -AA
- A
- +A
- A

ج الدرجات التي تؤهل للحصول على التمويل مؤجل مع الاخذ بعين الإعتبار رأي المدقق الشرعي:

- BBB
- BB:
- B

د– الدرجات التي لاتؤهل للحصول على التمويل مع رأي سلبي للمدقق الشرعي

- CCC
- CC
- C
- CI
- R
- SD
- D

**IV–2التصنيفات الائتمانية مسألة قصيرة الأجل**

**أ–الدرجات التي تؤهل المشروع للحصول على التمويل :**

الدرجات التي تؤهل للحصول على التمويل المباشر:

- A-1

**ب –الدرجات التي تؤهل للحصول على التمويل المباشر مع تقرير المدقق الشرعي بتحفظ**

- A-2

**ج الدرجات التي تؤهل للحصول على التمويل مؤجل مع الاخذ بعين الإعتبار رأي المدقق الشرعي:**

- A-3
- B

**د- الدرجات التي لاتؤهل للحصول على التمويل مع رأي سلبي للمدقق الشرعي**

- C
- D

**الخاتمة:**

نستنتج مما سبق عرضه نرى أن التصنيف الإئتماني الإسلامي أداة أساسية لنجاح المشروعات المصغرة لأنها تضمن إستثمار الأموال في المجال النفعي والإنتاجي و المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تنويع النشاط الاقتصادي – خاصة لإقتصاديات الدول الإسلامية والتي مازال غالبيتها مرهون بقطاع المحروقات – وفتح مناصب شغل للفئة العاطلة عن العمل ، ومدى أهمية تفعيل استثمار أموال مؤسسات الزكاة والوقف في دعم المشاريع خاصة للأصحاب المشاريع الفقراء الذين يجدون صعوبات في تمويل مشاريعهم ،

فإننا نوصي بمايلي :

- ضرورة تضمين التصنيف الإئتماني عند طلبات القروض من الأفراد أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة
- توسيع مشروع الأسر المنتجة من الاستفادة الفردية في القرى والأرياف والمدن إلى الاستفادة الجماعية وخاصة في المدن بإقامة مشاريع مصغرة يعمل فيها ويديرها الفقراء أنفسهم ؛
- ضرورة تدريب الأسر على كيفية دراسة الجدوى بإقامة دورات تدريبية تحت تأطير وكالات التصنيف الإئتماني الإسلامية ؛

- الاهتمام بمتابعة مشروعات الأسر المنتجة بإسناد هذه المهمة إلى الجهة التي تتولى دراسة جدوى هذه المشروعات.
- ضرورة تمكين هذه الهيئة من كل الإمكانيات المادية والبشرية من أجل نجاح في تحقيق أهدافها .
- ضرورة القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع لضمان نجاحها ،
- يجب على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية معرفة المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالأدوات والممارسات المالية الإسلامية وأسس الأحكام الشرعية لهذه المعايير؛
- يجب على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية معرفة معايير الضبط الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بعمليات المراقبة والمتابعة الشرعية؛
- على البنوك الاسلامية تفعيل دور التدقيق الشرعي ودلك بالتقيد بالإجراءات التي يتم بها ؛
- ضرورة العمل بما جاءت به هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ؛
- ضرورة توسيع نطاق العمل بمعايير المحاسبة الإسلامية لدى كافة المتعاملين الاقتصاديين ؛
- العمل على توحيد معالجات المحاسبية لصيغ التمويل بين البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ؛
- توسيع الدور الإشرافي للجهات الرقابية على المؤسسات المالية الاسلامية ليشمل الإشراف على مدى التزام تلك المؤسسات بالمعايير والضوابط الشرعية , وذلك من خلال تأسيس وحدات تفتيش بها تطلع بمهام الرقابة الشرعية بجانب الرقابة المالية والادارية؛
- إصدار معيار معتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية يختص بعرض القوائم المالية للشركات المساهمة المتداولة فى الاسواق المالية وفق مصطلحات محاسبية موحدة ؛.
- ضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية واستمرار العمل بها لإنتاج تقارير مالية ذات جودة عالية واستخدامها فى القرارات الاقتصادية التى تحقق الكفاية للمجتمع، ودعم ممارسات المحاسبة والمراجعة من خلال التنظيمات الثقافية والمهنية الخاصة بها.
- دعم التدقيق الشرعي الداخلي بالتدقيق الخارجي لتأكد المعقول بالتزام المصرف بأحكام الشريعة الاسلامية؛
- إلزامية تعين مراقب شرعي في كل مصرف وضبط مسار عمله بشكل يفعل أداءه ليجنب المصرف الوقوع في مخالفات شرعية تجعل من مصداقيته في شبهة .

**الإحالات:**

[1] https://en.wikipedia.org/wiki/Credit_rating

[2] علي حمودي **مؤسسات التصنيف الإئتماني , ودرجات تصنيفه**http://gulf.argaam.com/article/articledetail/224560

[3]هالة محمد لبيب عنبة : **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي ،دليل على كيفية البدئ بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة 2002 ص :16

[4] عبد الرحمان يسري أحمد **الصناعات الصغيرة في البلدان النامية –تنمينها ومشاكل تمويلها في أطر نضم وضعية و إسلامية** ، البنك الإسلامي للتمية ،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، ص :21

[5]كاسر المنصور وشوقي حداد: **إدارة المشروعات الصغيرة** ، دار الحامد عمان ط2000،1ص: 43،

[6] أشرف محمد دوابه ، مقال بعنوان : **أشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** ،مجلة البحوث الإدارية،أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة ، السنة الرابعة وعشرون ،العدد الرابع ،أكتوبر 2006.

[7]محمد عبد الحميد محمد فرحان ، بحث بعنوان :**التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة** ، دراسة لأهم مصادر التمويل ، غير منشورة ص : .78

[8]حامد بن عبد الله العلي، **تيسير بعض أحكام البيوع والمعاملات المالية المعاصرة** ،بدون دار نشر ، الطبعة الأولى، 2002.ص :53.

[9]نفس المرجع السابق ،ص :53.

[10]محمد عبد الحميد محمد فرحان ،مرجع سيق ذكره ،ص :79.

[11] عبد القادر محمد عبد القادر عطية **دراسات الجدوى الاقتصادية و التجارية و الاجتماعية مع مشروعات BOT** ، الطبعة الثانية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2001 ، ص 13

[12] – أحمد غنيم ، **دور دراسات الجدوى و التحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار و الائتمان** ، الطبعة الثانية مطبعة القاهرة 2002 ، ص 10

[13] عبد القادر محمد عبد القادر عطية مرجع سبق ذكره ص 14 ، 15

[14] عبد المطلب عبد الحميد ، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، بدون طبعة . الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، مصر،2000، ص 32

[15] عبد القادر محمد عبد القادر عطية – مرجع سبق ذكره، ص26

16 سامح الغرايبة، يحيي الفرحان، **المدخل إلى العلوم البيئية**، الطبعة4، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن 2003، ص417.

**مراجع ومصادر :**

1- أحمد العومي ، **واقع الرقابة الشرعية** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المدققين الشرعيين ، شركة شورى للاستشارات الشرعية، الكويت يوم:2 / 6/ 2010 .

2-فاطمة مشرواوي ،رضا كويسي ، **دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلي في البنوك الإسلامية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،تخصص دراسات محاسبية وجباية معمقة.كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الأغواط،2013 ،

3- محمد حربي عليقات ، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية** مدخل حديث ،ط 1 ، دار وائل للنشر، الأردن ،

4- محمد محمود العجلوني ، **البنوك الإسلامية** ،ط1، دار المسيرة ، الأردن ، 2008 .

5- عوف محمد الكفوري ، **الرقابة المالية في الإسلام** ، ط 1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ، 1997.

6- عجيل النشمي ، **تطور كيان الرقابة الشرعية و آلياتها** ، مداخلة ضمن الملتق الدولي الثاني للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية ، تنظيم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، يومي: 29–30أكتوبر2002.

7- أحمد عبد العفو مصطفى العليات ، **الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية** ، مذكرة ماجستر في الفقه و الشريعة، كاية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ،2006 ،ص ص94.96.

8- على محيي الدين القرة داغي ، **الهيئات الشرعية بين الأخطاء والمخالفات الشرعية في المصارف الإسلامية** ، مداخلة ضمن الملتق الدولي الثالث للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية ، تنظيم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، البحرين، يومي: 5 – 7 أكتوبر2003.

9-أحمد عبد العفو مصطفى العليات ، **الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية** ، مذكرة ماجستر في الفقه و الشريعة، كاية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ،2006 ،ص ص94.96.

10-مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، **نجو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية** ، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي ، غيرمنشوره ، ،كلية التجارة ، جامعة الأزهر الشريف ، مصر، 2012.

11-حسين حسين شحاته،**منهج مقترح للرقابة الشرعية على القرارات الادارية الاستراتيجية في المصارف الاسلامية**،جامعة الازهر،القاهرة،مصر.

12-خديجة شراد ،**التدقيق الشرعي في البنوك الإسلامية** ،بحث مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،تخصص مالية وبنوك.كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة غارداية ا،2013 .

13- علي بن ساحة ،بوحفص رواني ، **دور سبل تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية في ظل مبادئ الحوكمة المصرفية**،مداحلة مقدنة في المؤتمر الدولي حول « الإقتصاد الإسلامي...الواقع ورهانات المستقبل » كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة غارداية ، الجزائر. 23، 24، فيفيري 2011.

14- دار المراجعة الشرعية، **الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية العاملة وفق الشريعة الاسلامية**،تقرير مقدم مؤتمر حوكمة الشركات المالية والمصرفية (البنوك . شركات التأمين . شركات الوساطة) مدينة الرياض يومى 17-18 ابريل 2007مصر

15 بوحفص رواني ،**التدقيق الشرعي** ،محاضرات في مادة معايير التدقيق ،جامعة غرداية 2017.

16- سامح الغرايبة، يحيي الفرحان، **المدخل إلى العلوم البيئية**، الطبعة4، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن 2003.

17- يحي الفرحان، المدخل إلى العلوم البيئية، ط4، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2003.

18 - ستاندرد آند بورز، https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86%D8%AF%D8%B1%D8%AF_%D8%A2%D9%86%D8%AF_%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%B2

19 علي حمودي **مؤسسات التصنيف الإئتماني , ودرجات تصنيفه**
http://gulf.argaam.com/article/articledetail/224560

20 هالة محمد لبيب عنبة : **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي ،دليل على كيفية البدئ بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة 2002 .

21 عبد الرحمان يسري أحمد **الصناعات الصغيرة في البلدان النامية –تنمينها ومشاكل تمويلها في أطر نضم وضعية و إسلامية** ، البنك الإسلامي للتمية ،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب .

22كاسر المنصور وشوقي حداد: **إدارة المشروعات الصغيرة** ، دار الحامد عمان ط2000،1.

23 أشرف محمد دوابه ، مقال بعنوان : **أشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** ،مجلة البحوث الإدارية،أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة ، السنة الرابعة وعشرون ،العدد الرابع ،أكتوبر 2006.

24 محمد عبد الحميد محمد فرحان ، بحث بعنوان :**التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة** ، دراسة لأهم مصادر التمويل ، غير منشورة .

25حامد بن عبد الله العلي، **تيسير بعض أحكام البيوع والمعاملات المالية المعاصرة** ،بدون دار نشر ، الطبعة الأولى، 2002.

26 عبد القادر محمد عبد القادر عطية **دراسات الجدوى الاقتصادية و التجارية و الاجتماعية مع مشروعات BOT** ، الطبعة الثانية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2001 .

27 - أحمد غنيم ، **دور دراسات الجدوى و التحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار و الائتمان** ، الطبعة الثانية مطبعة القاهرة 2002 .

28- عبد المطلب عبد الحميد ، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، بدون طبعة . الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، مصر،2000.

29-سامح الغرايبة، يحيي الفرحان، **المدخل إلى العلوم البيئية**، الطبعة4، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن 2003.

# علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في الجزائر

## دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (*ECM*) للفترة (1970–2016)

# *The relationship between public spending and economic growth in Algeria*

## *An econometric study by using Error Correction Model For the period (1970-2016).*

**أ. بلطرش ربيعة**

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة البويرة

*Rabiabellatreche28@gmail.com*

**د. طويطي مصطفى**

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة غرداية

*Kaizen1982@gmail.com*

**ملـخـص :**

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى البحث في العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)، ولتحقيق هذا الهدف ارتأينا معالجة هذه الدراسة من خلال جانبين، حيث تطرقنا في الجانب الأول لعرض أهم النظريات والأدبيات التطبيقية المفسرة للعلاقة بين المتغيرين، بينما خصصنا الجانب الثاني للدراسة القياسية والذي أردنا من خلاله إعطاء بعد كمي للعلاقة بين المتغيرين بالاعتماد على إحدى أهم الأساليب القياسية الحديثة المستخدمة في القياس الاقتصادي والمتمثلة في نماذج تصحيح الخطأ، وقد تم التطرق في هذا الصدد إلى اختبار ديكي فولر للاستقرارية واختبار سببية غرانجر ونظرية التكامل المشترك، وقد توصلت نتائج الدراسة القياسية إلى الكشف عن وجود دلائل لعلاقة توازنية في المدى الطويل بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المعنية بالدراسة، وفضلا عن ذلك فإنها تكشف عن وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تسري من النمو الاقتصادي نحو الإنفاق العام، وهذا ما يدعم بوضوح قانون فاجنر وصلاحيته لتقدير العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري.

**الكلمات المفتاحية:** إنفاق العام، نمو اقتصادي، نموذج تصحيح الخطأ، تكامل مشترك، سببية غرانجر.

**ABSTRACT:**

This study mainly aims to examine the relationship between public spending and economic growth in Algeria in the period 1970-2016. To achieve this goal, the study is divided into two parts: the first oneis theoretical; whereas, the second part is dedicated for the econometric study of the relationship between public spending and economic growth by using the quantitative techniques and econometric tools through the application of (ECM) methodology. In this context, we have used the test of Dickey-Fuller for Stationarity, and Granger causality and the theory of co-integration. The results reveal the existence of evidence of an equilibrium relationship in the long term between public spending and economic growth in Algeria during the period of the study. Moreover, the findings show that there is trace of causality running from economic growth to public spending. This, in other words, clearly supports Wagner's law and its validity to assess the relationship between public spending and GDP in the Algerian economy.

**Key words :** public spending, economic growth, Error Correction ModeL, Cointegration, Granger causality.

**مقدمة:**

لقد حظيت مسألة النمو الاقتصادي بمكانة هامة في أوساط النظريات والدراسات الاقتصادية من خلال اقتراح مختلف النظريات والنماذج، إذ يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف للحكومات في مختلف بلدان العالم سواء المتقدمة منها أو النامية، وقد شكل مصدر قلق كبير لصناع القرار وخبراء الاقتصاد، هذا القلق يتأتى من أهمية إبراز الأسباب التي تقف وراء رفع معدلاته سواء كانت اقتصادية، اجتماعية أو سياسة، حيث ترجع الدراسات الكلاسيكية مسلسل النمو الاقتصادي إلى عاملي العمل والرأسمال، إلا أنه ونظرا للدور الهام الذي يلعبه النمو في مسار النظام الاقتصادي فقد بينت الأبحاث الحديثة أن تفاوت معدلاته عبر البلدان مرده إلى عوامل إضافية غير تلك العوامل، وهذا ما أفرز علاقة بينه وبين جملة من المتغيرات الاقتصادية الأخرى والتي من بينها نجد الإنفاق العام.

يعتبر الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية التي زادت أهميتها بزيادة دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وهذا باعتبارها وسيلة تتمكن الدولة من خلالها من التدخل في الاقتصاد الوطني والمساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكبرى التي تقف وراء بناء أي سياسة اقتصادية فعالة وناجحة، خاصة فيما يتعلق برفع معدلات النمو الاقتصادي وطبيعة العلاقة التي تربطهما.

انطلاقا مما سبق ونظرا لأهمية العلاقة التي تربط الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي بالنسبة للعديد من الفعاليات الاقتصادية، والتي قد شكلت محور بحث ونقاش في الأدبيات الاقتصادية النظرية، جاءت هذه الدراسة لتبحث في طبيعة العلاقة بين المتغيرين في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970–2016) متبلورة في التساؤل الرئيسي التالي:

**ما هي طبيعة العلاقة الموجودة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل بالجزائر خلال الفترة (1970– 2016)؟**

وللوصول إلى إجابات حول التساؤل المطروح تأتي هذه الدراسة مقسمة إلى جزئين:

- أولا: الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التجريبية.
- ثانيا: التحليل القياسي لعلاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1970–2016).

## ❖ أولا: الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التجريبية:

### 1. علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية.

حظيت دراسة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي باهتمام العديد من الاقتصاديين منذ أمد بعيد، سواء في شكل نماذج نظرية أو تطبيقية، وقد خطت الدراسات التاريخية خطوة إيجابية في تفسير العلاقة بين المتغيرين، حيث نجد في هذا الصدد مدرستان تتعاكسان آرائهما حول جدلية العلاقة بين المتغيرين هما: قانون فانجر والنظرية الكينزية.

**1.1. قانون فاجنر:** يعد الاقتصادي الألماني أدولف فاجنر من أوائل الاقتصاديين الذين اهتموا بتفسير تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث قدم عام 1892 ما سمي آنذاك بقانون "تزايد نشاط الدولة"[01]، ويتلخص هذا الأخير في أنه "كلما حقق مجتمع معين معدلا من النمو الاقتصادي فإن ذلك يتبعه اتساع نشاط الدولة المالي وبالتالي زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج الوطني"[02].

**2.1. النظرية الكينزية:** وفقا لنظرية جون مينارد كينز فإن الإنفاق العام يعتبر مكون رئيسي من مكونات الطلب الكلي (الإنفاق على الاستهلاك والإنفاق على الاستثمار) وأي زيادة في الإنفاق العام تؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب الكلي، وهذه الزيادة في حجم الطلب الكلي تؤدي إلى زيادة مماثلة في القدرة الإنتاجية، وخاصة إذا كان اقتصاد المجتمع لم يصل إلى حالة التشغيل الكامل، أي أن العرض الكلي يتمتع بمرونة، بحيث يستجيب لأي زيادة في حجم الطلب، أما إذا كان في حالة تشغيل كامل، أي أن كافة الطاقات مستغلة وأن الجهاز الإنتاجي غير مرن (لا يستجيب لأي زيادة في الطلب) فهذا ما قد يؤدي إلى آثار سلبية مثل التضخم، مما يستدعي بالضرورة تدخل الدولة مرة أخرى لكبح التضخم عن طريق تقليل حجم النفقات العامة، وبالتالي الإقلال من الطلب الكلي الفعال ليتوازن مع العرض الكلي، فضلا على الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم فإن الإنفاق العام هو المحفز والموازن في الوقت نفسه لنموذج إدارة الاقتصاد الكلي، لذا فهو العامل الأكثر تأثيرا في تحديد اتجاهات ووتائر الاقتصاد الوطني وليس العكس.[03]

## 2. الدراسات التجريبية لعلاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي.

**1.2. دراسة (على سيف علي المزروعي):**[04] حاول الباحث من خلال هذه الدراسة معرفة مدى تأثير الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي بدولة الإمارات العربية المتحدة معتمدا على المعطيات المتعلقة بالفترة (1990-2009)، فضلا عن ذلك حاول الباحث كذلك معرفة الأثر الذي يمكن أن يخلفه الإنفاق العام على كل مكون من مكونات الناتج المحلي الإجمالي، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- التأثير الإيجابي والمعنوي للإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 1%؛
- التأثير المعنوي للإنفاق العام على كل مصدر من مصادر الناتج المحلي الإجمالي الرئيسية عند مستوى معنوية 1%
- التأثير المعنوي للإنفاق العام على كل مصدر من مصادر الناتج المحلي الإجمالي الثانوية عند مستوى معنوية 1%.

**2.2. دراسة (Mohame Abdel Rahman Salih):**[05] حاول الباحث من خلال هذه الدراسة قياس وتحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في السودان للفترة (1970-2010)، واختبار الأطروحة النظرية لقانون فاجنر والمفسرة للعلاقة بين المتغيرين باستخدام أساليب قياسية حديثة، وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- وجود دلائل إحصائية لعلاقة توازنية قصيرة وطويلة المدى بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي؛
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تسري من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي، وهو ما يدعم بوضوح أن قانون فاجنر صالح لتفسير العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي بالسودان.

**3.2. دراسة (عبد الكريم عبد الله محمد وقيس أنس جحيل):**[06] قام الباحثان باستخدام تقنيات وأساليب قياسية حديثة مثل: اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك وسببية جرانجر (Granger) بهدف قياس وتحليل العلاقة التبادلية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في العراق من خلال دراسة قياسية للفترة (1990-2013) وقد توصل الباحثان إلى جملة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

- لا وجود لعملية التنسيق والترابط ما بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في تحقيق الأهداف المرسومة للسياسة الاقتصادية في العراق؛
- وجود علاقة سببية عكسية أحادية الاتجاه تسري من النمو الاقتصادي نحو النفقات العامة، في حين أن هذه الأخيرة ليس لها أي تأثير على النمو الاقتصادي، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي هو الذي يحرك النفقات العامة وليس العكس.

## ❖ ثانيا: التحليل القياسي لعلاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1970-2016).

### 1. تقديم النموذج ودراسة المتغيرات.

#### 1.1. المنهجية ومتغيرات الدراسة:

في إطار القيام بالدراسة التطبيقية ولغرض قياس وتحليل علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في الجزائر، استخدمت بيانات سنوية لسلاسل زمنية، وقد تم جمع المعطيات والإحصائيات الخاصة بمتغيرات الظاهرة المدروسة للفترة (1970- 2016) من خلال البيانات المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات والموقع الالكتروني لوزارة المالية، وبناءا على موضوع الدراسة وعلى ما تم التطرق إليه من خلال النظريات الاقتصادية وبعض الدراسات السابقة للموضوع فقد انحصرت تلك المتغيرات في كل من:

- متغيرة الإنفاق العام (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية): مع العلم أن الوحدة هي مليار دج، وبعد إدخال اللوغاريتم نرمز لهذه المتغيرة بالرمز (LDEP).
- متغيرة الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية): مع العلم أن الوحدة هي مليار دج، وبعد إدخال اللوغاريتم نرمز لهذه المتغيرة بالرمز (LGDP).

إن التوظيف القياسي لعلاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في دراستنا سوف يركز على المعادلة الأساسية التالية:

$$LDEP = f(LGDP)$$

حيث أن:

$LGDP$: يمثل لوغاريتم الناتج الداخلي الخام الحقيقي للتعبير عن النمو الاقتصادي.

$LDEP$: يمثل لوغاريتم الإنفاق العام.

$f$: هي العلاقة الدالية.

وللقيام بعملية الانحدار وتماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية والتي كان لها الدور البارز في جعل العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس والتحليل الكمي، فإننا سنقوم باستخدام النماذج الديناميكية لدراسة الظاهرة، متمثلة في نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

## 2.1. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

تتمثل الخطوة الأولى في تحليل البيانات في اختبار ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم لا تجنبا لظهور مشكل الانحدار الزائف (La régression fallacieuse)، إذ يعتبر السكون شرطا أساسياً لدراسة وتحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، وتعتبر السلسلة الزمنية $(X_t)$ ساكنة أو مستقرة (stationery) إذا تحققت الشروط التالية:[07]

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن $E(X_t) = m \quad ; \quad t \in T$
- ثبات التباين عبر الزمن: $V(X_t) = \sigma^2 \quad ; \quad t \in T$
- أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن بمعنى: $Cov(X_t, X_{t+h}) = \gamma(h) \quad ; \quad t \in T, \quad h \in hT, \quad t \neq h$

توجد عدة معايير تستخدم في اختبار صفة الاستقرار أو السكون هذه نجد من بينها دالة الارتباط الذاتي، اختبارات جذر الوحدة للاستقرار...إلخ، والتي سنتعرض لبعضها من خلال اختبار استقرار متغيرات الدراسة.

### 1.2.1. دراسة استقرارية السلسة ($LDEP$)

**الشكل رقم (01)**: التمثيل البياني للسلسلة ($LDEP$) **الشكل رقم (02)**: دالة الارتباط الذاتي الكلية والجزئية للسلسلة ($LDEP$)

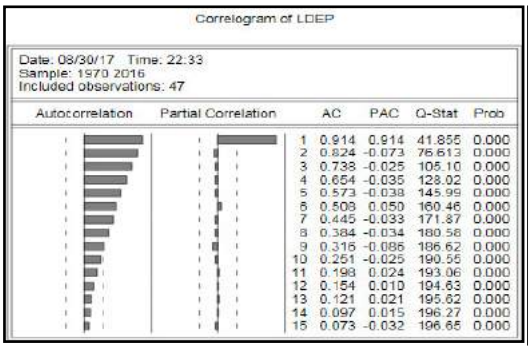


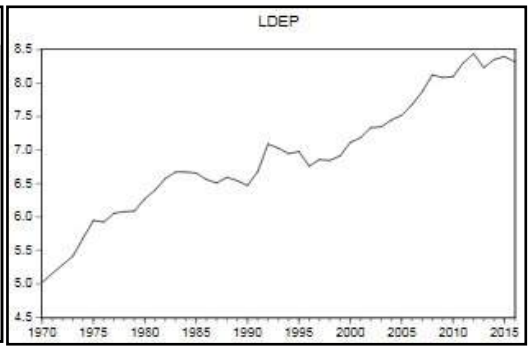


**المصدر**: مخرجات برنامج (Eviews 9)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (01) أعلاه أن السلسلة (***LDEP***) تأخذ على العموم ميلا موجبا فهي في زيادة مستمرة، كما نلاحظ من خلال الشكل رقم (02) خروج الأعمدة (التسع الأولى) على مستوى دالة الارتباط الذاتي البسيط، كذلك نفس الشيئ على مستوى دالة الارتباط الذاتي الجزئي (العمود الأول) مما يدل على عدم استقرارية السلسلة.

للتأكد من عدم استقرارية السلسلة سنقوم باستخدام اختبارات جذر الوحدة لديكي فولر، والتي تستخدم لتوضيح استقرارية السلسلة من عدمها ونوع السلسلة غير المستقرة أي إذا كانت من النوع العشوائي ($TS$)[08] أو من النوع المحدد($DS$)[09]، ومن أجل فهم هذه الطريقة لابد من التفريق بين نوعين من اختبارات ديكي فولر وهي:[10]

أ. **اختبار ديكي فولر البسيط** ($DF$): يتم إجراء هذا الاختبار في ظل فرضية ضمنية تتمثل في غياب الارتباط الذاتي للأخطاء، وفق النماذج الثلاث التالية:

$$[1]: \quad LDEP_t = \emptyset_1 LDEP_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$[2]: \quad LDEP_t = \emptyset_1 LDEP_{t-1} + c + \varepsilon_t$$

$$[3]: \quad LDEP_t = \emptyset_1 LDEP_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t$$

ب. **اختبار ديكي فولر المطور**($ADF$): يأخذ هذا الاختبار بعين الاعتبار إمكانية وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء من خلال دمج الفروقات، ويعتمد هذا الاختبار على الثلاث نماذج التالية:

$$[4]: \quad \Delta LDEP = \rho_1 LDEP_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} \emptyset_j \Delta LDEP_{T-j+1} + \varepsilon_t$$

$$[5]: \quad \Delta LDEP = \rho_1 LDEP_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} \emptyset_j \Delta LDEP_{T-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$[6]: \quad \Delta LDEP = \rho_1 LDEP_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} \emptyset_j \Delta LDEP_{T-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

تعتمد اختبارات ديكي فولر على اختيار مستوى التأخيرات (انطلاقا من تدنية معايير ***Akaike*** و ***Schwarz***) الذي يتم على أساسه اختيار الاختبار المناسب (اختبار ديكي فولر البسيط أو

المطور)، لذلك سنقوم بتحديد درجة التأخير للسلسلة $LDEP$ كخطوة أولى ثم نقوم بإجراء الاختبار المناسب إنطلاقا من ذلك.

**الجدول رقم (01)**: درجة تأخير السلسلة $\boldsymbol{LDEP}$ اعتمادا على المعيارين $\boldsymbol{Ak}$ و $\boldsymbol{Sch}$.

| درجة التأخير / المعيار | P=0 | P=1 | P=2 | P=3 | P=4 |
|---|---|---|---|---|---|
| $\boldsymbol{Akaike}$ | −1.34 | −1.32 | −1.25 | −1.26 | −1.20 |
| $\boldsymbol{Schwarz}$ | −1.22 | −1.16 | −1.05 | −1.02 | −0.91 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews9)

من خلال الجدول وبالاعتماد على المعيارين ($Akaike$ و $Schwarz$) نلاحظ أن درجة التأخير الملائمة للسلسلة $\boldsymbol{LDEP}$ هي $P = 0$، إذن يستخدم إختبار ديكي فولر البسيط ($DF$).

**الجدول رقم (02)**: ملخص نتائج اختبارات ($\boldsymbol{DF}$) على السلسلة $\boldsymbol{LDEP}$

| درجة التأخير | النموذج المقدر | قيم معلمات الانحدار | | T المحسوبة | T المجدولة 5% | الاحتمال المرافق $\boldsymbol{P-value}$ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| P=0 | [3] | Ø | −1.191 | −2.242 | −3.510 | 0.3639 |
| | | $c$ | 1.131 | 2.657 | 3.14 | |
| | | $b$ | 0.011 | 2.086 | 2.81 | |
| P=0 | [2] | Ø | −0.031 | −1.541 | −2.926 | 0.5038 |
| | | $c$ | 0.291 | 2.029 | 2.56 | |
| P=0 | [1] | Ø | 0.009 | 3.568 | −1.948 | 0.9998 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9).

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

- نتائج تقدير النموذج (3):

- اختبار وجود مركبة الاتجاه العام:

$$\begin{cases} H_0: \mathrm{b} = 0 \\ \mathrm{H}_1: \mathrm{b} \neq 0 \end{cases}$$

$$t_{cal} = 2{,}086 < t_{tab} = 2{,}81$$

ومنه نقبل فرضية العدم أي عدم وجود مركبة الاتجاه العام عند مستوى معنوية 5%.

- نتائج تقدير النموذج (2):

- اختبار مركبة الدورات الاقتصادية (الحد الثابت):

$$\begin{cases} H_0: c = 0 \\ \mathrm{H}_1: \mathrm{c} \neq 0 \end{cases}$$

$$t_{cal} = 2.029 \ < t_{tab} = 2{,}56$$

ومنه نقبل فرضية العدم أي عدم وجود الحد الثابت عند مستوى معنوية 5%.

- نتائج تقدير النموذج (1).

- اختبار وجود الجذر الأحادي:

$$\begin{cases} H_0: \emptyset = 1 \\ H_1: \emptyset < 1 \end{cases}$$

$$t_{cal} = 3.568 > t_{tab} = -1{,}948$$

نقبل فرضية العدم أي وجود جذر أحادي عند مستوى معنوية 5%، إذن السلسلة $PIB$ غير مستقرة من نوع DS وأحسن طريقة لجعلها مستقرة هي إجراء الفروق من الدرجة الأولى عليها بمعنى:

$$DLDEP = LDEP - LDEP_{(-1)}$$

- **السلسة ($DLDEP$)**.

كأول خطوة نقوم بتحديد مستوى التأخرات انطلاقا من تدنية معايير $Ak$ و$Sch$، وباستخدام برنامج *Eviews* توصلنا إلى أن مستوى التأخر الملائم هو P=0، وبإتباع نفس الخطوات السابقة توصلنا إلى أن السلسلة $DLDEP$ مستقرة من الدرجة الأولى وهذا ما يبينه الجدول التالي:

**الجدول رقم (03)**: ملخص نتائج اختبارات ($DF$) على السلسلة $DLDEP$

| درجة التأخير | النموذج المقدر | قيم معلمات الانحدار | | T المحسوبة | T المجدولة 5% | الاحتمال المرافق $P-value$ | القرار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| P=0 | [3] | -0.882 | $\emptyset$ | -5.700 | -3.513 | 0.0001 | النموذج غير ملائم بسبب عدم معنوية مركبة الاتجاه العام $b$ |
| | | 0.088 | $c$ | 2.061 | 3.14 | | |
| | | -0.001 | $b$ | -0.764 | 2.81 | | |
| P=0 | [2] | -0.869 | $\emptyset$ | -5.679 | -2.928 | 0.0000 | النموذج ملائم بسبب معنوية الحد الثابت $b$ |
| | | 0.060 | $c$ | 2.742 | 2.56 | | |
| P=0 | [1] | -0.653 | $\emptyset$ | -4.660 | -1.948 | 0.0000 | النموذج ملائم |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9).

من خلال مقارنة نتائج تقدير النماذج الثلاث الموضحة في الجدول أعلاه، نستنتج أن السلسلة ($DLDEP$) مستقرة، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$، وهذا ما يوضحه الشكلين التاليين:

**الشكل رقم (03)**: التمثيل البياني للسلسلة ($DLDEP$) **الشكل رقم (04)**: دالة الارتباط الذاتي الكلية والجزئية للسلسلة ($DLDEP$)

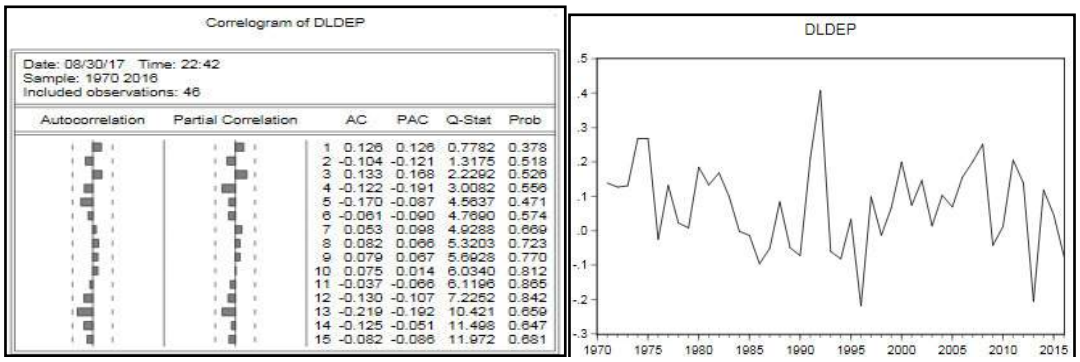


**المصدر**: مخرجات برنامج (Eviews 9).

**2.2.1. دراسة استقرارية سلسلة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي *LGDP***: بعد دراسة استقرارية سلسلة لوغاريتم الإنفاق العام، وبإتباع نفس الخطوات السابقة نقوم بدراسة استقرارية سلسلة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي *LGDP*، ويمكن تلخيص مختلف النتائج المتوصل إليها من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم (04)**: ملخص نتائج إختبارات (***DF***) للسلسلة ***LGDP*** .

| درجة التأخير | النموذج | مركبات النموذج | ***LGDP*** | | | ***DLGDP*** | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | $t_{cal}$ | $t_{tab}$ | $P-value$ | $t_{cal}$ | $t_{tab}$ | $P-value$ |
| P=0 | [3] | Ø | −2.291 | −3.510 | 0.4297 | −6.301 | −3.513 | 0.000 |
| | | $c$ | 2.456 | 3.14 | | 2.776 | 3.14 | |
| | | $b$ | 1.946 | 2.81 | | −1.350 | 2.81 | |
| P=0 | [2] | Ø | −1.726 | −2.926 | 0.4115 | −6.105 | −2.928 | 0.000 |
| | | $c$ | 2.111 | 2.56 | | 3.140 | 2.56 | |
| P=0 | [1] | Ø | 3.739 | −1.948 | 0.9999 | −4.776 | −1.948 | 0.000 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9).

على ضوء النتائج الموضحة في الجدول (04) أعلاه يظهر جليا أن سلسلة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي *LGDP* هي غير مستقرة في المستوى (الملحق رقم (01))، لكنها مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى، وهذه النتائج تتفق مع ما تقره النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون مستقرة عند الفرق الأول، وهذا ما يتأكد بملاحظة الشكلين البيانيين الموضحين بالملحق رقم (02).

### 3.1. دراسة السببية بين المتغيرات.

إن تحديد العلاقات السببية ما بين المتغيرات الاقتصادية يسمح في العديد من الأحيان بتحديد نوع العلاقة ما بين هذه المتغيرات في المدى القصير، و عموما يمكن القول أن المتغير $X$ يسبب المتغير $Y$ إذا كانت السلسلة $X$ تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة $Y$، إذن نقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوى على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى.(11)

**1.3.1. اختبار السببية عند *Granger***: يقوم اختبار السببية عند $Granger$ على معرفة المتغير الذي يساهم في تحسين القدرة التنبؤية للمتغير الآخر، وذلك في حالة وجود بيانات سلسلة زمنية، ومن المشاكل التي توجد في هذه الحالة أن بيانات السلسلة الزمنية لمتغير ما كثيرا ما تكون مرتبطة، أي يوجد إرتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولاستبعاد أثر هذا الارتباط الذاتي إن وجد، يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها، يضاف إلى ذلك إدراج قيم المتغير التفسيري الآخر لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضا، وذلك باعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن.

بناءا على ما سبق يتطلب اختبار السببية لجرانجر تقدير نموذج متجه انحدار ذاتي $VAR$ يصف سلوك المتغيرين $X$ و$Y$، ويأخذ نموذج $VAR(P)$ الممثل لهذين المتغيرين ($X$ و$Y$) الشكل التالي:

$$\begin{pmatrix} X_t \\ Y_t \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_0 \\ b_0 \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ a_1^2 & b_1^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{t-1} \\ Y_{t-1} \end{pmatrix} + \ \dots + \begin{pmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ a_p^2 & b_p^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{t-P} \\ Y_{t-p} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_{X_t} \\ \mu_{Y_t} \end{pmatrix} \dots . (1)$$

من أجل اختبار السببية من $X_t$ نحو $Y_t$ أو العكس نلجأ إلى اختبار المعلمات المقدرة للنموذج السابق وفق المنوال التالي:(12)

- $X_t$ لا تسبب $Y_t$ إذا كانت الفرضية الصفرية التالية محققة:

$$H_0 : a_1^2 = a_2^2$$

- $Y_t$ لا تسبب $X_t$ إذا كانت الفرضية الصفرية التالية محققة:

$$H_0 : b_1^1 = b_2^1$$

ومن أجل إجراء اختبار هذه الفرضيات نتبع الخطوات التالية:(13)

أ. نقدر $Y_t$ على القيم الماضية لها فقط، أو بعبارة أخرى نقوم بتقدير النموذج $VAR$ المقيد، أي تقدير النظام التالي:

$$\begin{pmatrix} X_t \\ Y_t \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_0 \\ b_0 \end{pmatrix}$$

يفترض هذا النظام أن: $\sum_{i=1}^{p} a_i^2 = 0$ ، بمعنى أن المتغير $X_t$ لا يؤثر على المتغير $Y_t$، ومن ثم نحتفظ بمجموع مربعات البواقي $\sum \hat{\varepsilon}_{Y_t}^2$.

**ب.** نقدر $Y_t$ على القيم الماضية لها، وكذا القيم الماضية لـ: $X_t$، أو بعبارة أخرى نقوم بتقدير نموذج VAR غير المقيد الممثل في المعادلة (1)، ومن ثم نحتفظ بمجموع مربعات البواقي $\sum \hat{\mu}_{Y_t}^2$.

**ت.** اختبار فرض العدم التالي: $H_0 : a_1^2 = a_2^2 = \cdots = a_P^2 = 0$

ومن أجل ذلك يجب حساب إحصائية فيشر $F_c$ :

$$F_c = \frac{\sum \hat{\varepsilon}_{Y_t}^2 - \sum \hat{\mu}_{Y_t}^2 / P}{\sum \hat{\mu}_{Y_t}^2 / n-k}$$

**حيث:** $n$:حجم العينة. k: عدد المعالم المقدرة في الصيغة غير المقيدة. $n-k$: درجات الحرية.

ثم نقوم بالحصول على $F_t$ (الجدولية) عند مستوى معنوية $\alpha$ % المطلوب، ودرجات حرية $P$ للبسط و $n-k$ للمقام.

ويستخدم اختبار فيشر للحكم على وجود علاقة سببية من عدمها بين المتغيرات، ويكون الحكم على الشكل التالي:

- إذا كانت $F_c$ (المحسوبة) $< F_t$ (الجدولية) نرفض فرضية العدم، أي أن المتغيرة $X_t$ تسبب المتغيرة $Y_t$.
- إذا كانت $F_c$ (المحسوبة) $> F_t$ (الجدولية) نقبل فرضية العدم، أي أن المتغيرة $X_t$ لا تسبب المتغيرة $Y_t$.

**2.3.1. تطبيق اختبار السببية لـ: *Granger* على متغيرات الدراسة:** لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق العام وباقي متغيرات الدراسة سيتم توظيف اختبار غرانجر للعلاقة السببية، لكن قبل هذا يتعين تحديد عدد الفجوات الزمنية المناسبة للنموذج $VAR(P)$ للمتغيرات في شكل فروقات، والتي يتم اختيارها انطلاقا من معايير مختلفة، وباستخدام برنامج *Eviews* توصلنا إلى النتائج المعروضة في الجدول التالي:

**الجدول رقم (05)**: تحديد درجة التأخير المثلى للمسار **(*VAR*)** للمتغيرات في شكل فروقات.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DLDEP DLGDP
Exogenous variables: C
Date: 09/02/17 Time: 19:55
Sample: 1970 2016
Included observations: 42

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | 73.98528 | NA | 0.000111 | -3.427871 | -3.345124 | -3.397541 |
| 1 | 83.53491 | 17.73502* | 8.55e-05* | -3.692138* | -3.443900* | -3.601149* |
| 2 | 84.09590 | 0.988422 | 0.000101 | -3.528376 | -3.114645 | -3.376728 |
| 3 | 87.32628 | 5.383954 | 0.000105 | -3.491727 | -2.912504 | -3.279419 |
| 4 | 92.81923 | 8.631783 | 9.85e-05 | -3.562820 | -2.818105 | -3.289853 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9).

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، يتبين أن درجة التأخير المثلى والموافقة لنتائج غالبية المعايير هي: $P = 1$، وعليه سيتم إجراء الإختبار وفقا لذلك ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

**الجدول رقم (06)**: نتائج اختبار السببية لـ: ***Granger*** بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 08/31/17 Time: 14:46
Sample: 1970 2016
Lags: 1

| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|
| DLGDP does not Granger Cause DLDEP | 45 | 15.4597 | 0.0003 |
| DLDEP does not Granger Cause DLGDP | | 1.31446 | 0.2581 |

**المصدر**: مخرجات برنامج (Eviews 9).

من خلال الجدول وبالاعتماد على إحصائية فيشر وقيمة الاحتمال نسجل التفسيرات التالية:

- نرفض فرضية أن الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب في الإنفاق العام عند مستوى معنوية 5%.
- نقبل فرضية أن الإنفاق العام لا يسبب في الناتج المحلي الإجمالي.

ونستخلص من ذلك وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تسري من الناتج المحلي الإجمالي نحو الإنفاق العام عند مستوى معنوية 5%.

## 2. اختبار التكامل المشترك وتقدير النموذج (ECM).

### 1.2. اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

بعد دراستنا للسلسلتين الزمنيتين محل الدراسة، وذلك من اختبار استقراريتها وجدنا أن كلا السلسلتين مستقرين من نفس الدرجة (متكاملة من الدرجة الأولى)، ومنه فهناك إمكانية وجود شعاع تكامل مشترك بين هاتين السلسلتين في المدى الطويل، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا العنصر.

**1.1.2. مفهوم التكامل المشترك:** يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن[14].

**2.1.2. اختبار التكامل المشترك بطريقة** (Engle et Granger)[15]: يشير كل من (Engle et Granger) إلى إمكانية توليد نموذج خطي يتصف بالاستقرارية انطلاقا من السلاسل الزمنية غير المستقرة، وإذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي غير الساكن فهذا دليل على أن السلاسل الزمنية غير المستقرة تحمل صفة التكامل المشترك، ومن الممكن تقدير العلاقة بينها في شكل نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model)، ويستلزم هذا الاختبار المرور بخطوتين:

**الخطوة الأولى:** في هذه المرحلة سنقوم باختبار رتبة تكامل المتغيرات المدروسة، لأن من بين الشروط الضرورية لتحقق التكامل المتزامن، هو أن تكون المتغيرات المدروسة من نفس رتبة التكامل أي أن:

$$y_t \rightarrow I(d)$$
$$x_t, x_{2t}, \dots\dots\dots x_{kt} \rightarrow I(d)$$

- بعد تحقق هذا الشرط نقوم بتقدير العلاقة الآتية:

$$\hat{y}_t = \hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_0 x_{1t} + \dots\dots\dots + \hat{\alpha}_k x_{kt} + \hat{\varepsilon}_t$$

- بعد ذلك نقوم بحساب البواقي المقدرة من خلال النموذج السابق كما يلي:

$$\hat{\varepsilon}_t = \hat{y}_t - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_0 x_{1t} - \dots\dots\dots - \hat{\alpha}_k x_{kt}$$

**الخطوة الثانية:** بعد حساب سلسلة البواقي المقدرة $\hat{\varepsilon}_t$، نقوم باختبار استقراريتها، فإذا كانت هذه الأخيرة غير مستقرة، فإنه لا يوجد تكامل مشترك بين هذه المتغيرات، أما إذا كان العكس، فإن المتغيرات التي هي بين أيدينا في تكامل متزامن، و من المحتمل أن يتم تقدير العلاقة بينها باستخدام تقنية نماذج تصحيح الخطأ.

### 3.1.2. نتائج تطبيق اختبار التكامل المشترك لـ: (Engle et Granger).

**الخطوة الأولى:** تقدير انحدار التكامل المشترك بين $LDEP$ و $LGDP$

$$LDEP_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta}\, LGDP_t + \varepsilon_t$$
$$LDEP = -2.1864 + 1.1314\, LGDP$$

نلاحظ من خلال المعادلة المقدرة أن $LGDP$ له تأثير إيجابي على $LDEP$ ، ولمعرفة ما إذا كانت هناك إمكانية لوجود علاقة توازن طويل المدى، نقوم بدراسة استقرارية بواقي المعادلة السابقة .

**الخطوة الثانية:** دراسة استقرارية سلسلة بواقي التقدير.

يتضح من خلال الرسم البياني للبواقي بأنها غير مستقرة.

**الشكل رقم (06):** التمثيل البياني لسلسلة البواقي

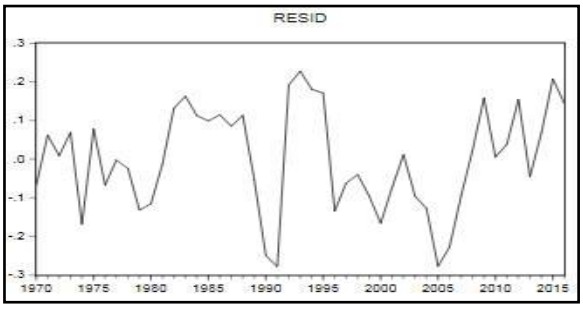


**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews8).

للتأكد من ذلك سوف نقوم باختبار استقرارية البواقي باستخدام اختبار ديكي فولر وذلك بعد تحديد فترات التأخر (تدنية معايير $AK$، $SCH$) والتي تم تحديدها بـ: P=0، نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

**الجدول رقم (07)**: نتائج اختبارات الجذر الوحدوي لبواقي التقدير

| درجة التأخير | النموذج المقدر | قيم معلمات الانحدار | | T المحسوبة | T المجدولة 5% | الاحتمال المرافق $P-value$ | القرار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| P=0 | [3] | $\emptyset$ | −0.504 | −3.760 | −3.510 | 0.0280 | النموذج غير ملائم بسبب عدم معنوية مركبة الاتجاه العام $b$ |
| | | $c$ | −0.0007 | −0.020 | 3.14 | | |
| | | $b$ | 0.0001 | 0.120 | 2.81 | | |
| P=0 | [2] | $\emptyset$ | −0.505 | −3.805 | −2.926 | 0.0055 | النموذج غير ملائم بسبب عدم معنوية الحد الثابت $C$ |
| | | $c$ | 0.003 | 0.172 | 2.56 | | |
| P=0 | [1] | $\emptyset$ | −0.5056 | −3.852 | −1.948 | 0.0003 | النموذج ملائم |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9).

على ضوء النتائج الموضحة في الجدول (07) أعلاه يظهر جليا أن **سلسلة البواقي مستقرة**، مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة، وبالتالي لا يمكننا تبني صياغة نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR، والنموذج الملائم في هذه الحالة هو نموذج تصحيح الخطأ ECM.

## 2.2. تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model).

### 1.2.2. مفهوم نموذج تصحيح الخطأ (ECM)[16]:

يقوم مفهوم نموذج تصحيح الخطأ على فرضية مفادها أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى، تتحدد في ظلها القيمة التوازنية للإنفاق العام في إطار محدداته، وبالرغم من وجود هذه العلاقة التوازنية على المدى الطويل، إلا أنه من النادر أن تتحق، ومن ثم فقد يأخذ الإنفاق العام قيما مختلفة عن قيمه التوازنية، ويمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة زمنية خطأ التوازن (Equilibrium error). ويتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل، ولذلك جاءت تسمية هذا النموذج، بنموذج تصحيح الخطأ، وعلى ذلك يفترض نموذج تصحيح الخطأ وجود نوعين من العلاقات بين الإنفاق العام كمتغير تابع و الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مفسر، وهي:

- علاقة طويلة المدى (long-run relationship): أي علاقة توازنية على المدى البعيد بين الإنفاق العام كمتغير تابع والناتج المحلي الإجمالي كمتغير مفسر، وتقاس العلاقة هنا بمقياس مستوى متغيرات النموذج.
- علاقة قصيرة المدى (short-run relationship)، وهي العلاقة الآنية أو المباشرة التي تظهر بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في كل فترة زمنية، وتقاس من خلال التغيرات فيما بينها في كل فترة.

### 2.2.2. نتائج التقدير.

بعد أن قمنا في السابق بدراسة خصائص كل من السلسلتين $LDEP$ و $LGDP$، توصلنا إلى أنها متكاملة من نفس الدرجة (الدرجة الأولى)، وتحمل صفة التكامل المشترك، ومن ثم فلا بد من تقدير العلاقة انطلاقا من نموذج ECM، وللقيام بذلك سيتم اعتماد منهجية انجل قرانجر (Engle et Granger) الذي يقوم على مرحلتين:

- المرحلة الأولى: تقدير العلاقة طويلة المدى (انحدار التكامل المشترك).
- المرحلة الثانية: تقدير العلاقة قصيرة المدى (النموذج الديناميكي).

ونتائج التقدير موضحة في الجدول التالي:

**الجدول رقم (08): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM).**

| **معادلة التكامل المشترك في المدى الطويل (لوغاريتم الإنفاق العام $LDEP$ هو المتغير التابع)** | | | |
|---|---|---|---|
| **المتغيرات التفسيرية** | **المعلمات** | **إحصائية t** | $P-value$ |
| $Constant$ | -2.1864 | -10.7660 | 0.0000 |
| $LGDP$ | 1.1314 | 44.9763 | 0.0000 |
| $R^2 = 0.9782$ | $\bar{R}^2 = 0.9777$ | $F_{stat} = 2022.875$ | |
| **معادلة التكامل المشترك في المدى القصير ($DLDEP$ هو المتغير التابع)** | | | |
| **المتغيرات التفسيرية** | **المعلمات** | **إحصائية t** | |
| $Constant$ | 0.0584 | 3.1750 | 0.0028 |
| $DLDEP_{t-1}$ | 0.0846 | 0.6713 | 0.5057 |
| $DLGDP_{t-1}$ | 0.0740 | 0.3518 | 0.7268 |
| $ECM_{t-1}$ | -0.6114 | -4.1188 | 0.0002 |
| $R^2 = 0.4915$ | $\bar{R}^2 = 0.4543$ | $F_{stat} = 13.2120$ | |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews8) ( أنظر الملحق رقم 03)

- **تحليل نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك في المدى الطويل**: انطلاقا من الجدول رقم (08) أعلاه يتضح أن نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك في المدى الطويل مقبولة من الناحية الاقتصادية، وذلك من خلال إشارة معامل لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي $LGDP$ الموجبة، أما من الناحية الإحصائية فنجد أن القيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت t والبالغة (44.9763) أكبر من القيمة الحرجة ( 1.9599) مما يدل على المعنوية الإحصائية لمعامل لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي.
- **تحليل نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك في المدى القصير**: انطلاقا من الجدول رقم (08) أعلاه يتضح أن نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك في المدى القصير مقبولة من الناحية الاقتصادية، وذلك من خلال

إشارة معاملي كل من $DLDEP_{t-1}$ و $DLGDP_{t-1}$ الموجبة، أما من الناحية الإحصائية فإن قيمة معامل التحديد المصحح $(\bar{R}^2)$ قد بلغت $0.4543$، وهذا ما يدل على جودة توفيق النموذج، حيث أن التغيرات في المتغيرات المفسرة تفسر لنا $45.43\%$ من التغيرات في حجم الإنفاق العام، كما أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر $F$ والبالغة $13.2120$ أكبر من القيمة المجدولة $(4.08)$، وهذا يدل على أن النموذج معنوي إجمالا، أما بالنسبة لمعنوية المعلمات فنلاحظ من خلال نتائج التقدير أن بعض المعاملات غير معنوية لكن هذا لا يعني أن النموذج غير صالح، ويرجع هذا إلى عدم دقة الإحصاءات وأسباب أخرى تتعلق بالأسلوب القياسي المستخدم، بحيث أن وجود معاملات غير معنوية لا يؤثر على النموذج ككل، ومن خلال نتائج ستيودنت نجد أن معامل حد تصحيح الخطأ جاء بإشارة سالبة ومعنوي عند مستوى دلالة 5% حيث أن القيمة المحسوبة لاختبار ستيودنت بالقيمة المطلقة والمساوية لـ: $(4.1188-)$ أكبر من القيمة الجدولية $(1.95)$، وهذا ما يؤكد على أن هناك علاقة طويلة الأجل بين كل من الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بالجزائر.

من خلال نتائج التقدير كذلك نجد أن قيمة حد تصحيح الخطأ بلغت $(0.6114-)$، وهو يشير إلى سرعة التكيف (Speed of ajustement) من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، أي أن سلوك الإنفاق العام قد يستغرق عند حدوث أي صدمة حوالي $1.6355$ سنة $(1/0.6114)$ حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، وهي تعكس نسبة تعديل مرتفعة، أما فيما يخص نسبة التصحيح فإنه في كل سنة يتم تصحيح ما يعادل $(61.14\%)$ من اختلالات توازن الإنفاق العام في الأجل الطويل.

من جهة أخرى وبمقارنة نتائج مرونة النموذج طويل المدى ونموذج تصحيح الخطأ في المدى القصير نلاحظ أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة $(1\%)$ تؤدي إلى زيادة فورية في حجم الإنفاق العام بنسبة $(0.074\%)$ في المدى القصير، ويستمر الأثر في الزيادة على المدى الطويل حتى يصل إلى $(1.1314\%)$، وهذه المرونة تعتبر الأكبر مقارنة بالمدى القصير، أي أن حجم الإنفاق العام يزداد بمعدل يفوق معدل الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، وهذا ما يؤكد اعتماد الحكومة بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي في تمويل نفقاتها على المدى الطويل، ويدعم بوضوح قانون فاجنر وصلاحيته لتقدير العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، وأخيرا ومن أجل معرفة مدى كفاءة النموذج المقدر ينبغي التأكد من جودته، وهذا من خلال مجموعة من الاختبارات القياسية التي سوف تستخدم لتقييم نموذج الدراسة.

**الجدول رقم (09): نتائج** الاختبارات القياسية لنموذج تصحيح الخطأ.

| Statistics | Estimated Value | Prob |
|---|---|---|
| Normality (Jarque – Bera) | 0.0350 | 0.9826 |
| Breusch – Godfrey SerialCorrelation LM Test | 5.2667 | 0.0718 |
| ARCH Test | 1.8561 | 0.1731 |
| White Heteroskedasticity Test | 6.4893 | 0.6901 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews8) ( أنظر الملحق رقم 04).

من خلال الجدول رقم (09) أعلاه فإن النموذج مقبول من الناحية القياسية حيث أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي وهذا ما توضحه إحصائية (Jarque – Bera)، كما أن النموذج خالي من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء وهذا ما يوضحه اختبار (Breusch – Godfrey SerialCorrelation LM Test)، وكذلك خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس تباين حد الخطأ العشوائي وهذا ما يوضحه اختباري (ARCH Test, White Heteroskedasticity Test).

**الخاتمة:**

لقد حظيت العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي من الناحيتين النظرية والتجريبية بالعديد من الدراسات، وتمثل هذه الدراسة التي قمنا بإنجازها محاولة للمساهمة في دراسة العلاقة بين المتغيرين، حيث انصبت على دراسة علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)، وللوقوف على أهم محاور الدراسة حاولنا معالجة البحث من خلال جانبين، حيث تطرقنا في الجانب الأول لعرض أهم النظريات والأدبيات التطبيقية المفسرة للعلاقة بين المتغيرين، بينما خصصنا الجانب الثاني للدراسة القياسية، والذي أردنا من خلاله إعطاء بعد كمي لعلاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)، حيث تم معالجة الموضوع من زاوية القياس الاقتصادي باستخدام تحليل التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ $(ECM)$، وبعد هذا الطرح والتحليل الذي قمنا به تمكنا من الخروج بالنتائج التالية:

- أظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة احتواء كلا المتغيرين على جذر الوحدة، حيث أن السلاسل الزمنية غير مستقرة في مستواها الأصلي ولكنها مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى؛
- أشارت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد تسري من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق العام، بينما هذا الأخير لا يؤثر على حجم الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يؤيد قانون فاجنر ويتعارض مع ما تقره النظرية الكينزية؛

- بينت النتائج الإحصائية لاختبار التكامل المشترك لأنجل وغرانجر وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بالجزائر، حيث تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM في عملية التقدير؛
- في كل سنة يتم تصحيح ما يعادل (61.14%) من اختلالات توازن الإنفاق العام في الأجل الطويل، وهو ما يدل على فعالية السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة بالصورة المطلوبة للتأثير على حجم الإنفاق العام في الجزائر؛
- سلوك الإنفاق العام قد يستغرق عند حدوث أي صدمة حوالي 1.6355 سنة حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، وهي تعكس نسبة تعديل مرتفعة؛
- حجم الإنفاق العام يزداد بمعدل يفوق معدل الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، وهذا ما يؤكد اعتماد الحكومة بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي في تمويل نفقاتها على المدى الطويل، ويدعم بوضوح قانون فاجنر وصلاحيته لتقدير العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري.

## الهوامش والمراجع المستخدمة:


1- عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص 56.

2- محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 90.

3- محمود محمد داغر وعلي محمد علي، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا (منهج السببية)، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، مصر، العدد 51، ، 2010، ص 112.

4- علي سيف علي المزروعي، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي: دراسة تطبيقية على دولية الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009م)، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، سوريا، المجلد 28، العدد الأول، 2012.

5- Mohame Abdel Rahman Salih, The Relationship between Economic Growth and Government Expenditure: Evidence from Sudan, **International Business Research**, Vol. 5, No. 8; 2012.

6- عبد الكريم عبد الله محمد وقيس أنس جحيل، تحليل العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في العراق باستخدام نموذج **var**، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، الجامعة المستنصرية، العراق، المجلد 39، العدد 106، 2016.

7- Régis Bourbonnais et Michel Terraza , **Analyse des séries temporelles en économie,** Paris, Presse Universitaires de France, 1998, P 79.

8- **السيرورة من نوع (TS)** : هذه النماذج غير مستقرة، وعدم استقراريتها ناتج عن وجود عامل الزمن في السلسلة.

9- **السيرورة من نوع (DS)** : في هذا النوع من السلاسل الزمنية يكون مصدر عدم الاستقرارية عشوائي وغير محدد على عكس الحالة السابقة.

10- Régis Bourbonnais**, économétrie**, 9 ème édition, Paris : Dunod, 2015 , p p 249-250 .

11- محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 277.

12- Régis Bourbonnais, **OpCit**, P 292.

13- أحمد سلامي، اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة (1970-2014)، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد السابع، 2015، ص 40.

14- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، إسكندرية، 2004، ص 670.

15- cointégration and error correction : représentation, "Robert. F. Engel C.W.J Granger, **Econometrica**, Vol 56, N° 02 (March 1987), p 251-275." estimation, and testing

16- عابد بن عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، **مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي**، جامعة الأزهر، العدد (32)، 2008، ص 17.

## ملحق الجداول والأشكال البيانية:

**الملحق رقم (01):**

**الشكل رقم (01)**: التمثيل البياني للسلسة ***LGDP*** **الشكل رقم (02)**: دالة الارتباط الذاتي الكلية والجزئية للسلسة ***LGDP***

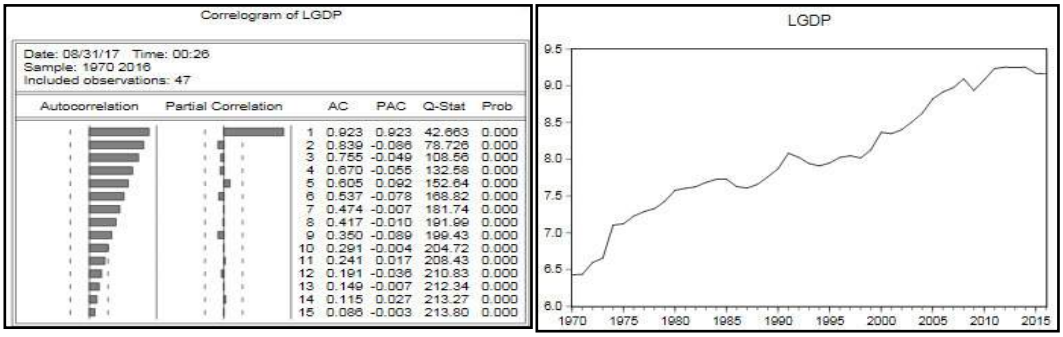


**المصدر**: مخرجات برنامج (Eviews 9)

**الملحق رقم (02):**

**الشكل رقم (01)**: التمثيل البياني للسلسلة ***DLGDP*** **الشكل رقم (02)**: دالة الارتباط الذاتي الكلية والجزئية للسلسلة ***DLGDP***

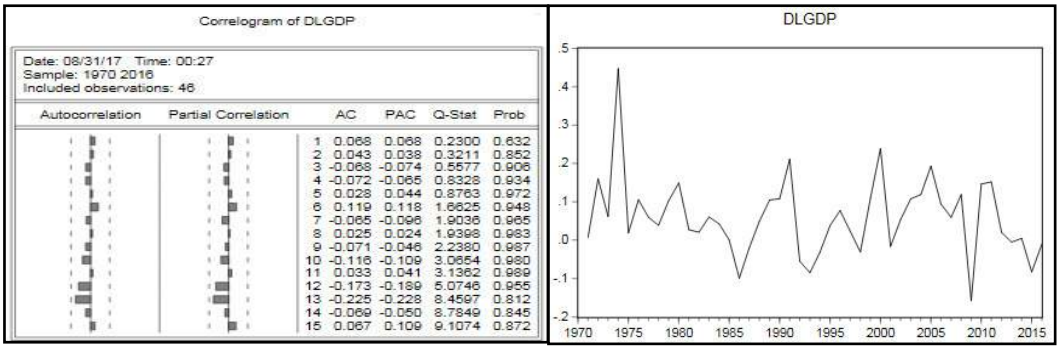


**المصدر**: مخرجات برنامج (Eviews 9).

**الملحق رقم (03):**

**الجدول رقم (01)**: معادلة التكامل المشترك في المدى الطويل **الجدول رقم (02)**: معادلة التكامل المشترك في المدى القصير.

Dependent Variable: DLDEP
Method: Least Squares
Date: 09/01/17 Time: 23:52
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 0.058450 | 0.018409 | 3.175087 | 0.0028 |
| DLDEP(-1) | 0.084664 | 0.126104 | 0.671388 | 0.5057 |
| DLGDP(-1) | 0.074030 | 0.210431 | 0.351802 | 0.7268 |
| E(-1) | -0.611411 | 0.148441 | -4.118883 | 0.0002 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.491544 | Mean dependent var | 0.070340 |
| Adjusted R-squared | 0.454340 | S.D. dependent var | 0.127201 |
| S.E. of regression | 0.093962 | Akaike info criterion | -1.807163 |
| Sum squared resid | 0.361984 | Schwarz criterion | -1.646571 |
| Log likelihood | 44.66117 | Hannan-Quinn criter. | -1.747296 |
| F-statistic | 13.21207 | Durbin-Watson stat | 1.976355 |
| Prob(F-statistic) | 0.000004 | | |

Dependent Variable: LDEP
Method: Least Squares
Date: 09/01/17 Time: 23:16
Sample: 1970 2016
Included observations: 47

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| LGDP | 1.131441 | 0.025156 | 44.97638 | 0.0000 |
| C | -2.186439 | 0.203087 | -10.76605 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.978239 | Mean dependent var | 6.904181 |
| Adjusted R-squared | 0.977755 | S.D. dependent var | 0.909711 |
| S.E. of regression | 0.135681 | Akaike info criterion | -1.115393 |
| Sum squared resid | 0.828426 | Schwarz criterion | -1.036663 |
| Log likelihood | 28.21172 | Hannan-Quinn criter. | -1.085766 |
| F-statistic | 2022.875 | Durbin-Watson stat | 1.005302 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

**المصدر**: مخرجات برنامج (Eviews 9).

**الملحق رقم (04):**

**الجدول رقم (01)**: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

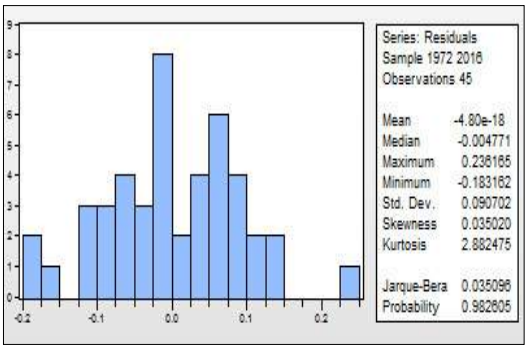


**الجدول رقم (02)**: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 2.584801 | Prob. F(2,39) | 0.0883 |
| Obs*R-squared | 5.266791 | Prob. Chi-Square(2) | 0.0718 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 09/08/17 Time: 11:23
Sample: 1972 2016
Included observations: 45
Presample missing value lagged residuals set to zero.

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| DLDEP(-1) | 1.547527 | 0.760464 | 2.034978 | 0.0487 |
| DLGDP(-1) | 4.052388 | 1.932207 | 2.097284 | 0.0425 |
| E(-1) | 3.580875 | 1.692811 | 2.115343 | 0.0408 |
| C | -0.356990 | 0.171410 | -2.082664 | 0.0439 |
| RESID(-1) | -5.129895 | 2.451216 | -2.092795 | 0.0429 |
| RESID(-2) | -0.947520 | 0.416757 | -2.273552 | 0.0286 |

**الجدول رقم (01)**: نتائج اختبار تجانس التباين (**ARCH**)

Heteroskedasticity Test: ARCH

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 1.849851 | Prob. F(1,42) | 0.1811 |
| Obs*R-squared | 1.856185 | Prob. Chi-Square(1) | 0.1731 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 09/09/17 Time: 03:03
Sample (adjusted): 1973 2016
Included observations: 44 after adjustments

**الجدول رقم (02)**: نتائج اختبار تجانس التباين (**white**)

Heteroskedasticity Test: White

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.655307 | Prob. F(9,35) | 0.7424 |
| Obs*R-squared | 6.489336 | Prob. Chi-Square(9) | 0.6901 |
| Scaled explained SS | 5.070399 | Prob. Chi-Square(9) | 0.8281 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 09/09/17 Time: 15:21
Sample: 1972 2016
Included observations: 45

**المصدر**: مخرجات برنامج (Eviews 9).

# دور الإنفاق العام في تخفيض مستوى الفقر بالجزائر
# " دراسة قياسية للفترة 1980–2013"

## *The role of public spending in reducing poverty in Algeria*

### " *An econometric study for the period 1980-2013*

**عمـــارة البشيـــــــر**

المركز الجامعي بأفلو –الأغواط

bach0283@yahoo.fr

**الملخص:**

يشكل الإنفاق العام محورا مهما في حياة الأفراد لإرتباطه بحياتهم اليومية كما يعتبر أداة مهمـــة من الأدوات المالية التي تستخدمها الحكومة لإشباع الحاجات العامة ويرتبط تحقيق التنمية بمدى تطور الدولة في هذا المجال لما له من علاقة بتخفيض الفقر فتعتبر الخدمات العامة محور أساسي لتحديد خطوط الفقـــر في الأساليـــب الحديثة ، فالإنفاق العام الرشيد والمخطط يساعد على محاربة الفقر والتقليل منه ، والجزائر من الدول التي يعاني شعبها من هدر النفقات العامة وعدم إسهامها في الحد من ظاهرة الفقـــر وما لذلك من أثـــر على حياة الأفراد و المجتمع .

**الكلمات المفتاحية:** الإنفاق العام، الترشيد، الإقلال من الفقر، نموذج تصحيح الخطأ(ECM).

**تصنيف JEL** : O110، C58 .

**Abstract :**

Public expenditure constitutes a fundamental hub in people's lives because it relates to their daily lives, it also considered as an important tool of financial instruments used by the government to satisfy public needs, and the achievement of development is related to the extent of the development of the state in this field because of its relationship to poverty reduction. Public services are considered an essential hub to determine the poverty lines in modern methods. So the rational and well-planned public expenditure help to fight poverty and reduce it, Algeria is one of the countries that its own people suffer from the waste of public expenditure and the lack of contribution to the reduction of poverty and its effect on the lives of individuals and society.

**Keywords**: expenditure Public, Rationalization, Poverty Reduction, Error Correction Model (ECM).
**JEL Classification** : O110, C58.

**مقدمة**

يعد الفقر من الظواهر الإجتماعية الخطيرة والمتعددة الأبعاد التي تمس كل الدول المتقدمة منها والمتخلفة بدرجات متفاوتة وتسعى كل الدول إلى محاربة الظاهرة ومحاولة الحد منها ، وتعد النفقات العامة من العوامل التي تساعد على تقليل الفقر من خلال إستفادة الفقراء من الخدمات العامة وتكفل الدولة بمساعدتهم بمختلف الوسائل والآليات المتاحة فقد ترتب على الأزمة الأمنية التي مست الجزائر تزايد السكان في المدن نتيجة النزوح الريفي مما زاد من مسؤوليات الدولة في توفير الحاجيات العامة وإستفادة أغلب شرائح المجتمع منها ولذلك من الضروري تقييم تسيير النفقات العامة و ذلك من خلال الإجابة على السؤال التالي:

**هل النفقات العامة التي تنفقها الدولة تؤدي إلى تخفيف حدة الفقر أو الزيادة فيه؟**

من التصورات الحديثة للفقر تلك التي قدمها (Rowntree1902) الذي قام بتحقيق حول مدينة نيويورك بعنوان " Poverty ,Study of Town Life" أين إقترح تحديد مستوى الإستهلاك الأدنى وقد أنتقدت دراساته لأنها تستوجب أن الأفراد عقلانيين وإقتصاديين وأن الفقر يتغير حسب طبيعة الحياة.

منذ 1960 برز إتجاهين الأول إقترح التركيز على رفع المداخيل وترك الافراد يختارون التخصيص الامثل للموارد حسب تفضيلاتهم الشخصية والثاني ركز على الحاجات الضرورية وفضل تقديم الخدمات الإجتماعية بشكل واسع ما أمكن (Lariviere et Martin)).

أما منهج (Welfauste) فقد عرف الرفاهية بمستوى المنفعة التي يحصل عليها الفرد فهو يعطي أهمية كبيرة لتصورات الأفراد وقد أعطى مؤشرات أكثر حيادية لا تفضل نمط للرفاهية على آخر.

بينما منهج آخر عرف الرفاهية بطريقة مستقلة عن تصورات الأفراد بل عما يفضل المخططون عموما تغذية كافية وأحسن دخول للتعليم والخدمات الصحية والسكن والماء الصالح للشرب(Ravallion 1992[1]) .

– **فرضية البحث** : تتمثل فرضية البحث في الصيغة التالية ؛

"هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العام والإقلال من الفقر بحيث كلما زاد الإنفاق العام يقل الفقر"

– **أهمية البحث:**

للإنفاق العام دور بارز في تحقيق الرفاهية للأفراد وتعزيز التنمية الإجتماعية والإقتصادية نظرا لما يحققه من زيادة في دخول الأفراد أو من خلال تقليل تكاليفهم على الحاجات العامة التي توفرها الدولة وتسعى لأن يستفيد منها

أكبر قدر من المجتمع ولما يعود جراء صرف النفقات العامة على البلد من بنى تحتية و غيرها والتي من شأنها أن تدفع عجلة التنمية التي من ثمارها تقليل الفقر.

– **هدف البحث:** يهدف البحث إلى تحقيق النقاط التالية :

- التعرف على مفهوم الإنفاق العام وسبل ترشيده ؛
- التعرف على أسباب الفقر وطرق قياسه والحد منه وعلاقته بالإنفاق العام.

– **الدراسات السابقة:**

- صوفي إيمان من خلال رسالة الماجستير المناقشة سنة 2010 بعنوان" **Impact Des Depenses Publique Sur la Pauvrete En Algerie**" تطرقت لأثر النفقات العمومية على ظاهرة الفقر في الجزائر من خلال دراسة وصفية تركزت على متغيرات محددة وقد خلصت الدراسة أن سياسة توزيع النفقات العمومية ترتكز على معايير لا تأخذ بعين الإعتبار التفاوت الموجود في المستوى المعيشي لمختلف شرائح المجتمع.
- سامي بيبي و ريم الشطي (2005)، مقالة بعنوان "**الانفاق العام و النمو المحابي للفقراء و الإقلال من الفقر في تونس** – تحليل متعدد– من جامعة تونس ، تم استعراض نتائج تقدير نماذج الانحدار لمختلف مؤشرات الفقر كمتغيرات تابعة لكل من الفقر و النمو و توزيع الدخل و عوامل أخرى .
- التهامي عبد الخالق (2005)، مقالة بعنوان " **النفقات العمومية ، النمو الاقتصادي و الفقر في المغرب : نحو تحليل متعدد المستويات**" معهد الوطني للاحصاء و الاقتصاد التطبيقي في المغرب ، لإشكالية محاربة الفقر و الفوارق الاجتماعية في المغرب في علاقة مع السياسات العمومية و على وجه الخصوص منها السياسات الإنفاقية اقترح المؤلف منهجية جديدة للبحث بالارتكاز على نمذجة قياسية لدراسة ظاهرتي الفقر و الفوارق الاجتماعية .
- سنقوم في هذا البحث بدراسة العلاقة بين الإنفاق العام والفقر من خلال دراسة قياسية بإستعمال التكامل المتزامن مع تأكيد هذه العلاقة أو نفيها بإختبار السببية بين الفقر والإنفاق العام في حالة الجزائر وتحليل هاته النتائج.

**أولا: الإنفاق العام**

**1. تعريف الإنفاق العام**

يعرف الإنفاق العام على أنه مبلغ من المال يتحمله شخص من أشخاص القطاع العام تنفيذا لبنود الميزانية العامة بهدف إشباع حاجة عامة.[2]

ومن خلال هذا التعريف تتبين الصفة النقدية للإنفاق العام وأن الشخص القائم بالإنفاق هو شخص عام كما يحدد الغرض من الإنفاق الذي يجب أن يكون لإشباع حاجة عامة.

**2. تطور الإنفاق العام:**

في الدولة الحارسة إمتنع على الدولة التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وإقتصر نتيجة لذلك غرض النفقات العامة على ضمان سير المرافق الأساسية التي لها دور إشباع الحاجات العامة الأولية من دفاع وقضاء دون البحث في إنعكاساته على الحياة الإقتصادية والإجتماعية، وأصبح الحفاظ على الإستقرار والتوازن و تجنب الأزمات من أهم أهداف النظام المالي ، ولا ننسى دور المنظومة الرقابية في ضمان صرف الأموال العامة وتوجيهها إلى الوجهة صحيحة.

ظهرت إلى الوجود خاصة في العشرية الأخيرة دعوات للتقليص من النشاط الإقتصادي للدولة والحد من تدخلها وذلك باللجوء إلى نظام الخوصصة بالتخلي عن مجالات القطاع العام إلى القطاع الخاص فإعتبرت هذه التوجهات الجديدة بمثابة إديولوجية حديثة للبلدان الرأسمالية المتقدمة بلغ صداها إلى معظم البلدان النامية.[3]

**3. ترشيد الإنفاق العام**

إن مفهوم ترشيد الإنفاق العام يعني – في ظل الندرة النسبية لموارد المتاحة للمجتمع وإرتباط تزايد الإنفاق العام بعوامل يصعب تجنبها –العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة إستخدامها بين الدولة والقطاع الخاص والإلتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة ،بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال إشباع ما يفضلونه من سلع وخدمات.

وهكذا فإن ترشيد الإنفاق العام يتضمن:

- أن هناك مجالات يتعين أن يضطلع بها القطاع الخاص بحيث يكون قيام الدولة بها منافيا لترشيد الإنفاق العام؛

- في نطاق البرامج التي تضطلع بها الدولة إذا تم تخصيص الموارد بين البرامج المختلفة بما لا يتفق مع تفضيلات أفراد المجتمع من ناحية وبما لا يتناسب مع المنافع المستمدة من هذه البرامج من ناحية أخرى فسوف يكون هناك سوء تخصيص للموارد داخل قطاعات الدولة بما يتعارض مع ترشيد الإنفاق العام ؛
- كذلك قد تتحقق الفعالية في تخصيص الموارد بين قطاعات الدولة ولكن يتم الإضطلاع ببرامج الإنفاق العام بطرق غير ذات كفاءة مما ينشأ عنه إنخفاض المخرجات لنفس القدر من المدخلات وهو الأمر الذي ينطوي على إهدار للموارد العامة ومن ثم يتعارض مع ترشيد الإنفاق العام.[4]

ترشيد النفقات العامة أثر سلبا على الطبقات الفقيرة والمتوسطة من المجتمع من خلال هشاشة نظام الحماية الإجتماعية وسيطرة البعض على الإقتصاد الجزائري والتحكم في الأسعار التي تعرف إرتفاعا متواصلا وغياب العدالة الإجتماعية وتطبيق الترشيد على الخدمات العامة التي تمس أكبر شرائح المجتمع.

**ثانيا : الفقر**

عرفه برنامج الأمم المتحدة للتنمية بأنه " إنكار ورفض للعديد من الإختيارات والفرص الأساسية لتنمية الإنسان ويتضمن ذلك القدرة على العيش حياة طويلة مبدعة وصحية وعلى إكتساب المعرفة و نيل الكرامة وإحترام الذات وإحترام الآخرين والتوصل إلى المصادر المطلوبة لمستوى معيشة كريم.وقد قدم دليل الفقر الإنساني عام 1997 ويقيس هذا الدليل الحرمان والفقر لخمس خصائص وهي الجهل ،سوء التغذية،الوفاة المبكرة، فقر الرعاية الصحية، عدم القدرة على الوصول إلى المياه الآمنة.

كما تم تعريف الفقر من منظور التنمية البشرية على أنه: إنعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية وهب العيش حياة طويلة في صحة وإبداع والتمتع بمستوى لائق وبالحرية والكرامة وبإحترام الذات وكذلك إحترام الآخرين.[5]

أما بالنسبة للفقر البشري بإعتباره مؤشر مركب من ثلاثة مؤشرات تقيس نسب الحرمان كما يلي؛

- التعرض للموت في سن مبكرة نسبيا ويقاس بالإحتمالات عند الولادة بعدم البقاء حتى سن الأربعين؛
- الإستبعاد من عالم القراءة والإتصالات ويقاس بمعدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين؛

- نقص الإمداد الإقتصادي ويقاس بالنسبة المؤية للأشخاص الذين لا يستخدمون مصادر مياه محسنة والنسبة المؤية للذين لا يحصلون على خدمات صحية والنسبة المؤية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن.[6]

**1. أسباب الفقر**: تتمثل الأسباب الرئيسية للفقر فيما يلي؛

- الأسباب و العوامل البيئية التي تؤدي على الفقر: كالتصحر والجفاف؛
- الأسباب والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية : وأهمها الزيادة السكانية والأمية والبطالة بالإضافة إلى الكساد والتضخم مع إرتفاع تكاليف المعيشة وإنخفاض الدخل؛
- سياسات وأداء الدولة الاقتصادي كمسبب للفقر:
  - سوء توزيع الدخل القومي؛
  - سوء توزيع الموارد والتقصير في إستغلال الثروات المتاحة؛
  - الفساد؛
  - محدودية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في دول العالم الثالث؛
  - التكاليف الباهظة للإنفاق العسكري والحروب.
- أسباب الفقر الناتجة عن سياسات وبرامج المنظمات الدولية :
  - برامج التثبيت الإقتصادي والتكيف الهيكلي المدعومة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛
  - قصور جهود المنظمات الدولية في مكافحة الفقر.

كل هذه العوامل وغيرها أدت إلى إستفحال ظاهرة الفقر بالرغم من تضارب الأرقام بين ما تقدمه الحكومة والمنظمات الدولية التي تحدثت عن نسبة 25% لسنة 2014 بينما تحدثت الحكومة عن 5% وتبقى الآراء التي تحدثت عن صعوبة إحصاء وتصنيف الفقراء في الجزائر هي الأقرب للواقع.[7]

**2. مقاييس الفقر**: يتم قياس الفقر بالإعتماد على المؤشرات التالية :

**2–1. الفقر المطلق** : إن معيار دولار أو دولارين في اليوم الذي تستعمله الأمم المتحدة لتحديد الفقر في العديد من البلدان قاصر فالسياسات الإجتماعية مستوحات من منهجية رونتير لحساب عدد الفقراء وما وجه لها من إنتقادات، فخط الفقر لا يمثل إلا جزءا صغير ومتناقص من السكان .

فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا أجرت دراسة تستعمل خطوط أو حدود للفقر مرتبطة بحجم الأسرة وقد حددت تبعا لدراسات أجرتها الإدارة الفدرالية (1963–1964) تم مراجعتها (1980–1981) قدرت فيها الحد بمتوسط سلة نموذجية تتغير حسب السن في الأسرة وتتغير كل سنة حسب مؤشر الاسعار. **(Lollivier Stéfan, p.23-24).**

**2–2. الفقر النسبي** : إن المؤشر الأوروبي لـ خطر الفقر مؤشر نقدي محدد بطريقة نسبية وبالنسبة لكل بلد ،فمن أجل معرفة ما إن كان الفرد فقير نقارن مداخيله مع سكان البلد أين يعيش ، فالتركيز إذا على الفقر النسبي بدلا من الفقر المطلق وبالإعتماد على المرجع الوطني بدلا من الإقليمي.[8]

الفقر النسبي توجد به عدة نقائص فإذا كانت موارد الأكثر فقرا ترتفع ولكن أقل من الدخل المتوسط فإن عدد الفقراء سيرتفع تلقائيا.

وقد وجدت مؤشرات أخرى كالمؤشر الثانوي Laeken الذي إهتم بالفقر المثبت في الزمن ، حد أو خط الفقر يحدد بنسبة معطاة 60% من متوسط الدخل المتكافئ ولا يعاد تقييمه إلا مع مؤشر أسعار الإستهلاك هذا المؤشر هو نصف نسبي يسمح بالأخذ في الحسبان المدة القصيرة لتأثير النمو العام على القدرة الشرائية وعلى التطور النسبي للأكثر محدودي الدخل وأكثر من ذلك في المدى الطويل السؤال عن تاريخ الإرساء أي كفاية الحد للشروط العامة لمستوى حياة السكان يطرح مجددا.

طور Peter Townsend تحليل الفقر بمفهوم شروط الوجود أو الحرمان يستطيع أن يعني الميدان الغذائي و الملبس و السكن وأكثر تعميما عيش حياة كريمة مثبتة بالمجتمع البيئي.[Lallevier,Verger,1997]

بدأ تقرير البنك العالمي بأماكن إنتشار الفقر في العالم والإتجاهات الحديثة،بدأ بالتذكير بأن الفقر جد منتشر في العالم فمن 6 مليار نسمة ،2.8 مليار نسمة بالتقريب النصف يعيشون بأقل من دولارين في اليوم ،1.2 مليار نسمة أي خمس السكان يعيشون بأقل من دولار يوميا ، هذا الرقم يعتبر عادة كحد دولي للفقر المطلق.

من نفس المصدر 44% من سكان العالم يعيشون بهذه الوضعية القصوى للفقر يوجدون في جنوب آسيا التقرير لاحظ أن أقل من طفل من مئة يولد في الدول الغنية لا يصل إلى الخامسة بينما 20 من مئة من الأطفال في الدول

الأكثر فقرا لا يصلون لهذه السن.وأقل من 5% من الاطفال أقل من خمس سنوات يعانون من سوء التغذية في المقابل 50% في الدول الفقيرة.

في الفترة 1990–1999 عدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من دولار يوميا في شرق آسيا تناقص بحوالي 450–260 مليون بالرغم من أثر الأزمة المالية هذا التناقص كان سريعا في الصين أين عدد الفقراء أصبح من 360 إلى 215 مليون ،لكن عدد الأشخاص الذين يعيشون الفقر المدقع إتسع في الصحراء الكبرى لأفريقيا وجنوب آسيا وبلدان أوربا وآسيا الوسطى ،عدد الفقراء تضاعف أكثر من مرتين في إطار مسار التحولات التي عرفتها هاته البلدان.بالموازاة مع ذلك تقدم كبير سجل فيما يتعلق بالجوانب غير النقدية للفقر،المؤشرات الإجتماعية أيضا تحسنت في المتوسط في الدول النامية منذ ثلاث عقود مثلا نسبة وفيات الأطفال سقطت من 107 إلى 59 من أجل 1000 بين 1970 و 1998 .

هاته الأرقام تخفي تباينات إقليمية مهمة فالأمل في الحياة في إفريقيا الجنوبية سنة 1997 لم يكن سوى 52 سنة وهو أقل بـ 13 سنة من الدول النامية وب25 سنة من متوسط دول OCDE وكذا يربط بمستوى مرتفع لوفيات الأطفال تصل إلى 90 من 1000 مولود ،بينما وباء السيدا عقد الوضعية وقد ترجم بوفيات أطفال مرتفعة في عدة دول إفريقيا ككينيا إرتفع من 62 إلى 74 وفي زيمبابوي من 52 إلى 69 وأيضا وفيات الامهات مرتفعة في إفريقيا.

اللامساواة الإقليمية هي أيضا جلية في التعليم ،شرق آسيا أيضا زاد معدل التعليم من 77% إلى 100% بين 1982 و1996 لكنه يظل في إفريقيا ضعيفا.

لقد أدى إعتماد الأهداف الإنمائية للألفية أولها خصوصا هو تقليل الفقر إلى النصف بين 1995–2015 وقد أختبرت عدة دراسات كيف يمكن للمساعدات أن تساهم في تحقيق المعادلة "ضاعف المساعدة لتخفيض الفقر إلى النصف .[9]

**ثالثا : علاقة الإنفاق العام بالفقر**

تركز أغلب الدراسات على الفقر وعدم المساواة في الدخل على قيمة الدخل النقدي وتبتعد عن قيمة الإنفاق العام وهذا الأمر يعطي صورة مضللة وناقصة عن التوزيع الحقيقي للرفاه الإقتصادي في الدول النامية بينما في الدول المتقدمة فإن تحقيق دولة الرفاه يتمثل في تقديم تحويلات عينية مثل التأمين الصحي والتعليم وغيرها من الخدمات

العامة كما إن عبء الضرائب المفروضة على الأسر والتي تمثل خصما من دخلها القابل للتصرف به تنفقه الحكومة على الخدمات العامة.

إن عدم إدراك قيمة الخدمات العامة يسهم في إغفال مجموعة من السياسات الهامة التي لها آثار واسعة في محاربة الفقر والحد من عدم المساواة في الدخل وبالتالي يعد إدخال حسابات الدخل غير النقدي لقيمة الخدمات العامة التي تلقتها مختلف الأسر والأفراد ذات أهمية كبيرة.

وتشير الدراسات أن الإمدادات الكافية من الخدمات والبنى التحتية تعد شرطا لا غنى عنه لتحقيق التنمية الإقتصادية التي بدورها تسهم في الحد من الفقر فالبلدان التي تعاني من خدمات البنى التحتية المتدهورة وغير الفعالة ولها طرق وسكك حديدية وموانئ ذات نوعية رديئة وإتصالات وتكنولوجيا المعلومات غير الكافية وهذه تشكل العمود الفقري في أي بلد فضلا عن إفتقار المناطق الريفية للسكك الحديدية والموانئ وشبكات الري والإتصالات السلكية واللاسلكية والمياه النظيفة والصرف الصحي والطاقة والبنى التحتية الإجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة والخدمات المصرفية التجارية.

إن عدم وجود خدمات البنى التحتية الحديثة يشكل عائقا أمام التنمية الإقتصادية ومن ثم يشكل عائقا رئيسيا في الحد من الفقر، ويفرض ضعف خدمات البنى التحتية تكاليف مرتفعة على تعاملات النشاط الإقتصادي وهو الأمر الذي يخفض العائد على الإستثمار ويحول دون حصول الفقراء على وسائل الراحة الحديثة الأساسية.

تسهم النفقات العامة في زيادة أو خفض الفقر من خلال:

- الخدمات التعليمية لها تأثير كبير على فقر الأفراد من خلال تأثيرها على الدخل فزيادة التعليم تسهم في رفع إنتاجية الفرد و يفضل أرباب العمل دائما الناس الأكثر تعلما وأن الإستثمار في الخدمات التعليمية لاسيما بناء المدارس الأساسية أو الثانويات يجلب عائدات أعلى في كثير من البلدان؛
- إن الفرد الفقير جدا في الدول النامية يعاني من مستويات تعليم منخفضة عادة والبعض الآخر لا يصل إلى التعليم الأساسي أو قد لا يكمل التعليم الأساسي والذي يشكل عامل حسم لتخفيض الفقر؛

- تعد الرعاية الصحية محورا أساسيا في حياة الفقراء وإن ضعف جهاز المناعة يخفض القدرة على محاربة الإحتياجات الغذائية فيولد ذلك سوء التغذية وإنخفاض قدرة الافراد على الإنتاجية والحصول على الدخل كما أن إنخفاض توفر الرعاية الصحية يترك الأسرة ذات الدخل المنخفض في وضع أسوأ مما هو عليه بسبب تكاليف الرعاية الصحية .

– إن الخدمات البيئية والتي تضم مجموعة من الخدمات والتي تقدم عادة من قبل الحكومات المحلية بما في ذلك جمع النفايات والتخلص منها وتنظيف الشوارع وصيانة الحدائق والمساحات المفتوحة.

– إن تقديم هذه الخدمات بصورة متدنية يؤدي إلى تعرض الفقراء للخطر فقد أوضحت المسوح العلمية في جميع أنحاء العالم أن الفقراء هم أول من يتأثر بتدهور الخدمات البيئية كالتلوث فهي من أهم العوامل المؤثرة على صحة الأفراد لا سيما في الريف وحوالي 20% من الأمراض التي تصيب الأفراد خصوصا الفقراء منهم تعود لأسباب بيئية .

– يؤثر إنعدام خدمات الصرف الصحي على صحة الإنسان من خلال التأثير على البيئة الطبيعية والمادية والإجتماعية التي تحيط بالأفراد والأسر وأغلب الوفيات تكثر عندما ينتشر الحرمان من خدمات الصرف الصحي .

– يشكل السكن واحدا من أكبر نفقات ميزانية الأسرة فتكاليف الإسكان تعمل على مزاحمة غيرها من التكاليف الضرورية وتؤدي إلى عدم كفاية الدخل ومن ثم الفقر كما يرتبط مكان السكن بالفقر عندما يكون السكن في منطقة أو حي يتركز فيها الفقر من خلال عدم توافر الأسواق أو الخدمات الأخرى في المنطقة كما إن وضع المسكن يترك أثره على الأسرة إذا كان لا يلبي إحتياجات الأسرة فهو غير صحي والتهوية غير كافية ويتصف بالإزدحام لصغر حجمه مقارنة بعدد أفراد الأسرة وتنقصه الخدمات وبحاجة للصيانة وإضافات أخرى.

ويمكن الحد من الفقر عن طريق تنفيذ عدد من سياسات الإسكان والتي منها خفض تكاليف السكن عن طريق المساعدة في إستئجار المساكن نظرا لعدم كفاية المساكن التي توزعها الدولة أو تؤجرها للأفراد وغيرها من الصيغ التي تنفذها الدولة للقضاء على مشكلة الإسكان .

تشمل مشاريع النقل، الطرق السريعة والمطارات والموانئ والسكك الحديدية التي إن تحسنت لا سيما في الريف تعمل على تحسين فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية وتوفر فوائد كبيرة للفقراء .

و للكهرباء دور كبير في التأثير على تقنيات العمل والمشاريع وتحتاج الأسرة إلى الكهرباء بشكل يومي وتشير أغلب الدراسات التي أجريت في دول مثل الصين والبنغلادش وباكستان وبيرو وفتنام إلى أن تطوير قطاع الكهرباء يسهم في تخفيض الفقر فقد أثبتت دراسة في أندونيسيا أن تحسين الكهرباء بنسبة 10% رفع دخل الفقراء بنحو2% [10].

يبين الشكل رقم (01) – **أنظر الملحق**؛ أثر النفقات العامة التي لها مصادر تمولها عن طريق الدخل الإجمالي القومي ومصادر أخرى كالإقتراض من الداخل أو من الخارج بالإضافة إلى المساعدات الخارجية التي تتلاقاها

الحكومات مع الإيرادات غير الضريبية المحلية للبلد ، بعد تمويل هاته النفقات تأتي مرحلة التخصيص تبعا لإعتبارات سياسية وإقتصادية ومالية وبإنتهاج الحوكمة فتقسم النفقات العامة إلى إنفاق إجتماعي يتضمن قطاعات الصحة والتعليم والضمان الإجتماعي وغيرها وإنفاق إقتصادي على قطاعات كالزراعة والبنية التحتية والتكنولوجيا وغيرها بالإضافة إلى الإنفاق على قطاعات أخرى كالإدارة العامة والدفاع وغيرها من القطاعات .

بعد التخصيص والتوزيع يتم التنظيم بإستخدام الحوكمة وبالإعتماد على القدرات البشرية والكفاءات كما يتم تحديد الأهداف المراد الوصول إليها لتكوين رؤيا لدى الجميع .

فينتج عن الإنفاق الإجتماعي تراكم لرأس المال البشري نظرا لتحسن المعيشة وتوفر التعليم والصحة والضمان الإجتماعي وغيرها من الخدمات وينتج عنه توزيع للدخل وتوفير للحاجات الأساسية والقدرات اللازمة للنهوض بالإقتصاد ،وينتج عن الإنفاق الإقتصادي إستفادة واسعة من البنية التحتية لأفراد المجتمع كما تصبح التكنولوجيا أكثر إستعمالا جراء النفقات المستثمرة فيها جراء نواتج الإنفاق وعوامل أخرى خارجية كالنمو السكاني سياسات الإقتصاد الكلي والإعتماد على الزراعة البيئية فإننا نتحصل على معدلات نمو جيدة سواء النمو الكلي أو حسب القطاعات المختلفة ويتم توزيع عوائد النمو على الأقاليم والأفراد ، وتسهم نواتج الإنفاق الإجتماعي مع النمو المحقق في توفير دخل يسد ويحد من ظاهرة الفقر ، كما يسهم النمو في زيادة العوائد الضريبية جراء زيادة الدخل ونشاط الشركات الأمر الذي يوفر أيضا مداخيل أو مصادر أخرى لتمويل الإنفاق .

وهكذا تتم الحلقة فإذا إستعملنا الحكم الراشد في التسيير وقمنا بالإنفاق بإستعمال القدرات والأهداف بالإضافة إلى مختلف العوامل الأخرى نتحصل على معدل نمو جيد يعود على المجتمع بعوائد مختلفة فتزيد التحصيلات جراء زيادة الدخل القومي وبالتالي يتم إيجاد أو تغذية للمصادر الممولة للإنفاق العام .

**رابعا : الدراسة القياسية لأثر الإنفاق العام على الفقر في الجزائر**

يهدف هذا الجزء إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق العام و الفقر، وهذا من خلال التعرف على ميزات السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة ومن ثم تقدير المعادلات وإيجاد العلاقة.

تعتمد هذه الدراسة على سلاسل زمنية سنوية لكل من الفقر البشري، الإنفاق العام خلال الفترة الممتدة بين(1980-2013) في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل البنك العالمي والديوان الوطني للإحصاء(ONS)، و صندوق النقد الدولي.

**1. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المتزامن**

في هذا الجزء سيتم التأكد من إستقرارية السلاسل الزمنية وذلك على النحو الأتي :

**2–1. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية** : سيتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار (ADF ) وإختبار (PP) في المستوى (level) والفروق الأولى مع استخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير النماذج .

يبين الجدول رقم (01) – **أنظر الملحق**؛ نتائج إختبار (ADF ) وإختبار (PP)، حيث أن السلاسل الزمنية (P, G) مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى I(1) عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي فإن هذه المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة فانه يمكن إجراء اختبار التكامل المتزامن.

**2–2. دراسة اتجاه العلاقات السببية بين الانفاق العام والفقر** : سنقوم بتحديد اتجاه التأثير من خلال اختبار العلاقات السببية وذلك باستخدام طريقة Granger والنتائج تظهر في مخرجات برنامج EVIEWS ضمن الجدول رقم (02) – **أنظر الملحق**؛

يلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن:

– وجود علاقة سببية بين الإنفاق العام والفقر في اتجاه واحد أي من الإنفاق العام إلى الفقر (احتمال F المحسوبة اصغر من 0.05)؛

– بما ان هناك علاقة سببية بين الإنفاق العام والفقر ،وبما أن هذه المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة فانه يمكن إجراء اختبار التكامل المتزامن .

**2–3. اختبار التكامل المتزامن:** في هده المرحلة سنقوم باختبار التكامل المتزامن باستخدام منهجية Granger & Engle للبحث عن إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات في المدى الطويل.

**– اختبار Granger & Engle:** نقوم بتقدير العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية ولكي تتحقق علاقة التكامل المتزامن يجب أن تكون بواقي الانحدار مستقرة عند المستوى أي I(0).

$$G_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta}P_t + e_t$$

$$e_t = G_t - \hat{\alpha} - \hat{\beta}P_t$$

وباستخدام برنامج eviews 8 تحصلنا على النتائج التي تظهر ضمن الجدول رقم (03) – **أنظر الملحق**؛ التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية، والتي من خلالها نقوم بكتابة المعادلة التالية :

$$G_t = 35.72939 - 2.18E^{-10}P_t + e_t$$

ونحصل على سلسلة البواقي كالتالي:

$$e_t = G_t - 35.72939 + 2.18E^{-10}PO_t$$

وبالنسبة لاختبار استقرارية سلسة البواقي، فتظهر نتائجها ضمن الجدول رقم (04) – **أنظر الملحق**؛ إذ تشير إلى أن فرضية جذر الوحدة نرفضها باستخدام اختبار (pp) عند مستوى معنوية 5%،أي أن البواقي مستقرة عند المستوى(I(0 ما يدل على وجود علاقة في المدى الطويل مابين المتغيرات.

## 2. نموذج تصحيح الخطأ ECM

يتم قدير نموذج تصحيح الأخطاء ECM، وفق الخطوات التالية:

– **الخطوة الأولى**: تقدير علاقات المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى:

$$G_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta}PO_t + e_t$$

وبعد تقدير النموذج نحصل على النتائج التالية:

$$G_t = -1201715 + 75892.27PO_t + e_t$$

– **الخطوة الثانية**: تقدير علاقات النموذج الحركي (المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية:

$$\Delta G_t = \Delta\alpha_1 PO_t + \alpha_2 e_{t-1} + U_t \left(\alpha_2 \langle 0\right)$$

وبالاعتماد على برنامج Eviews 8، كما هو مبين في الجدول رقم (05) – **أنظر الملحق**؛ لنتائج إختبار تصحيح الخطأ، وبالتالي يمكن كتابة المعادلة على النحو الأتي :

$$D(G_t) = -1.29E^{-10}D(P)_t - 0.332531e_{t-1} + Ut$$

يلاحظ من الجدول أن معامل حد التصحيح هو سالب ومعنوي، وبالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في الإنفاق العام يستغرق فترة حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل ، كما يظهر من النتائج أن 33% من انحراف الإنفاق العام عن مستوى التوازن في المدى الطويل سيتم تصحيحه كل عام.

نلاحظ من خلال المعادلة المقدرة أن المعلمات المقدرة معنوية إحصائيا وتختلف عن الصفر عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$ ، وبالتالي نقبل إشارة معلمة الإنفاق العام ونقول أن الزيادة بمقدار 1دولار من النفقات العامة يقابلها الإنخفاض بـ $\left[-1,29E^{-10}\right]$ من الفقر البشري، وبالتالي كلما ازداد الإنفاق العام كلما إنخفض الفقر البشري في الجزائر.

**الخاتمــة**

إن ظاهرة الفقر معقدة ومتعددة ومتجذرة في المجتمع لذلك لم تجدي معها كل الإستراتيجيات والبرامج في القضاء عليها لكنها تقلل منها وقد تطور مفهوم الفقر من الفقر النقدي الأكثر شيوعا إلى الفقر البشري الذي يعد أكثر تعبيرا عن الظاهرة ، ويعد الإنفاق العام من أهم الوسائل التي تساعد الفقراء من خلال إستفادتهم من الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمياه الصالحة للشرب فهاته الخدمات تساعد الفقراء على مقاومة الفقر وتقديم جيل متعلم يساهم في إخراج أسرهم من دائرة الفقر .

لكن ذلك يبقى مرهونا بمدة الكفاءة في إستخدام الأموال العمومية وتوظيفها في الإستثمارات العمومية التي يرغب ويحتاجه المجتمع خاصة منهم الفقراء ويتطلب ذلك تخطيطا فعالا ونظاما رقابيا فاعلا.

ولقد تبين من خلال الدراسة القياسية التي أجريناها صدق الفرضية الموضوعة في هذا البحث وتطابق النتائج مع النظرية الإقتصادية من خلال وجود علاقة سببية وعكسية بين الإنفاق العام والفقر البشري.

إن النتائج المحققة في مكافحة وتقليل الفقر في العالم تبقى غير كافية خاصة مع تطور مفهوم الفقر وتطلع الأفراد إلى مستوى أدنى من الرفاهية يضمن لهم حياة كريمة ، أما في الجزائر تغيب الرؤيا الإستشرافية وتتشتت الجهود بين مختلف البرامج لكن العوائد تبدوا هزيلة مقارنة بالميزانيات الموظفة لهذا الأمر .

**ملحق الجداول والأشكال البيانية :**

**الجدول 01: " نتائج إختبار (ADF ) & إختبار (PP) "**

| المتغير | الفرق | ADF | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | القيمة المحسوبة | القيمة الحرجة عند 1% | القيمة الحرجة عند 5% | القرار |
| P | P | -1.49 | -2.63 | -1.95 | $H_0$عدم رفض |
| | D(P) | -4.02 | -2.63 | -1.95 | $H_0$ رفض |
| G | G | 0.95 | -4.28 | -3.56 | $H_0$عدم رفض |
| | D(G) | -4.01 | -4.28 | -3.56 | $H_0$ رفض |
| المتغير | الفرق | PP | | | |
| | | القيمة المحسوبة | القيمة الحرجة عند 1% | القيمة الحرجة عند 5% | القرار |
| P | P | -1.37 | -2.63 | -1.95 | $H_0$عدم رفض |
| | D(P) | -3.83 | 2.63- | -1.95 | $H_0$ رفض |
| G | G | 2.56 | 2.63- | -1.95 | $H_0$عدم رفض |
| | D(G) | -2.36 | 2.63- | -1.95 | $H_0$ رفض |

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على برنامج EVIEWS 8

**الجدول 02: " اختبار العلاقات السببية "**

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 10/03/16 Time: 19:13
Sample: 1980 2013
Lags: 2

| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|
| G does not Granger Cause P | 32 | 8.35076 | 0.0015 |
| P does not Granger Cause G | | 0.16599 | 0.8479 |

المصدر : تم الإعداد بالاعتماد على برنامج EVIEWS 8

**الجدول 03: " التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية "**

Dependent Variable: P
Method: Least Squares
Date: 10/03/16 Time: 19:02
Sample: 1980 2013
Included observations: 34

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 35.72939 | 1.860102 | 19.20830 | 0.0000 |
| G | -2.18E-10 | 2.57E-11 | -8.454998 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.690782 | Mean dependent var | 20.63912 |
| Adjusted R-squared | 0.681119 | S.D. dependent var | 5.410512 |
| S.E. of regression | 3.055290 | Akaike info criterion | 5.128649 |
| Sum squared resid | 298.7136 | Schwarz criterion | 5.218435 |
| Log likelihood | -85.18703 | Hannan-Quinn criter. | 5.159268 |
| F-statistic | 71.48700 | Durbin-Watson stat | 0.590504 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على برنامج EVIEWS 8

**الجدول 04: " نتائج إختبار إستقرارية سلسلة البواقي"**

| القيم الحرجة عند 5% | البواقي | | |
|---|---|---|---|
| -1,94 | -2,26 | PP | عند المستوى |

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على برنامج Eviews 8

**الجدول 05: " نتائج إختبار تصحيح الخطأ "**

Dependent Variable: D(P)
Method: Least Squares
Date: 10/03/16 Time: 19:10
Sample (adjusted): 1981 2013
Included observations: 33 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | -0.288184 | 0.426913 | -0.675043 | 0.5048 |
| D(G) | -1.29E-10 | 9.17E-11 | -1.402590 | 0.1710 |
| EC(-1) | -0.332531 | 0.126218 | -2.634574 | 0.0132 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.239832 | Mean dependent var | -0.551515 |
| Adjusted R-squared | 0.189155 | S.D. dependent var | 2.405095 |
| S.E. of regression | 2.165715 | Akaike info criterion | 4.469886 |
| Sum squared resid | 140.7096 | Schwarz criterion | 4.605932 |
| Log likelihood | -70.75312 | Hannan-Quinn criter. | 4.515661 |
| F-statistic | 4.732493 | Durbin-Watson stat | 1.319171 |
| Prob(F-statistic) | 0.016355 | | |

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على برنامج Eviews 8

**الشكل 01: "أثر النفقات العامة"**

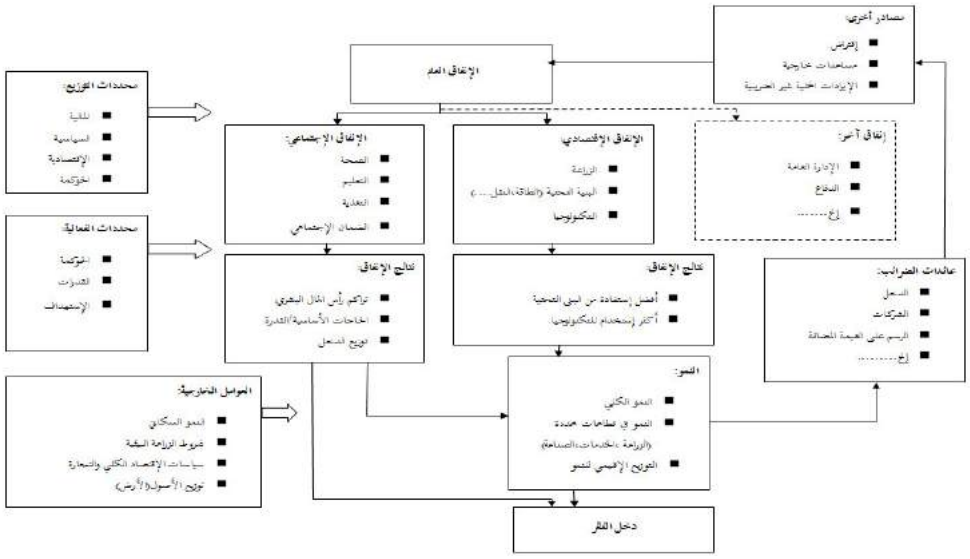


Source : SHENGGEN FAN ,Public Expenditures, Growth, and Poverty, The Johns Hopkins University Press ,Baltimore,2008,p12

**الهوامش والمراجع المستخدمة:**

[1] Lollivier Stéfan, « La pauvreté : définitions et mesures »,*Regards croisés sur l'économie*, 2008/2 n° 4, p. 21-29. DOI : 10.3917/rce.004.0021.

[2] محمود محمد داغر، علي محمد علي، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا، بحوث إقتصادية عربية، لبنان العدد 01،صيف 2010 .

[3] بن داود براهيم، ،الرقابة المالية على النفقات العامة،دار الكتاب الحديث،القاهرة، مصر،2010.

[4] محمد عمر أبو دوح،ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية،الإسكندرية، مصر، 2006

[5]كمال حطاب، مقالة بعنوان دور الإقتصاد الإسلامي في مكافحة مشكلة الفقر،مجلة أبحاث اليرموك،العدد 04 (أ)،الأردن،2002،ص1305

www.albankaldawli.org

[6] مهدي صالح الداوي، دراسة تحليلية لواقع الفقر العربي من منظور التنمية البشرية، مجلة الفتح، العدد 31، العراق،2007

[7] مصطفى أحمد حامد رضوان،الفقر في ظل العولمة،الدار الجامعية،الطبعة الاولى،الاسكندرية،مصر،2011.

[8] Anne-Catherine Guio, Alessio Fusco et Éric Marlier, Pauvreté et inégalités en Belgique Quelques éléments de comparaison internationale, Reflets et perspectives de la vie économique, 2011/4 Tome L, p15-16.

[9] Jean-pierre cling,mereille razafindrakoyo,françois roubaud,les nouvelles strategies internationales de lutte contre la pauvrete,2eme edition,economica,paris, France,2003,p26-27.

[10] فارس جار الله نايف،الخدمات العامة ودورها في تخفيض الفقر دراسة خاصة عن العراق،تنمية الرافدين، العدد 113 المجلد 35 العراق ،2013 ،ص261–263

11.www.ons.dz.
12.*w*ww.imf.org/external/.../index.ht

# *L'impact d'une politique de relance budgétaire sur l'activité économique - Approche VAR-structurel appliquée au cas de l'Algérie (1970-2015) -*

# أثر سياسة التحفيز المالي على النشاط الاقتصادي

## مقاربة الانحدار الذاتي المتعددة الهيكلية حالة الجزائر للفترة ( 1970– 2015)

**D. Talal OMRANI**

*Faculté des sciences économiques, commerciales et sciences de gestion*
*Laboratoire du développement administratif pour la promotion des entreprises économiques*
*université de Ghardaïa*
omranitalal@yahoo.fr

**D . Rachid TOUMACHE**

*l'École Nationale Supérieure de Statistique et d'économie Appliquée, ENSSEA (EX-INPS) Koléa*
*rtoumache@gmail.com*

***Résumé :***
*Le présent article vise à estimer un modèle des vecteurs autorégressifs structurels (SVAR) sur la période 1970-2015 et de calculer les fonctions de réponses du système économique national, et ce, afin de pouvoir simuler l'effet sur l'activité économique des chocs effectués sur les dépenses publiques à l'aide du logiciel Eviews 9. Cet effet se manifeste par la variation des principales composantes de la demande globale à savoir la consommation et l'investissement, avant de procéder à la décomposition de la variance et au test de causalité au sens de Granger.*
*Les résultats de la simulation nous ont permis de conclure que les réactions de l'activité sont cohérentes avec les effets attendus d'une relance keynésienne. Un choc sur les dépenses publiques a un impact positif sur l'activité économique en Algérie. Au-delà de son impact mécanique sur la demande globale, ce choc stimule la consommation, l'investissement et les importations à court terme.*
***Mots-clés*** **:** *Politique budgétaire expansionniste, Équilibre de sous-emploi, Demande globale, Modélisation VAR structurel, Équilibre de plein emploi.*
***Classification JEL :*** *C32, C51, C58, E620, E650, H6.*

**ملخص :**
*تهدف هذا الدراسة إلى تقدير نموذج متجهات الانحدار الذاتي المتعددة الهيكلية SVAR خلال الفترة 1970-2015 وإيجاد دوال الإستجابة الدفعية للنظام الإقتصادي الوطني من خلال محاولة معرفة أثر الصدمات التي تحدث على الإنفاق العام على النشاط الإقتصادي باستخدام برنامج Eviews 9. هذا الأثر الذي يبرز من خلال التغيير الحاصل على المكونات الرئيسية للطلب الكلي، خاصة على الإستهلاك والإستثمار، قبل الشروع في تحليل التباين وإختبار السببية لغرنجر.*
*نتائج المحاكاة المتحصل عليها أوضحت لنا أن ردود فعل النشاط الإقتصادي تنسجم مع الآثار المتوقعة الناجمة عن إعتماد سياسة مالية توسعية حسب النظرية الكينزية. حيث أن الزيادة في الانفاق العام له أثر إيجابي على النشاط الاقتصادي في الجزائر. فزيادة على أثره المباشر على الطلب الكلى، تعمل هذه الصدمة الايجابية على الانفاق العام على تحفيز الاستهلاك والاستثمار والواردات في الآجال القصيرة.*
***الكلمات المفتاحية :*** *سياسة مالية توسعية، توازن العمالة الناقصة، طلب كلي، نموذج متجه الإنحدار الذاتي المتعدد الهيكلي، توازن العمالة الكاملة.*

## Introduction

Bien que le rôle économique de l'Etat ait toujours été l'objet de profondes controverses entre les économistes, selon qu'ils sont plutôt favorables à un Etat neutre ou, au contraire, à un Etat interventionniste fortement impliqué dans les sphères économique et sociale, les développements de la science économique, les mutations des économies de marché et les événements marquants du XXe siècle ont progressivement confié de nouveaux rôles à l'Etat à travers les finances publiques.

L'expérience de la crise de 1929, a donné un écho particulier aux analyses interventionnistes de J. M. Keynes. D'après lui, les mécanismes d'auto-ajustement du marché ne conduisent pas forcément à une allocation optimale des ressources. Ainsi, dans des économies caractérisées par la rigidité des prix et par l'incertitude, le seul fonctionnement des marchés peut, sous l'effet des anticipations pessimistes des consommateurs et des entreprises, conduire durablement à un chômage élevé. Dans ce cadre-là, Keynes avance la relance budgétaire ou monétaire. Toutefois, il préfère la relance budgétaire.

Dans cette relance budgétaire, il y a deux options : soit une augmentation des dépenses publiques pour un niveau de recettes fiscales inchangé, soit une diminution des impôts à un niveau identique de dépenses. L'idée sous-jacente est que le budget de l'Etat n'a pas besoin d'être régulièrement équilibré comme celui d'un ménage. Un déséquilibre de l'économie peut être ainsi récompensé par un déséquilibre financier en contrepartie. L'effet de la relance attendu devrait permettre de retrouver un équilibre ou un excèdent budgétaire à la fin du cycle économique (théorie du déficit budgétaire cyclique). À quelques exceptions près dont la relance intervenue dans les années 60 aux Etats-Unis (tax-cuts), c'est la première solution qui a généralement été choisie. Par ailleurs, le théorème de Haavelmo a rendu vain la recherche d'une éventuelle neutralité du budget public, le fait d'augmenter dans les mêmes proportions dépenses et recettes produit un effet multiplicateur égal à 1.

Tout cela fait apparition d'une vision particulière de l'équilibre budgétaire. L'équilibre devient économique et le déficit est alors un instrument de relance économique. Mais ce déficit ne doit pas être permanent, lors des périodes de trop forte activité (surinvestissement et bulle spéculative, inflation en hausse, etc.), l'excédent doit réapparaître et la réduction de la dette publique devient essentielle pour avoir les capacités d'intervenir à nouveau lors des périodes de récession.

Dans cette perspective, il serait intéressant d'engager une réflexion sur le sujet dans le contexte algérien, notamment si on sait que notre pays avait orienté ces dernières années ses efforts en vue d'utiliser les dépenses publiques pour relancer l'économie nationale à travers les programmes d'investissements publics engagés à compter de 2001 en profitant des recettes budgétaires exceptionnelles provenant de la flambée des prix du pétrole sur le marché international, donc la question centrale qui se pose : ***Quel est l'impact d'une hausse structurelle des dépenses publiques sur l'activité économique en Algérie ?***

Pour répondre à notre questionnement, nous partons des hypothèses suivantes :

- En plus des facteurs classiques de la croissance, les dépenses publiques constituent aussi un facteur déterminant qui assure à la croissance sa pérennité et son caractère auto-entretenu ;
- L'Algérie est un pays en situation de sous-emploi des facteurs de production, et sa croissance est fragile et insuffisante même, ce qui justifie la relance keynésienne ;
- Au-delà de son impact mécanique sur la demande globale, une hausse des dépenses publiques stimulerait la consommation et l'investissement productif local à court terme.

Pour répondre à notre principale interrogation, nous avons jugé utile de subdiviser notre présent article en cinq « 05 » sections. La première section mettra en exergue le rôle de l'Etat dans l'économie selon la théorie keynésienne qui justifie l'intervention de l'Etat moyennant des dépenses publiques supplémentaires permettant ainsi de passer d'un équilibre de sous-emploi à un équilibre de plein emploi. Dans la seconde section, on présentera l'intérêt de choisir la méthodologie SVAR ainsi que les variables de notre modèle. L'étude de la stationnarité de ces variables fera l'objet de la troisième section. La construction du modèle SVAR par l'imposition des contraintes de court terme et l'étude des effets de choc de dépenses publiques sur l'économie nationale feront l'objet de la quatrième section. La dernière section, quant à elle, analysera la causalité au sens de Granger entre les différentes variables du modèle.

## 1. La théorie keynésienne de l'équilibre macroéconomique : L'équilibre macroéconomique de sous-emploi et la nécessaire intervention de l'Etat

Il est indéniable que la théorie keynésienne a popularisé la macroéconomie en proposant une politique et des principes d'intervention des pouvoirs publics afin de réguler l'économie. En effet, le problème qui mobilise l'attention de Keynes est la détermination du montant du produit ou revenu national. À une époque déterminée et dans un pays donné, se manifeste une demande de biens de consommation de la part des ménages (consommation) et d'investissement de la part des entreprises (investissement). Il existe également une demande de biens de consommation et d'investissement exprimée par les administrations publiques (dépenses gouvernementales). Si l'économie est ouverte aux échanges extérieurs, il existe enfin une demande étrangère (exportations). La somme de ces différents éléments constitue la demande totale ou effective[1] : celle qui s'appuie sur un pouvoir d'achat. Cette demande effective détermine le niveau de la production, puis celui du revenu et de l'emploi.

Selon la théorie keynésienne, l'équilibre de sous-emploi est une caractéristique des économies de marché développées tenant à l'insuffisance de la demande effective qui est dûe à trois facteurs principaux. En premier lieu, la demande dépend des prévisions des entrepreneurs, et plus particulièrement des prévisions relatives à l'investissement. En deuxième lieu, les économies de marché sont caractérisées par des défauts de coordination : l'absence de concertation ex-ante entre les plans des agents économiques ne peut garantir le plein emploi. Enfin, les keynésiens estiment que l'ajustement de l'offre et de la demande sur les marchés, y compris celui du travail, se réalise par les quantités plutôt que par les prix, ces derniers étant rigides, c'est-à-dire qu'ils « se hâtent avec lenteur ». Si, par exemple, la demande de biens est inférieure à l'offre, le marché ne s'équilibre pas par une baisse des prix, mais par une diminution de la quantité produite, ce qui induit du chômage. Ce dernier que Keynes appelle chômage involontaire qui est présent aussitôt que le niveau d'emploi associé à la demande effective soit inférieur au plein emploi[2]. Il se peut encore que l'ajustement des salaires à la baisse, s'il est graduel, diminue l'efficacité marginale du capital : la rentabilité attendue d'un investissement actuel est en effet affectée négativement par le fait que les coûts de production associés aux investissements ultérieurs seront plus bas. Un ajustement graduel des salaires est donc de nature à déprimer encore plus la demande effective, aggraver le sous-emploi et peser sur les salaires, etc. Le chapitre 19 de la théorie générale évoque d'autres effets dépressifs, notamment ceux associés aux transferts de revenus qu'opère la baisse des salaires en faveur des propriétaires des entreprises, et qu'opère la baisse des prix en faveur des rentiers (la valeur réelle des créances augmente en contrepartie de la hausse de la valeur réelle des dettes quand les prix baissent). Ces transferts sont de nature à diminuer la propension à consommer de l'économie en élevant les revenus des catégories de la population dont la part de la consommation dans le revenu est la plus faible. L'éventuelle dégradation des finances publiques dûe à l'augmentation de la valeur réelle de la dette publique peut en outre porter atteinte au climat de confiance[3]. Cet ensemble de raisons

amène Keynes à écrire toujours dans son livre de la théorie générale : « […] il apparaît clairement que le plein-emploi, ou une situation voisine du plein-emploi, est rare autant qu'éphémère » ; dès lors l'Etat doit intervenir au moyen de son budget pour se rapprocher de l'équilibre de plein emploi. Pour ce faire, il peut accroître la demande globale par des dépenses publiques supplémentaires.

En Algérie, dès le recouvrement de la souveraineté nationale en 1962 et la construction d'un Etat fondé sur la justice sociale et le socialisme, s'est créée une stratégie de développement économique et social basée sur la planification économique et le Tout-Etat. Les investissements publics en effet à travers le budget de l'Etat ont été, et restent toujours même dans une économie de marché, la locomotive de développement socioéconomique du pays.

En effet, depuis les années 1970, le budget de l'Etat est devenu très dépendant vis-à-vis des recettes fiscales d'hydrocarbures qui contribuent fortement dans les recettes budgétaires totales. Toutefois, la transformation de l'économie algérienne centralement planifiée à une économie de marché, adoptée par la Constitution de 1989, s'est doublée d'une réorientation en profondeur de la politique budgétaire. Sous le régime de la planification centrale, la politique budgétaire était articulée autour de l'affectation de la rente tirée des exportations d'hydrocarbures au financement des dépenses de la fonction publique, mettre en œuvre un système de transferts et de subventions à la consommation et à la production, et enfin, à la réalisation des investissements publics non prioritaires par rapport à la vision conjoncturelle du développement.

Dans l'économie de marché naissante, l'Etat s'est efforcé de restreindre son action à la production de biens et de services publics. La politique budgétaire restrictive, conduite au cours de la période de l'ajustement structurel (1989-1998), a joué un rôle déterminant dans la stabilisation macroéconomique à compter de l'année 1998. En revanche, la politique budgétaire, mise en œuvre à partir de 1999 grâce au pactole pétrolier, a été remarquable, d'une part, elle a permis de renouer avec une croissance relativement forte et soutenue, tirée essentiellement par les secteurs d'hydrocarbures, services, construction et travaux publics, et d'autre part, elle a contribué à la consolidation de la stabilité macro-financière.

En fait, malgré le volume important des dépenses engagées dans le cadre des divers plans de développement depuis l'année 2001[4], l'Algérie est arrivée à se désendetter et à constituer d'importantes réserves de change en profitant des années fastes marquées par des excédents de sa balance courante enregistrés jusqu'à l'année 2013. Cette situation confortable donnerait une certaine marge de manœuvre et aiderait le pays, du moins sur le moyen terme, à surmonter les difficultés observées depuis juin 2014 du fait de la chute vertigineuse des prix de l'énergie sur le marché international, en permettant d'éviter temporairement la pro-cyclicité[5] de la politique budgétaire.

Selon le FMI[6], la mise en place de cette politique dans un contexte d'instabilité des cours mondiaux risque de perturber la planification des Gouvernements des pays riches en ressources naturelles entre autres, l'Algérie, et d'encourager donc les investissements dans des projets de qualité inférieure et de profiter davantage aux importations si l'offre est rigide et insuffisante, lors des périodes fastes exacerbant ainsi le déficit budgétaire, la dette, la surchauffe et l'inflation, d'une part, et d'entraîner des ajustements budgétaires ayant un effet de contraction, lors des périodes moins fastes, d'autre part.

En réaction à cette situation de retournement du marché pétrolier, l'établissement de la loi de finances 2017 s'est vu la mise en application de l'article 50 de la loi de finances complémentaire 2015 portant sur l'institution d'un cadre budgétaire à moyen terme arrêté annuellement, afin de

permettre une meilleure visibilité de la politique budgétaire, et ce, par l'établissement des budgets prévisionnels de 2018 et 2019 (pour 2018 comme pour 2019, les dépenses budgétaires annuelles prévisionnelles sont fixées à 6.800 milliards de dinars (mds DA) dont 4.500 mds DA des dépenses de fonctionnement et 2.300 mds DA des dépenses d'équipement).

Certes, cette démarche budgétaire aiderait le budget de l'Etat à retrouver son équilibre ou à la limite réduire son déficit. Néanmoins, une mise en œuvre de mesures concrètes et accélérées de diversification de l'économie est plus que jamais impérative afin de renforcer la résilience de notre économie face aux contre-chocs pétroliers (mesures pouvant être inscrites dans le cadre de politiques de relance de type conjoncturel afin de faire des réformes structurelles).

## 2. L'importance du modèle économétrique et choix des variables

La méthodologie SVAR consiste à passer des résidus issus du VAR canonique aux chocs structurels pouvant être interprétés sur le plan économique. L'orthogonalisation nécessaire des résidus canoniques qui consiste à obtenir des impulsions qui à chaque instant sont non corrélées, peut être obtenue de manière conventionnelle en effectuant une décomposition de Cholesky (processus de "trigonalisation") de la variance des innovations canoniques. Mais ce mode d'orthogonalisation n'autorise pas une interprétation économique des impulsions indépendantes obtenues. Shapiro et Watson [1988] et Blanchard et Quah [1989] sont les premiers ayant proposé d'identifier des chocs structurels qui soient interprétables économiquement : outre les contraintes usuelles d'orthogonalisation, il s'agit de résoudre un système de contraintes traduisant des comportements économiques. Cette dernière méthode favorisant l'interprétation économique a été retenue dans Blanchard et Perotti [2002], puis Perotti [2002], et c'est la méthode qu'on va essayer d'appliquer dans notre étude.

En effet, Blanchard et Perotti (2002), puis Perotti (2002), ont relancé le débat sur l'efficacité de la politique budgétaire en proposant une évaluation de ses effets dynamiques sur les variables macroéconomiques, en particulier sur le PIB, à partir d'un modèle de type SVAR[7]. Toutefois, on peut s'interroger sur l'utilisation réduite de cette méthodologie pour évaluer l'efficacité de la politique budgétaire, alors que la politique monétaire a souvent fait l'objet de son application. La fréquence des données monétaires en est sans doute une explication.

En fait, les estimations seront menées à partir d'un VAR structurel à 6 variables (soit 6 équations) : ces variables sont issues de l'équation d'équilibre général de Keynes (la formule du PIB selon l'optique de dépense), en l'occurrence le produit intérieur brut (PIB) qui permet d'analyser la croissance économique[8] ; la consommation des ménages (CONS) ; l'investissement (INVS) ; les dépenses publiques (G) ; les exportations (X) et les importations (M) ; permettant de mieux documenter l'interprétation des effets des chocs budgétaires sur l'activité.

Il y'a lieu de signaler qu'à l'instar des modèles de séries temporelles, la modélisation VAR se base sur des données de courte période généralement trimestrielles pour des variables macroéconomiques, ce qui permet au modèle de mieux rendre compte de la dynamique de fonctionnement du système économique. Mais, faute de disponibilité de ce type de données, nous avons été contraints d'utiliser les données annuelles de la CNUCED (conférence des nations unies pour le commerce et le développement – Avril 2017) pour la période 1970/2015, soit 46 observations. Ces données sont toutes exprimées en dollars USA et en terme constant (année de base = 2005).

Ainsi, les séries de variables de notre modèle seront prises en logarithme pour aplatir les écarts entre les grands nombres et les corriger de l'hétéroscédastcité que 1'on rencontre en considérant les variables en niveau. Le vecteur aléatoire du modèle VAR sera le suivant :

Y' = (Log (PIB), Log (CONS), Log (INVS), Log (G), Log (X), Log (M))

## 3. Étude de la stationnarité des variables

L'étude de la stationnarité des séries est essentielle dans la mesure où elle conditionne le choix du modèle économétrique. Pour ce faire, nous utilisons les tests de racines unitaires Dickey–Fuller Augmenté (ADF) et Phillips-Perron (PP). Ces 02 tests consistent à tester l'hypothèse nulle selon laquelle la série est non stationnaire (elle contient au moins une racine unitaire), contre l'hypothèse alternative de stationnarité. Ils reposent sur la même stratégie à savoir la vérification de 03 hypothèses complémentaires par l'estimation de 03 modèles de type autorégressif afin de déterminer précisément les caractéristiques du processus étudié. On commence par tester le modèle (3) qui contient la tendance et la constante puis le modèle (2) avec constante et sans tendance, avant de finir par le modèle (1) qui ne contient ni constante, ni tendance. Un résumé des différents résultats des tests ADF et PP respectivement, obtenus à l'aide du logiciel Eviews 9, est présenté dans les 02 tableaux de l'annexe № 01.

À la lecture des résultats obtenus des 02 tests, on peut donc conclure que toutes les variables suivent un processus de type DS sans dérive et plus précisément un processus d'intégration du premier ordre I(1), à l'exception de LX qui suit un processus d'intégration d'ordre « 02 » I(2).

Selon les principes d'estimation économétrique et surtout selon le mode d'estimation des modèles ECM de Engle et Granger (1987), le fait qu'une grande majorité de séries suivent le même ordre d'intégration et plus particulièrement le premier ordre I(1) engendre une forte suspicion de cointégration entre ces séries.

Nous rappelons, pour qu'une relation de long terme (cointégration) existe entre plusieurs variables, deux (02) conditions doivent être réunies, premièrement les tendances stochastiques des variables doivent être liées. Deuxièmement, les variables doivent être non stationnaires et intégrées au même ordre. Cette dernière condition n'est pas vérifiée pour notre modèle car la variable LX n'est pas intégrée au même ordre comme le reste des variables. De ce fait, nous optons pour la modélisation SVAR afin de garder l'ensemble des variables de notre modèle.

## 4. La construction du modèle

D'après les différents tests utilisés, le modèle à construire est un VAR(5)[9] dont le vecteur des variables, qui ne contienne que des séries stationnarisées, s'écrit sous la forme suivante :

Y'' = (D(LPIB), D(LCONS), D(LINVS), D(LG), D(D(LX)), D(LM))

Une étape fondamentale de la modélisation SVAR conduit à passer des chocs issus d'un VAR canonique à des chocs pouvant être interprétés économiquement. Dans la littérature existante, une distinction est établie entre les effets à court terme et ceux du long terme des chocs.

La représentation SVAR se déduit de la représentation VAR canonique en supposant que le vecteur des innovations canoniques $\varepsilon_t$ est une combinaison linéaire des innovations structurelles $e_t$

de la même date, soit donc : $\varepsilon_t = Pe_t$. Où P est une matrice de passage qui doit être estimée. Avec $P = B^{-1}A$ et A est la matrice des coefficients à court terme.

La détermination des paramètres de la forme structurelle est possible à partir des paramètres du VAR(5) canonique estimé de forme réduite, sous réserve d'imposition d'un nombre suffisant de restrictions d'identification. Ces contraintes identificatrices sont soit à long terme, soit à court terme (coefficients contemporains).

Comme la théorie keynésienne reste convaincue de l'efficacité des politiques conjoncturelles (de courtes périodes) en général et de la politique budgétaire en particulier, et ce, pour la lutte contre la récession économique, nous n'imposerons dans le cadre de notre travail que des restrictions sur la matrice des coefficients à court terme dans la forme structurelle, dans la mesure où des contraintes de long terme sont déjà introduites dans le modèle VAR.

### 4.1. Imposition des contraintes de court terme

Le vecteur des innovations canoniques est noté $\varepsilon_t = [\varepsilon^{DLPIB}, \varepsilon^{DLCONS}, \varepsilon^{DLINVS}, \varepsilon^{DLG}, \varepsilon^{DDLX}, \varepsilon^{DLM}]'$. C'est la partie non prévisible, étant donné l'information contenue dans les réalisations passées des variables endogènes.

D'un point de vue économique, le résidu canonique $\varepsilon^{DLG}$ n'a pas de signification précise. Ce résidu peut être interprété comme une fonction de 03 types de chocs : les stabilisateurs automatiques instantanés, les mesures discrétionnaires systématiques et instantanées et les chocs structurels des dépenses publiques. Ces derniers, que l'on cherche à identifier, sont par nature indépendants entre eux et de l'environnement macroéconomique passé.

Formellement, cette phase d'identification repose sur la construction d'une matrice P vérifiant $\varepsilon_t = Pe_t$ : on suppose qu'à chaque date t, les innovations canoniques s'expriment comme combinaisons linéaires des chocs structurels contenus dans le vecteur $e_t = [e^{DLPIB}, e^{DLCONS}, e^{DLINVS}, e^{DLG}, e^{DDLX}, e^{DLM}]'$.

La méthode de détermination de P utilisée de notre travail (Perotti (2002)) est quelque peu modifiée pour la faire adapter aux variables de notre modèle ; nous partons de l'équation $B\,\varepsilon_t = A\,e_t$, le schéma d'identification est fondé sur la relation entre les perturbations de la forme réduite et les chocs structurels, et puis nous procédons en fonction d'arguments économiques à la fixation de certains éléments de B et A : on suppose qu'une innovation n'influe pas sur une autre (on fixe alors l'élément à 0) ou l'on suppose à l'inverse qu'elle influe sur une autre (on quantifie alors l'effet pour fixer l'élément via les paramètres α, β) ;

Le système de passage proposé est le suivant :

$$\varepsilon_t^{DLPIB} = \alpha_{DLPIB.DLCONS}\varepsilon_t^{DLCONS} + \alpha_{DLPIB.DLINVS}\varepsilon_t^{DLINVS} + \alpha_{DLPIB.DDLX}\varepsilon_t^{DDLX} + \alpha_{DLPIB.DLM}\varepsilon_t^{DLM} + \beta_{DLPIB.DLG}e_t^{DLG} + e_t^{DLPIB}$$

$$\varepsilon_t^{DLCONS} = \alpha_{DLCONS.DLPIB}\varepsilon_t^{DLPIB} + \beta_{DLCONS.DLG}e_t^{DLG} + e_t^{DLCONS}$$

$$\varepsilon_t^{DLINVS} = \alpha_{DLINVS.DLPIB}\varepsilon_t^{DLPIB} + \beta_{DLINVS.DLG}e_t^{DLG} + e_t^{DLINVS}$$

$$\varepsilon_t^{DLG} = e_t^{DLG}$$

$\varepsilon_t^{DDLX} = e_t^{DDLX}$

$\varepsilon_t^{DLM} = \alpha_{DLM.DLPIB}\varepsilon_t^{DLPIB} + \beta_{DLM.DLG}e_t^{DLG} + e_t^{DLM}$

- La première équation signifie qu'un mouvement inattendu du produit intérieur brut peut être dû à la réponse à un mouvement inattendu de ses composantes sur la demande agrégée par un effet multiplicateur keynésien, en l'occurrence la consommation, l'investissement, les exportations et importations, à la réponse instantanée à un choc structurel sur les dépenses publiques (augmentation des dépenses publiques de biens et services, à un niveau de prix donné, engendre une hausse de la demande agrégée et par conséquent du PIB) et à un choc structurel du produit intérieur brut (le nouveau résidu) ;

- La deuxième équation suppose que les mouvements inattendus de l'investissement, des exportations et importations n'ont pas d'effet sur la consommation. En revanche, les mouvements inattendus du produit intérieur brut peuvent avoir un impact important sur la consommation (en vertu de la loi psychologique fondamentale de Keynes, les hommes tendent à accroître leur consommation à mesure que le revenu croît), auxquels s'ajoutent les effets d'un choc structurel des dépenses publiques (par l'augmentation des revenus, les dépenses publiques favorisent la consommation des ménages) ainsi que ceux d'un choc structurel de consommation (le nouveau résidu) ;

-La troisième équation signifie qu'un mouvement inattendu de l'investissement peut être dû à la réponse à un mouvement inattendu du produit intérieur brut (Keynes suppose d'après le principe de l'accélérateur qu'un taux de croissance anticipée élevé du PIB réel entraîne un niveau plus élevé d'investissements prévus, mais un taux de croissance anticipée du PIB réel négatif, entraînera un recours au désinvestissement ou une sous-exploitation des moyens de production, accélérant ainsi le glissement de l'économie vers la récession), à la réponse instantanée à un choc structurel sur les dépenses publiques (les dépenses budgétaires ont un impact positif sur l'investissement grâce à une augmentation de la demande globale) et à un choc structurel de l'investissement (le nouveau résidu) ;

- La quatrième équation admet que les variables du modèle estimé n'ont pas d'effet sur les dépenses publiques et qu'un mouvement inattendu de ces dernières ne peut être expliqué que par un choc structurel des dépenses publiques (le nouveau résidu) ;

En effet, le modèle keynésien simplifié de l'équilibre macroéconomique suppose que le niveau des dépenses publiques dépendent de la politique du gouvernement et non pas du montant du revenu national, d'autant plus que la mise en application des politiques conjoncturelles de relance budgétaire, par les dépenses, est assurée par emprunt.

- La cinquième équation admet que les variables du modèle estimé n'ont pas d'effet sur les exportations et qu'un mouvement inattendu de ces dernières ne peut être expliqué que par un choc structurel des exportations (le nouveau résidu) ;

Les exportations sont déterminées de façon exogène, leur montant dépend de la demande des non-résidents et n'est donc pas directement déterminé par des mécanismes propres à l'économie du pays exportateurs. En effet, dans le modèle keynésien, les exportations de marchandises sont fonction du taux de change uniquement.

- La sixième équation signifie qu'un mouvement inattendu des importations peut être dû à la réponse à un mouvement inattendu du produit intérieur brut, à la réponse instantanée à un choc structurel sur les dépenses publiques (une partie de la relance budgétaire profite aux importations) et à un choc structurel des importations (le nouveau résidu) ;

À l'instar de la loi psychologique de Keynes, qui postule que la consommation augmente avec le revenu, mais à un rythme plus faible ; les importations augmentent avec le produit intérieur brut (propension marginale à importer positive, $m > 0$), mais à un rythme plus lent ($m < 1$).

En économie ouverte, une partie des dépenses publiques supplémentaires « fuient » sous la forme d'importations qui ne stimulent pas la production nationale. Les effets de la relance budgétaire bénéficient alors aux producteurs étrangers, dont leurs exportations augmentent.

Dans ces conditions, les matrices B et A s'écrivent :

$$B = \begin{pmatrix} 1 & - & - & 0 & - \\ - & 1 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ - & 0 & 1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 1 & 0 \\ & 0 & 0 & 0 & 0 & 1 \end{pmatrix}$$

$$A = \begin{pmatrix} 1 & 0 & 0 & & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 & & \beta & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 1 & & \beta & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & & 0 & 1 \end{pmatrix}$$

À ce stade, on a fixé à 0 certains éléments non diagonaux et à 1 les éléments diagonaux. Fixons maintenant les paramètres α et β. Les estimations des matrices A et B ci-après, sont données par Eviews 9 :

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| Log likelihood | -57.78608 | | | | |
| LR test for over-identification: | | | | | |
| Chi-square(10) | 1107.652 | | Probability | 0.1522 | |
| Estimated A matrix: | | | | | |
| 1.000000 | 0.000000 | 0.000000 | -0.135935 | 0.000000 | 0.000000 |
| 0.000000 | 1.000000 | 0.000000 | 0.154031 | 0.000000 | 0.000000 |
| 0.000000 | 0.000000 | 1.000000 | -0.137450 | 0.000000 | 0.000000 |
| 0.000000 | 0.000000 | 0.000000 | 1.000000 | 0.000000 | 0.000000 |
| 0.000000 | 0.000000 | 0.000000 | 0.000000 | 1.000000 | 0.000000 |
| 0.000000 | 0.000000 | 0.000000 | 0.233488 | 0.000000 | 1.000000 |
| Estimated B matrix: | | | | | |
| 1.000000 | 0.619861 | 0.398079 | 0.000000 | 0.444659 | -0.379427 |
| 0.911889 | 1.000000 | 0.000000 | 0.000000 | 0.000000 | 0.000000 |
| 0.586363 | 0.000000 | 1.000000 | 0.000000 | 0.000000 | 0.000000 |
| 0.000000 | 0.000000 | 0.000000 | 1.000000 | 0.000000 | 0.000000 |
| 0.000000 | 0.000000 | 0.000000 | 0.000000 | 1.000000 | 0.000000 |
| -0.558579 | 0.000000 | 0.000000 | 0.000000 | 0.000000 | 1.000000 |

Le test de validation de restriction LR consiste à tester l'hypothèse nulle (les restrictions sont valides) contre l'hypothèse alternative de rejet de restrictions. Dans notre cas, la probabilité est

0,1522 supérieure à 0,05. On accepte ainsi l'hypothèse nulle, alors les restrictions sont valides à 5%.

### 4.2. Dynamique du modèle

Les effets des chocs découlant de l'estimation sont interprétés en se basant sur deux techniques complémentaires : les fonctions de réponses et la décomposition de la variance des erreurs d'estimation. La première illustre la réponse de chaque variable du modèle à chacun des chocs affectant le système. En effet, la fonction de réponse impulsionnelle représente l'effet d'un choc d'une innovation sur les valeurs courantes et futures des variables endogènes. La deuxième technique met en évidence l'importance relative de chaque innovation aléatoire dans la causalité de la variation des variables du système.

En effet, d'après la matrice de corrélation des résidus, issue du logiciel Eviews 9, il s'aperçoit que les séries des résidus ne sont pas corrélées entre elles car l'ensemble des coefficients de corrélation sont faibles. En outre, après avoir modélisé plusieurs équations selon le processus VAR(5), on a pu vérifier que le processus est stable (stationnaire) du fait que tous les inverses des racines des polynômes sont inférieurs en module à 1. On peut procéder dès lors à l'analyse des effets des chocs à travers les fonctions de réponses et la décomposition de la variation, notre analyse sera focalisée sur la réaction du produit intérieur brut (PIB) à un choc des dépenses publiques.

#### 4.2.1. Réaction du produit intérieur brut

Pour retracer les fonctions de réponses impulsionnelles. On considère que l'amplitude du choc est égale à une fois l'écart type et l'on s'intéresse aux effets du choc sur 10 périodes (c'est-à-dire 10 ans). Cet horizon représente le délai nécessaire pour que les variables retrouvent leurs niveaux de long terme.

D'après le graphique № 01 de l'annexe № 02 représentant la fonction de réponses impulsionnelles du PIB suite à un choc (positif et négatif) sur les dépenses publiques, nous constatons qu'un choc positif sur les dépenses a un impact significativement positif sur l'activité (cette augmentation du PIB atteint son niveau le plus élevé au cours de la 5ème année. Cela s'explique par l'importante élasticité du PIB aux dépenses publiques) : il n'a pas un effet immédiat ce qui explique le départ du graphe d'un point autre que celui de l'origine. Mais ceci n'empêche pas une réaction au cours du premier exercice budgétaire (année de prise des décisions) qui s'étend aux prochaines années (l'expérience de la conduite de la politique budgétaire montre en effet que les responsables politiques et les législateurs ont besoin de plus d'un trimestre pour connaître la nature d'un choc sur le PIB, pour décider quelle décision budgétaire prendre en réponse à ce choc et pour éventuellement la mettre en œuvre).

La réaction fortement positive du PIB à court terme à un choc de dépenses publiques est cohérente avec les effets usuels d'une relance keynésienne. En effet, une politique budgétaire expansionniste, par le jeu du multiplicateur des dépenses ou du multiplicateur fiscal provoque une hausse de la production nationale mais aussi une demande de monnaie accrue, ce qui induit sur le marché monétaire une hausse du taux d'intérêt qui va elle-même freiner l'investissement. L'effet de la relance budgétaire sur le PIB est donc atténué, ce qui nécessite la mise en place d'une politique monétaire expansionniste afin de faire baisser le taux d'intérêt. La conjoncture économique suppose donc une politique mixte efficace et en harmonie.

Toutefois, malgré la controverse suscitée autour de l'intérêt d'une politique budgétaire expansionniste, cette dernière est généralement adoptée afin de soutenir la croissance économique et limiter les risques d'inflation. Les politiques de relance sont des politiques conjoncturelles, répondant à une faiblesse ponctuelle de la croissance en présence de capacités de production inutilisées.

Elles sont impuissantes face à une faiblesse de la croissance liée à l'organisation même du système productif, qui demande des politiques d'ajustement structurel (PAS). Il faut également que le supplément de revenu se traduise par une augmentation de la demande interne, ce qui suppose la croyance par les ménages que leurs impôts n'augmenteront pas pour faire face aux dépenses de l'État.

### 4.2.2. Réaction des autres variables du modèle à un choc des dépenses publiques

Les fonctions de réponses impulsionnelles sont données par le graphique № 02 de l'annexe № 02 : on constate que suite à une augmentation des dépenses publiques, les variables LCONS, LINVS et LM enregistrent une réaction positive immédiate en réagissant conformément aux effets usuels d'une relance keynésienne. En effet, par une relance budgétaire, l'Etat va accorder un pouvoir d'achat supplémentaire aux ménages et ainsi relancer la consommation et l'investissement, donc la croissance et l'emploi. Il y a lieu de signaler que les politiques budgétaires expansionnistes adoptées en Algérie ces dernières années ont eu des effets positifs sur l'activité économique en permettant de réaliser des taux de croissance importants. Cependant, l'accroissement substantiel des revenus des ménages ainsi que la commande publique massive, tout en stimulant l'investissement privé, ont profité aussi aux importations ayant connu une progression très sensible et le multiplicateur keynésien a joué à l'extérieur[10]. Ceci diminue les effets attendus d'une telle politique car cette dernière est d'autant plus forte que lorsque la propension marginale à importer est faible.

À noter aussi qu'une politique budgétaire expansionniste provoque une hausse de production nationale accompagnée d'une demande de monnaie accrue, induisant ainsi une hausse du taux d'intérêt sur le marché monétaire, ce qui risque de freiner l'investissement. Cela nécessité, selon la théorie keynésienne, une coordination avec la politique monétaire dans le cadre d'une policy mix, et ce, pour meilleure efficacité dans la réalisation des objectifs économiques.

### 4.2.3. Décomposition de la variance de LPIB

La décomposition de la variance de l'erreur de prévision a pour objectif de calculer la contribution de chacune des innovations à la variance de l'erreur. De façon heuristique, on écrit la variance de l'erreur de prévision à un horizon h (ici h va de 1 à 10) en fonction de la variance de l'erreur attribuée à chacune des variables. On effectue ensuite le rapport entre chacune de ces variances et la variance totale pour obtenir son poids relatif en pourcentage.

Les résultats relatifs à l'étude de décomposition de la variance, issu du logiciel Eviews 9, sont rapportés dans l'annexe № 03. La variance de l'erreur de prévision de LPIB est due à 52,55% à ses propres innovations et à 20,19% à celles de LCONS, 8,32% à celles de LINVS, 7,56% à celles de LG, 10,39% à celles de LX et 0,97% à celles de LM.

On peut remarquer d'après la décomposition de la variance que les chocs dus aux innovations des dépenses publiques affectent l'activité économique (PIB) d'une façon instantanée et continuent à augmenter fortement à court et moyen terme, toujours d'après les résultats obtenus, avant de commencer à régresser à compter de la 6$^{éme}$ période, ceci est en compatibilité avec le caractère

conjoncturel des politiques keynésiennes de relance budgétaire pour la lutte contre la récession économique.

## 5. Analyse de la causalité

La notion de causalité au sens de Granger est une approche théorique de la causalité qui renvoie non seulement au caractère théorique de la causalité (cause-effet) mais au caractère prédictif de l'éventuelle cause sur l'effet. En effet, selon Granger, une variable X cause une variable Y si et seulement si les valeurs passées et présentes de X permettent de mieux prédire les valeurs de la variable Y. Autrement dit, une variable X cause une variable Y si la connaissance des valeurs passées et présentes de X rend meilleure la prévision de Y.

Le test de causalité de Granger revient à examiner si la valeur contemporaine de Y est liée significativement aux valeurs retardées de cette même variable et des valeurs retardées de X que l'on considère comme la variable causale. Si la probabilité est supérieure à 0,05, l'hypothèse nulle $H_0$ est acceptée. C'est-à-dire la variable X n'influence pas au sens de Granger la variable Y.

Les résultats du test de causalité des variables de notre modèle, y compris la variable budgétaire, sur le PIB du modèle estimé sont obtenus pour un nombre de retard p = 5 et donnés dans l'annexe № 04.

Commençons par tester l'hypothèse nulle $H_0$ selon laquelle LCONS ne cause pas LPIB : la statistique de Fisher $F_c = 3,98 > F_{5,39}^{5\%} = 2,45$ et la probabilité < 0,05 ; donc on rejette l'hypothèse nulle $H_0$, LCONS explique significativement LPIB, il y a une causalité entre ces deux variables, et cela est identique pour LINVS, LG et LX vers LPIB : $F_c = 5,48 > F_{5,39}^{5\%} = 2,45$, $F_c = 6,21 > F_{5,39}^{5\%} = 2,45$ et $F_c = 12,35 > F_{5,39}^{5\%} = 2,45$ respectivement et les probabilités sont inférieures à 0,05. Cela peut être justifié par les effets des multiplicateurs keynésiens dont celui des dépenses publiques dans la stimulation de l'activité économique via la demande globale.

En revanche, on constate que la causalité au sens de Granger n'est pas vérifiée vers LPIB pour LM, où $F_c = 0,74 < F_{5,39}^{5\%} = 2,45$ et la probabilité est supérieure à 0,05.

Toutefois, il n'y a de causalité au sens inverse c'est-à-dire pour le LPIB vers les autres variables du modèle que pour la consommation (LCONS) et les importations (LM) dont les F-calculée sont supérieures à F-statistique (2,45) et les probabilités sont inférieures à 0,05, ceci peut être justifié par le fait que la théorie keynésienne considère que la consommation privé et les importations sont fonction du PIB.

## Conclusion

L'étude empirique de l'éventuel impact des dépenses publiques sur l'activité économique en Algérie, moyennant la méthodologie SVAR, nous a permis d'avoir les résultats suivants :

- Les résultats de la simulation permettent de conclure que les réactions de l'activité sont cohérentes avec les effets attendus d'une relance keynésienne sur le court terme afin d'éviter un équilibre de sous-emploi durable.

- Un choc positif sur les dépenses publiques a un impact positif sur l'activité. Au-delà de son impact mécanique sur la demande globale, il stimule la consommation et l'investissement privé à court terme.

- Un choc sur les dépenses publiques a un impact positif sur les importations. L'accroissement substantiel des revenus des ménages va profiter aux importations et le multiplicateur jouera aussi à l'extérieur ce qui est conforme aux effets usuels d'une relance keynésienne.

Néanmoins, comme nous l'avons mentionné, la mise en œuvre d'une telle politique pour stimuler l'économie, nécessite une coordination avec la politique monétaire dans le cadre d'une policy-mix afin d'assurer une meilleure efficacité dans la réalisation des objectifs économiques.

En effet, du fait du comportement ricardien des individus (si les agents économiques sont rationnels), la politique de relance risque d'être inefficace car, en prévision d'une future augmentation de l'imposition, elle provoquera une augmentation de l'épargne des ménages et donc une baisse de leur consommation. Cela nécessite une application prudente et un bon suivi du déroulement de ce genre de politique.

En Algérie, les résultats obtenus sur le plan économique et social, du fait de la mise en œuvre d'une politique budgétaire expansionniste ces dernières années, étaient globalement importants et positifs même si des insuffisances persistent dans de nombreux secteurs. Néanmoins, compte tenu de l'importance des ressources financières et le niveau très élevé des investissements publics, les résultats restent bien en deçà de ce qu'on pouvait espérer en raison d'une mauvaise conduite des affaires publiques.

En effet, l'expansion budgétaire engagée ces dernières années, suite au lancement des différents plans de relance économique depuis l'année 2001, et soutenue par l'amélioration de la position budgétaire grâce à la hausse des recettes d'exportations d'hydrocarbures ; qui représente 97-98% des exportations totales ; pose le problème de viabilité et de vulnérabilité de la politique budgétaire qui émerge comme une préoccupation majeure sur le moyen et long terme. Ce qui commande à maintenir sur le court terme une politique de prudence en matière d'expansion budgétaire et à long terme de renforcer la résilience de l'économie nationale face aux chocs externes. Pour ce faire, il y a lieu d'engager des réformes structurelles visant à diversifier les sources de croissance et de la base productive de notre économie qui sont de nature à réduire sa dépendance à l'égard du secteur d'hydrocarbures et par conséquent, sa structure symptomatique du syndrome hollandais, d'un côté, et à favoriser la création d'emplois, d'autre côté. Cette stratégie peut contenir les éléments suivants :

- Œuvrer dans le sens de la mise en place d'une stratégie industrielle afin d'anéantir l'influence du secteur des hydrocarbures dans la détermination des politiques économiques ;

- Mettre en place un système de formation capable de pourvoir l'économie en main-d'œuvre qualifiée ;

- Moderniser l'administration publique, à travers la généralisation de l'utilisation des TIC pour passer à l'administration électronique (e-administration), censée contribuer à la débureaucratisation de l'acte de gestion et d'investir ;

- Améliorer le climat des affaires afin de promouvoir le secteur privé national et de dynamiser les investissements directs étrangers (IDE) ;

➢ Renforcer la transparence et l'efficacité dans la gestion des finances publiques et la lutte contre la corruption pour une meilleure allocation des ressources dans l'économie nationale ;

➢ Développer un secteur bancaire et financier performant capable de mettre les moyens financiers nécessaires au service de l'économie nationale ;

➢ Réduire les disparités et les déséquilibres régionaux en assurant un meilleur redéploiement spatial de l'activité économique ;

➢ Intégrer l'économie informelle, qui est de taille importante, plus largement au sein de l'activité économique régulière, notamment dans le but de diversifier les recettes budgétaires de l'Etat[11].

➢ **Annexes des tableaux et graphiques :**

## Annexe № 01 : Résultats des tests ADF et PP

### Tableau № 01 : Résultats des tests ADF

| Variables | Modèle | En niveau | | | | Ordre d'intégration | En différence première | | Ordre d'intégration |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | $t_{cal}$[12] | $t_{tab}$ (5%) | t-stat (tendance)[13] | t-stat (constante)[14] | | $t_{cal}$ | $t_{tab}$ (5%) | |
| **LPIB** | (3) | **-2,07** | **-3,51** | **1,73** | | **I(1)** | **-10,20** | **-3,51** | **I(0)** |
| | (2) | **-1,57** | **-2,92** | | **1,72** | | | | |
| | (1) | **4,19** | **-1,94** | | | | | | |
| **LCONS** | (3) | **-2,00** | **-3,51** | **1,26** | | **I(1)** | **-4,63** | **-3,51** | **I(0)** |
| | (2) | **-1,99** | **-2,92** | | **2,20** | | | | |
| | (1) | **5,09** | **-1,94** | | | | | | |
| **LINV** | (3) | **-1,14** | **-3,51** | **0,87** | | **I(1)** | **-4,78** | **-3,51** | **I(0)** |
| | (2) | **-0,74** | **-2,92** | | **0,86** | | | | |
| | (1) | **2,00** | **-1,94** | | | | | | |
| **LG** | (3) | **-2,39** | **-3,51** | **1,83** | | **I(1)** | **-6,50** | **-3,51** | **I(0)** |
| | (2) | **-2,25** | **-2,92** | | **2,54** | | | | |
| | (1) | **4,61** | **-1,94** | | | | | | |
| **LX** | (3) | **-2,05** | **-3,51** | **1,68** | | **I(2)** | **-11,56** | **-3,51** | **I(0)** |
| | (2) | **-1,36** | **-2,92** | | **1,39** | | | | |
| | (1) | **1,08** | **-1,94** | | | | | | |
| **LM** | (3) | **-1,05** | **-3,51** | **0,84** | | **I(1)** | **-4,56** | **-3,51** | **I(0)** |
| | (2) | **-0,67** | **-2,92** | | **0,76** | | | | |
| | (1) | **2,14** | **-1,94** | | | | | | |

**Elaboré à partir des résultats des tests ADF**

### Tableau № 02 : Résultats des tests PP

| **Variables** | **Modèle** | **En niveau** | | **Ordre d'intégration** | **En différence première** | | **Ordre d'intégration** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | $t_{cal}$ | $t_{tab}$ | | $t_{cal}$ | $t_{tab}$ | |
| **LPIB** | (3) | -2,07 | -3,51 | I(1) | -10,20 | -3,51 | I(0) |
| | (2) | -1,57 | -2,92 | | -9,11 | -2,93 | |
| | (1) | 4,19 | -1,94 | | -5,72 | -1,94 | |
| | (3) | -2,00 | -3,51 | | -4,63 | -3,51 | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **LCONS** | (2) | -1,99 | -2,92 | I(1) | -4,58 | -2,93 | I(0) |
| | (1) | 5,09 | -1,94 | | -3,39 | -1,94 | |
| **LINVS** | (3) | -1,14 | -3,51 | I(1) | -4,78 | -3,51 | I(0) |
| | (2) | -0,74 | -2,92 | | -4,83 | -2,93 | |
| | (1) | 2,80 | -1,94 | | -4,21 | -1,94 | |
| **LG** | (3) | -2,39 | -3,51 | I(1) | -6,50 | -3,51 | I(0) |
| | (2) | -2,25 | -2,92 | | -6,21 | -2,93 | |
| | (1) | 4,61 | -1,94 | | -4,50 | -1,94 | |
| **LX** | (3) | -1,91 | -3,51 | I(2) | -11,56 | -3,51 | I(0) |
| | (2) | -1,28 | -2,92 | | -10,69 | -2,93 | |
| | (1) | 1,51 | -1,94 | | -9,88 | -1,94 | |
| **LM** | (3) | -1,05 | -3,51 | I(1) | -4,68 | -3,51 | I(0) |
| | (2) | -0,67 | -2,92 | | -4,74 | -2,93 | |
| | (1) | 2,14 | -1,94 | | -4,35 | -1,94 | |

**Elaboré à partir des résultats des tests PP**

## Annexe № 02 : Fonctions de réponses impulsionnelles

### Graphique № 01 : Fonction de réponse du LPIB

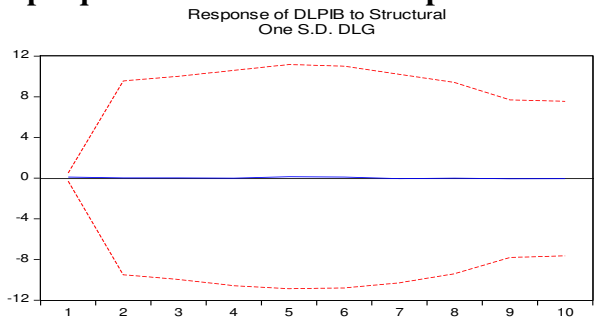


### Graphique № 02 : Fonctions de réponse du LCONS, LINVS et LM

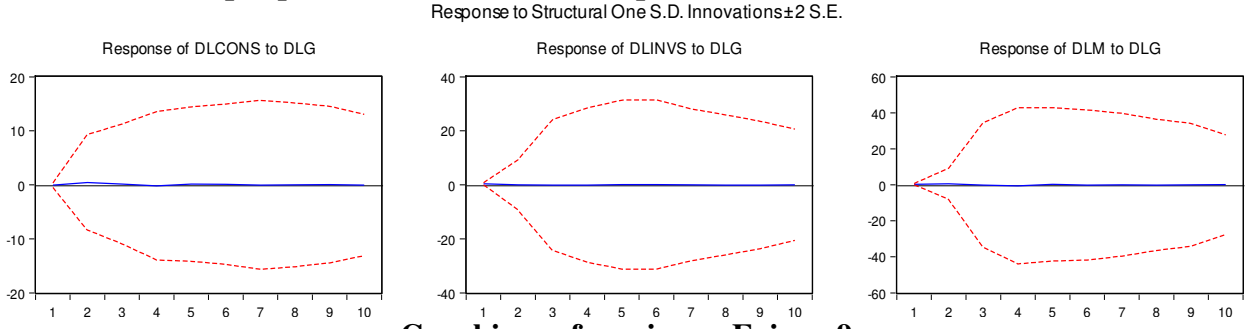


**Graphiques fournis par Eviews 9**

## Annexe № 03 : Décomposition de la variance de LPIB

| Period | S.E. | DLPIB | DLCONS | DLINVS | DLG | DDLX | DLM |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 1.379441 | 52.55251 | 20.19213 | 8.327819 | 7.565703 | 10.39076 | 0.971077 |
| 2 | 1.586606 | 49.90409 | 28.50908 | 6.793350 | 5.924575 | 7.885000 | 0.983905 |
| 3 | 2.056532 | 52.79634 | 30.07255 | 5.196906 | 6.313209 | 4.961577 | 0.659422 |
| 4 | 2.319936 | 54.14792 | 28.36701 | 6.299624 | 6.760348 | 3.900480 | 0.524617 |
| 5 | 2.329261 | 53.85505 | 28.40562 | 6.382545 | 6.798706 | 3.897183 | 0.660893 |
| 6 | 2.374738 | 53.67391 | 28.78416 | 6.147451 | 6.699028 | 3.894012 | 0.801439 |
| 7 | 2.385495 | 53.25501 | 28.64592 | 6.364420 | 6.972444 | 3.931776 | 0.830435 |
| 8 | 2.400984 | 52.58772 | 28.76408 | 6.712219 | 6.931789 | 3.881217 | 1.122977 |
| 9 | 2.501422 | 52.57692 | 29.58276 | 6.257882 | 6.639071 | 3.793093 | 1.150276 |
| 10 | 2.538455 | 52.15348 | 30.19916 | 6.082767 | 6.446920 | 3.842446 | 1.275230 |

Factorization: Structural

**Tableau fourni par Eviews 9**

## Annexe № 04 : Tests de causalité

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 07/21/17 Time: 13:25
Sample: 1970 2015
Lags: 5

| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|
| DLCONS does not Granger Cause DLPIB | 40 | 3.98306 | 0.02853 |
| DLPIB does not Granger Cause DLCONS | | 5.26620 | 0.01054 |
| DLINVS does not Granger Cause DLPIB | 40 | 5.48333 | 0.0080 |
| DLPIB does not Granger Cause DLINVS | | 1.29090 | 0.2949 |
| DLG does not Granger Cause DLPIB | 40 | 6.21549 | 0.00522 |
| DLPIB does not Granger Cause DLG | | 0.28055 | 0.9200 |
| DDLX does not Granger Cause DLPIB | 39 | 12.3532 | 0.01673 |
| DLPIB does not Granger Cause DDLX | | 2.48623 | 0.0553 |
| DLM does not Granger Cause DLPIB | 40 | 0.74562 | 0.5963 |
| DLPIB does not Granger Cause DLM | | 2.95174 | 0.0284 |

**Tableau fourni par Eviews 9**

- **Bibliographie :**


- Régis BOURBONNAIS et Michel TERRAZA, "Analyse des séries temporelles en économie", Édition PUF, Paris 1998.
- Régis BOURBONNAIS, ″Économétrie, Manuel Et Exercices Corrigés″, Édition DUNOD, Paris 2000.
- Régis BOURBONNAIS, "Économétrie- Manuel et exercices corrigés - 4ème édition″, Édition Dunod, Paris 2002.
- Sandrine Lardic, Valérie Mignon : ″Économétrie des séries temporelles macroéconomiques et financières″, Édition ECONOMICA, Paris 2002.

- Guy MÉLARD, "Méthodes de prévision à court terme", Édition ELLIPSES, Bruxelles 2003.
- Éric DOR, ″Économétrie″, Édition PEARSON EDUCATION, Paris 2004.
- Régis BOURBONNAIS, "Économétrie, Manuel et exercices corrigés - 6éme édition″, Édition DUNOD, Paris 2005.
- Biau Olivier et Girard Élie, ″Politique budgétaire et dynamique économique en France : l'approche VAR structurel″, Economie & prévision, 3/2005 (n°169-170-171), p. 1-23. http://www.cairn.info/revue-economie-et-prevision-2005-3-page-1.htm
- Mécanisme africain d'évaluation par les pairs -rapport d'evaluation du MAEP N°4- rapport d'évaluation de la république démocratique et populaire – juillet 2007.
- Angel ASENSIO, ″Le fonctionnement des économies de marché : Micro et macroéconomie de l'équilibre général″, Édition De Boeck, Paris 2008.
- Micheal BURDA, Charles WYPLOSZ, ″Macroéconomie : Une perspective européenne - 5éme édition″, Édition De Boeck, Paris 2009.
- Michel DE VROEY, ″Keynes, Lucas : D'une macroéconomie à l'autre″, Édition Dalloz, Paris 2009.
- Paul KRUGMAN et Robin WELLS, ″Macroéconomie - 2éme édition », Édition De Boeck, Paris 2013.


- **Notes de fin de page :**

[1] Cette notion a été élaborée par J. M. Keynes. Elle correspond au montant totale des dépenses prévues dans l'économie ; inclut la consommation et l'investissement prévu, autrement dit, c'est la demande anticipée par les entreprises qui déterminera le niveau de la production qu'elles doivent réaliser et par conséquent le niveau d'emploi qu'il faut utiliser (Paul KRUGMAN et Robin WELLS, ″Macroéconomie - 2éme édition », Édition De Boeck, Paris 2013, Page 547).

[2] Michel DE VROEY, ″Keynes, Lucas : D'une macroéconomie à l'autre″, Édition Dalloz, Paris 2009, Page 25.

[3] Angel ASENSIO, ″Le fonctionnement des économies de marché : Micro et macroéconomie de l'équilibre général″, Édition De Boeck, Paris 2008, Page 134.

[4] Conjugué à la hausse des salaires dans la fonction publique intervenue à compter de l'année 2008 et le montant des transferts sociaux avoisinant annuellement les 10% du PIB ces dernières années, ce volume de dépenses risque de provoquer un effet de cliquet, qui empêcherait le retour des dépenses publiques exceptionnelles à leur niveau antérieur à la période de crise. Le rythme de dépenses exceptionnelles se maintient même après le retour à une période économique stable (des besoins se créent).

[5] On parle de politique budgétaire pro-cyclique lorsqu'elle va dans le même sens que l'économie et accentue ses fluctuations telle une politique de baisse d'impôt en période de forte croissance, ou une politique de consolidation budgétaire en phase descendante du cycle. Ainsi, sur le court terme, les économistes s'accordent globalement sur le fait qu'il ne faut pas mettre en œuvre des politiques budgétaires de type pro-cyclique.

[6] Algérie : « Évaluation de la stabilité du système financier », Rapport du FMI No14/161, Juin 2014, Page 32.

[7] Biau OLIVIER et Girard ÉLIE, ″Politique budgétaire et dynamique économique en France : l'approche VAR structurel″, Economie & prévision, 3/2005 (n°169-170-171), p. 1-23. http://www.cairn.info/revue-economie-et-prevision-2005-3-page-1.htm

[8] Sachant que le PIB communiqué par les institutions officielles est généralement donné par la moyenne entre 02 à 03 méthodes de calcul du produit intérieur brut, et comme nous avons opté pour l'approche de calcul par la dépense (PIB=X+I+G+(X-M)), nous avons préféré recalculer la série du PIB suivant cette approche.

[9] Nous avons estimé plusieurs processus VAR pour des ordres de retard p allant de 0 à 5 (nous ne sommes pas allés plus loin compte tenu du faible nombre d'observations). Les résultats obtenus nous ont conduit à retenir un VAR(5).

[10] Mécanisme africain d'évaluation par les pairs -rapport d'évaluation du MAEP N°4- rapport d'évaluation de la république démocratique et populaire – juillet 2007, Page 139.
[11] Talal OMRANI et Rachid TOUMACHE, "L'impact de la chute des prix du pétrole sur le financement de l'économie algérienne", Revue ElWahat pour les Recherches et les Etudes Vol.9 n°2, Université de Ghardaia 2016, Page 767.
[12] Si $t_{cal}$ est supérieure à $t_{tab}$, donc la série possède une racine unitaire sinon elle n'en possède pas.
[13] On compare la t-statistique de la tendance à sa valeur critique qui est 2,79 (voir table ADF ), Si elle est inférieure à cette valeur, on dit alors qu'elle n'est pas significativement différente de 0 au seuil de 5%.
[14] Elle est comparée à sa valeur critique qui est 2,54 (voir table ADF ), Si elle est inférieure à cette valeur, on dit alors qu'elle n'est pas significativement différente de 0 au seuil de 5%.

# *GRH dans une démarche RESPONSABILITÉ SOCIETALE*
## *Discours et pratiques au sein de la SONELGAZ*

## إدارة الموارد البشرية في مناهج تطور المسؤولية الاجتماعية
## العروض والممارسات داخل سونلغاز

**D. MOKHEFI Amine**

Laboratoire de recherche « POIDEX »
Université de Mostaganem
mokhefiamine@yahoo.fr

**D. BENYAHIA-TAIBI Ghalia**

Laboratoire de recherche « LARAFIT »
Université d'Oran 2
g.taibi@yahoo.fr

**D. AMARI Salah Eddine Sofiane**

Laboratoire de recherche « LAREGE »
Ecole Nationale Polytechnique d'Oran
amarisofiane@yahoo.fr

**Résumé**

Ce travail tente de découvrir la place de la composante RSE dans le développement ou l'évolution de la fonction RH dans l'entreprise d'un côté, et des nouvelles missions du DRH, d'un autre côté.

Nous tentons par le biais de cette recherche de répondre aux questionnements suivants :

1. Quels sont les facteurs ayant joué un rôle primordial dans l'évolution de la fonction RH au sein de l'entreprise algérienne ? Quelle est la place de la dimension RSE dans cette évolution ?
2. Dans quelle mesure la RSE s'inscrit-elle dans les pratiques de gestion des ressources humaines ? Plus précisément, peut-on élaborer aujourd'hui un premier bilan des pratiques RH « socialement responsables » dans les entreprises algériennes ?
3. Quelles sont les nouvelles missions du DRH dans ce contexte ?

La méthode des cas semble appropriée pour réaliser les objectifs de recherche en prenant le cas de la Sonelgaz.

**Mots-clés :** EDE, Evolution de fonction ressources humaines, RSE, Sonelgaz, Facteurs d'évolution.

**JEL Classification Codes Guide** : **J5 – L1 – L3 – M5**

**الملخص**

يحاول هذا العمل اكتشاف مكانة المسؤولية المجتمعية للمنظمات في تنمية و تطور وظيفة الموارد البشرية في المؤسسة من جهة، و في الوظائف الجديدة لمديرية الموارد البشرية من جهة أخرى.

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الاجابة على التساؤلات التالية :

1. ما هي العوامل التي لعبت دور أساسي في تطور وظيفة الموارد البشرية على مستوى المؤسسة الجزائرية؟ و مكانة بعد المسؤولية المجتمعية في خضم هذا التطور؟
2. في أي اطار و أي اعتبار تندرج ممارسات المسؤولية المجتمعية للمنظمات في تسيير الموارد البشرية؟ و بأكثر دقة هل يمكننا اعداد أول تقييم لممارسات الموارد البشرية " المسؤولة مجتمعيا" في المؤسسات الجزائرية؟
3. ما هي الوظائف الجديدة لمديرية الموارد البشرية في هدا الاطار ؟

تبقى دراسة الحالة هي الطريقة الأنسب من أجل تحقيق أهداف البحث، و ستكون سونلغاز هي حالة هده الورقة البحثية.

**الكلمات المفتاحية** :تطور الموارد البشرية ، المسؤولية المجتمعية للمنظمات، سونلغاز، عوامل التطور.

**تصنيف حسب النظام JEL**: J5 – L1 – L3 – M5

## Introduction

La gestion des ressources humaines s'inscrit de plus en plus, comme un champ de recherche privilégié en sciences économiques et sociales, et ce, depuis des décennies. Plusieurs entreprises ont découvert les vertus de ses outils développés en permanence par des recherches théoriques et empiriques. Mais, diverses contraintes persistent et rendent la GRH plus complexe :

L'accélération du progrès technique pousse l'entreprise à adapter rapidement et régulièrement les compétences et les qualifications de ses salariés au risque de se laisser distancer sur le plan de la compétitivité.

La complexité croissante des tâches dans l'entreprise liée à des facteurs techniques (qui requièrent continuellement un accroissement des qualifications), mais aussi à une réorganisation du travail qui élargit le champ d'action des salariés.

La recherche d'une plus grande flexibilité.

Les évolutions du cadre réglementaire1 qui rendent de plus en plus complexe la GRH et limitent le champ d'action des entreprises.

La prise en compte des besoins des salariés : la GRH prend une dimension importante, à la fois dans la gestion et dans la prévention des conflits sociaux. Ceci passe par la mise en place de politique de motivation2, visant à concourir les intérêts des différents membres de l'entreprise vers les objectifs stratégiques de l'entreprise.

La dimension RSE (Responsabilité Sociale de l'Entreprise) a également un impact considérable sur la fonction RH. L'élargissement des parties prenantes génère de nouvelles façons de travailler et de nouveaux outils pour les équipes RH.

L'introduction des variables de la RSE dans la gestion de l'entreprise pose la question de la difficile conciliation entre l'éthique et l'efficacité. Les nouvelles théories économiques montrent que ces deux critères (éthique vs performance économique) peuvent être complémentaires. Développer une politique de RSE au sein d'une entreprise nécessite la mise en place d'actions et de pratiques socialement responsables dont les effets peuvent s'avérer très bénéfiques pour l'entreprise financièrement parlé.

On peut distinguer plusieurs niveaux de débats autour des enjeux de la GRH en matière de RSE ; La question de la normalisation, le lien entre RSE et performance économique, son champ d'application et au final (ou in fine), le sens que l'on peut donner à l'engouement récent des entreprises pour ces nouvelles problématiques.

L'objectif de ce travail est de suivre le développement de la gestion du personnel (ou l'administration du personnel) jusqu'à une véritable fonction ressources humaines basée sur des nouvelles techniques (ou nouvelles démarches ???) de management. Nous cherchons à identifier les facteurs d'évolution impliqués dans ce processus y compris la composante RSE. Peu d'études se sont investies dans ce sens, en analysant le cas algérien, outre celles d'Oueslati et Labaronne avec le cas de l'Entreprise Portuaire de Béjaïa (EPB) et celles d'Alliouat et Boukhanbouz (2009) avec l'étude de cas de la Sonatrach.

Trois questionnements animent cette recherche :

1. Quels sont les facteurs ayant joué un rôle primordial dans l'évolution de la fonction RH au sein de l'entreprise algérienne ? Quelle est la place de la dimension RSE dans cette évolution ?

2. Dans quelle mesure la RSE s'inscrit-elle dans les pratiques de gestion des ressources humaines ? Plus précisément, peut-on élaborer aujourd'hui un premier bilan des pratiques RH « socialement responsables » dans les entreprises algériennes ?
3. Quelles sont les nouvelles missions du DRH dans ce contexte ?

La méthode des cas semble appropriée pour réaliser les objectifs de recherche en prenant le cas du groupe Sonelgaz.

Ce document est scindé en deux parties. D'abord, la présentation du cadre conceptuel en insistant sur la dimension RSE en sa relation avec la GRH. Ensuite, l'analyse et les commentaires des résultats des entretiens réalisés avec les responsables de la Société de Distribution d'Oran du groupe Sonelgaz.

## I. Approche conceptuelle, théorique et méthodologique

L'émergence d'une fonction ressources humaines dans l'entreprise remonte à l'entre-deux guerres. Elle a désormais acquis une place centrale dans les organisations, à côté des autres grandes fonctions (finance, production, marketing). En dehors des aspects traditionnels d'administration du personnel, la fonction ressource humaines couvre un champ large : politiques d'emploi, de rémunération, de formation, de gestion des carrières, d'information et de communication, de relations professionnelles.

### I.1. L'évolution de la fonction Ressourcent Humaines

La fonction personnel a subi différentes transformations et a changé de nature au cours des années. Elle est passée d'une période ou elle ne s'intéressait qu'à une gestion administrative (embauche, paie, etc.) et juridique des hommes au travail, vers une véritable gestion des ressources humaines.

***Quels sont les facteurs qui ont contraint les entreprises à rendre plus important le rôle du responsable Ressources Humaines ?***

***Quels sont dont les facteurs d'évolution de la fonction RH ?***

Coudert (2002) propose une typologie des facteurs d'évolution et qui se focalise sur l'aspect externe à l'entreprise :

**L'internationalisation de l'économie :** Dans le contexte d'économie mondialisée, la concurrence est internationale et vive, sur tous les plans. La dimension humaine se trouve ainsi placée au centre de la stratégie de l'entreprise. Le responsable RH prend plus de poids dans l'organisation ; Son rôle devient stratégique pour l'entreprise.

**La conjoncture économique :** La conjoncture économique influence le marché de l'emploi. En période de forte croissance, les entreprises recrutent pour répondre à la demande et inversement, quand la conjoncture est à la baisse[3], les entreprises ne recrutent plus et licencient ou recourent à la préretraite[4].

A partir des années 70, sont apparus les premiers cabinets de recrutement, accompagnant les entreprises, tant en période de croissance du marché de l'emploi que de récession. C'est ainsi qu'apparaissent les premières rubriques " Emploi " dans des périodiques tels Le Figaro, Le Monde ou encore l'Express. Des agences de communication de recrutement apparaissent également afin d'aider les responsables RH dans leurs missions.

Lorsque le marché de l'emploi est en forte croissance, les salariés peuvent faire jouer la concurrence entre employeurs ce qui va modifier les missions du responsable RH. Une stratégie RH s'impose, nécessitant l'utilisation d'outils inspirés du marketing.

**La « tertiarisation » de l'économie :** Le passage à une économie tertiaire est un autre facteur important dans le développement de la dimension humaine dans l'entreprise. Le développement humain dans le tertiaire est dû au fait que dans ces sociétés de services, le travail humain est un facteur clef, contrairement à l'industrie où l'automatisation et la robotisation jouent un rôle majeur. Ainsi, les besoins de recrutement du secteur tertiaire sont conséquents.

**Le développement des Technologies de l'Information et de la Communication :** Les Technologies de l'Information et de la Communication (TIC) ont contribué de manière importante à l'évolution de la fonction RH. La fonction a témoigné d'une révolution dans le domaine du recrutement, dès la fin des années 90, à travers le concept d'e-recrutement ou recrutement en ligne à la suite du boom de l'Internet et des sites d'offres d'emploi.

Ces nouvelles technologies ont aussi apporté des outils pour faciliter le travail des responsables RH tels que les progiciels de gestion des candidatures[5]. La communication interne, mission de la fonction RH, a été aussi particulièrement facilitée et améliorée par le biais d'Intranet dans les entreprises et la création de boîtes aux lettres électroniques.

**L'évolution des mentalités :** Les préoccupations, les attentes et les ambitions des demandeurs d'emplois et des salariés, ont profondément changé avec la recherche de perspectives d'évolution, un bon salaire, l'ambiance au travail, la formation, le dynamisme, l'ouverture à l'international, la taille et l'image de marque. Ils recherchent surtout un certain équilibre entre vie privée et vie professionnelle.

Les recruteurs doivent impérativement prendre en compte ces dimensions ce qui bouleverse la fonction RH et ses missions. Si les employeurs apparaissent désormais comme locataires des compétences de leurs jeunes salariés, ils doivent démontrer leur capacité à retenir les meilleurs collaborateurs, les fidéliser. D'où le concept du « marketing des ressources humaines ».

**L'apparition des concepts de « responsabilité sociale » et de « développement durable » :** Globalement le développement durable consiste à préserver l'avenir des générations futures en essayant de concilier performance économique et respect de l'environnement et des personnes. De cette définition découle la notion de « responsabilité sociale de l'entreprise »(RSE) ; Un principe qui concerne l'ensemble des pratiques de l'entreprise et leurs conséquences au niveau :

- Social (conditions de travail,…) ;
- Economique (relations avec les fournisseurs,…) ;
- Environnemental.

L'éthique dans l'univers professionnel et économique devient alors un concept essentiel.

Bref, La GRH revêt de plus en plus un caractère stratégique au sein des entreprises. La gestion stratégique des RH correspond à une logique de planification des politiques de personnel (recrutements, formation, qualifications, rémunérations), en cohérence avec les plans stratégiques de l'entreprise à moyen et long terme. Parallèlement, il appartient à la DRH d'éviter les conflits internes. (Actions de prévention et de dialogue avec la partenaire social)

## I.2. L'intégration de la dimension RSE dans la GRH

Les recherches concernant la RSE remonte à 1932 par les travaux de Bearle et Means, mais il a fallu attendre 1953 pour que cette pratique soit explicitement traitée et ceci grâce aux travaux de Bowen (1953). (Attarca et Jacquot, 2005).

A noter que les premières recherches, autrement dit, les prémices de cette pratique qui est la RSE viennent de l'occident, en l'occurrence les Etats-Unis, mais qui ne cesse de prendre de l'importance dans les autres pays du monde et surtout en Europe. (Lépineux, Rosé, Bonanni et Hudson, 2010)

La RSE est la déclinaison au sein de l'entreprise des concepts de développement durable, qui intègrent les trois piliers environnemental, social, et économique.

En pratique, la RSE concerne l'intégration volontaire par les entreprises de leur rôle social, environnemental, et économique. Elle couvre, par exemple, la qualité globale des filières d'approvisionnement, de la sous-traitance, le bien-être des salariés, l'empreinte écologique de l'entreprise, etc. C'est la prise en considération, volontaire et non imposée par la loi, des intérêts actuels et futurs de toutes les parties prenantes de l'entreprise (salariés, famille des ouvriers, société, humanité, environnement, etc.) dans toutes actions et décisions managériales. Ben Abdelkrim (2013). Elle est définie comme la ***« responsabilité d'une organisation vis-à-vis des impacts de ses décisions et activités[6] sur la société et sur l'environnement, se traduisant par un comportement éthique et transparent qui :***

- ✓ ***Contribue au développement durable, y compris à la santé et au bien- être de la société;***
- ✓ ***prend en compte les attentes des parties prenantes;***
- ✓ ***respecte les lois en vigueur tout en étant en cohérence avec les normes internationales de comportement;***
- ✓ ***est intégré dans l'ensemble de l'organisation et mis en œuvre dans ses relations[7] ».***
  (Turcotte et autres, 2011, P 14)

Des recherches se sont concrétisées pour la RSE par la mise au point de référentiels internationaux (GRI), des codes de conduite des entreprises (Global compact) ou des certifications, normes ou labels jusqu'aux audits sociaux ou environnementaux.

Depuis 2000, l'Europe œuvre pour développer des outils pour permettant de fixer des normes concernant la RSE parmi lesquelles nous citons[8] :

**La norme SA 8000[9] :** concerne les conditions de travail, l'interdiction du travail des enfants, du travail forcé ... Il existe deux types d'engagement vis-à-vis de cette norme pour une entreprise : le *certificat* en cas de respect des normes pour la production, ou le statut *membre* si les critères sont respectés également pour les filières de fournisseurs et pour toutes les unités de production.
**La norme ISO 14001** pour mesurer l'impact de l'activité d'une entreprise sur l'environnement. Initiée en 1996, révisée en 2000, cette norme prend en compte des aspects environnementaux significatifs : les émissions dans l'air, les rejets dans l'eau, la contamination des sols, la gestion des déchets, l'utilisation des matières premières et des ressources naturelles.
**La norme ISO 26000** concerne l'intégration des normes de responsabilité sociale, de gouvernance et d'éthique d'une manière plus élargie.

La RSE porte les germes d'une réelle performance pour l'entreprise. Aliouat et Boughanbouz (2009) classent la valeur potentielle de la RSE pour les entreprises en cinq catégories :

1. Amélioration de l'efficacité et réduction des coûts (Maitrise des coûts) ;
2. Réponse aux attentes des clients ;
3. Développement de nouvelles activités ;
4. Mobilisation du personnel ;
5. Amélioration des relations avec les investisseurs.

Toutes les fonctions de l'entreprise sont concernées par la RSE et contribuent à une politique globale de responsabilité sociale. L'entreprise doit donner confiance à ses salariés (présents et futurs). Elle a désormais un rôle plus large à jouer que la simple augmentation des profits. De nouvelles pratiques sont apparues, telles que le développement de codes de conduite relatifs aux Droits de l'Homme, ou encore la mise en place de standards sociaux.

La responsabilité sociale des entreprises ne devrait pas être séparée de la stratégie puisqu'il s'agit d'intégrer les préoccupations sociales et environnementales dans ces stratégies.

Les spécialistes des ressources humaines jouent un rôle clé pour aider les entreprises à atteindre leurs objectifs en matière de RSE. Puisque les ressources humaines influencent un grand nombre de systèmes clés et de processus d'entreprise qui sont à la base de l'exécution efficace, elles sont bien placées pour encourager une éthique de RSE et instaurer une culture de RSE hautement efficace. La participation des employés est un facteur de succès pour le rendement de la RSE. Les responsables RH ont les outils et les occasions (opportunités) nécessaires pour tirer parti de la détermination et conviction des employés envers la stratégie de l'entreprise en matière de RSE ainsi que de leur participation à la stratégie. (Hambrick et Mason, 1984 ; Weick, 1995 ;…). La fonction RH doit, dès lors, considérer le salarié comme un «client interne » dont la satisfaction affecte les niveaux de performances de l'entreprise (Peretti, 1999)

Dans ce contexte, Ashridge (2008) fait observer qu'il ***« est important de disposer d'une panoplie de leviers liés aux ressources humaines pour développer les capacités organisationnelles. Il faut acquérir ces connaissances et ces compétences au moyen de programmes de développement du leadership, de la planification du perfectionnement professionnel, de la planification de la relève, de la gestion du rendement, de systèmes de primes et de cadres de compétences, et en recherchant ces connaissances et ces compétences lorsqu'on recrute de nouveaux talents pour l'organisation»*** (P 10).

La mobilisation des employés envers la RSE offre des avantages organisationnels tels que (Strandberg, 2009):

- ✓ L'augmentation du maintien en poste et diminution des coûts de recrutement et de formation ;
- ✓ Une meilleure capacité d'attirer les meilleurs candidats, particulièrement parmi les diplômés ;
- ✓ Des économies et revenus résultant d'une amélioration du moral et de la productivité des employés ;

Les tendances actuelles dans les pays occidentaux indiquent que les employés préfèrent travailler dans des organisations dont les valeurs correspondent aux leurs. Par conséquent, l'intégration de la

RSE à l'image de marque présentée aux employés permet d'améliorer la qualité du recrutement et le maintien en poste, particulièrement dans les marchés où la main-d'œuvre qualifiée est peu abondante. (Capron et Quairel- Lanoizelée, 2007)

Pour la déployer efficacement dans l'entreprise, la RSE doit tout d'abord devenir un impératif pour le conseil d'administration et la haute direction.

### I.3. Méthodologie du travail

Le but de cette investigation est de mettre en relief l'état des lieux de la fonction Ressources Humaines au sein de l'entreprise publique algérienne en l'occurrence la Sonelgaz.
La méthode des cas semble appropriée pour réaliser cet objectif. Ce type d'investigation est utile pour vérifier une théorie, étudier un cas qui est reconnu comme étant particulier et unique, expliquer des relations de causalité entre l'évolution d'un phénomène et une intervention.

L'étude de cas connaît deux applications : elle peut servir à accroître la connaissance qu'on a d'un sujet et avoir pour principal objectif l'élaboration de nouvelles hypothèses, ou elle peut servir à étudier l'effet d'un changement chez un sujet (Robert, 1988). Pour nous, l'étude de cas correspond aux deux objectifs en même temps. Notre étude de cas est de type instrumental (où l'on s'intéresse à un cas particulier dans toute sa particularité et non parce qu'il représente d'autres cas ou qu'il illustre un phénomène ou un trait particulier) selon la classification de Stake (1994) car le cas joue un rôle de support facilitant la compréhension d'un problème. En effet, notre objectif est d'explorer le fonctionnement de la fonction RH au sein de l'entreprise dans un premier temps ; Puis de développer notre problématique adéquate en analysant les facteurs (exogènes et endogènes) impliqués dans l'évolution de la fonction.

Afin de dévoiler le rôle de la dimension RSE dans la fonction RH de la Sonelgaz, nous avons développé, à partir de la revue de la littérature, une grille d'entretien pour les responsables (DRH et dirigeants) de la société. La grille d'entretien est basée plus particulièrement sur les recherches de Coulon ainsi que de Saulquin.

Nous relatons ci-après les résultats des entretiens, sans toutefois citer les noms des interviewés ou leurs fonctions.

## II. Etude de cas de la Sonelgaz

### II.1. Présentation de l'entreprise

Le groupe industriel Sonelgaz, l'opérateur historique dans le domaine de la fourniture des énergies électrique et gazière en Algérie, a, à son actif, cinq décennies de savoir-faire au service du développement économique et social du pays. Ses missions principales sont la production, le transport et la distribution de l'électricité ainsi que le transport et la distribution du gaz par canalisations. Ses nouveaux statuts (SPA dont l'actionnaire unique est l'état) lui confèrent la possibilité d'intervenir dans d'autres segments d'activités présentant un intérêt pour l'entreprise et notamment dans le domaine de la commercialisation de l'électricité et du gaz à l'étranger.

Depuis sa création en juillet 1969, la Sonelgaz a vécu plusieurs changements de statut et des restructurations. La promulgation de la loi sur l'électricité et la distribution du gaz par canalisations[10] (Loi février 2002), a nécessité la restructuration de la société pour s'adapter au

nouveau contexte. Elle est, aujourd'hui, érigée en Groupe industriel composé de 40 sociétés dont 6 en participation.

Le Groupe Sonelgaz est l'un des principaux employeurs en Algérie. Près de 3 000 agents permanents et 10 600 agents temporaires ont été recrutés en 2009. L'effectif global de l'ensemble des sociétés du Groupe s'élève désormais à 65 560 salariés dont 38 183 agents permanents et 27 377 agents temporaires. Ces derniers travaillent notamment pour le compte des sociétés travaux (Inerga, Kahrakibn Etterkib, Kanaghaz, Kahrif) et de la société de Prévention et d'Action de Sécurité SPAS.

La Société de Distribution d'Oran (SPA) est l'une des quatre filiales de distribution n'est qu'une direction parmi les neuf zones de distribution qui se trouvent sur le territoire national. Elle est chargée de la distribution de l'énergie électrique et du gaz par canalisation et de la satisfaction des besoins de la clientèle.

Le total du chiffre d'affaires global du groupe Sonelgaz est en évolution et généré par le segment de l'électricité est nettement supérieur de à celui du gaz. Ceci est dû d'une part à la forte consommation de l'électricité par rapport au gaz, et d'autre part au prix de vente de l'électricité qui est nettement supérieur.

Le choix du groupe a été motivé par le fait que la Sonelgaz détient depuis toujours le monopole de la production, distribution, et la commercialisation de l'Electricité et du Gaz à travers le territoire national. Pour la Sonelgaz, l'avenir semble incertain. Dans les années à venir cette Société n'aura plus le monopole du marché et doit être en mesure de faire face à la concurrence internationale. La société passera d'une situation de monopole vers une situation où les parts de marché restent à conquérir par des produits de meilleure qualité et de moindre coût d'un part, et d'autre part, le groupe entretien des relations et des contrats avec un nombre important d'entreprises multinationales, et un grand nombre de ces dernières exige l'intégration de la RSE au sein des entreprises partenaires faute de quoi elle sera écartées au profit d'un partenaire moins susceptible de mettre à risque leurs réputations, ***« Depuis quelques années, le monde est confronté à de nouveaux enjeux et doit faire face à de nouveaux défis environnementaux relatifs aux problèmes liés au climat, au réchauffement climatique, à l'accumulation de ressources dans certaines zones au détriment d'autres, aux problèmes d'empreinte écologique (Dufumier, 2015). Les entreprises (grandes ou petites) sont également concernées par ces défis auxquels elle doivent faire face, si elles souhaitent maintenir leur positionnement concurrentiel sur le marché ».*** (Coulibaly-Ballet, Elidrissi et Jerinic, 2016). Quant au choix de la société de distribution de l'ouest (SDO), ce dernier n'était pas délibéré, mais dicté par la proximité et la collaboration de certains responsables.

### II.2. L'évolution de la fonction RH au sein de la Sonelgaz

La gestion des ressources humaines ou plutôt la fonction RH au sein de la Sonelgaz n'a existé, que vers les dernières années où elle a commencé à voir le jour et à prendre une place de plus en plus importante dans la stratégie de l'entreprise.

Avant, la gestion de la ressource humaine était assurée par une Direction du Personnel. En effet, dans les premières années de son existence, le volet principal de la fonction RH, et plus précisément le recrutement, était considéré comme un plan social (besoin social), plus qu'un besoin économique. Le recrutement était opéré dans le but d'absorber le chômage. A l'époque, on ne s'intéressait nullement aux qualifications voire aux compétences des employés.

A cette époque, Parler de chômage était un tabou. L'Etat obligeait les entreprises à recruter même lorsque ces dernières souffraient d'un sureffectif. C'est vers les années 1980 et plus précisément en 1985, avec la mise en œuvre du Statut Général des Travailleurs, que la fonction RH a émergé au sein de la Sonelgaz.

L'évolution de la fonction RH s'est accompagnée d'un renouvellement de son champ d'action à travers :

- La modification de la place de la fonction dans la structure de l'entreprise, où elle occupe une place prépondérante notamment en matière de ressources humaines (nombre d'employés dans au sein de la DRH) et financières (particulièrement dans le domaine de la formation) ;
- Un renouvellement du profil du responsable de la fonction dont on exige des capacités de communications et de négociations, ainsi qu'une force de persuasion ;
- La diversification des outils de gestion avec l'élaboration et l'application d'une politique sociale et d'une politique d'intégration et de motivation ; L'utilisation d'indicateurs sociaux issus du bilan social ; D'audits sociaux ainsi que la mise en place d'un système prévisionnel de gestion des compétences.

En vue des changements effectués apportés à sur l'environnement de Sonelgaz, changements réglementaires et institutionnels mais aussi concurrentiels, est apparue une nouvelle politique managériale pour la Sonelgaz. Désormais Sonelgaz est contrainte par le résultat et la performance, d'où l'importance des différents systèmes de pilotage notamment au niveau de la GRH.

Actuellement, la Sonelgaz dépense de sommes importantes dans le but de moderniser, de perfectionner et de mettre à niveau ses RH.Les missions essentielles de la fonction RH au sein de la Sonelgaz sont :

| | |
|---|---|
| Gérer les emplois, carrières et niveaux d'effectifs. Gérer le salaire selon un logiciel nommé G.I.P (Gestion Informatisé du Personnel) | Evaluer le besoin en matière de formation et de perfectionnement du personnel. |
| Elaborer le plan d'évolution (promotion…etc.) du personnel régie par cette entité. | Appliquer les mécanismes d'évaluation des carrières adoptées et arrêtées par les structures centrales. |
| Elaborer les différentes statistiques descriptives des effectifs et les analyser. | Elaborer les plans de formation et de perfectionnement. |
| Veiller à la gestion des dossiers administratifs. | Suivre et contrôler les réalisations de la formation. |
| Procéder à une analyse des besoins en personnel. | Suivre l'évolution des carrières. |
| Evaluer les besoins en formation et en perfectionnement du personnel et élaborer le budget prévisionnel de formation | |

## II.3. Les facteurs d'évolution de la fonction RH

La Sonelgaz détient, depuis sa création en 1969 à nos jours, le monopole dans les domaines de la distribution et de la vente de gaz naturel en l'Algérie, et de même pour la production, le transport et la distribution de l'électricité.

**L'importation et l'exportation d'électricité**. Dans des cas particuliers et de manière très temporaire.

Suite à l'ouverture de l'Algérie au marché extérieur et à la concurrence internationale et afin de s'adapter au avec le nouveau contexte économique, l'Etat (en tant qu'actionnaire unique) a décidé, en 2002, le lancement de restructuration la Société, dans l'objectif de l'ériger en Holding.

En effet, la loi 02-01 du 05 Février 2002 relative à l'électricité et à la distribution du gaz par canalisation a doté la Sonelgaz d'un nouveau statut, celui de Société Par Actions (SPA) au lieu d'EPIC (Entreprise Publique à caractère Industriel et Commercial)

Le processus de transformation de la Sonelgaz en Holding a commencé en 2004 et continue jusqu'à nos jours avec la naissance création de plusieurs filiales sociétés de métiers de base et de nouvelles filiales de métiers périphériques. L'année 2012 a consacré la transformation de SONELGAZ en Holding.

En ce qui concerne la Ressources Humaines, et suite à cette loi, la Sonelgaz a prévu un vaste programme de recrutement et de renouvellement de ses ressources humaines.

En effet, En 2006 la Société a lancé un programme pour le recrutement de 9000 agents sur une période de trois à cinq ans. Ce programme de recrutement est accompagné d'une politique de formation et ce pour suivre s'adapter aux l'accélération du progrès technique et technologique, pour développer les qualifications voire les compétences de son personnel sa ressource humaine et de préparer la relève. Les facteurs d'évolution de la société semblent être plutôt externes. L'évolution de la fonction RH au sein de la société semble liée au contexte économique (la conjoncture économique notamment l'ouverture du marché à la concurrence, l'internationalisation des marchés) et aux mutations technologiques que connaît le secteur.

L'évolution du statut de la société, un autre facteur d'évolution tout aussi déterminant, a impulsé une nouvelle vision au sein de l'entreprise qui passe d'une approche traditionnelle du personnel à une approche plus individualisée des ressources humaines.

Le caractère d'emploi « garanti » inné inhérent au service public, tend de plus en plus, a tourner dans le sens de la responsabilisation des agents. C'est ce qui donne une dimension particulière à la stratégie RH puisque :

- La flexibilité et la mise en valeur des compétences, exigées par les contraintes de l'environnement externe, ne sont pas gérées de manière identique dans les secteurs privés et le public ;
- La pression exercée sur les salariés du privé est plus importante car la sensibilité aux changements externes est plus grande.

Toutefois, devant les mutations économiques et technologiques, les entreprises publiques ont de plus en plus le souci de rentabilité et d'efficacité à la recherche de la pérennité, surtout devant la menace de privatisation. L'objectif est de tenter de corriger le manque de dynamisme lié à la sécurité de l'emploi et à la mission même du secteur public où les salariés se soucient moins des notions de résultats ou de productivité.

### II.4. La stratégie de développement durable du groupe Sonelgaz

Sonelgaz a toujours joué un rôle prépondérant dans le développement économique et social du pays à travers la concrétisation de la politique énergétique nationale. Ses engagements logistique,

matériels et financiers en matière d'électrification rurale et de distribution publique gaz, ont permis de hisser le taux de couverture en électricité à près de 98% et le taux de pénétration du gaz à 43 %.

Pour la période 2005/2010, un programme d'investissement exceptionnel est mis en œuvre afin d'augmenter les capacités de production d'électricité, de densifier et rendre plus robuste (stable) le réseau de transport d'électricité et du gaz (Afin de répondre à la demande toujours croissante) et enfin de moderniser les services à la clientèle.

L'objectif de Sonelgaz est de devenir plus compétitif afin de faire face à la concurrence et compter, à terme, parmi les meilleurs opérateurs du secteur dans le bassin méditerranéen. Ainsi, la Sonelgaz possède son propre centre de R&D[11] ainsi que ses propres écoles de formation[12], érigés en filiales.

La stratégie du Groupe Sonelgaz en matière de développement durable, du respect et de la protection de l'environnement, se décline en différents axes[13] :

1. **L'électrification rurale :** Dès le milieu des années 70, l'Algérie s'est engagée dans un programme national d'électrification dont l'objectif est l'amélioration des conditions de vie des citoyens des zones rurales. Ce programme a permis d'améliorer la vie de milliers d'algériens, de réduire l'exode rural, de mettre en valeur les terres agricoles par le pompage de l'eau, de conserver des médicaments dans les centres de soins ruraux, de développer les services et les petits métiers et d'accéder à la culture et à l'information à travers la radio et la télévision, etc. Le taux d'électrification est passé ainsi de 57% en 1977 à plus de 96%.
2. **Le plan national gaz :** En trois décennies, la consommation industrielle et domestique de gaz a connu un essor appréciable grâce aux efforts de Sonelgaz qui a multiplié les actions de promotion de cette énergie propre par rapport aux clients familles ou (et) professionnels.
3. **La production d'électricité au gaz naturel :** Depuis l'avènement de nouvelles technologies compétitives d'utilisation du gaz dans le domaine de la production d'électricité (cycles combinés, nouveaux paliers de puissance de pour les turbines à gaz), la convergence (synergie) gaz / électricité a augmenté. Les centrales qui ont été construites ces dernières années (Hamma, Fkirina, Skikda,…) et d'autres qui son en projet (Berrouaguia, Hadjret Ennous) consacrent ce principe directeur de valorisation optimale du gaz naturel jusqu'à atteindre plus de 93% de la capacité installée fonctionnant au gaz naturel. L'une des solutions écologiques du groupe Sonelgaz est la centrale solaire/gaz de Hassi R'mel, premier du genre au monde.

Par ailleurs, Sonelgaz a mis toute sa compétence pour la réalisation d'un programme d'électrification rurale au moyen de l'énergie solaire photovoltaïque, financé sur dotations de l'Etat, au profit de 1000 foyers répartis sur 4 wilayas du grand Sud, à savoir : Tamanrasset, Adrar, Illizi et Tindouf.

4. **Le développement des énergies renouvelables** notamment l'énergie solaire et éolienne.
5. **Le gaz naturel carburant (GNC)** n'est utilisé que pour des bus pour le transport urbain appartenant à une filiale de Sonelgaz, qui assure le transport du personnel des filiales de Sonelgaz. Il est à noter que le gaz naturel est beaucoup moins polluant, en tant que combustible, que le fuel ou le charbon. Néanmoins, s'agissant une matière première d'origine fossile, elle n'est pas renouvelable.

A court terme, Sonelgaz projette de fabriquer les premiers modules photovoltaïques. Sa filiale d'engineering CEEG[14] est chargée de la mise en œuvre du projet de construction d'une usine de fabrication de modules photovoltaïques par le biais de sa nouvelle filiale installée à Bouira[15].

Sonelgz est un acteur clé pour la concrétisation de la politique de promotion des énergies renouvelables et d'économie d'énergie fondée sur la diversification et la combinaison des sources, sur l'économie des combustibles fossiles et sur le développement d'un système énergétique durable conforté par le grand potentiel solaire de l'Algérie.

## II.5. Compte-rendu des entretiens

Selon les responsables interviewés, la RSE est essentiellement un thème « à la mode » qui n'aura pas d'incidence sur l'activité à venir des entreprises algériennes (Car la concurrence réelle n'existe pas encore, en attendant les accords OMC et CE). Or, force est de constater que l'entreprise est un ensemble d'individus c'est pour cette raison qu'elle prend une dimension sociale. La principale richesse d'une entreprise reste incontestablement, sa ressource humaine. Un agent (salarié) peut facilement se rebeller s'il n'est pas motivé, cette rébellion peut prendre la forme de sabotage, de tricherie…Dans les entreprises performantes, ce niveau est atteint grâce à la prise en compte des besoins des salariés. Cette dimension devrait prendre plus d'importance dans les entreprises algériennes.

La RSE est un ensemble d'indications et de règles qui vont s'affirmer et influencer l'activité à venir des entreprises. Les dépenses sociales et culturelles du groupe Sonelgaz représentent 2% de la masse salariale. En plus la loi 01/02 de 2002 oblige le groupe à se remettre en cause dans plusieurs domaines. Selon les professionnels RH de la société Sonelgaz, adopter la RSE implique :

1. Mettre en place des programmes facilitant le développement personnel du salarié. Nos interlocuteurs ont souligné que toute la stratégie du groupe est axée autour de cet aspect ;
2. Mettre en place des programmes facilitant le développement extraprofessionnel par le biais de différentes activités : jeu de société, salle de sport, organisation de championnat de foot, de volley, etc.
3. Se lancer dans l'éducation au développement durable, par des compagnes de sensibilisation pour faire comprendre aux consommateurs les enjeux de ce développement durable et pour les pousser à agir en citoyen responsable, et ceci en encourageant les consommateurs pour qu'ils deviennent des acteurs dans le développement durable. Dans ce sens, la Sonelgaz a lancé des actions de sensibilisation pour diminuer la consommation d'énergie par la mise en vente des ampoules lampes (à faible consommation) qui réduisent la consommation en énergie et par conséquent le montant de la facture pour l'abonné et le suivi des consommateurs dans leurs consommation pour qu'ils diminuent la consommation en plus de compagne de sensibilisation ;
4. Interdiction d'employer les enfants surtout dans un métier à risque tel que celui de la Sonelgaz. NB : L'interdiction est valable même pour si les métiers ne sont pas à risques ;
5. Interdire les discriminations au travail (discrimination raciale, équité homme/femme). En Algérie il existe une équité dans les salaires contrairement aux pays étrangers où les hommes touchent des salaires supérieurs aux femmes. Ainsi, l'effectif féminin permanent dans le groupe s'élève à 5 576 agents dont plus de 70% activent dans les sociétés métiers. L'effectif féminin représente aujourd'hui 14,6% de l'effectif global ;
6. Sonelgaz participe également à l'insertion professionnelle des handicapés.

Les responsables RH de l'entreprise développent un point de vue partenarial sur le thème de la RSE. Ils s'accordent à dire qu'avant de prendre une décision stratégique, Sonelgaz doit en évaluer les effets non seulement sur ses actionnaires et ses clients, mais aussi sur ses employés et l'ensemble de ses partenaires. Ceci demande beaucoup d'efforts (le groupe emploi environ 70.000 salariés).

Certains responsables ont souligné que la mise en œuvre de pratiques relevant de la RSE améliorer le volume d'affaires et la performance économique et financière de l'entreprise.

Les trois intérêts majeurs liés au développement de la RSE sont (par ordre) :

1. Améliorer l'image de l'entreprise ;
2. Attirer les investisseurs ;
3. Attirer les meilleurs salariés et managers.

Les responsables questionnés s'accordent à dire que la RSE doit plutôt dépendre:

- De la volonté, d'engagement et de détermination de la part de la haute direction ;
- Des conventions négociées au niveau de l'entreprise avec le partenaire social ;
- Des pratiques des entreprises du même secteur d'activité.

Les avis sont départagés concernant l'importance et/ou l'incidence économique de la RSE pour sur l'entreprise. Les uns considèrent que la RSE est une préoccupation majeure de la haute direction. Les autres pensent que la RSE est un effet de mode et qu'elle n'a pas de débouchés en Algérie. L'un des répondants a souligné que « la RSE n'est pas en réalité une préoccupation majeure pour la Sonelgaz. La RSE risque de créer des problèmes mais parfois l'entreprise intègre cette dimension malgré elle ».

Nos interlocuteurs (52%) rapportent que l'élaboration et la mise en œuvre d'une démarche de RSE n'est pas une préoccupation majeure de leur direction. Pourtant, l'entreprise s'est dotée d'un code (une charte) sociale, éthique ou environnementale. Cette idée commence à se développer mais timidement. La Sonelgaz organise chaque année des volontariats pour nettoyer les plages ou pour aider l'APC dans le nettoyage de la ville.

La Sonelgaz s'est engagée dans une démarche de certification dans les filiales métier/périphérique notamment :

- La norme environnementale ISO 14001 ;
- La norme sociale SA 8000 (OIT).

Concernant les pratiques RH de la société Sonelgaz, relevant de la RSE, les interviewés affirment que la société a peu de collaboration avec les missions locales pour l'emploi (toutes candidatures à un recrutement passent par l'ANEM conformément à la loi) et les différentes associations d'insertion. L'un des répondants a souligné que le groupe est parmi les premières entreprises à absorber le chômage dans le pays, que ce soit dans le domaine technique, administration…, etc. Le recrutement se fait par l'intermédiaire de l'ANEM (sinon le groupe sera obligé de payer une amende). Le groupe participe avec les CFPA dans l'apprentissage des jeunes stagiaires, sans oublier les sponsors. La Sonelgaz recrute aussi des handicapés.

L'entreprise n'a jamais procédé à un licenciement pour motifs économiques au cours des dernières années « même en cas de difficulté économiques ou financières ».

Les conditions de travail (hygiène, sécurité, ergonomie) pratiquées par les collaborateurs de la société Sonelgaz (sous-traitants, partenaires, filiales, etc.) font l'objet d'un cahier des charges. Leur mise en place relève de la responsabilité des Chefs d'unité et des commissions paritaires Hygiène et sécurité prévues par la loi.

La société ne réalise pas d'enquêtes de satisfaction auprès de ses employés (sauf le cas de la La Société de Distribution d'Oran d'après les entretiens). Les enquêtes réalisées par la Sonelgaz ciblent plutôt les clients. Le thermomètre de la satisfaction des clients est le nombre de requêtes (réclamations) sont enregistrées.

La société réalise également un bilan social annuel grâce à des tableaux de bord. Les principaux axes du bilan social sont : les effectifs, la rémunération et la formation. Pour ce qui est des relations professionnelles, l'un des répondants a souligné la difficulté de communication avec les partenaires sociaux et à laquelle dont le groupe tente de remédier. La Sonelgaz est obligée de réaliser un bilan social dans le but de contrôler les réalisations. Autrement dit, pour s'assurer que le budget a été utilisé à bon escient. (Afficher les réalisations par rapport aux prévisions budgétaires et mettre en évidence les évolutions par rapport aux exercices écoulés. Le budget n'est plus figé mais fait l'objet de révisons semestrielle)

Les principaux modes d'évaluation des résultats dont dispose un supérieur hiérarchique c'est l'entretien annuel d'évaluation (enregistré dans un formulaire prévu à cet effet) mais aussi la mesure régulière (trimestrielle) de l'activité de chaque employé ce qui se traduit par l'attribution donne droit à la d'une PRI trimestrielle. L'un des répondants souligne qu'une mesure action régulière est d'établir faire pour l'activité de l'atelier ou du service ; Un bilan mensuel par rapport aux objectifs. L'évaluation peut mesurer également les préoccupations propres aux salariés telles que :

- ✓ L'intensité du travail perçue par le salarié ;
- ✓ Les attentes en termes de formation ;
- ✓ Les attentes en termes de rémunération ;
- ✓ Les attentes en termes d'évolution de carrière.

Aucun moyen n'est mis en œuvre pour permettre à un supérieur hiérarchique de reconnaitre la qualité du travail de ses subordonnés mis à part bien sûr les bilans d'activités (mensuels, trimestriels, annuels). Pour contrôler la qualité il faut avoir un système de mesure de la qualité du travail qui soit fiable. Le problème c'est qu'ici en Algérie, on contrôle la forme pas le fond. Contrairement à l'étranger où il existe un système de mesure (de la compétence plus précisément) fiable et efficace.

L'Intranet est disponible dans la société pour faciliter la communication avec et entre les salariés (avec un logiciel dénommé TENSIK). Mais le développement de cette technologie n'est pas corrélé avec des pratiques innovantes en matière d'information, de consultation des salariés et de dialogue social. Par ailleurs, les salariés sont en général informés des perspectives stratégiques de l'entreprise par des modes de communication classiques : les syndicats (chaque unité possède sa section syndicale propre à elle), journal d'entreprise, réunions de service, réunions regroupements de l'ensemble du personnel.

La logique économique et le droit poussent l'employeur à bâtir un plan de formation qui permet l'adaptation de son personnel aux évolutions techniques organisationnelles. La formation contribue également à l'évolution de carrière du salarié. La société alloue près de 8% de sa masse salariale à la formation (pour le Centre de Distribution d'Oran). Il varie entre 1% et 1.5% pour la GRTGO.

Le groupe Sonelgaz a déployé tous les moyens en faveur de la formation : des formateurs expérimentés, des ateliers, laboratoires et salles spécialisées et des équipements audiovisuels. Il a su capitaliser, au fil des années, une riche expérience en matière de formation qui reste une priorité. Les efforts consentis se poursuivent avec une forte cadence. Les dépenses de formations se sont élevées à fin 2009 à plus de 9,2% de la masse salariale et représentent 1,4% du chiffre d'affaires. La durée moyenne annuelle de formation est de 16 jours par agent. Elle était de 14,5 jours en 2008. Les trois actions prioritaires dans le plan de formation 2009 sont :

1. Les actions d'acquisition, d'entretien et de perfectionnement des connaissances ;
2. Les actions de prévention (préparent les salariés à une mutation d'activité) ;
3. Les promotions (permettant à un salarié d'acquérir une meilleure qualification.

A propos des conditions de travail, l'entreprise ne procède pas (sauf quelques rares cas) à des études ergonomiques pour accompagner la création de nouveaux postes. Le nombre d'accidents de travail est faible, pour l'ensemble du groupe. Parmi les principales causes d'accidents il y a surtout le facteur humain (stress, fatigue), le non-respect des règles de sécurité ou un défaut de connaissances techniques du personnel.

Afin de réduire le nombre et la gravité des accidents de travail, la société a adopté certaines mesures :

- ✓ Formation au secourisme pour tout l'encadrement ;
- ✓ Affichage, sur les lieux de travail, des procédures de travail sur les postes exposés aux risques ;
- ✓ Affichage des procédures à suivre en cas d'accident ;
- ✓ Réunion Actions périodiques de sensibilisation des salariés à la prévention.

Il n'y a pas de mesure spécifique concernant les travailleurs handicapés.

Il est à noter que le groupe Sonelgaz possède ses propres écoles de formation :

-Ecole de Ben Aknoun (Administration, gestion) ;
-Ecole de Blida (Techniques électriocité et gaz) ;
-Ecole de Ain M'lila (Sécurité).

La politique de rémunération est jugée équitable selon les répondants. L'un des interviewés a fait remarquer : « par rapport à leur niveau de formation, la politique de rémunération du groupe n'est pas équitable : lorsqu'on trouve un agent qui a accumulé quelques années d'ancienneté toucher mieux qu'un licencié alors c'est mesquin. En même temps, elle est équitable, lorsque vous voyez la grille des salaires ». Il y a en général l'effet de l'IEP.

L'entreprise développe quelques services périphériques aux salaires pour fidéliser et motiver ses salariés tels que les œuvres sociales et les avantages en nature.

La politique de rémunération de la société est basée sur la promotion interne ainsi que la parité professionnelle homme/femme.

Les nouvelles missions du DRH sont essentiellement :

- ✓ Etre Business Partner : proposer à la direction des politiques efficaces ;
- ✓ Etre un expert dans son domaine : impliqué dans tous les grands projets de l'entreprise ;
- ✓ Pilote de la motivation : avec des qualités d'animateur et d'entraîneur ; Le DRH mobilise les énergies et provoque la créativité de chacun ;
- ✓ Contribue à la création de la valeur de l'entreprise par la qualité des solutions RH aux problèmes économiques mais aussi des compétences managériales et de leadership que le DRH aura su développer. Créer la valeur c'est savoir maîtriser ses coûts mais aussi optimiser ses ressources en matière d'effectifs et de compétences ;
- ✓ Accompagner le changement notamment l'apparition de nouveaux concurrents.

Même si la RSE rejoint certaines des préoccupations professionnelles, pour des responsables interviewés, la Sonelgaz ne développe pas d'autres pratiques RH relevant de la RSE. Il n'y a pas d'effort particulier dans ce sens. Dans les entreprises étrangères qui opèrent dans le même secteur d'activité, il existe des spécialistes et des cellules spécialisées. (A l'étranger la concurrence est effective et les investissements non étatiques sont majoritaires)

## Conclusion

Ce travail vise à explorer l'articulation théorique et empirique entre la gestion des ressources humaines et la responsabilité sociale. Une telle réflexion permet de comprendre de quelle manière la démarche responsabilité sociale/développement durable peut contribuer au renouvellement des politiques et des pratiques en gestion des ressources humaines. Les résultats de l'étude témoignent de la manière dont les responsables et dirigeants des entreprises algériennes conçoivent l'intégration de la démarche de responsabilité sociale aux politiques et aux pratiques de GRH. Concilier la logique d'efficacité économique avec les principes sociaux et environnementaux de la démarche RSE constitue un défi de taille pour les professionnels en GRH.

Notre enquête au sein de la Sonelgaz nous a permis de constater des lacunes insuffisances dans la fonction RH dont l'origine remonte d'une part à l'encadrement et d'autre part aux salariés. L'une des causes de ces lacunes vient du fait qu'il n'existe pas une réelle communication entre les deux parties. L'encadrement se plaint du fait que les salariés ne s'impliquent pas totalement et réellement dans le travail et dans les décisions prises par la société. De leurs côté, les salariés trouvent qu'ils sont exclus de toute décision les concernant.

Le premier enseignement de l'enquête est le constat d'un réel optimisme et du volontarisme des responsables ressources humaines, mais aussi des cadres d'autres fonctions qui voient eux aussi la mission de la fonction RH se développer.

Constituant à la fois une opportunité et un défi, la RSE s'impose comme enjeu majeur pour les entreprises occidentales autant que comme sujet de grand intérêt pour le milieu des affaires. À mesure que la RSE en tant que concept gagne en importance, les demandes de preuves de rentabilité affluent également de la part de toutes les parties prenantes[16], en raison de sa pertinence pour chacune d'entre elles.

Les principales attentes des partenaires sociaux vis-à-vis du service RH sont :

- ✓ Le respect du droit du travail ;
- ✓ Davantage de transparence ;
- ✓ Une vraie politique de concertation ;
- ✓ Un dynamisme social.

La fonction RH se trouve face à un défi complexe : allier développement du capital humain et recherche permanente de sa propre efficience tout en étant tournée vers la performance globale de l'entreprise.

Au-delà de l'invention conceptuelle, la RSE devrait devenir une véritable innovation sociale qui bouleverse les pratiques et les outils de la GRH. Ceci est d'autant plus vrai avec la montée en puissance de la RSE et de la reconnaissance des syndicats et des salariés comme partenaires de première importance.

Développer une politique de RSE au sein d'une entreprise nécessite la mise en place d'actions permettant de respecter le bien-être des salariés. La GRH devrait se développer et développer de nouveaux outils dans ce sens.

La dimension RSE aura un impact considérable sur la fonction RH. Pour la Sonelgaz, l'élargissement des parties prenantes va générer de nouvelles façons de travailler et de nouveaux outils pour les équipes RH.

## Références

[1] Le cadre réglementaire est défini par le contrat de travail, le règlement intérieur de l'entreprise, les conventions collectives et le code du travail.
[2] Par la reconnaissance et l'identification des besoins des salariés.
[3] Par exemple, à l'issue de la guerre du Golf, les attentats du 11 septembre 2001, l'effondrement de nombreuses entreprises de la " nouvelle économie ", la crise du marché financier. Dans ces conditions, les recrutements sont ralentis voire même bloqués dans de nombreuses entreprises.
[4] De là sont nées de nouveaux types de contrats tels que le CDD ou le travail à temps partiel.
[5] Ces progiciels, développés par des sociétés comme SAP, People soft ou encore par des agences de conseil en communication Ressources Humaines telles que Frégates, permettent aux départements Ressources Humaines de recevoir par Internet les Curriculum vitae (CV) des candidats, de les traiter automatiquement ( prises de rendez-vous, émission de lettres de refus…) et ainsi de se constituer un vivier informatique de CV.
[6] Les activités comprennent des produits, des services et des processus.
[7] Les relations correspondent aux activités de l'organisation au sein de sa sphère d'influence.
[8] Voir à ce sujet le site : www.iso.org.
[9] En anglais Social Accountability Standard 8000, cette norme est initiée par le Council on Economic Priorities.
[10] Particulièrement le décret présidentiel n° 02-195 du 1er juin 2002.
[11] Centre de Recherche et Développement de l'Electricité et du Gaz (CREDEG).
[12] Institut de Formation en Electricité et Gaz (IFEG).
[13] Site institutionnel de Sonelgaz : www.sonelgaz.dz.
[14] Filiale du groupe Sonelgaz.
[15] Filiale du groupe depuis juin 2009.
[15] Clients, employés, fournisseurs, gouvernements, collectivités et surtout actionnaires.

**Bibliographie**

**ALIOUAT B., BOUGHANBOUZ C :** *La notion d'entreprise responsable dans les économies émergentes : une analyse empirique exploratoire*. Conférence de l'ASAC Halifax, Nouvelle Ecosse, septembre 2009.
**ANDCP :** *Résultats provisoires de l'étude-action GRH Demain*. Enquête nationale G.R.H. Demain in Revue Personnel, 1999, n°400.

**ASHRIDGE:** *Developing the Global Leader of Tomorrow,* Hertfortshire, R.-U.2008.
**ATTARÇA, M., JACQUOT, T :** *La représentation de la responsabilité sociale les entreprises : une confrontation entre les approches théoriques et les visions managériales*. XIVème Conférence Internationale de Management Stratégique, Pays de la Loire, Angers. 2005.
**AZOULAY N., WEINSTEIN O :** *Les compétences de la firme*. *Revue d'économie industrielle,* 2000 n° 93.
**BATAL C :** *La gestion des ressources humaines dans le secteur public*. Editions d'Organisation, Paris, 1997.
**BEAUPRE D., J. CLOUTIER, C. GENDRON, A. JIMENEZ et MORIN D. :** *Gestion des ressources humaines, développement durable et responsabilité sociale*, *Revue internationale de Psychosociologie*,2008, Volume XIV 2008/2.
**BEN ABDELKARIM, M.,:** *L'influence de la RSE interne sur l'engagement affectif des employés dans le secteur des hautes technologies en Tunisie : une approche par la théorie de l'échange social*. 10ème Congrès de l'ADERSE. Brest, 28-29 Mars 2013.
**BENTO L., GOLLI A. :** *La RSE dans les pays du Maghreb : vers un rapprochement des pratiques européennes?*.2010.
**BOWEN, H.R. :** *Social Responsibilities of the businessman*. New York: Harper & Brothers, 1953.
**CAPRON M., QUAIREL-LANOIZELEE F. :** *La responsabilité sociale de l'entreprise*, Edition La Découverte, paris, France, 2007.
**COUDERT V. :** *Le marketing social : une nouvelle dimension ressources humaines ?*. Le Cercle des RH (Cerclerh), 2002.
**COULON R.** : *Responsabilité Sociale de l'Entreprise et pratiques de gestion des Ressources Humaines*. Cahier du FARGO n° 1060902.
**GARNER-MOYER, H. :** *Gestion de la diversité et enjeux de GRH.* Management et Avenir, 2006, N°7.
**KHIAT A. :** *Mise en échec de la responsabilité sociale : un essai d'explication pour l'Algérie*. 4ème Journée gestion et humanisme, Bordeaux, 2007.
**LAARRAF Z. :** *De la perception de la RSE à la traduction RH - Cas de dirigeants de PME en Aquitaine*.Thèse de Doctorat en Sciences de Gestion, POLE UNIVERSITAIRE DE SCIENCES DE GESTION, INSTITUT DE RECHERCHE EN GESTION DES ORGANISATIONS - PARIS - 2010.
**Lépineux F., Rosé J-J, Bonanni C., Hudson S., :** *La RSE la responsabilité sociale des entreprises : théories et pratiques*. Paris, Dunod.
**Coulibaly-Ballet M., Elidrissi D., Zorana J. :** *Intrapreneuriat et RSE : vers une d´démarche innovante durable au sein d'une PME*. *RIODD 2016*, Jul 2016, Saint-Étienne, France.
**MEBARKI M. (2002).** « Formation, production des compétences et gestion des ressources humaines », *Colloque international « L'entreprise à l'heure de la GRH : pratiques réelles et approches théoriques »*.
**OUESLATI E., LABARONNE D. «** Analyse des choix stratégiques managériaux dans le domaine économique, social et environnemental ; Le cas d'une entreprise portuaire algérienne ».
**PERETTI J-M. :** *Gestion des ressources humaines*. Editions Vuibert, Paris ; 2000.
**SAULQUIN J-Y.,** : *GRH et responsabilité sociale : bilan des discours et des pratiques des entreprises françaises*.
**SONELGAZ :** Conférence de presse : « Rapport annuel et comptes de gestion consolidés du Groupe Sonelgaz » – 21 juin 2010.
**STRANDBERG C. :** *Le rôle de la gestion des ressources humaines dans la responsabilité sociale d'entreprise : Exposé de la question et feuille de route*. Rapport préparé pour INDUSTRIE CANADA, Strandberg Consulting, 2009..
**TAHARI K :** *La responsabilité sociale de l'entreprise en économie de transition*. 2010.
**TURCOTTE M-F et autres. :** *Comprendre la Responsabilité sociétale de l'entreprise et AGIR sur les bases de la norme ISO 26000* .2011.
**WEISS D. :** *Les ressources humaines.* Editions d'Organisation, Paris, 1999.
**YOUSFI H. :** *La contribution de la formation de à la transformation de Sonelgaz . 5ème Conférence Formation du secteur de l'énergie et des mines.* Alger, 2-3 Décembre 2008.
**Sites Internet :**
http://actualite.el-annabi.com/article.php3?id_article=7632
http://fr.allafrica.com/stories/200911301332.html
http://fr.wikipedia.org/wiki/Sonelgaz
http://www.sonelgaz.dz/article.php3?id_article=139

# *Managers' Perception of Corporate Social Responsibility: Evidence from Least Developed Country*

## تصور المديرين للمسؤولية الاجتماعية للشركات.. أدلة من البلدان الأقل نموا

**D.Nahg Abdul Majid Alawi**
Faculty of Economics
University of Aden
*nahgalawi@hotmail.com*

**D. Abdullah Masood**
Faculty of Administrative science
University of Aden
*masood4_2009@yahoo.com*

**D. Khaled Salmen Aljaaidi**
Hadhramout University
*aljaydi_khaled@yahoo.com*

**Abstract :**
This study examines the CSR perception in one of the least develped countries, named; Yemen. The present study contributes to the CSR literature by investigating the level of CSR perception in 73 most active shareholding companies registered in Yemen. A survey questionnaire was used to collect data from CEOs, CFOs, marketing/public relations managers and philanthropy/ CSR managers regarding the determination of the level of CSR perception. The main result concluded by this study is that managers have high degrees of CSR perception. The study has bridged the literature gaps in such that it offers empirical evidence and new insights on CSR body of knowledge which could be used to further improvement of the CSR perception amongst companies in Yemen and similar economies.

**Keywords**: CSR, CSR perception,. management ,Yemen

**الملخص:**

تبحث هذه الدراسة تصور المسؤولية الاجتماعية للشركات في واحدة من البلدان الأقل نموا ( اليمن). تساهم هذه الدراسة في أدبيات المسؤولية الاجتماعية للشركات وذلك من خلال التحقيق في مستوى إدراك المسؤولية الاجتماعية للشركات في 73 شركة مساهمة يمنيه أكثر نشاطا. وقد تم استخدام استبيان استقصائي لجمع البيانات من المدراء التنفيذيين والمدير المالي ومدراء التسويق / العلاقات العامة و الأعمال الخيرية / مدراء المسؤولية الاجتماعية للشركات فيما يتعلق بتحديد مستوى إدراك المسؤولية الاجتماعية للشركات.. والنتيجة الرئيسية التي خلصت إليها هذه الدراسة هي أن المديرين لديهم درجة عالية من إدراك المسؤولية الاجتماعية للشركات. ساهمت الدراسة في سد الفجوات في الأدبيات السابقة بتقديم أدلة تجريبية وأفكارا جديدة حول المعرفة الاجتماعية للشركات التي يمكن استخدامها لزيادة تحسين إدراك المسئولية الاجتماعية للشركات في اليمن والاقتصاديات المماثلة لها

كلمات مفتاحية: مسؤولية اجتماعية للشركات، تصور، إدارة، يمن .

## 1. INTRODUCTION

In Yemen society's needs have exceeded the capabilities of governments to fulfill them. In this context, the Yemeni government has called on its private sectors to participate in the welfare and development of the country in fulfilling their social responsibilities by financially contributing to social programmes or by reducing the harmful effects of industrialization to the environment and to society at large (Ministry of Planning and International Cooperation, 2006).

Yemeni shareholding companies are mostly controlled by family group and this is common in countries with poorly developed financial markets (Khanna and Palepu, 1997). But what makes a family group unique is its ability to influence the ownership, the governance, the management and the degree of success of these companies, as well as their objectives, strategies and structure plus, how those are formulated, designed and implemented (Chua, Chrisman, and Sharma, 1999; Neubauer and Lank, 1998). Accordingly, there is noticeable evidence to suggest that some Yemeni companies are developing and implementing social responsibility policies. For example, the Hayel Saeed Anam Group has established the Hayel Saeed Anam and Associates Welfare Corporation and Al-Saeed Foundation for Science and Culture as institutional entities to organize social responsibility action of the group (Hayel, 2008).

However, unfortunately companies have singularly failed to embrace any but the traditional model of accounting and "most companies in Yemen are still not aware of the broad view of social responsibility, believing that CSR is no more than building mosques, donations for charities or seasonal work during Ramadan; and these activities do not require any disclosure" (Althawra, 2008).

There have been no prior studies that have attempted to evaluate the corporate social responsibility perception and disclosure in Yemen. Therefore, the apparent problemstems from the lack of knowledge as to what extent the managers of Yemeni companies are aware about CSR and to what extent they support CSR development and the implementation of it, as it is difficult to imagine how CSR can be institutionalized in the organization without the active support of management (Harris and Crane, 2002). Moreover, understanding management's perceptions can help to explain some of the variance observed in firm responses to social issues over time (Agle, Mitchell, and Sonnenfeld, 1999) and can also influence corporate

social disclosures and this will assist standard setters to better comprehend how to affect change in such disclosures (Cormier, Gordon, and Magnan, 2004).

In an attempt to respond to this problem, in 2008 the Yemeni government launched an annual Award for Social Responsibility for the best social projects, in a move to raise corporate awareness on the importance of social responsibility and to encourage companies to disclose these activities (Althawra, 2008).

Therefore, this study is important in providing a systematic empirical examination of the patterns of CSR perceptions in Yemen and in least developed countries in general. The focus of the research has been on the developed and developing countries and one cannot simply generalize the results of studies on developed countries to less developed countries because the stage of economic development is likely to be an important factor affecting CSR practices (Tsang, 1998).

## 2. Financial Reporting Environment in Yemen

The low economic development coinciding with the absence of Stock Exchanges and the scarcity of publicly owned companies operating have had an effect upon the development of the accounting and auditing systems in Yemen. The main problem faced by Yemen is the lack of specific accounting standards to govern the activities of national or international companies. The international audit firms that have offices in different parts of the country tend to influence accounting and auditing systems in Yemen. Even though other Middle East countries, such as Jordan, Bahrain, Kuwait, UAE and Oman, are adopting the International Accounting Standards (IASs), while Saudi Arabia and Egypt are attempting to develop their own accounting standards however, until now Yemen has neither developed its own standards nor adopted the IASs. Nevertheless, most large companies operating in Yemen are affected by their external international auditors or international agreement and therefore they have to apply the IASs.

As a matter of fact, the accounting and auditing systems of Yemen are still in a primitive stage. Until the unification of the two parts of the country, the accounting and auditing practice were just plain judgment made by the accountants and auditors, without any official guidelines. However after the unification of the countryin 1991, the Yemeni authorities issued the first Tax Act No 31. Articles (12) and (13) imposed on corporation taxpayers the requirement to submit their

annual reports to tax authority within 30 days from the approval of their annual reports at the Annual General meeting (AGM). The Act states that the annual reports should be audited by chartered accountants and should contain a clarification of the accounting standards and principles used by the company in preparing its financial statements. Later the Banking Actwas published 1998, which organized the operation requirements of banks operating in Yemen. The Acts in Article (27) required the banks to publish the traditional financial statements in official newspapers, and even paste them throughout the yearin a prominent placein each of their branches or in their head office inYemen. The banks also must publish the basis upon which these statements were prepared and the framework usedfor the preparation offinancial statements ofbanksissued by theCentral Bank after presenting them to qualified external auditors.

In 1997, the law Number 22 (Commercial Companies Acts) was made to regulate the functionalities of commercial companies in Yemen. Part III in Chapter I of the Acts covers the following: Definition of shareholding companies and General rules such as: a name of a company must reflect its purpose rather than a personal name, specific date for its creation, a starting capital of not less than 5 million RY. The third chapter of the Acts also indicates that a shareholding company must be created only after obtaining the permission from the Ministry of Trade and Industry and must have a minimum of five investors and the majority of the board of directors must be Yemen citizens. The Article (149 A) of Commercial Companies Acts (1997) requires the board of directors of shareholding companies at the end of every financial year to prepare an audited balance sheet, profit and loss account along with the details of the company's activities and a report of proposed profit distribution at least one month before the general meeting. The balance sheet, profit and loss accounts and other accounts must be prepared following the provisions prescribed by the regulations of this Law. According to Article (150 A) the board of directors of a company should publish the traditional financial statements with report from external auditors' in official newspapers and in the company at least fifteen days prior to the date of the general body meeting. A copy of these documents must also be sent to the Ministry of Trade and Industries.

Articles 174 to 183 address the functionalities of the external auditors. For example according to Article (174) of the Acts, the general assembly of the shareholding company should appoint one to three external auditors for a period of

three years. The company has the right to re employ the same auditor provided that the external auditor is registered at the Ministry of Trade and Industries.

In 1999, the Act No 26 on Auditing profession was made towards regulating accounting and auditing professions. It constituted the rules and procedures of granting a license for chartered accountants to carry out their auditing practices. The act has enforced the establishment of two organizations which are responsible for the accounting and auditing professions in the nongovernmental sector. This first organization is the High Council for the Accounting and Auditing Profession, which is responsible for developing the accounting and auditing profession, the second organization is The Chartered Accounting Association. This organization is responsible for granting the license of chartered accountants and regulates its members, apart from supporting the development of the accounting and auditing professions.

## 3. METHODOLOGY

The questionnaire is the most appropriate technique for collecting the intended primary data (Neuman, 2003). Thus, in order to investigate managers' perceptions and to answer some of the research questions, a questionnaire was designed to measure managers' perceptions towards CSR. The reason for self-administering the questionnaires were: Firstly, according to Sekaran (2003), self-administered questionnaire approach can ensure an almost 100% response rate. Secondly, it is suitable for collecting data about attitudes and opinion as suggested by Burns and Bush (2000) and Elanain (2003). Thirdly, they were appropriate because they can cover a wide geographic area, the cost is relatively low; it is convenient for respondents as respondent can take their own time and this allows them to think before answering, the respondents are kept anonymous, and the questions are standard (Zikmund, 1994). Finally, self-administering questionnaires have been extensively employed in many similar studies on perceptions of CSR related issues.

In this study, a drop and collect questionnaire was administered. Drop and collect method was appropriate because shareholdings companies in Yemen are few in number as well as their concentration being in specific cities (namely Sana'a, Aden and Taiz).

### 3.1 Sample of the Study

This study targets chief executive officers of shareholdings companies in Yemen. The sampling contains CEOs, CFOs, marketing/public relations managers and philanthropy/ CSR managers of shareholding companies registered with the Ministry of Trade and Industry in Yemen. Because of the low population and to ensure a high response rate a direct distribution and meeting with respondents was conducted. During the meeting, the researcher briefly explained the purpose of the study and asked respondents to complete a self-administered questionnaire in order to explore their perceptions toward corporate social responsibility. However, because only few companies have philanthropy/ CSR managers and some of CFOs and marketing managers were refused to participate in the questionnaire due to time constraints. Thus the total numbers of distributed questionnaires was 180. 130 questionnaires were returned was 130 out of which only 123 were usable. Therefore, this response rate of 68% is considered acceptable. Table below explain the distribution rate of respondents.

The three were chosen because the Chief Executive Officer (CEO) has the final say on the setting and maintenance of the firm's strategic course. Therefore, the CEO is likely take a vital part in the choice of social policies and programs held and carried out by the firm (Thomas and Simerly, 1994). Moreover, Chief Financial Officers (CFOs) are key members of the management team that are expected to take part in the development of the corporate annual report and would be in a position to comment on what influences the corporate decisions. (Wilmshurst and Frost, 2000).Marketing managers were also chosen because some companies may involve in CSR activities as part of their marketing strategy (Min and Galle, 1997). In addition, similar groups (CEOs and CFOs, marketing managers and CSR managers) were targeted in previous studies (Thomas and Simerly, 1994; Wilmshurst and Frost, 2000; Abdul Rashid and Ibrahim, 2002; Ramasamy *et al*., 2007; Zu and Song, 2008).

With help from the General Director of Corporations and Public Companies Administration department of the Minister of Trade and Industry in Yemen, the respondent concerned was called earlier by the general director for an appointment with the researcher. Then the researcher visited the companies, and the questionnaire, together with a covering letter was given personally to the respondent with an agreed due date for collection.

### 3.2 Design of the Questionnaire

The questionnaire was developed from those used in previous studies. However, the questions have been modified in order to suit the Yemeni situation. The questionnaire is divided into two parts. The first part seeks general information on the respondents' background profile. The second part of the questionnaire consisting of 32 statements was divided equally into supporting and against statements. The 22 statements were taken from Davis' (1973) classic article on social responsibility with the same format as used by Ostlund (1977). The format of these items has been used by previous studies (Ford and McLaughlin, 1984; Khan and Atkinson, 1987; Abdul Rashid and Ibrahim, 2002). The other 10 statement were derived from Jaggi and Zhao (1996), Haniffa and Cooke (2005), and O'Dwyer (2002). The respondents were asked to express their personal views on each statement on a scale of 1–5 (as in the construction of a Likert Scale; see McIver and Carmines, 1986), where 5 represents strong agreement and 1 represents strong disagreement for arguments supporting corporate social responsibility and vice versa for arguments against corporate social responsibility.

Five point Likert scale was specifically chosen because, firstly; five points have been widely used in previous studies which investigated perceptions of CSR (see, for example, Ford and McLaughlin, 1984; Khan and Atkinson, 1987; Wilmshurst and Frost, 2001; Abdul Rashid and Ibrahim, 2002). Secondly, McDonald (2004) indicated that respondents preferred a five-point rating scale in most surveys for three reasons. Firstly; respondents believe the five points of options were adequate to cover the range of responses. Secondly, five points was easy to use, and lastly it did provide a mid-point.

These two parts were developed from an extensive review of the prior literature (Thomas and Simerly, 1994;Jaggi and Zhao, 1996; Wilmshurst and Frost, 2000; Abdul Rashid and Ibrahim, 2002;O'Dwyer 2002;Haniffaand Cooke, 2005;Ramasamy *et al*., 2007; Zu and Song, 2008). The questionnaire was mainly developed in English and with the assistance from a third party, who is fluent in both languages, it was translated into Arabic using back-translation technique. This technique is the most frequently employed translation technique (Brislin, 1970), where the original version of the questionnaire is translated into the target language and subsequently translated back into the source language by a second bilingual person (Harzing, Reiche and Pudelko, 2013).

To determine the level of CSR perceptions of all managers a percentage distribution and mean scores of managers' responses to arguments for and against corporate social responsibility involvement and disclosure is used. Table 6.6 presents the positive arguments distributions and mean scores of Yemeni managers' perception of CSR, using 5 point Likert types ranging from (5) strongly agree to (1) strongly disagree. On the other hand, Table 6.7 presents the distributions of contrary statements and mean scores using 5 point Likert types ranging from (5) strongly disagree to (1) strongly agree.

## 4. RESULTS

### 4.1 Arguments Supporting Corporate Social Responsibility

Table 6.6 shows that overall, the mean score for the sixteen supporting statements is 3.5. The majority of respondents (87.8%) agree that the efficient production of goods and services is no longer the only thing which society expects from businesses, (the mean score for this statement is 4.4). Moreover, the respondents also realize the positive image of CSR and about 84% of managers agreed that a business that wishes to capture a favourable public image will have to show that it is socially responsible and the mean score for this statement is 4.20. 82% of respondents agreed that the long run success of any business depends on its ability to understand that it is part of a larger society and it has to behave accordingly. On the other hand, only 39 % of the respondents agree that social institutions have failed in solving social problems so business should try to solve social problems.

In general most of all the respondents agree with CSR involvements statements. However, for statements regarding CSR disclosure, only two statements score more than the average mean. About 80 % of the managers agreed that CSR disclosure will give the company a better image. The mean score for this statement is 4 and about 76 % agreed that CSR disclosure will discourage the government from imposing new regulations regarding social responsible disclosure. However, the respondents do not perceive CSR disclosure is necessary to conduct objective comparisons between companies operating in the same industry (37 %).

Table 6.6

*Distribution of Responses from Managers towards Statements Supporting CSR*

| | Total Percentage of Agreement | Mean | S.D |
|---|---|---|---|
| **Managers' perceptions on CSR involvement** | | | |
| 1. Efficient production of goods and services is no longer the only thing society expects from business. | 87.8% | 4.41 | .914 |
| 2. A business that wishes to capture a favourable public image will have to show that it is socially responsible. | 83.7% | 4.20 | 1.136 |
| 3. Long run success of business depends on its ability to understand that it is part of a larger society and to behave accordingly. | 82.1% | 4.15 | 1.071 |
| 4. Responsible corporate behaviour can be in the best economic interest of the stockholders. | 70.7% | 3.86 | 1.369 |
| 5. If business is more socially responsible, it will discourage additional regulation of the economic system by government. | 67.5% | 3.72 | 1.363 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 6. Involvement by business in improving its community's quality of life will also improve long run profitability. | 65.0% | 3.67 | 1.206 |
| 7. Social problems such as pollution control sometimes can be solved in ways that produce profits from the problem solution. | 57.7% | 3.41 | 1.366 |
| 8. If business delays dealing with social problems now, it may find itself increasingly occupied with bigger social issues later such that it will be unable to perform its primary business tasks. | 46.3% | 3.29 | 1.395 |
| 9. Since businesses have such a substantial amount of society's managerial and financial resources, they should be expected to solve social problems. | 46.3% | 3.04 | 1.570 |
| 10. The idea of social responsibility is needed to balance corporate power and discourage irresponsible behaviour. | 44.7% | 3.20 | 1.464 |
| 11. Other social institutions have failed in solving social problems so business should try. | 39.8% | 2.96 | 1.606 |

**Managers' perceptions on CSR disclosure**

| | | | |
|---|---|---|---|
| 12. Company will have a better image if it discloses social responsibility information. | 80.5% | 4.09 | 1.187 |
| 13. If business is disclosing socially responsible voluntarily, it will discourage any regulation regarding disclosing socially responsible by government. | 76.4% | 3.78 | 1.258 |
| 14. Management has responsibility for social responsibility disclosure | 51.2% | 3.07 | 1.572 |
| 15. Companies will participate more effectively in social activities if they disclose social responsibility information. | 38.2% | 2.83 | 1.335 |
| 16. Disclosure of social responsibility is necessary to conduct objective comparisons between the companies operating in the same industry. | 37.4% | 2.78 | 1.502 |
| **Overall Mean** | | **3.5** | |

### 4.2 Arguments Against Corporate Social Responsibility

Results in Table 6.7 indicate that about 85 % of the respondents disagreed that socially responsible activities involvement will divert the time and money of the business and the mean score for this item is 3.9. In addition, the majority of respondents (about 76%) disagreed with the statement that consumers and the general public will bear the costs of business social involvement. Another high rate

of disagreement (74 %) managers gave was for the statement that "a firm that ignores social responsibility can obtain a competitive advantage over a firm that does not". On the other hand the statement "Business will participate more actively in social responsibility in prosperous economic times than in recession." received the lowest percentage of disagreement 45%.

Regarding CSR, disclosure Yemeni managers disagreed that disclosing CSR will not give the company a competitive advantage over a company that does disclose (78%; 3.8). The statement "Despite the benefits of disclosure of social activities, the return it does not justify the cost of obtaining necessary information for this disclosure." recorded (56%; 3.4). However, managers gave lowest disagreement for the statement "Stakeholders do not have the right to receive social responsibility information" (40 %; 2.7). The overall mean with disagreements statements was 3.4.

Table 6.7

*Distribution of Responses from Managers towards Statements Against CSR*

| | Total Percentage of disagreement | Mean | S.D |
|---|---|---|---|
| **Managers' perceptions on CSR involvement** | | | |
| 1. Involvement in socially responsible activities threatens business by diverting time and money away from its primary business purpose. | 84.6% | 3.94 | 1.133 |
| 2. Consumers and the general public will bear the costs of business social involvement because businesses will pass | 76.4% | 3.81 | 1.302 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| these costs along through their pricing structure. | | | |
| 3. A firm that ignores social responsibility can obtain a competitive advantage over a firm that does not. | 74.8% | 3.74 | 1.279 |
| 4. Business already has too much social power and should not engage in social activities that might give it more. | 66.7% | 3.56 | 1.344 |
| 5. Business is most socially responsive when it attends strictly to its economic interests and leaves social activities to social institutions. | 63.4% | 3.57 | 1.242 |
| 6. If business does become socially involved, it will create so much friction among dissident parties that it will be unable to perform its economic mission. | 57.7% | 3.48 | 1.339 |
| 7. If social programs add to business costs it will make business uncompetitive in international trade. | 52.8% | 3.31 | 1.392 |
| 8. Business will become uncompetitive if it commits many economic resources to social responsibility. | 51.2% | 3.15 | 1.412 |
| 9. It is unwise to allow business to participate in social activities where there is no direct way to hold it accountable for its actions. | 50.4% | 3.39 | 1.353 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 10. Business leaders are trained to manage economic institutions and not to work effectively on social issues. | 48.0% | 3.13 | 1.515 |
| 11. Business will participate more actively in social responsibility in prosperous economic times than in recession. | 45.5% | 3.00 | 1.460 |

**Managers' perceptions on CSR disclosure**

| | | | |
|---|---|---|---|
| 12. Disclosing social responsibility information will not give the company a competitive advantage over a company that does not. | 78.0% | 3.83 | 1.310 |
| 13. Despite the benefits of disclosure of social activities, but the return it does not justify the cost of obtaining necessary information for this disclosure. | 56.1% | 3.47 | 1.445 |
| 14. This type of information is sensitive to disclose. | 55.3% | 3.22 | 1.303 |
| 15. Managers and accountants are trained to manage and disclosing financial information and not to manage and disclosing social information. | 43.1% | 2.95 | 1.481 |
| 16. Stakeholders do not have right to social responsibility information. | 40.7% | 2.71 | 1.546 |

| | |
|---|---|
| **Overall Mean** | **3.4** |

## 5. DISCUSSION AND CONCLUSION

The findings of the descriptive results study's questionnaire showed that overall mean scale value for arguments supporting corporate social responsibilitywas 3.5 (where 5.0 represents "strongly agree", 1 represents "strongly disagree" and the midpoint is 2.50). In turn, the overall mean scale value for arguments against corporate social responsibilitywas 3.4 (where 5.0 represents "strongly disagree", 1 represents "strongly agree" and the midpoint is 2.50). According to *t* testsboth mean scale values are significantly greater than the midpoint at a level of 1%. This suggests that the level of managers' CSR perceptions in Yemen is high. Previousstudies have employed comparisons of mean scale values to midpoints as a method of analysis (see, for example, Peterson, 1991, and Peterson and Jun, 2006). The possible reason for this result is that as the sample of the study contained managers in an Islamic conservative country, where Islam is indeed consistent with the concept of CSR and Islamic principles and Muslims are encouraged to take an active and supportive role in their societies (Abu-Baker and Naser, 2000). That is why managers in Yemen are familiar with CSR concept.

## 6. Limitation and Future Research

A major limitation of the study was the sample of the study, which consisted of 73 active registered shareholding companies in Yemen. Hence, extending the sample by including other types of companies would provide extra evidence on CSR perceptions level in Yemen.

However, this limitation of the study has created a number of research opportunities related to CSR perceptions and disclosure in Yemen and in the literature. Therefore future research may consider examining CSR perception of other stakeholders group such as government or conducting an in-depth interview survey to explore views of managers' and stakeholders' about CSR. Interviews can

increase their understanding towards CSR perceptions in Yemen in particular and in less developed countries in general.

**References**

Abdul Rashid M. Zabid and Ibrahim Saadiatul.(2002), "Executive and management attitudes towards corporate social responsibility in Malaysia", *Corporate Governance*, Vol. 2 No. 4, pp. 10-16.

Abu Baker, N., and Naser, K. (2000), "Empirical evidence on corporate social disclosure (CSD) practices in Jordan", *International Journal of Commerce and Management*, Vol. 10 No. 3/4, pp. 18-34.

Agle, B. R., Mitchell, R. K., and Sonnenfeld, J. A. (1999), "Who matters to CEOs ? An investigation of stakeholder attributes and salience, corporate performance, and CEO values", *Academy of Management Journal*, Vol. 42 No. 1, pp. 507-525.

Althawra Daily (2008), Thursday. October 2008 NO (16059).

Brislin, R. W. (1970), "Back-Translation for Cross-Cultural Research", *Journal of Cross-Cultural Psychology*, Vol. 1 No. 3, pp. 185-216.

Burns, A., and Bush, R. (2000), *Marketing Research*, New Jersey: Prentice Hall International.

Chua, J. H., Chrisman, J. J., and Sharma, P. (1999), "Defining the family business by behavior", *Entrepreneurship Theory and Practice*, Vol. 23,No.4, pp. 19-40.

Cormier, D., Gordon, I. M., and Magnan, M. (2004), "Corporate environmental disclosure: contrasting management's perceptions with reality", *Journal of Business Ethics,* Vol. 49 No. 2, pp. 143-165.

Davis, K. (1973), "The case for and against business assumption of social responsibilities", *Academy of Management Journal*, Vol. 16 No. 2, pp. 312-322.

Elanain, H. (2003), "*Staff perceptions of service quality in Egyptian commercial banks: An internal and external perspective*", (Doctoral dissertation, Loughborough University, 2003).

Ford, R., and McLaughlin, F. (1984), "Perceptions of socially responsible activities and attitudes: a comparison of business school deans and corporate chief executives", *Academy of Management Journal*, Vol. 27 No. 3, pp. 666-674.

Haniffa, R. M and Cooke, T. E. (2005), "The impact of culture and governance on corporate social reporting", *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol. 24 No. 5, pp. 3391-430.

Harris, L. C. and Crane, A. (2002), "The greening of organizational culture: management views on the depth, degree and diffusion", *Journal of Organizational Change Management*, Vol. 15 No.

3, pp. 214-234.

Harzing, A.W.; Reiche B. S., and Pudelko, M. (2012), "Challenges in international survey research: A review with illustrations and suggested solutions for best practice", *European Journal of International Management*, Vol. 7 No. 1, pp. 112-134.

Hayel, S. A. (2008), "Social responsibility in the thought of Hayel Saeed Anam Group: Motives – policies- a vision for the future", Paper presented at the first corporate social responsibility conference in Yemen, 29-30 October, Sana'a, Yemen.

Jaggi, B., and Zhao, R. (1996), "Environmental performance and reporting: Perceptions of managers and accounting professionals in Hong Kong", *The International Journal of Accounting*, Vol. 1 No. 3, pp. 333-346.

Khan, A. F., and Atkinson, A. (1987), "Managerial attitudes to social responsibility: A comparative study in India and Britten", *Journal of Business Ethics*, Vol. 6 No 6, pp. 419-432.

Khanna, T., and Palepu, K. (1997),"Why focused strategies may be wrong for emerging markets", *Harvard Business Review*, Vol. 75 No. 4, pp. 41-51.

McDonald, J. L. (2004), "*The optimal number of categories for numerical rating scales*", Unpublished doctoral dissertation, University of Denver.

McIver, J. P., and Carmines E. G. (1986), "*Unidimensional scalin*g", London: Sage Publications.

Min, H., and Galle, W. P. (1997), "Green purchasing strategies: trends and implications. *Journal of Supply Chain Management*, Vol. 33 No. 3, pp. 10-17.

Ministry of Planning and International Cooperation (2006),"Yemen's Third Socio Economic Development Plan for Poverty Reduction", (2006-2010).Sana'a, Yemen.

Neubauer, F., and A. G. Lank (1998), "*The Family Business: It's Governance for Sustainability*", London, GB: McMillan Press Ltd.

Neuman, W. L. (2003), "*Social Research Method: qualitative and quantitative approaches* (5thed.)", USA: Allyn and Bacon.

O'Dwyer, B. (2002), "Managerial perceptions of corporate social disclosure: An Irish story", *Accounting, Auditing and Accountability Journal* Vol. 15 No. 3, pp. 406-436.

Peterson, R. T. (1991), "Attitudes of small business managers regarding the importance of various social responsibility themes", *Journal of Business and Entrepreneurship*, Vol. 3 No. 2, pp. 1-8.

Peterson, R. T., and Jun, M. (2006), "Small business manager attitudes relating to the significance of social responsibility issues: A longitudinal study", *Journal of Applied Management and Entrepreneurship*, Vol. 11 No. 2, pp. 32-50.

Ramasamy, B., Ling, Ng, and Ting, W. H. (2007), "Corporate social performance and ethnicity a

comparison between Malay and Chinese chief executives in Malaysia", *International Journal of Cross Cultural Management*, Vol. 7 No. 1, pp.29-45.

Sekaran, Uma. (2003), "*Research Methods for Business: A Skill Building Approach*, 4th Edition", USA.

Thomas, A. S., and Simerly, R.L. (1994), "The chief executive officers and corporate social performance: an interdisciplinary examination", *Journal of Business Ethics*, Vol. 13 No. 12, pp.959-968.

Tsang, E. W. K. (1998), "A longitudinal study of corporate social reporting in Singapore: the case of the banking, food and beverages and hotel industries", *Accounting, Auditing and Accountability Journal*, Vol. 11 No. 5, pp.624-635.

Wilmshurst, T. D., and Frost, G.R. (2000), "Corporate environmental reporting: A test of legitimacy theory", *Accounting, Auditing and Accountability Journal*, Vol. 13 No. 1, pp.10-26.

Zikmund, W.G. (1994), "*Business Research Methods*", Forth Worth, TX: Dryden Press.

Zu, L., and Song, L. (2008), "Determinants of managerial values on corporate social responsibility: Evidence from China", *Journal of Business Ethics*, Vol. 88 No. 1, pp.105-117.